

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 016271528

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

۵۱

مجموعۃ الرسائل

الرسائل الفقهية

(تشمل علی خمس رسائل)

من مصنفات

العالم الربانی و الحکیم الصمدانی مولانا

المرحوم الحاج محمد کریم خان الکرمانی

اعلی الله مقامه

من منشورات المدرسة المبارکة

الابراهيمية - کرمان

طبعت بمطبعة السعادة - کرمان

2271
- 509599
1972

فهرس ما في هذه المجموعة

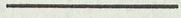
الرسالة	الصفحة	رقم النسخة الاصلية
١ - رسالة في طهارة الماء القليل	٢	ج ١١
٢ - رسالة في طهارة الزبيب	٢٨	
٣ - رسالة في الاستحاضة	٤٢	ج ١٢
٤ - رسالة فقه الصلوة	٥٨	ج ٣٧
٥ - رسالة في صلوة الجمعة	٣٦٠	ج ١٢

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY DUPL



32101 016271528

۳۲



۱۳۵۱/۱۰/۱۰

فهرس رسالة طهارة ماء القليل

الصفحة	المطلب
٢	فى ذكر موارد اختلاف العلماء فى الماء القليل
٣	فى ذكر اخبار تدل على ما ذهب اليه الأقلون
١١	فى ذكر اخبار تدل على ما ذهب اليه الأكثرون
١٥	فى ذكر وجوه الأستدلال بالأخبار
	فى أن الأخبار اذا وردت عن الأئمة عليهم السلام يجب عرضها
١٧	على الكتاب
	فى انه يرى من كلا الطرفين أخبار صحيحة فالواجب حينئذ الرجوع
٢٠	الى المرجحات الواردة عن الأئمة

فهرس رسالة طهارة الزبيب

٢٨	فى ذكر أقوال العلماء
	فى بيان أنه لا يدل الأخبار على أن ذهاب الثلثين من شروط حلية
٣١	ماء الزبيب بل لعدم التغير عند البقاء
٣٤	فى ذكر وجوه الأستدلال

فهرس رسالة الاستحاضة

٤٢	مقدمة المصنف
----	--------------

المقصد الاول

٤٢	فى ذكر الأخبار ودلالة كل خبر
----	------------------------------

المقصد الثاني

٤٧

في ذكر أقوال العلماء

المقصد الثالث

٥١

في قول المصنف أعلى الله مقامه على ما استنبطه من أحاديث آل محمد
عليهم السلام

فهرس رسالة فقه الصلوة

٥٨	ابواب فرض الصلوة وأعدادها و اعداد النوافل وبعض ما يتعلق بها
٤٨	» الموافيت
١١٠	» القبلة
١٣٣	» لباس المصلي
١٨٣	» مكان المصلي و ما يتعلق به
٢١١	» احكام المساجد
٢٣٧	» الأذان و الأقامة
٢٧٠	» ما يتعلق بالنية و التكبير
٢٨٤	» القيام
٢٩٤	» القراءة
٣٣٢	» الركوع
٣٤٤	» السجود

٣٤٠

رسالة في صلوة الجمعة

رسالة

في طهارة الماء القليل

من مصنفات قدوة العلماء الربانيين وأسوة الفقهاء الصمدانيين مولانا

المرحوم الحاج محمد كريم خان الكرمانى

اعلى الله مقامه

من منشورات المدرسة المباركة

الأبراهيمية - كرمان

طبع بمطبعة السعادة - كرمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين .

و بعد - يقول العبد الاثيم الجاني كريم بن ابراهيم الكرمانى انه هذه كلمات كتبتها فى رفع القال و القيل فى طهارة الماء القليل بعد ملاقاته النجاسة لانه اصل اصيل يتفرع عليه مسائل كثيرة وفروع وافرة سائلاً من الله التسديد والهام الصواب انه كريم وهاب . اعلم انه قد اختلف علماؤنا الاعلام قدس الله نفوسهم فى الماء القليل هل ينفع بملاقاته النجاسة ام لا . قال فى الحدايق المشهور بل كاد ان يكون اجماعاً بل ادعى فى الخلاف فى غير موضع الاجماع هو النجاسة و عزى الى الحسن بن ابى عقيل القول عدم النجاسة الابالتغير واختار هذا القول جمع من متأخري المتأخرين . و فى المدارك اطبق علماؤنا الا ابن ابى عقيل على ان الماء القليل و هو ما نقص عن الكر تنجس بملاقاة النجاسة له سواء تغير بها ام لم يتغير الا ما استثنى و فى الذخيرة مذهب جمهور الاصحاب نجاسة القليل بمجرد الملاقاة عدا ما استثنى و ذهب الحسن بن ابى عقيل الى انه لا ينجس الابالتغير و المسئلة محل اشكال وفى صراط اليقين المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم الحكم بالنجاسة لم ينقل خلاف من المتقدمين الا من الحسن بن ابى عقيل و بعد اسطر و تبعه على مذهبه بعض متأخري المتأخرين و ذهب الى الطهارة المحدث الفاشانى و السيد عبد الكريم فى

الدرر ولا بد لنا من نقل الاخبار من الطرفين ليرتفع الغبار من البين اما ما يدل على ما ذهب اليه الاقلون .

الاول - قوله تعالى وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً وجه الاستدلال انه سبحانه علق حكم الطهورية على الماء فكل ما يسمى ماءً فهو طهور سواء قبل الملاقاة وبعدها فانه ماء ولم يتغير عما كان عليه ولنعم ما استدل عليه شيخنا اعلى الله مقامه ورفع في الخلد اعلامه على طهارة الماء ما لم يتغير قال في صراط اليقين: اعلم ان لون الماء البياض لان كل بارد رطب فلونه البياض كما قرر في محله وطعم الماء طعم الحيوة كما روى عنهم و كذا رايحته رايحة الحيوة فأن تغير احد هذه الأوصاف تغيراً قطعياً بالنجاسة الواقعة به نجس المتغير لقوله عليه السلام خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شئٌ الا ما غير لونه او طعمه او ريحه ومع ذلك اختار المشهور فكلمنا كان الماء باقياً على الوصف الذي به يسمى ماءً مطلقاً فهو طهور .

الثاني - قوله تعالى : و أنزلنا من السماء ماءً ليطهركم وجه الاستدلال على طبق ما سبق وقد تعلم ضعف ما خدش في هذه الآيات بان الحكم معلق بماء مخصوص وهو ما نزل من السماء فلا يعم جميع المياه لان اصل جميع المياه من السماء كما يدل عليه قوله تعالى وأنزلنا من السماء ماءً بقدر فاسكنناه في الأرض وأنا على نهاب به لقادرون وقوله السم تران الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض بل استفاد من القرآن ان كل شئٍ نازل من عنده سبحانه كما يدل عليه قوله تعالى وأن من شئٍ الا عندنا خزائنه و ما ننزله الا بقدر معلوم كما قال و أنزلنا الحديد فيه بأس شديد فكل شئٍ نازل من السماء لا اختصاص له بالماء فيتم الاستدلال بها .

الثالث - قوله تعالى و أن لم تجدوا ماءً فتيمّموا وجه الاستدلال أن الماء الملاقى للنجاسة ماء قطعاً ومع وجدانه لا يسوغ التيمم .

الرابع - قوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعاً فالأنتفاع بما في الأرض

مطلق يجوز الأنتفاع بكل شئ منه بكل وجه الا ان يدل دليل على عدم جواز انتفاع خاص و الشأن فيه .

الخامس - قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وجه الاستدلال انه لاشك ان بنحاسة القليل يحصل حرج و مشقة للناس في الحضر والسفر سواء كان القليل وارداً او موروداً عليه فانه يعسر على الناس التحرز عن القطرات الصغار مما ينتزع من غسل الثياب و البدن و الأواني في الحمامات و غيرها لاسيما في الحمامات المصطنعة في العراقات و الشامات و الحجاز و لأهل البادية و القرى الذين ليس لهم كثير تحفظ و فطانة و كلابهم تلغ في أوانيهم ومصانعهم و أطفالهم لا يتحرزون عن شئ من النجاسات فيستعملون أوانيهم و مياههم و اغلبهم ينزلون بعيداً عن الماء و يحملون لهم المياه بالقرب و المزايدات و الجرات و غيرها و من اعسر عسير تحرزهم عن الماء القليل الملاقي و تحرز من نزل عليهم و ان قلت فعلى هذا اغلب الشرايع فيه عسرو مشقة فيجب تركه اقول ليس كل ما تراه عسيراً عسيراً فانك لم تحط بجميع الازمان و الأمكنة و ان الذى هو محيط يرى ما ذكرته قريباً و ان كنت تراه بعيداً و الشاهد على ذلك صحيحة محمد بن ميسر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهى الى الماء القليل فى الطريق و يريد ان يغتسل منه و ليس معه اناء يعرف به و يداه قدرتان قال يضع يده ثم يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله عزوجل ما جعل عليكم فى الدين من حرج و ما ذكر فيها من الحمل على ان القليل هو القليل العرفى مدفوع بعدم استئصال الامام عليه السلام و من الحمل على التقية لذكر الوضوء قبل الغسل مدفوع لاستعمال التوضى فى الأحاديث كثيراً فى معنى غسل اليد بل كل شئ و اما السند فان كان فيه عبد الله بن المغيرة و قيل انه فطحى الا انه ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه و اقرؤا له بالفقه و هو موثق عند الكل وقد حققنا ضعف ما روى انه فطحى مع ان الرواية لامعارض لها فى نفي الجرح عن مثل هذا

الماء فظهر ان التحرز عن القليل الملاقي حرج وهو منفي .

السادس - صحيحة هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام وقد سئل عن السطح يبال عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب فقال لا بأس به ما اصابه من الماء اكثر . وجه الاستدلال انه بمنزلة التعليل على عدم البأس وقد علل بكثرة الماء وهو وان كان في الماء الوارد الا انه باضمام ساير الاخبار يعلم ان العلة هي الكثرة لا غير .

السابع - صحيحة شهاب بن عبدربه قال أثبت ابا عبدالله عليه السلام أسأله فابتدأني فقال ان شئت فسل يا شهاب و ان شئت أخبر ناك بما جئت له قلت أخبرني قال جئت لتسئلني عن الغدير تكون في جانبه الجيفة أتوضأ منه او لا قال نعم قال توضح من الجانب الآخر الا ان يغلب الماء الريح فيمتن و جئت تسال عن الماء الراكد من الكر فما لم يكن فيه تغير او ريح غالبه قلت فما التغير قال الصفره فتوضأ منه وكل ما غلب كثرة الماء فهو طاهر . وجه الاستدلال عدم الاستفصال في الغدير بين القليل والكثير وعموم الجواب في قوله كلما غلب فانه اعطاه اصلاً حتى يفرع عليه الفروع و ان كان هو آتياً ان يسأل عن الكر .

الثامن - صحيحة حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب فانما تغير الماء و تغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب .

التاسع - رواية ابي خالد القمط انه سمع ابا عبدالله عليه السلام يقول في الماء يمر به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفة فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان قد تغير ريحه او طعمه فلا تشرب ولا تتوضأ منه و ان لم يتغير ريحه او طعمه فاشرب و توضأ .

العاشر - موثقة سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل يمر بالماء وفيه دابة ميتة قد أنتنت قال اذا كان النتن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب الحادي عشر - رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له رواية من ماء

سقطت فيه فارة او جرد او صعوة ميتة قال اذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأً وصبها ان كان غير متفسخ فاشرب منه و توضأً و اطرح الميتة اذا أخرجتها طرية و كذلك الجرة وحبّ الماء و القرية و اشباه ذلك من اوعية الماء قال و قال ابو جعفر عليه السلام اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شيءٌ تفسخ فيه او لم يتفسخ الا ان تجيى له ريح تغلب على ريح الماء .

الثاني عشر - صحيحة عبد الله سنان قال سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن غدير اتوه و فيه جيفة فقال ان كان الماء قاهراً ولا توجد منه الريح فتوضأً . و أرسل الصدوق بمعناها .

الثالث عشر - صحيحة داود بن فرقد عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان بنوا اسرائيل اذا اصاب احدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض وقد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء و الأرض و جعل لكم الماء طهوراً فانظروا كيف تكونون . وجه الاستدلال به كما ذكرنا في الآية الاولى :

الرابع عشر - ما رواه الحسن بن سعيد المحقق في المعبر قال قال علي عليه السلام خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيءٌ الا ما غير لونه او طعمه او ريحه و رواه ابن ادريس مرسلًا في اول السراير و نقل انه متفق على روايته و كذا ارسله الحسن بن ابي عقيل و قال انه قد تواتر عن الصادق عليه السلام عن آبائه هذا الخبر كما يحكى عنه في المختلف و القاشاني قال انه هو المشهور بين الخاصة و العامة . و كذا ارسله شيخنا الأستاد اعلى الله مقامهم و مراسيل هؤلاء الأكابر حجة لاسيما شيخنا الأستاد اعلى الله مقامه .

الخامس عشر - رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب فقال ان تغير الماء فلا تتوضأً منه و ان لم تغيره ابوالها فتوضأً منه و كذلك الدم اذا سال في الماء و اشباهه .

السادس عشر - رواية محمد بن مروان عن ابي عبد الله قال لو ان ميزابين سالا احدهما ميزاب بول و الآخر ميزاب ماء فاختلطاتم اصابك ما كان به باس .

السابع عشر - رواية على بن جعفر عن اخيه عن موسى بن جعفر عليه السلام وهي ظاهر الصحة قال سألته عن رجل رعف فأمتخط فصار بعض ذلك الدم قطراً صغاراً فأصاب أناءه هل يصلح له الوضوء منه فقال ان لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا باس و ان كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه قال و سألته عن رجل رعف و هو يتوضأ فتقطر قطرة في أنائه هل يصلح الوضوء منه قال لا .

الثامن عشر - رواية ابي مريم الأنصاري قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام في حائط له فحضرت الصلوة فنزح دلواً من ركي له فخرج عليه قطعة عذرة يابسة فأكفأ رأسه و توضأ بالباقي .

التاسع عشر - ما ارسله في الفقيه قال سئل الصادق عليه السلام عن الماء الساكن تكون فيه الجيفة قال يتوضأ من الجانب الآخر ولا يتوضأ من جانب الجيفة .
العشرون - رواية على بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الماء الساكن و الأستنجا منه والجيفة فيه فقال توضأ من الجانب الآخر و لا تتوضأ من جانب الجيفة .

الحادي والعشرون - رواية ابي بصير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام انا نساfer ربما بلينا بالغدير من المطر يكون الى جانب القرية فيكون فيه العذرة و يبول فيه الصبي و تبول فيه الدابة و تروث فقال ان عرض في قلبك منه شيء فقل هكذا يعني افرج الماء بيدك ثم توضأ فان الدين ليس بمضيق فان الله يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج .

الثاني والعشرون - صحيحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء و يستقى فيه من بر و يستنجي فيه الأنا من

بول او غائط او يغتسل فيه الجنب ما حده الذي لا يجوز فكتب لا يتوضأ من مثل هذا الا من ضرورة اليه .

الثالث والعشرون - رواية عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اغتسل في مغتسل يبال فيه و يغتسل من الجنابة فيقع في الأثناء ما ينز و من الأرض فقال لا بأس به .

الرابع والعشرون - رواية الأحول انه قال لابي عبد الله عليه السلام في حديث الرجل يستنجى فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به فقال لا بأس فسكت فقال أو تدرى لم صار لا بأس به قلت لا والله فقال ان الماء اكثر من القدر .

الخامس والعشرون - موثقة محمد بن النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له أستنجى ثم يقع ثوبي فيه وانا جنب فقال لا بأس به . وجه الاستدلال ترك الاستفصال في جواب السؤال لاحتمال ان يكون الاستنجاء من الجنابة او من البول و عليه المنى .

السادس والعشرون - موثقة عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يتوضأ من كوز او أثناء غيره اذا شرب منه على انه يهودى فقال نعم فقلت من ذلك الذي شرب منه قال نعم .

السابع والعشرون - صحيحة محمد بن ميسر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهي الى الماء القليل في الطريق ويريد ان يغتسل منه وليس معه أناء يغرف به ويداه فذرتان قال يضع يده ثم يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج . وجه الاستدلال ترك الاستفصال في جواب السؤال عن القليل و القدر و ما نوقش فيه بانه في محل التقية لقوله عليه السلام ثم يتوضأ قبل الغسل ليس بشيئ فأن الوضوء كثيراً ما يستعمل في غسل اليد كيف و اغلب اهل السنة قائلون بنجاسة القليل بالملاقاة .

الثامن والعشرون - صحيحة عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه والسنور او شرب منه جمل او دابة او غير ذلك أيتوضأ منه او يغتسل قال نعم الا ان تجد غيره فتنزه عنه . هذه جملة ما اطلعت من الاخبار مما يصلح ان يكون دليلاً لأولئك الأختيار وقد نوقش في بعض هذه الاخبار ولا بأس بذكرها و تحقيق الحق فيها قال في الحقائق الذي ظهر لنا بعد امعان النظر في الادلة المتوهمة منها المخالفة ان جملها انما ورد في السؤال عن مياه الحياض ومياه الغدران و مياه الطرق من حيث عموم الحاجة اليها سيما في الأسفار الي ان قال اذا عرفت ذلك فنقول من الغالب والوجدان يقضى به ايضاً ان تلك المياه لا تنفك عن بلوغ الكرور المتعددة فضلاً عن كر واحد و ربما كان لهم عليهم السلام علم ببعض تلك الاماكن المسئول عنها وانها كذلك فأجابوا باعتبار التغيير و عدمه و ربما أجابوا عن ذلك ببلوغ الكرية و عدمها الي ان قال و مما يزيدك تأييداً و بياناً انك بالتأمل في السؤلات الواقعة في تلك الاخبار التي جعل مناطها التغيير و عدمه يظهر لك صحة ما قلناه حيث ان فسي بعضها تبول فيها الدواب بلفظ الجمع اعم من ان يكون ذلك دفعة او دفعات و في بعضها تردها السباع والكلاب والبهايم الي ان قال يظهر ذلك ان ما يكون معرضاً لهذه الاشياء لا ينقص مساحته عن كرور عديدة فضلاً عن كر من ماء الي ان قال و يزيد ذلك ايضاً تأييداً ان الظاهر ان هذه المياه المسئول عنها كلها من مياه الطرق الواقعة بين مكة و المدينة و بينهما وبين العراقات ونحوها من الامكنة التي لا وجود للمياه الجارية فيها غالباً و من المنقول انهم كانوا يعمدون تلك الايام الي بعض الامكنة فيجعلون فيها حياضاً تستقي من آبارها و امكنة يعدونها لاجتماع السيول فيها كل ذلك لاجل المسافرين و المترددين في تلك الطرق وهي بين الحرمين الي الآن موجودة ثم تكلم على صحيحة محمد بن ميسر فأولاً عدها حسنة مع انه عنده كل هذه الاخبار صحيحة و انما عدها حسنة بابرهم بن هاشم و قد حققنا انه

ثقة عدل في مجله ثم عد وجوهاً في ردها ونفى دلالتها عن نفسه و عن بعض العلماء
منها ان القليل ربما هو القليل العرفي ومنها ان يكون المراد بالقذر الوسخ ومنها ان
يكون القليل هو الشرعي مع الجريان ومنها ان يكون الضمير في يتوضأ عايداً الى
الرجل بتجريده عن وصف الجنابة و اقربانه بعيد ومنها الحمل على ضرب من الرخصة
و منها الحمل على التقية لان ذلك مذهب كثير من العامة كما ذكره الشيخ وايد بعضهم
هذا الحمل بذكر الوضوء مع الغسل ثم تكلم على المرسله التي ارسلها المحقق باناً
لم نعر عليه مسنداً ولا مراسلاً في كتب الاخبار التي عليها المدار ثم قد ذكر وجوهاً
اوردها القاشاني و ردها لانظيل الكلام بذكرها لان اغلب ما أوردها القاشاني وجوه
عليلة هي بالرد حقيق ونحن الآن نتكلم ان شاء الله فيما ذكرنا من اقواله .

أما ما ذكره من ان الوجدان يقضى بان المياه المسئولة عنها يزيد على كروور فذلك
تحكم محض فان ما وقع فيه بلفظ الغدير فهو قطعة من الماء يغادرها السيل على ما
صرح به اهل اللغة وهو مطلق عن القليل والكثير واما الماء الذي فيه الجيفة فكذلك
فان الجيفة جثة الميت ويطلق على الجرد والسام ابرص واليربوع وجميع الحيوانات
صغيرها و كبيرها و اما ما فيها بلفظ النقيع فهو مجمع الماء قليلاً و كثيراً مع
ان كثيراً من الأخبار التي ذكرنا مطلق كصحيحة حريز و رواية ابو خالد و صحيحة
داود و مرسله المحقق و رواية ابي مريم و غيرها مما قدمنا ذكرها ليس فيها القرائن
التي ذكرها نعم ما ذكره وجوه يحمل عليها عند تر جيح ضدها صوتاً عن طرحتها وليست
بحيث يدل عليه الروايات بمنطوقها او مفهومها او فحويها او لحنها فتدبر تجد ما
ذكرته واضح المنار مرفوع الغبار واما ما ذكره بانه عليه السلام ربما كان له عليه السلام
علم ببعض تلك الأماكن الى آخر ما ذكره فلاشك انهم عليهم السلام كان لهم علم
بجميع الاماكن و عجيب من مثل هذا العالم الشيعي ان يقول ربما كان له علم ببعض
تلك الاماكن ولم يحتمل كلها و ظن البعض مع ذلك نعوذ بالله بالجملة لعلمهم بجميع

تلك الأماكن و ترك استفعالهم وبقاء اللفظ على اطلاقه وعمومه مع علمه بان مفاد لفظه الاطلاق او العموم علمنا ان مراده الاطلاق ولونيتهم على ان تخصصوا الاخبار بمواضع السؤال لما بقى للدين عمود ولا اخضر في الاسلام عود و ارتفع التكليف و بطل الدين و اما ما ذكره ان الظاهر أن هذه المياه مياه الطرق الى آخر فكذلك الا ان في الطرق مياه كثيرة مختلفة كر وغير كر و اللفظ عام والعبرة به واما ما تكلم في صحيحة محمد بن ميسرة فقد نهينا في ماسبق ان ترك الأستفعال في جواب السؤال عند قيام الاحتمال يفيد العموم في المقال و ساير الوجوه التي ذكرها في رده كما ترى من انها كلها خلاف الظاهر و اما حمله على التقية فهو خلاف الظاهر فان العامة كلهم الا قليل منهم ذهبوا الى نجاسة القليل بالملاقة ولا يمكن حمله على التقية وما ذكر في غير موضع من كتابه ان التقية لايلزم ان يكون في العامة قائل به فهو يجري ايضاً فيما تمسك به من الاخبار فلا اختصاص له بهذا الخبر فتدبر واما تكلمه على المرسلة فليس بواجب ان يكون الخبر مكتوباً في كتب الاخبار بل ومصنفات الفقهاء لايقصر عنهامع ان مثل هذه الكبار أرسلوها و أثبتوها واقض العجب من قوم يعتمدون على مراسيل الفطحية و الناوسية والواقفية ولايعتمدون على مراسيل العلماء الاخير واما ما استدل به على ماذهب اليه الاكثرون اخبار .

الاول - صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن رجل رعف و قدمر الخبر بتمامه .

الثاني - موثقة سماعة قال سألت ابا عبدالله عن رجل معه أناء ان فيهما ماء وقع في احدهما قدر لايدري ايهما هو وليس يقدر على ماء غيره قال يهر يقهما جميعاً ويتيمم .

الثالث - صحيحة شهاب بن عبدربه عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل الجنب يسهو فيغمس يده في الأناء قبل ان يغسلها انه لا بأس اذا لم يكن اصاب يده شئ .

الرابع - رواية ابي بصير عنهم عليهم السلام قال اذا أدخلت يدك في الأناء قبل ان

تغسلها فلا بأس الا ان يكون اصابها قدر بول او جنابة فان ادخلت يدك في الماء وفيها شئ من ذلك فاهرق ذلك الماء .

الخامس - مرسله ابن بابويه قال سئل الصادق عليه السلام عن ماء شربت منه دجاجة فقال ان كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه ولم تشرب وان لم يعلم في منقارها قدر توضأ منه واشرب .

السادس - صحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الأناء وهي قذرة قال يكفي الأناء .

السابع - موثقة سعيد الأعرج قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الجره تسع مائة رطل من ماء يقع فيها اوقية من دم أشرب منه و أتوضأ قال لا .

الثامن - موثقة سماعة عن ابي عبدالله قال اذا أصاب الرجل جنابة فأدخل يده في الأناء فلا بأس اذا لم يكن اصاب يده شئ من المنى .

التاسع - موثقة قال سألته عن الرجل يمس الطست او الركوة ثم يدخل يده في الأناء قبل ان يفرغ على كفيه قال يهريق الماء ثلث حفنات وان لم يفعل فلا بأس وان كانت اصابته جنابة فادخل يده في الماء فلا بأس به ان لم يكن اصاب يده شئ من المنى وان كان اصاب يده فادخل يده في الماء قبل ان يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله .

العاشر - رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الجنب يحمله الركوة او التور فيدخل اصبعه فيه فقال ان كانت يده قذرة فاهرقه وان كان لم يصبها قدر فليغتسل منه هذا مما قال الله ما جعل عليكم في الدين من حرج .

الحادي عشر - صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن الدجاجة والحمامة و اشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلوة قال لا الا ان يكون الماء كثيراً قدر كر من ماء .

الثاني عشر - عن كتاب علي بن جعفر عن اخيه قال سألته عن حب من ماء فيه الف رطل وقع فيه اوقية بول هل يصلح شربه او الوضوء منه قال لا يصلح .

الثالث عشر - صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام و سئل عن الماء تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء .

الرابع عشر - صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء .

الخامس عشر - رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال ولا تشرب من سؤر الكلب الا ان يكون حوضاً كبيراً يستقى منه .

السادس عشر - صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن الدجاجة والحمامة و اشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلوة قال لا الا ان يكون الماء كثيراً قدر كر من ماء .

السابع عشر - صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال اذا كان قدر كر لم ينجسه شيء .

الثامن عشر - صحيحة اخرى لمعوية بن عمار مثل مامر .

التاسع عشر - صحيحة اسمعيل بن جابر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء فقال كر قلت و ما الكر قال ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار .

العشرون - رواية الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الماء في الركي كراً لم ينجسه شيء قلت و كم الكر قال ثلاثة اشبار و نصف عمقها في ثلاثة اشبار و نصف عرضها .

الحادي والعشرون - صحيحة صفوان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحياض

التي ما بين مكة الى المدينة تردها السباع و تلغ فيها الكلاب و تشرب منها الحمير و يغتسل فيها الجنب و يتوضأ منه قال وكم قدر الماء قال الى نصف الساق و الى الركبة فقال توضأ منه . و رواها الكافي صحيحاً الا انه قال و الى الركبة و اقل فقال توضأ .

الثاني و العشرون - صحيحة اسمعيل بن جابر قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الماء الذي لا ينجسه شيء قال ذراعان عمقه في ذراع و شبر سعته .

الثالث و العشرون - مرسله ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال الكبر من الماء الذي لا ينجسه شيء ألف ومائتا رطل .

الرابع و العشرون - حسنة الفضل ابي العباس قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة الى ان قال حتى انتهيت الى الكلب فقال رجس نجس لا تتوضأ بفضله و اصعب ذلك الماء و اغسله بالتراب اول مرة ثم بالماء و انما ذكروا هذا الخبر في الصحاح ولى فيه اشكال لمكان الحسين بن الحسن بن ابان فانه لم يوثق و ان وثقه ايضاً احد فانما وثقه بتصحيح بعض العلماء الخبر الذي هو في طريقه و ذلك ليس بدليل مع ان الصحيح في اصطلاح القدماء غير ما اصطح عليه المتأخرون .

الخامس و العشرون - حسنة معوية بن شريح قال سأل غذافر ابا عبد الله عليه السلام و انا عنده عن سؤر السنور الى ان قال قلت الكلب قال لا قلت اليس هو سبع قال لا و الله انه نجس لا والله انه نجس . و هي حسنة بمعوية .

السادس و العشرون - مرسله رواها ابن يعقوب رحمه الله عن ابي بصير و في آخرها ما يبذل الميل ينجس حباً من ماء يقولها ثلثاً .

السابع و العشرون - رواية عيص فهي عن الشهيد في الذكرى و عن الشيخ و سنده اليه على ما في الفهرست حسن قال سألته عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء قال ان كان من بول او قدر فليغسل ما أصابه .

الثامن و العشرون - صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام

في حديث قال وسألته عن خنزير شرب من أناء كيف يصنع به قال يغسل سبع مرات .
التاسع و العشرون - صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته
عن الكلب يشرب من الأناء قال اغسل الأناء .

الثلاثون - رواية عمار بن موسى عن ابي عبدالله عليه السلام الى ان قال كل شئ
من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترى في منقاره دماً فان رأيت في منقاره
دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب وفي رواية الشيخ زاد و سئل عن ماء شربت منه دجاجة
قال ان كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه ولم تشرب و روايات اخر فيها النهى عن
الاعتسال بمجمع ماء الحمام قد اعرضنا عن ذكرها لانه لم يكن لها مزيد فائدة
فانها محمولة على الكراهة او عدم الطهورية اذ لا خلاف في طهارته .

فهذا ما وقع عليه النظر من ما يدل على قول الاكثر وجه الاستدلال بهذه الاخبار
ان فيها ما فيه لفظ النهى عن استعمال ماء لاقى نجاسة و النهى حقيقة في التحريم
ولانعنى بالنجس الا ما يحرم شربه و الوضوء منه للصلوة و فيها ما فيه امر بغسل الأناء
من ولوغ الكلب و الخنزير و الامر حقيقة في الوجوب و لانعنى بالنجس الا ما
يجب غسل الأناء منه و بالاجماع المركب يجرى الحكم في جميع النجاسات .
و فيها ما فيه لفظ ان القليل ينجس بالملاقات كرواية ابي بصير و الخبر و ان كان
ضعيفاً الا ان ضعفه منجبر بعمل الأصحاب و فيها ما يدل على نجاسة القليل بمفهوم
الشرط وهو على الأصح حجة ان بدون حجته يصير الكلام لغواً و هو لا يصدر عن
الحكيم كالاخبار التي فيها اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شئاً فمفهوما اذا
لم يكن قدر كر ينجسه شئاً و لفظه شئاً في المفهوم وان كانت نكرة في سياق الأثبات
الا انه بالاجماع المركب يثبت ان كل ما ينجسه شئاً ينجسه كل نجس وايضاً يعمم
بعمل الطائفة قديماً و حديثاً و لا يصح ان يقال ان الشئ الذي ينجس الاقل من الكر
هو المغير فانه لم يبق حينئذ تفاوت بين الكر و اقل منه فيبطل فائدة الشرط فيجب

ان يكون حكم الاقل بخلاف الكرفالكر لا ينجس بالملاقاة فيجب ان ينجس الاقل بالملاقاة وفيها ما فيه سؤال الاصحاب عن قدر الماء الذى لم ينجسه شئٌ ومن هنا يعلم ان الامر كان معروفاً مشهوراً بينهم ان للماء مقداراً لم ينجسه شئٌ فكانوا يسئلون عنه فلو كان حكم جميع المياه سواءً لما كانوا يسئلون عن مقداره وفيها ما فيه امر بالاهراق و الامر حقيقة في الوجوب فلو كان ما لاقى النجس طاهراً لما كان يجب اهراقه اجماعاً وليس الا لنجاسته و اما تلك الاخبار السابقة فمطلقات تقيد بهذه المقيدات او يحتمل على ايقاع الخلاف لحفظ الرقاب لصراحة هذه الاخبار و كثرتها و شهرتها في كتب الاخبار مع ان العامل بتلك نادر جداً بحيث لم ينقل خلاف عن المتقدمين الا عن الحسن بن ابي عقيل رحمه الله بل ادعى عليه اجماعات منقولة و لعله كذلك ان خروج معلوم النسب لا يضر بالاجماع و الظاهر ان الاجماع المنقولة منقولات عن المحقق العام ان هو الاصل في الاجماع المنقول و الاجماع المنقول بشروطه كالخبر الصحيح بل هو اصرح منه لعدم احتمال سبعين وجهاً فيه و اشترك ارادة الحجة مع ارادة العلماء و تلك الاخبار على فرض معارضتها مع ان المطلق لا يعارض المقيد يحتمل فيها احد سبعين وجهاً فلا تقاوم الاجماع ولو لم تكن تلك الاجماع لكفت الشهرة فان الشهرة هي المجمع عليه و المجمع عليه لا يرب فيه والنادر فيه ريب فبجميع الوجوه هذه الأخبار ترجح على تلك اقول اذا عرفت اخبار الفريقين و طريق استدلالهم بها فاصغ لما اقول و استدرك المأمول و اياك و الخطل و الممارات و الانس بما سبق الى ذهنك فان معها لا تكاد تدرك الحق ابداً فلان الأناصاف و جانب الأعتساف و ابرز الى المصاف و جاهد في سبيل ربك ليهديك سبله فترى الحق واضح المنار بعين صحيحة و لا غبار و السلام على من اتبع الهدى و تجنب سبيل الردى فاللازم لنا اولاً بيان بعض ما يجب في هذا المقام من الاصول على وجه الاشارة و الأختصار مشيراً الى دليله و لوعلى الأقتصار لتكون

الراوى و عدم معارض اقوى و يشترط فى الاجماع المنقول ان يكون منقولاً عن المحقق العام والالاتكون حجة فانه ان كان من الاجماع المشهورى هو حجة لمحصله الذى رجح الشهرة و ان كان عن المحصل الخاص فهو له ايضاً ان لعلك اذا اطلعت على مأخذه لم يحصل لك القطع كما حصل له و كذلك ساير اقسام الاجماع و لانظيل الكلام بذكرها و ان العام و الخاص و المطلق و المقيد متعارضان عندنا خلافاً للأكثر لان العام حقيقة فى جميع افراده و الحكم معلق به فيشمل الحكم جميع الافراد بتمامها و الخاص مخصوص بفرد خاص من تلك الافراد و الحكم معلق به و الفرض ان هذا الحكم بخلاف ذلك الحكم فلا يمكن القول بهما جميعاً فى تلك المادة الابتجوز مجاز فى احدهما و هو طرح ذلك الخبر و هو خلاف الاصل فنوجب الرجوع الى المرجحات و لذا لم يرد فى الاخبار المرجحات حمل المطلق على المقيد و العام على الخاص و دعوى انه من لحن الكلام و عادة اللغة دعوى بلائنة اذ لعل الخاص نسخ لذلك الفرد الذى فى ضمن العام و دعوى ان النسخ قليل ولا يصار اليه دعوى ظنية و لعل العام او الخاص من باب ايقاع الخلاف او التقيية او مصلحة اخرى فيجب الرجوع الى القران التى نصبوها العالمون بكلمها وكيفها ولمها .

و ان الجمع عندنا هو طرح الخبرين و صرفهما عن حقيقتهم و احداث قول لم يرد به اثر و اجتهاد فى مقابلة النصوص بل الواجب عندنا خلافاً لقوم الترجيح لجانب بالمرجحات ثم بعد الترجيح فأن قدر على حمل المخالف محملاً غير بعيد حملة صوتاً عن الطرح و الافيرده الى قائله لانه اعلم بما قال و تكليفه ذلك الراجح فان تعذر له الترجيح اما يرحه حتى يلقي امامه بالبيان لالعيان فى هذه الازمان و عند تعذر الأرجاء بايهما اخذ من باب التسليم وسعه او يتحرى و لعله اقرب اذ به عمل بالاول و نفسه اسكن .

هذه جملة ما احببنا الإشارة اليه فى هذه العجالة و من اراد تفصيل ما نذهب اليه فى

الاصول فلم يرجع الى كتابنا المسمى بالميزان القويم والقسطاس المستقيم فذلك خير واحسن تأويلاً ثم لنعد الى بيان الحق والصواب وراجع من اخبار الائمة الاطياب ونكشف عن الحق اللثام بما لا يحتاج الى نقض و ابرام والله خليفتي عليك ان تلازم الانصاف و تجانب الانس و الاعتساف و تكون ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال .

اعلم انك اذا نظرت بعين الاعتبار الى محكمات الاخبار وغمضت عن متشابهات الآثار ترى من كلا الطرفين اخباراً صحيحة وآثاراً صريحة و روايات كثيرة فالواجب عليك حينئذ ان تجانب رأيك و انسك و تستعين بالله ربك و ترجع الى المرجحات الواردة عن ائمتك و ترجح ما رجحه الحجة و علم انه تكليفك فأذا نظر الى اخبار الأقلين فنرى فيها اخباراً صحيحة صريحة منها صحيحة حريز و صحيحة شهاب بن عبدربه و صحيحة عبدالله سنان و صحيحة محمد بن ميسر بحيث لا يناقش فيها الأمن رجح طرف الخلاف واضطر الى رد هذه الاخبار او تأويلها او حملها وكذا اخبار الاكثرين فيها صحاح يظهر منها ما ذهب اليه المشهور كصحيحة محمد بن مسلم و صحيحة معوية بن عمار و اخرى لمحمد بن مسلم و اخرى لمعوية فنتكلم في القسمين على فرض دلالة اخبار الاكثر فنقول ان خبر الاقلين مطلق من وجد و خاص من وجه ان هو مفادها ان الماء لا ينجسه شئ^٤ الا ما غير لونه او طعمه او ريحه فهو مطلق من جهة لفظ الماء و خاص من جهة انه يتنجس بما يغيره و خبر الاكثرين مقيد من وجه و عام من وجه ان مفاده ان الماء اذا كان كراً لا ينجسه شئ^٥ فهو مقيد من جهة لفظ الكر و عام من جهة عموم النكرة الواقعة في سياق النفي فينبغي هنا الترجيح اما عموم لا ينجسه شئ^٤ فيخصص بخصوص الخبر الاول بالاجماع من الفريقين فيصير دلالة العموم على باقى الافراد مجازاً فيخصص بباقى الافراد بلاشكال فيصير المراد من الشئ^٤ الغير - المعغيرات للكر بلاشك فبقى اطلاق الخبر الاول و قيد الخبر الثانى فمن المرجحات

الكتاب وفيه و انزلنا من السماء ماءً طهوراً و في اخرى ليظهركم و اخرى فان لم تجدوا ماءً فتييمموا و على ما قررنا من المسائل الأصولية و قدمنا سابقاً في تلو الآيات مناط الطهورية يد و رمع اسم الماء فمتى ما كان يسمى ماءً يجب ان يكون طهوراً فالماء الذى لاقاه النجس ولم يغيره يسمى ماءً فينبغى ان يكون الحكم المعلق بلقب الماء باقياً لبقاء العلة فالكتاب يؤيد الاطلاق بلاشك فإذا تغير الماء و خرج عن وصف الماء الذى لونه لون البياض و طعمه و ريحه و ريحها يخرج عن عليه الطهارة فيزول عنه الحكم و يصير حكمه غيره وهو فى الاخبار النجاسة و كذلك يؤيد الاطلاق قوله تعالى و أن لم تجدوا ماءً فتييمموا فان واجد ذلك واجد الماء عرفاً و حقيقة فان دل دليل على نجاسته و الا فهو ماءً و كذلك يؤيد الاطلاق ان الماء طهور و من شأنه ان يظهر كل ما يلاقيه من النجاسات فان الظاهر لا يحتاج الى التطهير فهو يطهر كل نجس بالأزالة و الأحوال و الأهلك و الرفع فان قوله تعالى طهوراً مطلق فيظهر ما يقع فيه بالأحالة ان الاشك ان النجس الذى لم يغيره يستحيل فيه ان الرطوبة اسرع أحالة للأشياء من اليبوسة ان قد ثبت فى الحكمة ان الحل لا يمكن الا بالرطوبة و الشئىء ما لم يحل لم يستحل و لذا لو لم يكن فى الارض رطوبة لا يستحيل ما يدفن فيها تراباً ابدأً و يكون سرعة احوالها و بطؤها بحسب رطوبتها فيكون الماء اسرع شئىء فى الاحالة لشدة رطوبته و ذلك مشاهد معلوم فيظهر ما يقع فيه سريعاً و لذا اذا لم يستحل و تبين فيه اجزاء النجس نحكم بنجاسة تلك الاجزاء لا غير و نحكم بنجاسة ذلك الموضع من الماء و يؤيد الاطلاق زهاب اكثر العامة و معاصرى الصادق عليه السلام الى نجاسة القليل فإنه نقل ان العامة الاالمالك ذهب الى نجاسة القليل بالملاقاة .

و اما المقيد فيرجحه الشهرة على ما قيل ان كان مماله اصل و بينا انها اذا قابلت الكتاب لا اصل لها و لاتعارضه و يرجحه الأجماعات المنقولة على ما قالوا و هى ليست بشئىء اذا الاجماع المنقول حجة اذا لم يكن عن ساير الاجماع التى ذكرناها

وليس بمعلوم انها لم تكن عن بعض فان اكثر القدماء يسمون الشهرة اجماعاً على ما صرح به الشيخ الاستاد اعلى الله مقامه في رسالته في الاجماع فيحتمل قوياً ان تكون اجماعاً مشهورياً وقد قررنا في الميزان القويم وأشارنا اليه ههنا ان الاجماع اذا كان منقولاً عن المشهورى ليس بحجة لانك ربما اذا اطلعت على تلك الشهرة رجحت النادر و لم تك حجة لك فباحتمال ان الاجماع المنقول ههنا يمكن ان يكون هو المشهورى لايقوم حجة للمنقول له ولا يرجح به شئ فبقى المقيد بلا رجحان هذا على فرض دلالة الاخبار و المحقق خلافها لانه كما سمعت المراد بالشئ^١ الواقع في سياق النفي نكرة هو ما لا يغير الكر و المعنى ان الماء اذا كان قدر كر لا ينجسه شئ^٢ من غير المغيرات له اى للكر فالمفهوم اذا لم يكن الماء كراً ينجسه شئ^٣ من غير المغيرات للكر ولاشك فيه اذرب شئ^٤ لم يغير الكر و يغير القليل و لفظه شئ^٥ فى المفهوم نكرة واقعة فى سياق الأثبات و يكفى فى صدقه وجود شئ^٦ واحد ينجسه و ذلك الشئ^٧ بعد ما عرفت مما اسلفنا من البيان الواضح و التحقيق اللائح هو المغير حسب فينجسه شئ^٨ يغيره فلا دلالة فى مثل هذه الاخبار على نجاسة القليل بالملاقاة و ما قيل من انه لا بد و ان يكون حكم مفهوم الشرط على خلاف المنطوق حق و يتحقق المخالفة بما بينا و ان قيل اذا كان القليل لا ينجس الا بالتغير و كذا الكر فما الفائدة فى هذا الشرط و هذا التقدير فنقول اولاً ليس اللازم علينا ان نحمل كل خبر على شئ^٩ صحيح يصل اليه عقولنا اذرب خبر يقع لأيقاع الخلاف و التقية و هذا من ذلك الباب و ان أردنا صون مثل هذا الخبر عن الطرح نقول: ان المراد به ان الكر غالباً لا ينجس بما يعتاد و روده على الماء فى الاستعمالات و بخلافه الاقل منه فبينوا عليهم السلام ان الكر لا ينجس غالباً هذا اذا اردنا الصون عن الطرح و الآ فهو محمول على اثنية و ما ورد فى النهى عن استعمال ماء وقع فيه نجس و هو دون الكر فمحمول على كراهة استعماله

الا عند الضرورة كما يدل عليه اخبار أتلوها عليك و علي ذلك يحمل جميع ماورد من النهى عن استعمال مياه الأواني التى لاقاها نجس ومما يدل على ذلك صحيحة عبدالله مسكان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه و السمور او شرب منه جمل او دابة او غير ذلك أبتوضاً منه او يغتسل قال نعم الا ان تجد غيره فتنزه عنه و صحيحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء و يستقى فيه من بئر و يستنجى فيه الانسان من بول او غائط او يغتسل فيه الجنب ما حده الذى لا يجوز فكتب لا تتوضأ من مثل هذا الأمّن ضرورة اليه وما يمكن ان يخدش فى هذا الخبر اضماره .

وقد ذكر اهل التحقيق ان المضررات من الاكابر اولى الاصول لا يضر اذ قد كانوا يصدرن الرواية باسم امام عليه السلام ثم يضمرون جميع ما سمعوا منه ثم الاصحاب رضوان الله عليهم ذكروا الاخبار من دون تغيير و محمد بن اسمعيل بن بزيع رحمه الله من اكابر الأ أصحاب وثقاتهم وله كتب . وايضاً يمكن ان يخدش فيه بعدم ذكر منجس فيه و يدفع بانه كتب يغتسل فيه من الجنابة و ترك الامام عليهم السلام الأستفصال بانه ان كان بدنه قدر كذا و ان لم يكن كذا كما هو عاداته فى امثال هذه الأ أخبار و راجع تراه كما قلنا فتركه الاستفصال يفيد العموم و صحيحة محمد بن ميسر قال سألت ابا عبدالله عليهم السلام عن الرجل الجنب ينتهى الى الماء القليل فى الطريق و يريد ان يغتسل منه وليس معه أناء يغرف به و يداه قدرتان قال يضع يده ثم يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله عزوجل ما جعل عليكم فى الدين من حرج فيظهر من هذه الاخبار الصحاح صحة ما حملنا عليه النواهي الواردة مع ان اصل النهى لا يدل على النجاسة ان لعلمها لكرهة او لتنفّر النفوس عما لاقى النجاسة او لأن ماء الشرب و التطهير ينبغى فيه مزيد اختصاص و يؤيد ذلك عدم ورود خبر صحيح فى غسل ما لاقى مثل هذا الماء و عدم ورود نص بنجاسته و ان قيل بلى

قد ورد الامر بغسل ما ولغ فيه الكلب كحسنة الفضل ابي العباس وورد النص بنجاسة القليل الذى لاقاه نجاسة كرواية ابى بصير نقول له اما ماورد فى غسل ما ولغ فيه الكلب ففيه و اصبب ذلك الماء و اغسله بالتراب مرة ثم بالماء و يفهم منه وجوب الغسل بالماء مرة فان الامر للمرة وهو لم يعمل به احد من الأصحاب و هذا الخبر متروك عن ديوان العمل مع ان الرواية حسنة لاتعارض الصحاح او لان الامر بالغسل للتنفر الذى للنفوس مما ولغ فيه الكلب فعلى اى حال هذا الخبر غير معمول به و اما النص المدعى فهو مرسله مع ان ابا بصير مشترك ولايعد خبر يسند اليه و هو لاقريئة لتعيينه صحيحاً فمع ذلك لايعد فى الصحاح ولايعارض الصحاح وله معارض يقابله وهو خبر زرارة وقد ذكرنا فى الاخبار الاولى و اما رواية عيص فمع انها ليست فى كتب الاخبار و انها مضمرة و يعدون ذلك من اسباب الضعف و طريق الشيخ الذى ذكرها فى كتابه الى عيص حسن و على فرض الدلالة لاتعارض الصحاح المذكورة فمحمول على المتغير او على التنزه و اما رواية محمد بن مسلم فلم يعمل به على اطلاقه و على المتبادر منه ان المتبادر منه ان تغسله بالماء مرة و هو لم يعمل به احد من الاصحاب و اما صحيحة على بن جعفر فى حديث الخنزير فلم تدل على النجاسة لاحتمال ان الغسل لغاية اخرى مما ذكرنا او لدسومة مضرة فى لعابه ولسانه يغسل ما شرب منه لدفع ذلك و على فرض دلالة جميع هذه الاخبار لاتقاوم ما ذكرنا لمخالفتها الكتاب و عدم صراحتها فى المطلوب و كونها اخص من المدعى .

قتبين وظهر لمن نظر و ابصر ان الحق التحقيق الذى هو بالاتباع يليق ان القليل لاينجس بالملاقة بل يستحب التنزه عنه بل اهراقه اذا كان متمكناً من غيره و الا فيستعمل و لا يصير مع وجدانه الى التيمم و هذا مما قال الله ما جعل عليكم فى الدين من حرج و ماورد موثقاً فى الأئيين المشتهين فهو محمول على ان يكون احدهما متغيراً بالنجس والآخر من قبل نفسه كماء آجن او منتن او اصفر او مالح او مرّ

او غير ذلك فيشتبه عليك النجس بعينه فتريقهما وتيمم هذا اذا حكمنا بوجوب الاجتناب عن الشبهة المحصورة و الايفطرح الخبر رأساً ومما يؤيد ما اخترنا من القول ان اطلاع المكلف على الكر من أعسر عسير وهو لا يريد الله بعباده اما في الوزن فلاختلاف الموازين و اختلاف الصنجات و لان مرجع تمييزها الى النظر و هو امر تخميني والى العيار وهو مختلف ولوميزته و نزلته الى العتبات والى اوساطها فأوساطها مختلفة بحسب الأمكنة والأزمنة والأحوال واما في المساحة فلاختلاف الأشبار و ان قلت ان المعتبر المستوى الخلقه عرفاً اقول لا تكاد تجد في المستوى الخلقه اثنين متفقين في الشبر في بلد واحد فكيف البلاد المتفرقة المختلفة والأزمان المختلفة فتختلف الأوساط اختلافاً فاحشاً و الذى يازم هذا الحكم ان يكون الماء الممسوح بالنسبة الى رجل طاهراً و بالنسبة الى الآخر نجساً و كذا الموزون .

و ان قلت ان الأمر تقريبي كما ذكره المحققون لاتحقيقى اقول: لو كان الحقيقة امرأ واحداً معيناً و يعسر تحقيقه كنا نقول بالتقريب اليه و المفروض ان الشبر ليس امرأ واحداً معيناً معلوماً فان الشبر يختلف باختلاف الأشخاص والبلاد والأزمان والأحوال وكذا الوزن فاذا مسحت ماءً او وزنت ثم اغترفت غرفة منه لا يكاد يتبين لافى المساحة ولا فى الوزن ابداً بل وغرفة وغرفة فمتى يكون طاهراً ومتى يكون نجساً بالملافة و ان قلت ان الرجوع الى العرف اقول العرف مختلف ان كل الأشبار والأوزان شبر ووزن وتريد التقريب الى اى شبر الحاصل لم يعرف له حقيقة ولا تقريب ولا عرف ولا يمكن القول بأن الماء الواحد لواحد نجس و للآخر طاهر ولا يكلف الله نفساً الا وسعها و عسر آخر فيه انه ليس فى كل البرارى و الصحارى و القرى حياض و برك و مصانع مقدرة مكيلة او ممسوحة و يمكن ان يكال او يمسح و اغلب المياه فى الغدران و الحفر و النقر و الانهار التى هى مجرى المياه وليست اغلبها على هيئة يقدر على مساحتها المهندس النحرير البالغ فضلاً عن العوام

و النساء و الصبيان فكيف يمكن للناس مساحتها او وزنها بل معرفة ذلك في حد
الخرج فإذا ابتلى بدوى او غيره من المسافرين بحفرة و ولغ فيها كلب و حضر وقت
الصلوة و لا يمكن له مساحتها لانها ليست على هيئة يعلم مساحتها بالهندسة فضلاً
عن التخمين و لا يمكن ان يوزن ماؤها حتى يعرف فما ذاترى في حقه يعدل الى
التيمم مع وجود الماء الذى جعله الله طهوراً ام يتوضأ و اوجب الله عليه ذلك و هو
ليس ماء معلوم القلة حتى تجرى عليه حكمها و لا معلوم الكرية حتى تجرى عليه
حكمها و ما هذا الضيق في مثل هذه الشريعة السهلة السمحة و لولا خوف ان يقولوا
فلان يتكلم في الفقه بعقله لرأيت ما يجول قلبي في ميدان البيان و اقامة البرهان
مما أفاض الله علينا من حكمته و لكن تجرى على ما اصطلاح في العلم و يجب الدخول
في الحكم منه فأن لكل شئ باباً يؤتى منه و سبيلاً يسلك منه و فيما كتبنا كفاية
لمن كان له قلب او ألقى السمع و هو شهيد هذا آخر ما أردنا ايراده في هذه المسئلة
على ما هدانا الله اليه و الحمد لله على ما هدانا من سبيله و عرفنا من دينه
و ملته السهلة السمحة الحنيفية ولم يجعل علينا في الدين من حرج و قد حصل
الفراغ من تسويد هذه العجالة في عصر تاسوعا من شهر المحرم الحرام
من سنة اربعة و خمسين بعد المائتين و الألف ١٢٥٤ حامداً مصلياً
مسئلاً مستغفراً تمت على يد مصنفه كريم بن ابراهيم الكرمانى
غفر الله لهما و سهل مخرجهما

تمت



رسالة

فى طهارة الزبيب

من مصنفات قدوة العلماء الربانيين وأسوة الفقهاء الصمدانيين مولانا

المرحوم الحاج محمد كريم خان الكرماني

اعلى الله مقامه

من منشورات المدرسة المباركة

الأبراهيمية - كرمان

طبع بمطبعة السعادة - كرمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلوة على محمد و آله الطاهرين .

و بعد - يقول العبد الأثيم كريم بن ابرهيم انه قد وردت على مسئلة من بعض الأخوان الذى اوجبت على نفسى اجابته والتزمت طاعته فى الزيب هل ينجس بالطبخ ام لا؟ فبادرت فى جوابه ساعة ورودها واحببت ان اكتب جوابه مع دليله ولو على وجه الأقتصار ليكون أسكن لقلبه متكلاً فى ذلك على جودة ذهنه وذكاء فهمه ومن الله الأستعانة والتوفيق .

اعلم يا اخى و فقك الله وايدك ان هذه المسئلة مما قد اختلفت العلماء فيها لاختلاف انظارهم وفهمهم لاخبار اهل البيت عليهم السلام فمن المتأخرين القائلين بنجاسته شيخنا أعلی الله مقامه و رفع فى الخلد اعلامه فى احد قوليه فأنى سمعت السيد الأستاذ أطال الله بقاءه وأدام ظله على رؤس من والاه ان الشيخ اعلی الله مقامه كان يقول بنجاسة مطبوخ الزيب زماناً ورأيته يوماً وقد أكل على مائدة من لون فأخبر بان فيه الزيب المطبوخ فعدل عن أكله وأكل من لون آخر من غير ان يغسل يده و هو يدل على انه أعلی الله مقامه عدل عن القول بالنجاسة و كان السيد الأستاذ أمد الله ظله على رؤس العباد فى الأوائل يقول بطهارته الا انه كان يمنع عن اكله و يستحرمه وعلى ما أخبرنا انه عدل فى هذه الأيام عن الطهارة و قال بنجاسته ايضاً وقال شيخنا اعلی الله مقامه فى

الحيدرية في المطلب الذى عد فيه النجاسات قال و العصير العنبى اذا غلا واشتد على المشهور الأصح ما لم يذهب ثلثاه و اما الزبيبى و التمرى فالمشهور الطهارة و الحلية و نقل عليه الأجماع و ظاهر جمع منهم التحريم بل قيل بالنجاسة اذا اشتد ولم يذهب ثلثاه و الظاهر ان الاجماع غير ثابت و أن اجتناب ذلك احوط انتهى . و قال الشيخ يوسف فى الحدائق اما عصير العنب (١) و الزبيب فالظاهر انه لاخلاف فى طهارته و عدم نجاسته بالغليان فأنى لم اقف على قائل بالنجاسة هنا و بذلك صرح فى الذخيرة ايضاً فقال بعد الكلام فى نجاسة العصير العنبى وهل يلحق به عصير الزبيب اذا غلا فى النجاسة لا علم بذلك قائلًا و اما فى التحريم فالأكثر على عدمه انتهى . و يلوح من كلام شيخنا الشهيد الثانى وقوع الخلاف هنا حيث قال بعد كلام نجاسة عصير العنب و لا يلحق به عصير التمر و غيره كالزبيب على الاصح حتى يذهب ثلثاه ما لم يحصل فيه خاصية الفقاع للأصل و خروجه عن مسمى العنب و ذهاب ثلثيه بالشمس انتهى كلام الشيخ يوسف . و هذا الذى اطلعت عليه من اقوال العلماء و يظهر من ذلك ان القول بالنجاسة نادر جداً و قد اعترف الشيخ اعلى الله مقامه بان المشهور الطهارة كما رأيت و اللازم بعد ذلك نقل اخبار المسئلة و بيان طريق نظر كل واحد من العلماء ثم الترجيح بالنظر القاصر و نذكر ايضاً ادلة التحريم حتى ينكشف النقاب عن المسئلتين فمما استدل به على التحريم رواية على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سألته عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يأخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى الثلث ثم يرفع ويشرب منه السنة قال لا بأس و هذا الخبر كما ترى ليس فيه فى جواب الأمام عليه السلام شىء يدل على تحريم مطبوخه ما لم يذهب ثلثا مائه بوجه من الوجوه لا بالمطابقة و لا بالتضمن و لا بالالتزام ان هو عليه السلام أجاب عن موضع السؤال من غير تعرض لغيره و ربما يستدل عليه بما رواه الكلينى فى باب

صفة الشراب الحلال بسنده عن عمار بن موسى الساباطي قال وصف لي ابو عبد الله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالاً فقال لي خذ ربعاً من زيب وتنقيه وصب عليه اثني عشر رطلاً من ماء ثم أنقعه ليلة فأذا كان ايام الصيف و خشيت ان ينش جعلته في تنور مسجور قليلاً حتى لا ينش ثم تنزع الماء منه كله حتى اذا اصبحت صببت عليه من الماء بقدر ما يغمره ثم تغليه حتى تذهب حلاوته ثم تنزع ماءه الآخر فتصب عليه الماء الاول ثم تكيله كله فتنظر كم الماء ثم تكيه ثلثه فتطرحه في الاناء الذي تريد ان تطبخه و تقدره بعود و تجعل قدره قصبه او عوداً فتجدها على قدر منتهى الماء ثم تغلي الثلث الاخير حتى يذهب الماء الباقي ثم تغليه بالنار فلا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث ثم تأخذ لكل ربع رطلاً من العسل فتغليه حتى يذهب رغو العسل و تذهب غشاوة العسل في المطبوخ ثم تضربه بعود ضرباً شديداً حتى تختلط و ان شئت تطيبه بشي من زعفران او بشي من زنجبيل فافعل فاشربه و ان احببت ان يطول مكثه عندك فزوجه قوله عليه السلام ينش من النشيش و هو صوت غليان القدر ماء كان فيه او غيره و التنور المسجور المحما بالنار والذكي يعرف ان هذا الخبر ايضاً لا دلالة فيه بوجه ان المراد بكونه حلالاً يعني في مقابلة النبيذ المحرم لان جهة الغليان و الأستداد و ما يوهم من قوله و خشيت ان ينش فانما هو لفساد في مزاج الماء لان المايح لا ينش بنفسه الا اذا فسدت حرارته الغريزية فان كان فيه حلاوة يتغير و يصير خمراً فأمره بوضعه في التنور المسجور ليكون نشيشه اذا نش بالنار لان نفسه فيصير خمراً و لو كان الحذر من مطلق النشيش لما امره بوضعه في التنور المسجور فانه أحر من الخارج يقيناً و ينش فيه اكثر فليس الحذر من مطلق النشيش بل مما ذكرنا من غليان نفسه و الدليل على ان وصفه بالحلية ليس في مقابلة الغليان و عدم ذهاب الثلثين بل في مقابلة التغير ما رواه الكليني في خبر آخر قريب من مضمون ما ذكرنا وقال عليه السلام فيه حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم تجعل عليه

الخمر من خمسة العصير من الكرم والنقيع من الزبيب والتبع من العسل والمزر من الشعير والنبيد من التمر .

قال في القاموس الكرم العنب و قال في الحديث لاتسموا العنب الكرم فانما الكرم الرجل المسلم وقال في المجمع الكرم كفلس العنب الى ان قال فلما جاء الله بالاسلام وحرم الخمر نهاهم النبي صلى الله عليه وآله عن قولهم ذلك وقال لا تقولوا الكرم فان الكرم قلب المؤمن لانه معدن التقوى الى غير ذلك فانظر الى صراحة الخبر ان العصير مخصوص بالكرم وان ماء الزبيب يسمى بالنقيع وقال في المجمع والعصير من العنب يقال عصرت العنب من باب ضرب استخرجت ماءه واسم الماء العصير ويأتي من قول اهل اللغة ما يزيد ذلك بياناً . انظر في وضوح العصير في عصير العنب ولو اردنا ان نأخذ لفظ العصير في الماء المستخرج من كل ذى ماء فأذاً يحرم ماء جميع البقول والفواكه والثمار و الأنوار و الأزهار اذا غلا ما لم يطبخ على الثلث ولم يقل به احد فأذاً ليس العصير بهذا المعنى قطعاً فينبغي تخصيصه بعصير دون عصير والمحرم المنصوص عليه المقطوع به و المجمع عليه العصير العنبى وغيره محل خلاف وشك و دلالة الحديث على غيره غير معلوم فيبقى الباقي على اصل الحلية حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وفي الاخبار الصحاح انما الحرام ما حرم الله وليس الحرام الا ما حرم الله و من الاخبار المستدل بها على المقام صحيحة معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي من اهل المعرفة بالحق يأتيني بالبختج و يقول قد طبخ على الثلث و انا اعلم انه يشربه على النصف فأشربه بقوله و هو يشربه على النصف فقال لا تشربه و روى هذا الخبر عن التهذيب فقال خمر لا تشربه . و البختج بالباء الموحدة ثم المعجمة فوقانية ثم التاء المثناة فوقانية ثم المعجمة التحتانية العصير المطبوخ كما في المجمع ان كان بحسب اللغة و الا فيمكن ان يقال هذا فرع العلم ببختجات ذلك اليوم فلا يتم الاستدلال به .

و اذا عرفت ان العصير ظاهر في العنب فلا يتم الاستدلال به فانه لو كان كما تزعم
لكان المرق و المشوى حراماً فان الماء الذى فى اللحم غلا و لم يعلم انه ذهب ثلثاه
و لكان البختج من جميع البقول و الفواكه حراماً و ليس كذلك بالاجماع فالعصير
شئىٌ مخصوص فاذا تبعت فى العرف قديماً و حديثاً عرفت انه ظاهر فى عصير
العنب ذلك مع انا نقول ان العام اذا علم علماً قطعياً انه ليس على حقيقته ولم يجر
الحكم المتعلق به فى جميع الافراد يقيناً ولكن لم يعلم اى فرد يستثنى لاجمال
عمله يفيد اجمال العام بالضرورة فلا يحكم به فى جميع الافراد بالضرورة لقطعية
التخصيص المجمال لا يقال ان الحكم المتعلق بالعام يقينى و العام حقيقة فى افراده
فلا يستثنى منه الا اليقيني لانا نقول ليس الحكم متعلقاً بالعام على حقيقته بدهاة
و الا لكان كذباً و انما تعلق به فى معناه المجازى وهو مجهول فهذا الخبر و امثاله
ان تنزلنا عن القول بظهور العصير فى العنب عرفاً و شرعاً مجمال لا يصح الاستناد به
لانه ليس على حقيقته بالضرورة و لا قرينة معينة لفرد خاص و كذا اذا تعارضت
القرائن و الأدلة فى بقاء اللفظ على الحقيقة اللغوية و نقله الى الحقيقة العرفية يحصل
الشك فى معناه فيكون متشابهاً و يرد حكمه الى الله و رسوله صلى الله عليه و آله
و لا يمكن الاستدلال به لقيام الاحتمال المساوى فيبقى الشئى على اصاه و اما ما استدل
عليه بانه بمحض الغليان يصير مسكراً و يصير خمراً فهو حرام و نجس دعوى بلائمة
و الحكمة تخالفه فان الشئى ما لم يتغير و تفسد حرارته الغريزية لا يخمر العقل
و الخبر ظاهر فى العنب و ليس كل عصير اذا غلا خمراً و هل يمكن بناء الاحكام
الشرعية على مثل هذه الخيالات؟ و بالجمله هذا غاية ما استدلو به للتحريم و قد عرفت
انه لا دلالة لشئى منها على التحريم غير رواية زيد النرسى و قد عرفت حالها لا يقال انتم
تقولون ان كل خبر ليس له معارض من الكتاب و السنة فهو مقرر و يجب العمل به
و خبر زيد لامعارض له فلاى وجه لا تعملون به لانا نقول ان خبر زيد معارض بما

ذكرنا من شهادة ابن بابويه و شيخه اذ قالوا على سبيل القطع بوضعه ولم يذكر احد صحته على سبيل القطع و لسنا نعمل نحن بكل خبر ليس له معارض من كتاب وسنة فانه اذا وضع اليوم احد خبراً في شىء غير منصوص في الكتاب و السنة و نحن نعلم انه موضوع ليس يمكن العمل به لانه غير معارض بالكتاب و السنة لان على الأمام (ع) تعريف الحق والباطل وقد عرفنا بطلانه وكذلك هذا الخبر فانه قد شهدوا فيه بشهادة لم يشهدوا بمثلها في شىء من الاخبار فاذا لا يسكن القلب عند هذا الخبر اذا شهد بوضعه مثل هذين السندين عن عالم ومحض رواية ابن ابي عمير كتابه لا يفيد عدم وضعه لانه ربما لم يطلع على وضعه و ليس لمن لا يعلم حجة على من يعلم و لتعارض رواية ابن ابي عمير مع رواية هذين السندين و كلهم ثقات ولا مرجح في البين يكون صدوره غير مقطوع به ولا مظنون و الناس في سعة ما لم يعلموا و قال عليه السلام ما علمتم انه قولنا فالزموه و ما لم تعلموا فردوه الينا فهذا الخبر مردود الى قائله و قال عليه السلام أمر بين رشده فيتبع و أمر بين غيبه فيجتنب و امر مشكل يردّ حكمه الى الله و رسوله و قال كل شىء لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك و قال كل شىء لك مطلق حتى يرد فيه نص و قال الله تعالى احل لكم الطيبات و قال عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم انما الحرام ما حرم الله و رسوله في كتابه و عن احدهما عليهما السلام في صحيحة زرارة انما الحرام ما حرم الله في كتابه عقيب الأمر بقراءة قوله تعالى قل لا أجد في ما أوحى الى محرماً الاية و عن ابي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة و محمد بن مسلم انما الحرام ما حرم الله عز وجل في القرآن و قوله في صحيحة محمد بن مسلم ليس الحرام الا ما حرم الله في كتابه ثم قال أقرء هذه الآية قل لا أجد الاية فاذا ليس ماء الزبيب في الكتاب ولم يحرم فيه و اما العصير فقد حرم بالنص و الاجماع و هو من بواطن الكتاب او هو خمر فيشملة تحريم الخمر و ماء الزبيب ليس في ظاهر القرآن و لافيه نص ولا اجماع

فكيف يمكن تحريمه وقد خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم نحن نتنزل عن ذلك ونقول هب نحن قد قلنا بتحريم عصير الزبيب فمن المعلوم ان الفاظ الشرع يحمل على ما هو الشايح المتعارف و على ما يتبادر منه في الذهن ولا يجوز في الشرع عندنا تنقيح المناط و الاستبعاد فاذاً العصير ما يعتصر من شئٍ بوضع شئٍ ثقيل على شئٍ أو بالفتل أو بالدوس أو بالغمز حتى يستخرج مأؤه قال في المجمع عصر الثوب و نحوه هو قتلها لأخراج مائه وقال في القاموس عصر العنب و نحوه يعصره فهو معصور وعصير واعتصره استخرج ما فيه الى ان قال وعصيره ما يحلب منه فالعصير مأخوذ فيه استخراج الماء عرفاً و لغةً فلو طبخ الزبيب في غذاء أو مطبوخ كما هو الغرض من السؤال اين حصل العصر وهل يقال للزبيب المطبوخ عصير الزبيب أو يقال للماء الذي فيه عصير قبل ان يعتصر حاشا ثم حاشا كما لا يقال للماء الذي في العنب عصير ما لم يستخرج وليس لأحد ان ينقح المناط في الاحكام او يستنبط العلة فيحكم و هل كان الامام يعجزه ان يقول أن ماء العنب لو طبخ يحرم حتى يذهب الثلثان فكما انهم لم يقيسوا بالعنب الزبيب للأسم وكذا لم يقيسوا بهما الحصرم للأسم و انما يحكمون بحرمة المعصور من الزبيب بعد النش بنص على رغمهم لا لان اصله العنب فكذا ينبغي ان لا يحكم على الزيت المطبوخ قياساً على العصير فان ذلك ليس بعصير عرفاً و لغةً و امثال ذلك كثيرة في الاحكام كما انهم يحكمون في الكلب المستحيل ملحاً مثلاً انه طاهر لانه ملح وليس بكلب مع ان اصله الكلب ولا يجوزون السجود على الملح لانه ليس بأرض مع ان اصله الارض و هكذا يدور جميع احكام الفقه مدار الاسماء فكذلك الزبيب المطبوخ ليس بعصير فلا يجري عليه احكام العصير بل لقائل ان يقول ان احكام العصير ايضاً يجري على العصير اذا كان طبخه على القاعدة المعتادة للدبس و البختج فانه الشايح المعروف فليس ما طبخ على غير المتعارف مع اخلاط اخر حراماً كما اذا اخلاط ماء العنب مع العقاقير في المطبوخ دواء او اخلاط ماء العنب

في غداء و طبخ وقد ذهب الى عدم الحزم في هذا النوع بعض اصحابنا لانه يطبخ
 العصير ويحمل على الشاي مع المتعارف واما الطبخ بنسب نادر فلا يدخل تحت العمومات
 وان كان نخبها حقيقه ولكن لا حسن الاستدلال في هذا الحكم بما كتب الى ابي الحسن
 عليه السلام ولما عرفت ان ما قلناه في الخرج حمله على ما قلناه في عصير
 علي بن محمد عليه السلام عندنا يطبخ يجعل فيه الحصرم وربما يجعل فيه العصير
 من العنب واما هو لحم يطبخ به وقد روى عنهم في العصير انه اذا جعل على النار
 لم يشرب حتى يذهب ثلثه و يبقى ثلثه و ان الذي يجعل في القدر من العصير بثلث
 المنزلة وقد اجتبوا اكله الى ان تستاذن مولانا في ذلك فكتب لاباس بذلك لانتظار
 كيف استثنى الامام عليه السلام الذي يجعل في القدر مع اللحم من العصير المشهور
 واجرى حكم اخبارهم على الغالب وقد عمل بهذا الخبر الشيخ الحزفي الهداية واحتمل
 بعضهم ان قوله عليه السلام لاباس بذلك يعني لاباس بهذا التفرغ الذي فرغت وجعلت
 المغلى مع اللحم كالمغلى وحده وهو بعيد غاية البعد عند المنصف و طاهرة انه لاباس
 به مع اللحم الا ان المنقول من الاصحاب عدم الفرق بين المطبوخ مع شيء آخر
 والمطبوخ وحده و ظاهر هذا الخبر كما ترى واضح في خلافه و ظاهر الشيخ العمل
 به على حسب ما اورده في الهداية ولكن الاحتياط في هذا القسم شديد فتلخص من
 جميع ما شرحنا و اوضحنا ان ماء الزبيب لا يحرم بغليه و نشيشه و طبخه ابدأ و اما
 نجاسته فلم اجد لآحد من الاصحاب بعد التتبع تعرضاً في الاستدلال عليه ولم يذكر
 احد دليلاً للقائل به بل ادعوا الاجماع على خلافه وها ان ما ذكرنا لك جميع ما
 يتعلق بامر الزبيب و لم يمكن في شيء منه دليل على النجاسة ولكني اقول لعل
 حكمهم بذلك لخبر وصل اليهم دوننا فهو تكليفهم دوننا او لآجل نظرهم في ان
 هذا عصير يقيناً و العصير اذا غلا ينجس على ما هو المشهور و لانه اذا غلا يكون خمراً
 على ما قاله ابن بابويه و كل خمر نجس فماء الزبيب نجس ولكن قولهم هذا عصير
 ليس بصحيح عرفاً و شرعاً كما عرفت في الاخبار ان العصير من الكرم و النقيع من

الزبيب بل ولغة اذ قد صرح اهل اللغة في الفرق بين العصر والنقع ان العصر في الاجسام التي لها ماء والنقع في الاجسام الصلبة التي لاماء لها وانما يوضع في الماء لينتقع فماء الزبيب نقيع لا عصير وعن النهاية النقيع شراب يتخذ من زبيب او غيره ينقع في الماء من غير طبخ و كذا في القاموس انه ما ينقع في الماء من الدواء و النبيذ و انه شراب من زبيب او كل ما ينقع تماًراً او زبيباً و قال في المجمع و النقيع شراب يتخذ من زبيب ينقع في الماء من غير طبخ وعن المصباح المنيران النقيع هو نقيع التمر و الزبيب و غيره اذا ترك في الماء حتى ينقع من غير طبخ وبالجملة ماء الزبيب وامثاله نقيع ليس بعصير والعصير يطلق لغة على ما له ماء سائل من نفسه او ماء العنب خاصة قال في القاموس عصر العنب و نحوه يعصره فهو معصور و عصير و اعتصره استخرج ما فيه الى ان قال و عصيره ما تحلب منه و قال في المجمع و العصير من العنب يقال عصرت العنب من باب ضرب استخرجت ماءه و اسم الماء العصير فماء الزبيب ليس بعصير لاشراً و لالغَةً و لاعرفاً ومع التنزل و المداراة مشكوك فيه بعد هذه الادلة القريبة فلا يتم الحجة ولا يمكن الاستدلال لوجود الاحتمال المساوي بل الغالب واما قولهم كل عصير نجس ليس بمسلم على كليته اذا المشهور بينهم ان العصير العنبي اذا غلا واشتد نجس و بذلك لا تثبت نجاسة كل عصير و قال بعضهم ان المسئلة غير منصوطة و ليس القول بنجاسته مشهوراً بحيث يكون خلافه نادراً بل قال بطهارته جمع من الاصحاب من متقدميهم و متأخريهم فليس بمجمع عليه اجماعاً مشهورياً امرنا بأخذه ولا بمنصوص باتفاق العلماء نعم استدل بعضهم بما رواه معوية بن عمار قال سألت الصادق عليه السلام عن الرجل من اهل المعرفة يأتيني بالبختج على الثلث و انا أعرف انه يشربه على النصف فقال خمر لا تشربه . و هذا الخبر مروى من التهذيب و روى هذا الخبر بعينه في الكافي و ليس فيه لفظة خمر و قالوا هذا يوهن في الاعتماد على رواية تهذيب مع ما عرف من كثرة سهو الشيخ في الزيادة

و النقصان في السند و الممتن ولكن اقول يحتمل ان يكون وقع السؤال مرتين او عن شخصين في الواقع و احتمال الزيادة ابعد من احتمال النقصان ولكن غير معلوم ان البختجات ذلك اليوم بأية كيفية كانت وهل كان فيها عكرة ام لا وهل كانت تشرب يوم طبخها او توضع اياماً والظاهر انها تبقى فتتغير اذا كانت منصفة فبهذا الخبر لا تثبت نجاسة العصير و ان كان ظاهره لغة ان العصير المطبوخ على النصف خمر ان البختج لغة شراب يطبخ من العصير و لا يخلط معه الطين فيصير بذلك حامضاً قليلاً ولكن هو شربة تبقى فان كان منصفاً يتغير بمرور الايام فيصير خمرأ و لعله قد منع الامام عليه السلام و قال هو خمر لاجل ذلك و الا فغير معهود ان يطبخه الانسان كلما اراد شربه فالوجه فيه كالوجه في الشراب الحلال و لعل بذلك لم يستدل بهذا الخبر احد من العلماء المتقدمين و المتأخرين الا الأئمة الأسترابادى ولكن ظاهر الخبر بحسب اللغة كما قلنا ان العصير اذا غلا يصير خمرأ مالم يطبخ على الثلث فلعل قول الصدوق و والده « ان العصير اذا غلا بنفسه او بالنار يصير خمرأ مالم يبلغ الثلث » مبنى على هذا الخبر او خبر آخر بلغهم فنجاسة العصير بعد ان كان بختجات ذلك اليوم على ما نقله اهل اللغة فرع القول بنجاسة الخمر و ذلك خارج عن محل السؤال و الا لبسطننا القول فيه ايضاً و على اى حال النقيع ليس بعصير حتى يصير بالغليان خمرأ اذ العصير كما عرفت شرعاً من الكرم و كذا من اللغة و ماء الزبيب نقيع لعصير فلا يمكن الاستدلال بهذا الخبر على النجاسة فتبين و ظهر لمن نظر و ابصر ان الزبيب المطبوخ ليس بحرام ولا نجس لان مبنى جميع هذه الادلة على العصير و الزبيب المطبوخ وليس بعصير بداهة وهذا اوضح من الشمس في رابعة النهار وعدول الشيخ اعلى الله مقامه عن القول بالنجاسة اوضح دليل على وهن مستند النجاسة فانه ما زاد يوماً فيوماً الاتبعاً و معرفة بالاخبار و لحنها و تعارضها هذا مع ما عرفت من نقل الاجماع على طهارته و عدم القائل به من السابقين ولكن لما ذهب السيد الاستاد اليها ينبغى لك

ولنا التوقى منه مهما امكن و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله
الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم اجمعين كتب ذلك كريم بن ابراهيم
عفى عنهما بيمناه الدائرة في الثالث والعشرين من شهر جمادى
الثانية سنة ١٢٥٦ حامداً مصلياً مستغفراً اولاً و آخراً

تمت



رسالة

في الأستحاضة



من مصنفات قدوة العلماء الربانيين وأسوة الفقهاء الصمدانيين مولانا

المرحوم الحاج محمد كريم خان الكرمانى

اعلى الله مقامه



من منشورات المدرسة المباركة

الأبراهيمية - كرمان

طبع بمطبعة السعادة - كرمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين ورهطه المخلصين و لعنة الله على اعدائهم اجمعين .

و بعد - يقول العبد الأئيم كريم بن ابراهيم ان تكاليف المستحاضات في الأغسال من المشكلات في فن الفقه لتصادم الأدلة و اختلاف الأخبار في الظاهر و اختلاف الأقوال بحسب الانظار فأحببت ان اكتب فيها كلمات في رسالة مستقلة لينكشف نقابها و تسفر عن محياها لخطابها فبنيتها على ثلاثة مقاصد .

المقصد الأول

في ذكر الأخبار و دلالة كل خبر وهي اخبار .

الاول - سئل ابو عبد الله عليه السلام عن المرأة تستحاض فقال قال ابو جعفر عليه السلام سئل رسول الله صلى الله عليه و آله عن المرأة تستحاض فأمرها ان تمكث ايام حيضها لا تصلى فيها ثم تغتسل و تستدخل قطنة و تستنفر بثوب ثم تصلى حتى يخرج الدم من وراء الثوب انتهى . السؤال عن مطلق المرأة وعن مطلق الاستحاضة فتجعل تلك الايام من عاداتها و لا تصلى ثم تغتسل و هذا الغسل للمحيض فإنه عند تمام الحيض و قوله ثم تصلى حتى يخرج الدم من وراء الثوب يدل على انها طاهرة تصلى وليس فيها حكمها في الغسل و الوضوء و لعل ذكر الغاية فيه لأجل المبالغة في

انها طاهرة و تصلى حتى يسيل .

الثانى - عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث وان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد انتهى . ليس فى هذا الخبر ان هذا الغسل فى اى وقت و كذا ليس فى الخبر ان الغسل الواحد غسل الحيض فاستحاضتها لا تحتاح الى غسل كما يشهد به الخبر الخامس وهو الأظهر او غسل للأستحاضة فالخبر مجمل .

الثالث - عن ابى جعفر عليه السلام فى رواية فى المستحاضة فلتغتسل و تستوثق من نفسها و تصلى كل صلوة بوضوء مالم ينفذ الدم فاذا نفذ اغتسلت و صلت انتهى . و هذا الخبر فيه دلالة على ان غير النافذ لا غسل فيه و عليها ان تصلى كل صلوة بوضوء مالم تنفذ و الظاهر ان النفوذ من القطنه الى الخرقه كما يشهد به ساير الاخبار وهو مجمل بالنسبة الى الغسل الواحد و المتعدد .

الرابع - عن ابى جعفر عليه السلام فى رواية بعد الأستظهار بيوم او يومين ثم تمسك قطنه فأن صبغ القطنه دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلوتين بغسل انتهى . ومفاد هذا الخبر انه اذا كان الدم لا ينقطع و صبغ القطنه كليها و هو النافذ فعليها لكل صلوتين غسل و سكت عن اقل منه و لعل المراد بقوله لكل صلوتين فى الصبح صلوة الليل و الصبح كما يظهر من فقه الرضا عليه السلام .

الخامس - قال ابو جعفر عليه السلام المستحاضة تقعد ايام قرئها ثم تحتاط بيوم او يومين فأن هي رأت طهراً اغتسلت و ان هي لم تر طهراً اغتسلت و احتشت فلا تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف فاذا ظهر اعادت الغسل و اعادت الكرسف انتهى . وذلك ظاهر فى انها تصلى حتى تكون الاستحاضة متوسطة فاذا ظهر الدم على الكرسف و ثقبه و صبغه اغتسلت ولكنه مجمل فى الغسل الواحد و المتعدد .

السادس - و عن ابى جعفر عليه السلام فى ذات العادة فلتدع الصلوة ايام اقرائها ثم تغتسل و تموضأ لكل صلوة قيل وأن سال قال و أن سال مثل المثقب و قال فى المختلطة اذا

رأيت الدم البحراني فدعى الصلوة و اذا رأيت الطهر ولو ساعة من نهار فاعتسلي و صلي
انتهى. قوله ثم اغتسل يعني للحيض و تموضاً لكل صلوة في جميع انواع الاستحاضة
وليس فيه ذكر الغسل و اثبات الوضوء لا ينفي الغسل وفيه دلالة على ان جميع الاستحاضة
فيه وضوء لكل صلوة و قوله فاعتسلي يعني للحيض و صلي

السابع - وقال ابو عبد الله عليه السلام المستحاضة تنظر ايامها فلا تصلي فيها ولا يقرئها
بعلمها فأذا جازت ايامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه
و تعجل هذه و للمغرب والعشاء غسلاً تؤخر هذه و تعجل هذه و تغتسل للصبح و تحتشي
و تستنفر و لاتحنى و تضم و فخذها في المسجد و ساير جسدها خارج و لا يأتيتها بعلمها ايام قرئها
و أن كان الدم لا يثقب الكرسف توضع و دخلت المسجد و صلت كل صلوة بوضوء
وهذه يأتيتها بعلمها الا في ايام حيضها انتهى. وهذا الخبر جعل للثاقب الاغسال و غير
الثاقب كائناً ما كان الوضوء و اعلم ان الثقب يحتمل ان يكون بمعنى الخرق و هو
المعروف و يحتمل ان يكون بمعنى الحمرة فأن الثقيب بمعنى شديد الحمرة و على
اي حال ثقب الكرسف لا يستلزم السيلان فهو في المتوسطة و هذا الخبر مما يدل على
ان حكم المتوسطة كالكثيرة.

الثامن - قال ابو عبد الله عليه السلام في حديث حيض الحامل و أن لم ينقطع الدم عنها
الابعد ما تمضى الايام التي كانت ترى الدم فيها بيوم او يومين فلتغتسل ثم تحتشي
و تستنفر و تصلي الظهر و العصر ثم لتنظر فان كان الدم فيما بينها و بين المغرب
لايسيل من خلف الكرسف فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلوة ما لم تطرح الكرسف
عنها فان طرحت الكرسف عنها فسال الدم و جب عليها الغسل و ان طرحت الكرسف
عنها و لم يسال الدم فلتوضأ و لتصل و لاغسل عليها قال و ان كان الدم اذا امسكت
الكرسف يسيل في خلف الكرسف صبيحاً لا يرق فان عليها ان تغتسل في كل يوم
وليلة ثلث مرات و تحتشي و تصلي و تغتسل للفجر و تغتسل للظهر و العصر و تغتسل

للمغرب والعشاء قال و كذلك تفعل المستحاضة فانها اذا فعلت ذلك اذهب الله الدم عنها انتهى. وهذا الخبر ايضاً ظاهر في ان ما لم يسلم من خاف الكرسف تتوضأ لكل صلوة فان طرحت الكرسف وسال وجب عليها الغسل ومع الكرسف اذا كان يسيل من خلف الكرسف عليها الاغسال و الزيادة في هذا الخبر حكمها حين رفع الكرسف وخلو فرجها عن الحش، فمع الخلو ان كان يسيل عليها غسل والا عليها وضوء بالجملة هو ايضاً مطابق لتلك الاخبار في ان عند السيلان عليها الاغسال وعند عدم السيلان عليها الوضوء و ليس فيه ذكر غسل المتوسطة .

التاسع - قيل لابي عبدالله عليه السلام امرأة رأت الدم في حيضها حتى تجاوز وقتها متى ينبغي لها أن تصلى قال تنظر عدتها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام فان رأت دمًا صبيباً فلتغتسل في وقت كل صلوة انتهى . وهذا الخبر ايضاً لا ينافي ما قبله لانه اثبت في الدم الصبيب الاغسال و انما الاشكال فيه في قوله في وقت كل صلوة والظاهر الاوقات الثلاثة فانها تجمع بين الصلوتين كما روى خمس صلوات في ثلث اوقات و روى اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين و اذا غربت الشمس دخل وقت الصلوتين و ان قال قائل ان المرأة اذا جمعت الصلوتين تغتسل ثلثة اغسال و اما ان فرقت و رأت بين الصلوتين موجب الغسل تغتسل ليس ببعيد .

العاشر - قال ابو عبدالله عليه السلام في حديث فان ظهر على الكرسف زادت كرسفها وتوضأت وصلت انتهى. فان حملنا هذا الخبر على ظهور الدم على الطرف الداخل وافق ساير الاخبار و ان حملناه على الطرف الخارج خالف .

الحادي عشر - عن احدهما عليهما السلام المستحاضة تكف عن الصلوة ايام أقرائها وتحتاط بيوم او اثنين ثم تغتسل كل يوم و ليلة ثلث مرات انتهى . و الخبر مطلق في جميع المستحاضات و على اطلاقه يخالف الاخبار و ليس في لفظه ما يدل على انها مخصوصة بالسائل .

الثاني عشر - عن ابي الحسن عليه السلام فيمن ترى الدم مطلقاً بعد العشرة تغتسل
و تستدخل قطنة بعد قطنة وتجمع بين صلويتين بغسل ويأتيها زوجها ان اراد انتهى.
وهذا الخبر ايضاً كسابقه ولعل المراد بقوله تجمع بين صلويتين في الصبح صلوة الليل
و صلوة الصبح .

الثالث عشر - عن سماعة مضمراً و ان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم
مرة و الوضوء لكل صلوة و ان اراد زوجها ان يأتيها فحين تغتسل هذا ان كان دمها
عبيطاً و ان كان صفرة فعليها الوضوء انتهى . قوله ان لم يجز الدم الكرسف أعم من
القليلة و المتوسطة التي يغمر الدم الكرسف ولا يسيل الى الثفر فعليها فيهما غسل واحد
كل يوم مرة و الوضوء لكل صلوة ان كان الدم عبيطاً و ليس فيه ان الغسل الواحد
للصبح و ان كان صفرة فعليها الوضوء لكل صلوة مرة .

الرابع عشر - في الفقه الرضوي في الحيض فاذا زاد عليها الدم على ايامها اغتسلت في
كل يوم مع الفجر و استدخلت الكرسف وشدت و صلت ثم لا تزال تصلي يومها ما لم
يظهر الدم فوق الكرسف و الخرقه فاذا ظهرت اعادت الغسل و هذه صفة ما عمله
المستحاضة بعد ان تجلس ايام الحيض على عاداتها انتهى . و مقتضى هذا الفتوى منه
عليه السلام انها في القليلة و الكثيرة تغتسل للفجر فان ظهرت على الخرقه اعادت
الغسل لصلوة الظهر و العصر وهو كخبر سماعة الا ان في خبر سماعة زيادة الوضوء لكل
صلوة اذا اغتسلت غسلاً واحداً لهما وقال عليه السلام في موضع آخر فيمن رأت اكثر من
عشرة ايام ثم تغتسل يوم حادي عشر و تحتشي و تغتسل فان لم يثقب الدم القطن صلت
صلواتها كل صلوة بوضوء و ان ثقب الدم الكرسف ولم يسلم صلت صلوة الليل و الغداة
بغسل واحد و ساير الصلوات بوضوء و ان ثقب الدم الكرسف و سال فذكر لها ثلثة
اغسال انتهى . و في هذه الفقرة فرق بين القليلة و المتوسطة فجعل للقليلة الوضوء
لكل صلوة و للمتوسطة الغسل صباحاً و الوضوء لكل صلوة و للكثيرة الاغسال ولا يفهم

هذا التفصيل من غيره من الاخبار كما سمعت .

الخامس عشر - قال ابو عبدالله عليه السلام في حديث غسل الاستحاضة واجب اذا احتشيت بالكرسف فيجاز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل صلوتين و للفجر غسل وان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة و الوضوء لكل صلوة الخبر . و هذا الخبر في الكثيره كساير الاخبار و لكنه ادخل المتوسطه ظاهراً في القليلة و ليس فيه وقت الغسل .

السادس عشر - سئل ابو عبد الله عليه السلام عن المستحاضة فذكر فيها الى ان قال فلتحتط بيوم او يومين و لتغتسل و لتستدخل كرسفاً فان ظهر عن الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفاً آخر ثم تصلي فاذا كان دماً سائلاً فلتؤخر الصلوة الى الصلوة و ذكر الأغسال انتهى . وهذا الخبر دل على انها تغتسل للحيض و تستدخل كرسفاً و تصلي و لا غسل عليها فان ظهر عن الكرسف تغتسل للاستحاضة و لم يذكر فيه لأى وقت و اما في السيل فهو كساير الاخبار هذا انواع الاخبار و خلاصتها في حكم اقسام الاستحاضة .

المقصد الثانى

فى ذكر اقوال العلماء

قال فى مفتاح الكرامة بعد قول المصنف ان ظهر على القطنه ولم يغمسها و جب عليها تجديد الوضوء عند كل صلوة قال اجماعاً فى الخلاف و جامع المقاصد و ظاهر الغنية و نقلت حكايته عن الناصريات و فى التذكرة انه مذهب علمائنا و هو المشهور كما فى المختلف و الذكري و كشف الالتباس و تخلص التاخيص و الكفاية و مذهب الاكثر كما فى المنتهى و مذهب المعظم كما فى كشف اللثام و هو مذهب الخمسة و اتباعهم كما فى المعبر .

اقول - و يدل على هذه الأقوال من الاخبار الحديث الثالث والسادس والسابع والثامن

و الثالث عشر و العبارة الثانية من الفقه .

قال في مفتاح الكرامة و عن الحسن بن عيسى انه لم يوجب عليها غسلاً ولا وضوءاً
اقول - و ربما يستدل على هذا القول بالحديث الاول و الخامس و في الحدايق عن ابي
الجنيد المستحاضة التي يثقب دمها الكرسف تغتسل لكل صلوتين و الذي لا يثقب
دمها الكرسف تغتسل في اليوم و الليلة مرة واحدة ما لم يثقب . و ذكر في مفتاح
الكرامة بعد قول المصنف و ان غمسها من غير سيل و جب مع ذلك تغيير الخرقه
و الغسل لصلوة الغداة و مثل الغمس ما اذا ظهر عليها او ثقبها ولم يسئل قال هذا
الحكم بجميع قيوده ما خلا الخرقه خيرة المقنعة و المراسم و الوسيلة و السراير
و الشرايع و النافع و التحرير و نهاية الأحكام و المختلف و التلخيص و الذكرى
و الدروس و البيان و اللمعة و جامع المقاصد و شرح الجعفرية و الموجز و الروضة
و المسالك و كشف الالتباس و غيرها و نسبه في المختلف و تخلص التلخيص و غيرها
الى الصدوق و التقى و القاضى و نقل ذلك عن السيد في الجمل كما ياتى .

اقول - و يدل على ذلك من الاخبار صريحاً عبارة الفقه الرضوى و لا دليل عليه غيره
قال و ربما احتمل من عبارتى المبسوط و الخلاف حيث يقول و لا تجمع بين فرضين
بوضوء و هو المشهور كما فى الذكرى و تخلص التلخيص و شرح الجعفرية
و الكفاية و شرح المفاتيح بل فى الأخير كاد يكون اجماعاً و هو مذهب الأكثر كما
فى التذكرة و جامع المقاصد و كشف الرموز قال و فى الخلاف و ظاهر الغنية الاجماع
على وجوب هذا الغسل و هو المنقول عن الناصريات .

و اما الوضوء فظاهر المعتمد و كشف الرموز الاجماع على انه لا يجتمع مع الغسل
ونقله عن الشيخ فى المبسوط و النهاية و الهداية و الغنية و الصدوق و القاضى و التقى
و السيد فى الناصرية قال و عن الحسن بن عيسى العماني و محمد بن احمد الكاتب
انه يجب عليها ثلثة اغسال كالكثيرة و نقله فى الذكرى عن صاحب الفاخر و هو

خيرة المعتمر و المنتهى و مجمع الفائدة و البرهان و المدارك و الكفاية .
اقول- وهو خيرة المفاتيح و يدل على هذا الاختيار الحديث السابع . واما الاخبار الآمرة
لمطلق الاستحاضة بالانغسال فهي اعم و قال بعد قول المصنف وان شال و جب مع ذلك
غسل الظهر و العصر و غسل المغرب و العشاء و اما وجوب الوضوء لكل صلوة فهو
خيرة السراير و الشرايع و النافع و المنتهى و نهاية الاحكام و المختلف و التحرير
و الارشاد و التلخيص و التذكرة و الذكرى و الدروس و البيان و اللعة و الموجز
الحاوى و جامع المقاصد و فوائد الشرايع و الجعفرية و شرحها و الروضة و المسالك
و فى الخلاف الأجماع عليه و هو المشهور كما فى المختلف و تخلص التلخيص
و مذهب اكثر المتأخرين كما فى كشف الرموز و كثير كما فى التنقيح و عامة
المتأخرين كما فى المدارك و جمهور المتأخرين كما فى الكفاية و حججهم بعد
اجماع الخلاف و عموم قوله اذا قتمت الى الصلوة فاعسلوا و كل غسل معه وضوء ان
الاصل عدم اغناء الغسل عنه و انه اذا وجب لكل صلوة فى القليلة فبالاولى و جوبه
فى الكثيرة لانه حدث و فى المقعنة و الجمل للسيد على ما نقل عنه و المعتمر و كشف
الرموز و شرح المفاتيح على انها تجمع بين كل صلوتين بوضوء و فى الذكرى انه
قطع به ابن طاوس و فى المعتمر و كشف الرموز انه لم يذهب الى وجوب الوضوء
لكل صلوة احد من طايفتنا و اقتصر الصدوق فى الفقيه والهداية و ابوه فى رسالته كما
نقل عنه و السيد فى الناصرية على ما نقل و الشيخ فى النهاية و التقى و القاضى على
ما نقل عنها و الديلمى فى المراسم و السيد حمزة فى الغنية و الطوسى فى الوسيلة على
ذكر الانغسال من دون تعرض للوضوء وهو مختار الخراسانى فى الكفاية و المقدس فى
مجمع البرهان و صاحب المدارك و فى كشف اللثام الى ان قال و اما وجوب الانغسال
فعليه الاجماع فى الخلاف و المعتمر و المنتهى و التذكرة و الذكرى و المدارك و نفى
عنه الخلاف فى جامع المقاصد و شرحى الجعفرية و شرح المفاتيح .

اقول - وقد ذهب شيخنا الأُحد أعلى الله مقامه في الحيدرية الى ان للقليلة الوضوء لكل صلوة و للمتوسطة مزيداً على ذلك غسل لصلوة الصبح و للكثيرة مزيداً على ذلك غسلان للظهر و العصر و المغرب و العشاء و ذهب سيدنا الاستاد أعلى مقامه الى ان للقليلة الوضوء لكل صلوة و للمتوسطة الوضوء لكل صلوة و غسل للغداة و للكثيرة ثلاثة اغسال و تتوضأ بعد كل غسل وضوءاً واحداً و قال لم يظهر لى دليل معتمد من طريق اهل البيت عليهم السلام و احتياط الوضوء ليس فى محله .

و قال فى مفتاح الكرامة بعد قول المصنف و انقطاع دمها للبرء يوجب الوضوء قال كما فى المنتهى و نهاية الاحكام و التحرير و الذكرى فى اول كلامه فيها و الدروس و حواشى الشهيد و جامع المقاصد و الجعفرية و شرحها و الموجز الحاوى و كشف الالتباس و حواشى الشهيد على الكتاب و المدارك و شرح المفاتيح و زاد الشهيد فى الدروس و الذكرى و حواشيه على الكتاب و المحقق الثانى فى جامع المقاصد و الجعفرية و شارحاها و الشهيد الثانى فى حواشيه على الكتاب ايجابه الغسل فى الكثيرة ايضاً و مال اليه فى المدارك و رده فى الموجز الحاوى و شرحه و كشف اللثام و نص المصنف و نهاية الاحكام على عدم ايجابه الغسل و لم اجد احداً اوجبه سوى من ذكرنا .

اقول - و قال شيخنا الاوحد أعلى الله مقامه فى الحيدرية ان حصل الانقطاع عن برء و جب عليها تجديد الوضوء ان كانت طهارتها عن وضوء كما فى القليلة و فى المتوسطة فى غير الصبح او هو مع الغسل كما فى المتوسطة فى الصبح و الكثيرة فى الكتل و تنوى بطهارة الانقطاع الرفع و هى حينئذ طاهرة حتى يقع منها حدث فان حصل الانقطاع عن برء بعد الطهارة قبل الصلوة تطهرت كما مر و بعد الصلوة تطهرت لما يستقبل من الصلوة و فى اثناء الصلوة فالأصح بطلانها و الطهارة و تعيد الصلوة و كذا قال سيدنا الاستاد فى رسالته قال « و بعد الانقطاع و البرء يجب عليها الوضوء ان كانت قليلة و مع الغسل فى الصبح ان كانت متوسطة و احد الاغسال الثلاثة فى الكثيرة » فان كان البرء

بعد الصلوة تعيد الطهارة للصلوة الآتية و ان كان في اثناء الصلوة فالاصح بطلان الصلوة و وجوب الطهارة و الأعادة .

المقصد الثالث

في ما افهمه من احاديث آل محمد عليهم السلام ولاشك في انه ليس على ما نفهم آية في الكتاب نستدل به ولاسنة مستجمع على تناولها من الضرورة والضروريات وليس في المقام اجماع حقيقي الالهذه الاجماع المنقولة وليس للعقول في احكام الله مدخل والمنقول من العامة اقوال مختلفة فلا بد لنا من الرجوع الى هذه الاخبار فان اجتمعت و الا فالخيار وجميع ما سواه خرس و ظن و تخمين و تقريب و لسنا منها في شيء .
 فاقول - اما الاستحاضة الكثيرة واغسالها الثلث فقد اجتمعت عليها الاخبار المطلقة و خصوص الثامن و التاسع و الرابع عشر و الخامس عشر و السادس عشر ولم ينقل خلاف عن الشيعة في ذلك ولم ينف الاغسال حديث و عدم ذكرها في بعض الاخبار ليس ينفيها ولا يوجد خبر حاو لجميع الاحكام و قول ان الحديث الوارد في بيان التكليف ان لم يكن فيه ذكر شيء دل على عدمه ليس على اطلاقه فان الغرض في كل حديث بيان حاجة السائل او بيان المقتضى لاجميع اطراف المسألة واما المتوسطة في الاصطلاح فليس في الاخبار لها دليل مع انها في موضع البيان الا في الفقه الرضوي في العبارة الثانية و اما العبارة الاولى فتلحق المتوسطة بالقليلة و لكون العبارتين في كتاب واحد يمكن حمل الاولى على الثانية بالجملة لادليل عليها الالهذه العبارة و الاخبار التي فيها غسل واحد يحتمل فيها انه غسل الحيض و ظاهر بعض الاخبار الحاقها بالكثيرة كالحديث السابع و ربما يلحق في بعض الاخبار بالقليلة كالحديث الثامن و ربما يلحق في بعض الاخبار بالقليلة ولكن اثبت لهما غسلًا واحداً كالثالث عشر والخامس عشر و ليسا بنصين صريحين فمقتضى عدم المرجح من كتاب ولاسنة جواز العمل بمقتضى حديث الفقه فانه رخصة في ترك الغسلين الآخرين و الاكتفاء

فى ساير الصلوة بالوضوء ولم نأخذ بالحديث الذى الحقها بالقليلة فى الوضوء لعدم
 صراحته فى المطلوب و اثبات الوضوء لا ينافى اثبات الغسل و ليس فيه نفى الغسل
 و اما القليلة فتصلى كل صلوة بوضوء للحديث الثالث و السابع و عبارة الفقه و اما
 الحديث الثالث عشر و الخامس عشر فيحملان على ثقب الكرسف و عدم الجواز الى
 الخرقه و هذا هو الراجح من معنييهما و اما الحديث الاول فيمكن حمله على انه
 لم يذكر حكم القليلة و الغرض فيه محض عدم الغسل فى القليلة و كما لم يذكر
 حكم الكثيرة لم يذكر حكم المتوسطة و اما الصلوة التى امر بها فلاشك فى انها تصلى
 و حكمها حكم الطاهرة و كذلك الحديث الخامس فهما و اردان فى محض عدم الغسل فى
 القليلة فلا تعارض صريحاً بين الاخبار و اما وضوء المستحاضة مع اغسالها فلم يذكر و
 لها سنداً لبعض الوجوه الاعتبارية و لكن نحن وجدنا له حديثاً صريحاً وهو الحديث
 السادس و هو صريح واضح فى ان المستحاضة مطلقاً تتوضأ لكل صلوة و لا يمكن
 تخصيصه بالقليلة و المتوسطة لقوله «وان سال مثل المثقب فيجرى فى الكل» و خلو بعض
 الاخبار منه لا يدل على نفيه فان اثبات الشئ لا يدل على نفي ما عداه كما روى فى
 الخبر و قلما يوجد حديث محتوٍ لجميع احكام المسألة و انما كانوا يجيبون السائل
 من حيث يجهل و موضع حاجته فاطلاق عدم الذكر ليس بمعمول به و يشهد به
 الاعتبار ايضاً ان هذا الوضوء ليس لتمام الغسل بحيث اذا لم يحدث منه حدث بعد
 الغسل يكون عليها وضوء للصلوة و انما الوضوء للحدث المستمر فلو لم يحدث حدث
 بعد الغسل ليس عليها وضوء عملاً برواية سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا
 اغتسل من جنابة او يوم جمعة او يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك او بعده قال
 لا ليس عليه قبل و لا بعد قد أجزاء الغسل و المرأة مثل ذلك اذا اغتسلت من حيض
 او غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل و لا بعد قد أجزاء الغسل انتهى . فقله غير
 ذلك يشمل غسل الاستحاضة فليس فى غسل الاستحاضة وضوء متوسطة كانت او كثيرة

و يدل عليه ساير ما يدل على ان الغسل يكفى عن الوضوء ولكن معلوم ان ذلك مخصوص بما اذا لم يحدث بعد الغسل حدث فان لم يظهر منها دم بعد الغسل فهو يكفى ولا تكليف عليها زائداً و ليست بمستحاضة و اما اذا حدث دم بعد الغسل فلا تعيد الغسل و يكفى و ان قلت من اين خصت الوضوء بحال رؤية الدم بعد الغسل قلت : من اجل انى لم احكم بالوضوء من جهة ان الغسل غير كاف عن الوضوء بل من اجل قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلوة و التى لاترى الدم بعد الغسل ليست بمستحاضة حتى يجب عليها الوضوء والغسل تام فى الطهارة فلا يجب عليها الوضوء و دم الاستحاضة لا يحتاج الى طهارتين ولا دليل عليه و اما تغيير القطنه و الخرقه للصلوة فقد اوجبها بعضهم نظراً الى عدم العفوعن دم الحيض والحاق دم الاستحاضة به و اللاحاق قياس منهى و القطن و الخرقه مما لاتصح معهما الصلوة منفردتين وقد قال ابو عبدالله عليه السلام لابس بالصلوة فى الشىء الذى لاتجوز الصلوة فيه وحده يصيبه القذر مثل القلمسوة والتكة و الجورب الى غير ذلك من الاخبار فإى منع عن بقاء ذلك نعم فى الحديث الخامس فاذا ظهر اعادت الغسل و اعادت الكرسف ولكن ليس بنص فى الوجوب فمستحب .

ثم اعلم انه يعتبر الدم فيما بين الصبح والظهر وفيما بين الظهر والغروب وفيما بين الغروب والصبح فان كان فى المين كثيراً سائلاً فحكمه حكم الكثير او متوسطاً فحكمه حكم المتوسط او قليلاً فحكمه حكم القليل و يدل على ذلك قول ابى عبدالله عليه السلام فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لايسيل كما فى الحديث الثامن و كذلك قول ابى جعفر عليه السلام تغتسل المرأة الدمية بين كل صلوتين اذا جعلت الطرف متعلقاً بالدمية مع ان بغير ذلك لا يستقيم معناه الظاهر وهل لها ان تفرق بين الصلوات بثلاثة اغسال ام لا ؟ الظاهر من الاخبار انها اذا جمعت بين الصلوتين اكتفت بثلاثة اغسال فلو شاءت و فرقت و احدثت بين الصلوتين اغتسلت

غسلين آخرين و يدل عليه حديث ابي جعفر عليه السلام المذكور و الحديث التاسع الذي مرّ و في حديث سنن الاستحاضة في قصة فاطمة بنت ابي جيش و كانت تغتسل في وقت كل صلوة و هل تجب مقارنة الغسل و الوضوء للصلوة لا يدل عليه صريحاً شيئاً من الاخبار ولكن المتبادر الى الازهان المقارنة وفيها البراءة القطعية هذا و لولا المقارنة ربما يحدث ما هو اشد عليها من الحالة السابقة فهو موضع احتياط و هل مناط الكثرة ثقب الكرسف او النفوذ من الخرقه او الى الخرقه و الظاهر من الاخبار ان الدم ان جاز الكرسف فهي كثيرة و ان لم يجز و ان غمرها فهو متوسط و ان لم يغمرها فهو قليل و لاتفوت بين ثقب الكرسف و انغمارها و الظاهر ان الثقب مأخوذ من الثقيب وهو شديد الحمرة فثقب الكرسف حمرتها كما في رواية اخرى صبغ الكرسف و اما السيلان الى الخرقه فانه غير الثقب و الصبغ و اما ما يدل على انه بالثقب يغتسل ثلثة اغسال فمعارض بما ينفيه بالثقب من غير السيلان و قضية الخيار تقتضي جواز العمل بالنافي فالعمل عليه بالجملة مناط الكثرة السيلان الى الخرقه لا انصبغ القطنه وحدها و هل يجب بعد البرء عليه وضوء او غسل ام لا؟ فاعلم ان للبرء اوقات ثمانية فانها اما ان تبرأ قبل الغسل او حين الغسل او بعد الغسل و قبل الوضوء او حين الوضوء او بعد الوضوء و قبل الصلوة او حين الصلوة او بعد الصلوة اما اذا برئت قبل الغسل في ذات الغسل او الوضوء في ذات الوضوء فتغتسل او تتوضأ لانها رأّت الدم بين الصلوتين و مقتضى النص انها تغتسل او تتوضأ اذا رأّت بين الصلوتين و قد مرت و اما حين الغسل و الوضوء فذلك يحتاج الى دليل و لا ذكر لذلك في الاخبار ابداً و انقطاع الدم ليس من الاحداث و اما الدم السابق فامرت لاجله بالغسل او الوضوء وهي مشغولة بتكليفها و الدم الذي كان في اول الغسل كان معفواً عنه و لم يثبت خلافه و اما بعد الغسل و قبل الوضوء فكذلك فان البرء ليس بناقض والذي كان معفواً و الوضوء من غير حدث لا دليل عليه و ليس من متمامات الغسل كما مر فلا وضوء عليه و اما حين

الوضوء فيتم وضوءه فانه للدم الذي كان بعد الغسل واما بعد الوضوء وحين الصلوة فلا دليل على كونه ناقضاً وليس في الاخبار ذكر منه ابداً واما بعد الصلوة فان رأت شيئاً ولو قليلاً ثم برئت فعليها عمله للصلوة الآتية ولو فرض انها برئت مع اتمام الصلوة فلا شىء عليها بعد و اثبات وضوء او غسل للمبرء غير عمل المستحاضة لها وضع شرعى يحتاج الى دليل فما يقع تحت الاعمال السابقة مسلم والافلا فما ترى بين الصلوتين عليها عمله و اما ما سوى ذلك فيحتاج الى نص و اما الوقت الذى يجوز لبعلمها ان يأتيها فمتى ماشاء يأتيها ولكن مقتضى الاخبار ان يأمرها ان تعمل عمل المستحاضة من وضوء وحده او غسل و وضوء معاً فأذا عملت ما تستبيح به الصلوة حل لها اتيان الزوج و لما كان غرضنا في هذه الرسالة تحقيق الاقسام والاعسال اكتفينا بما سطرنا وحصل الفراغ من ذلك ليلة الثلاثاء لانتى عشرة مضت من شهر رمضان

من شهور سنة سبع و ثمانين من المائة الثالثة عشرة الهجرية

حامداً مصلياً مستغفراً

تمت



رسالة

فقد الصلوة



من مصنفات قدوة العلماء الربانيين وأسوة الفقهاء الصمدانيين مولانا

المرحوم الحاج محمد كريم خان الكرمانى

اعلى الله مقامه



من منشورات المدرسة المباركة

الأبراهيمية - كرمان

طبع بمطبعة السعادة - كرمان

من مصنفات العبد الأثيم
كريم بن ابراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين كتاب الصلوة

ابواب فرض الصلوة و اعدادها و اعداد النوافل و بعض ما يتعلق بها .

باب (١) في فضل الصلوة اليومية - سئل ابو عبد الله عليه السلام عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم واحب ذلك الى الله ما هو فقال ما أعلم شيئاً بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الا ترى ان العبد الصالح عيسى ابن مريم قال و اوصاني بالصلوة و الزكوة ما دمت حياً وقال: صلوة فريضة خير من عشرين حجة و حجة خير من بيت مملو ذهباً يتصدق منه حتى يفنى وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله مثل الصلوة مثل عمود الفسطاط اذا ثبت العمود نضعت الأطناب والأوتاد والغشاء واذا انكسر لم ينفع طنّب ولا وتد ولا غشاء

باب (٢) حرمة الاستخفاف والتهاون بها - قال ابو جعفر عليهم السلام: لا تهاون

بصلواتك فان النبي صلى الله عليه وآله قال عند موته ليس مني من استخف بصلوته وقال اذا ادى الرجل صلوة واحدة تامة قبلت جميع صلوته وان كن غير تامات واذا افسدها كلها لم يقبل منه شئٌ منها ولم تحسب له نافلة ولا فريضة و انما تقبل النافلة بعد قبول الفريضة و اذا لم يؤد الرجل الفريضة لم يقبل منه النافلة و انما جعلت النافلة ليتم بها ما افسد من الفريضة وسئل ابو عبد الله عليه السلام ما بال الزاني لا تسميه كافراً وتارك الصلوة تسميه كافراً وما الحجّة في ذلك فقال ان الزاني وما اشبهه انما يفعل ذلك لمكان الشهوة لانها تغلبه وتارك الصلوة لا يتركها الا استخفافاً بها و ذلك لانك لا تجد

الزاني يأتي المرأة الا وهو مستلذ بأتيانه اياها قاصداً اليها وكل من ترك الصلوة قاصداً لتركها فليس يكون قصده لتركها للذة فاذا نفيت اللذة وقع الاستخفاف و اذا وقع الاستخفاف وقع الكفر وقال الصادق عليه السلام ان شفاعتنا لاتنال مستخفاً بالصلوة .

باب (٣) ان اصل الصلوة ركعة و الباقية لاتمام تلك الركعة . قال الرضا عليه السلام

فان قال فلم جعل اصل الصلوة ركعتين ولم زيد على بعضها ركعة وعلى بعضها ركعتين ولم يزد على بعضها قيل لان اصل الصلوة انما هي ركعة واحدة لان اصل العدد واحد فان نقصت من واحد فليست هي صلوة فعلم الله عز وجل ان العباد لا يؤدون تلك الركعة الواحدة التي لاصلوة اقل منها بكمالها وتمامها ولا اقبال عليها فقرن اليها ركعة اخرى ليتم بالثانية ما نقص من الاولى ففرض الله اصل الصلوة ركعتين ثم علم رسول الله صلى الله عليه وآله ان العباد لا يؤدون هاتين الركعتين بتمام ما امر وا به و بكمالها فضم الي الظهر والعصر والعشاء الآخرة ركعتين ركعتين ليكن فيها تمام الركعتين الاوليين ثم علم ان صلوة المغرب يكون شغل الناس في وقتها اكثر للانصراف الى الافطار والاكل والوضوء و التهيئة للمبيت فزاد فيها ركعة واحدة ليكون أخف عليهم و ان تصير ركعات الصلوة في اليوم واللييلة فرداً ثم ترك الغداة على حالها لان الاشغال في وقتها اكثر والمبادرة الى الحوائج فيها اعم ولان القلوب فيها اخلى من الفكر لقللة معاملات الناس بالليل و قلة الأخذ و العطاء فان الأُنسان فيها اقبل على صلوته منه في غيره من الصلوة لان الفكرة اقل لعدم العمل من الليل وقال ابو جعفر عليه السلام ان العبد ليرفع له من صلوته نصفها او ثلثها او خمسها فما يرفع له الا ما اقبل عليه منها بقلبه و انما أمروا بالنافلة ليم لهم بها ما نقصوا من الفريضة .

باب (٤) اعداد الصلوة . الصلوة اليومية و نوافلها . لانعلم مخالفاً انها احدى و خمسون ركعة سبع عشر ركعة فريضة و اربع و ثلثون تطوع و يدل على ذلك اخبار منها قال ابو عبدالله عليه السلام الفريضة و النافلة احدى و خمسون ركعة منها ركعتان بعد

العتمة جالساً بعدان بركعة وهو قائم والفريضة منها سبع عشر ركعة و النافلة اربع وثلاثون ركعة وقال لاتصل اقل من اربع واربعين ركعة و رويت رخصة بترك الوتيرة و بترك اربع من النافلة بعد الظهر و الأكتفاء بأربع أخرى و روى ان الست واربعين افضل ما يتقرب به العباد الى الله و رويت رخصة اخرى بترك ركعتين من التي بعد المغرب وهذه كلها رخصة والاصل انها اربع و ثلثون وفيها الفضل .

باب (٥) العلة في عدة النوافل واسماؤها - عن النبي صلى الله عليه وآله فرض على

ربي سبع عشر ركعة ففرضت على نفسي واهل بيتي وشيعتي بأزاء كل ركعة ركعتين ليتم بذلك الفرائض مما يلحقه من القصر و التمام ثمان ركعات قبل زوال الشمس وهي صلوة الأوابين و ثمان بعد الظهر وهي صلوة الخاشعين و اربع ركعات بين المغرب والعشاء الآخرة وهي صلوة الذاكرين وركعتان بعد صلوة الآخرة من جلوس تحسب بركعة من قيام وهي صلوة الشاكرين وثمان ركعات صلوة الليل وهي صلوة الخائفين وثلث ركعات الوتر وهي صلوة الراغبين وركعتان عند الفجر وهي صلوة الحامدين وسئل ابو عبدالله عليه السلام عن الخمسين والواحدة ركعة فقال ساعات النهار اثنى عشر ساعة وساعات الليل اثنى عشر ساعة ومن طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة غير ساعات الليل والنهار ومن غروب الشمس الى غروب الشفق غسق فلكل ساعة ركعتان وللغسق ركعة .

باب (٦) التأكيد على النوافل فزيادة على ما عرفت من انها تمام الفرائض - قال

ابو جعفر عليه السلام بعدان وصف النوافل سبع و عشرون ركعة انما هذا كله تطوع وليس بمفروض ان تارك الفريضة كافر وان تارك هذه ليس بكافر ولكنها معصية لانه يستحب ان عمل الرجل خيراً ان يدوم عليه وقال ابو عبدالله عليه السلام بعدان وصف صلوة خمسين ولكن يعذب على ترك السنة وعن الفقه الرضوي اعلم ان افضل النوافل ركعتا الفجر وبعدها ركعة الوتر وبعدها ركعتا الزوال و بعد نوافل المغرب و بعدها صلوة الليل وبعدها نوافل النهار وعن النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام

عليك بصلوة الليل ثلثاً وكذا عليك بصلوة الزوال ثلثة و قال ابو عبد الله عليه السلام
اربع ركعات بعد المغرب لاند عهن في حضر ولا سفر و قال ابو عبد الله عليه السلام :
من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن الا بوتر قيل يعنى الركعتين بعد العشاء
الآخرة قال نعم .

باب (٧) قنوت الوتر - المعروف من كثير من الاصحاب ان في الوتر الذى هو ركعتا
الشفع والمفردة بعدهما قنوتات ثلث ويدل على قولهم ما روى عن ابى عبد الله عليه
السلام أقنت في كل ركعتين فريضة و نافلة قبل الركوع و ما روى عن فعل الرضا
عليه السلام فيصلى ركعتى الشفع يقرء في كل ركعة الحمد وقل هو الله احد ثلث مرات
يقنت في الثانية الحديث . وما روى عن ابى الحسن عليه السلام انه اذا رفع رأسه في
آخر ركعة من الوتر قال هذا مقام من حسناته نعمة الدعاء وقنوت مفردة الوتر قبل
الركوع فهو وناقهم و منهم من خصه بالثالثة واستدل بقوله عليه السلام القنوت في
المغرب في الركعة الثانية و في العشاء والغداة مثل ذلك و في الوتر في الركعة الثالثة
و المفروض ان الوتر اسم للثالث اقول : ان الحصر المفهوم منه اضافى لكون القنوت
في ساير الصلوات ايضاً فلا يمكن الاستدلال بهذا الخبر بحصر القنوت في الثالثة مع
ان متعلق الجار فيه محذوف وليس المضمرة متعيناً ويحتمل كون صدور الخبر عن تقيّة
لتخصيص ذكر الجهرية وسيأتى في محله ما يدل على ذلك و اذا جاء الاحتمال بطل
الاستدلال وتلك الاخبار ناصة في كونها في الثانية ايضاً فالامانع من العمل بها ايضاً ويؤيد
ذلك قول ابى جعفر عليه السلام القنوت في كل صلوة في الركعة الثانية قبل الركوع
وهذا ايضاً حصر مثل الخبر الاول واما الثالثة فهو دعاء لاقنوت لان الخبر لا يفيد أزيد
من ذلك مع انه ورد ما أعرف قنوتاً الا قبل الركوع وسئل ابو عبد الله عليه السلام عن
القنوت في الوتر قال قبل الركوع قال فان نسيت أقنت اذا رفعت رأسى قال لا .

باب (٨) ما يسقط من النوافل في السفر - لانعلم خلافاً في سقوط نافلة الظهرين في

السفر وعليه تدل اخبار منها قول ابي عبدالله عليه السلام الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيئاً الا المغرب وزاد في بعض فان بعدها اربع ركعات لاتدعهن في حضر ولا سفر و اختلفوا في الوتيرة فمنهم من نهى عنه للاصل و الشهرة و اطلاق ما مرّ ومنهم من ائتمه واستند الى قول الرضا عليه السلام في حديث العجل فان قال فلم ترك تطوع النهار ولم يترك تطوع الليل قيل كل صلوة لاتقص فيها فلا تقصر تطوعها وذلك ان المغرب لاتقص فيها فلا يقصر فيما بعدها من التطوع وكذلك الغداة لا يقصر فيما قبلها من التطوع فان قال فما بال العتمة مقصورة و ليس تترك ركعتيها قيل ان تلك الركعتين ليس هي من الخمسين وانما هي زيادة في الخمسين تطوعاً لئتم بدل كل ركعة من الفريضة ركعتين من التطوع وعن الفقه الرضوي والنوافل في السفر اربع ركعات الى ان قال وركعتان بعد العشاء الآخرة ويؤيده ماورد من الأذن في التطوع في السفر ليلاً وليتطوع بالليل ماشاء و ما سئل ابو عبدالله عليه السلام هل قبل العشاء الآخرة و بعدها شيئاً قال لا غير اني اصلى بعدها ركعتين و لست أحسبها من صلوة الليل و ما سئل عن الصلوة تطوعاً في السفر قال لاتصل قبل الركعتين ولا بعدهما شيئاً نهياً ويؤيده ان اطلاق الخبر الاول ان صح وكان مراداً لوجب ان يستثنى العشاء والغداة ايضاً فانهما قبلهما شيئاً و هو نافلة المغرب والفجر فليس العشاء مراداً من الاطلاق ومقيد (كذا) بنافلة النهار (كذا) و يؤكد ذلك ان الوتيرة وتر مقدم كما دلت الآثار فهي من صلوة الليل و بالجملة لامانع من اتيانها مع ما تقدم من الحث عليها .

باب (٩) جواز ترك النوافل عند اذبار القلب - روى ان ابا الحسن عليه السلام اذا اغتم ترك النافلة وعن النبي صلى الله عليه وآله ان للقلوب اقبالاً و اذباراً فاذا اقبلت تنقلوا و اذا ادبرت فعليكم بالفرائض وعن علي عليه السلام ان للقلوب اقبالاً و اذباراً فاذا اقبلت فاحملوها على النوافل و اذا ادبرت فاقتصروا بها على الفرائض .

باب (١٠) نسبة النوافل الى الفرائض - المشهور بينهم ان اللواتي قبل الظهر نافلتها

و كذا اللواتى قبل العصر نافلتها و اللواتى بعد المغرب نافلتها اى هى التى وضعت بأزائها ولم أجد فى الاخبار ما يدل على شىء من ذلك الا ما رواه الشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل صلوة مكتوبة لها نافلة ركعتين الا العصر فانه يقدم نافلتها فيصير ان قبلهما وهى الركعتان اللتان تمت بهما الثمانى بعد الظهر فاذا اردت ان تقضى شيئاً من الصلوات مكتوبة او غيرها فلا تصل شيئاً حتى تبدء فتصلى قبل الفريضة التى حضرت نافلة لها ثم اقض ما شئت الى ان قال وللرجلان يصلى من نوافل الاولى ما بين الاولى الى ان يمضى اربعة اقدام وفى بعض النسخ من نوافل العصر والاولى انسب لاول الحديث ولم أجد ما يدل على الانتساب غير هذا الخبر و من هذا الخبر يظهر ان نافلة الظهر المنسوبة اليها ركعتان قبلها والركعات التى بعدها هى ايضاً مضافة اليها الا الاخيرتين و نافلة العصر قبلها ايضاً الا انها ليست متصلة بها و كذا العشاء و الفجر و اما المغرب فلا أعرف قبلها شيئاً .

باب (١١) الكلام فى ما بين المغرب و نافلتها وفى اثناء نافلتها عن الصادق عليه السلام من صلى المغرب ثم عقب ولم يتكلم حتى يصلى ركعتين كتبته فى عليين فان صلى اربع ركعات كتبت له حجة مبرورة و نبي رجلاً ان يتكلم بين الاربع ركعات التى بعد المغرب و من هذين يظهر استحباب ترك الكلام بين المغرب و النافلة و استحباب التعقيب بينهما و كراهة الكلام فى اثناء الأربيع بعد الركعتين و بعضهم استحباب المبادرة الى النافلة قبل التعقيب و الخبر ياباه مع ماشاء من الاخبار فى كثير من الاوراد و الادعية بعد الصلوة قبل ان يثنى المصلى رجليه و يدل على ذلك خاصاً ما روى من فعل الرضا عليه السلام فى حديث طويل فاذا غابت الشمس توضع و صلى المغرب ثلثاً بأذان و إقامة و قنت فى الثانية قبل الركوع و بعد القراءة فاذا سلم جلس فى مصلاه يسبح الله تعالى و يحمده و يكبره و يهلله ماشاء الله ثم سجد سجدة الشكر ثم رفع رأسه و نم يتكلم حتى يقوم فصلى اربع ركعات بتسليمين الخبر .

باب (١٢) سجدة الشكر للمغرب - روى عن حفص البخترى قال صلى بنا ابو الحسن على بن محمد عليه السلام صلوة المغرب فسجد سجدة الشكر بعد السابعة فقلت له كان آباؤك يسجدون بعد الثلثة فقال ما كان احد من آبائي يسجد الا بعد السبعة وروى عن جهم قال رأيت ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وقد سجد بعد الثلث الركعات من المغرب فقلت له جعلت فداك رأيتك سجدت بعد الثلاث فقال ورأيتني فقلت نعم قال فلا تدعها فان الدعاء فيها مستجاب ويظهر من هذا الخبر ان الخبر الاول تقيه و يؤيد ذلك ما فى التوقيع الرفيع انه كتب اليه يسئل عن سجدة الشكر بعد الفريضة فان بعض أصحابنا ذكر انها بدعة فهل يجوز ان يسجدها الرجل بعد الفريضة و ان جاز ففي صلوة المغرب هى بعد الفريضة او بعد الأربع ركعات النافلة فأجابه عليه السلام سجدة الشكر من أزم السنن و أوجبها ولم يقل ان هذه السجدة بدعة الا من أراد ان يحدث فى دين الله بدعة فاما الخبر المروى فيها بعد صلوة المغرب و الاختلاف فى انها بعد الثلث او بعد الأربع فان فضل الدعاء و التسبيح بعد الفرائض على الدعاء بعد النوافل كفضل الفرائض على النوافل و السجدة دعاء و تسبيح و الافضل ان يكون بعد الفريضة و ان جعلت بعد النوافل ايضاً جاز و يمكن حمل الأجازة بعد السبع فى التوقيع ايضاً على التقيه لمامر .

باب (١٣) الجلوس فى اللتين بعد العشاء - وقد مر فى باب اعداد الصلوة وهو الباب الرابع ما يدل على ذلك و يدل على ذلك مزيداً عليه ما روى انه سئل الباقر عليه السلام لاي علة تصلى الركعتان بعد العشاء الآخرة من قعود فقال ان الله فرض سبع عشر ركعة فأضاف اليها رسول الله صلى الله عليه وآله مثلها فصارت احدى وخمسين ركعة فتعد هاتان الركعتان من جلوس بركعة وروى ما يخالف ذلك ظاهراً فعن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث وركعتان بعد العشاء الآخرة يقرء فيهما مائة آية قائماً او قاعداً والقيام افضل ولا تعدهما من الخمسين وقال فى حديث آخر وركعتان بعد العشاء الآخرة كان ابي

يصليهما وهو قاعد وانا اصليهما وانا قائم ويمكن ان يقال ان هذين الخبرين لاتصريح فيهما انها الوتيرة فلعلها هي صلوة اخرى كانوا يصلونها بعد العشاء الآخرة ويؤيد ذلك ما روى عن ابي عبدالله عليه السلام انه كان يصلي ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمائة آية ولا يحتسب بهما وركعتين وهو جالس يقرأ فيهما بقل عو الله احد وقل يا ايها الكافرون فان استيقظ من الليل صلى صلوة الليل ووتر و ان لم يستيقظ حتى يطلع الفجر صلى ركعة فصارت شفعاً واحتسب بالركعتين اللتين صلاهما بعد العشاء وترأ وفي نسخة صلى ركعتين فصارت شفعاً ولعل الاول اُصوب فقالوا كذلك لأيقاع الخلاف ووضعوا القرينة لاهلها و ان لم يتنبه احد فيما اعلم.

باب (١٤) الجلوس في سائر النوافل اختياراً - المعروف من الاصحاب جوازه ومنهم من انكره و يدل على قول المشهور جملة من الاخبار منها قيل لابي جعفر عليه السلام انا نتحدث نقول من صلى وهو جالس من غير علة كانت صلوته ركعتين بر كعة وسجدتين بسجدة فقال ليس هو هكذا هي تامة لكم وسئل ابو عبدالله عليه السلام يصلى الرجل مر بعاً ومبسوط الرجلين فقال لا بأس وسئل ابو عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلى وهو جالس فقال اذا اردت ان تصلى وانت جالس ويكتب لك بصلوة القائم فاقراء وانت جالس فاذا كنت في آخر السورة فقم فائتمها واركع يحسب لك بصلوة القائم وفي رواية فاذا بقي من السورة آيتان وسئل ابو الحسن الاول عليه السلام عن الرجل يصلى النافلة قاعداً وليست به علة في سفر او حضر فقال لا بأس به . ولم اجد دليلاً للآخرين وروى هنا رواية اخرى وهي قول ابي عبد الله عليه السلام اذا صلى الرجل جالساً ويستطيع القيام فليضعف وكذا روى للذي يكسل او يضعف وهذه الروايات هي الاصل والرواية الوسطى رخصة فيه والاول رخصة فيهما وروى عن احدهما انه قال كان ابي اذا صلى جالساً تربع فاذا ركع ثنى رجله واستحبابه منقول عن جملة من الاصحاب وفسروه بجلسة كجلسة المرأة للتشهد والله يعلم .

باب (١٥) صلوة الغفيلة - عن ابي عبد الله عليه السلام من صلى بين العشاءين ركعتين
يقرء في الاولى الحمد وقوله تعالى وذا النون ان ذهب مغاضباً الى وكذلك ننجي المؤمنين
وفي الثانية الحمد وقوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب الى آخر الآية فاذا فرغ من القراءة
رفع يديه وقال اللهم انى اسئلك بمفاتيح الغيب التى لا يعلمها الا انت ان تصلى على محمد
وآل محمد وان تفعل بى كذا وكذا وتقول اللهم انت ولى نعمتى والقادر على طامبى تعلم
حاجتى اسألك بمحمد وآله لما قضيتها لى وسئلك الله حاجته الا اعطاه الله تعالى ما سئلك
وزاد فى رواية فان النبى صلى الله عليه وآله قال لا تتركوا ركعتى الغفيلة وهما ما بين العشاءين
وعن النبى صلى الله عليه وآله تنفلوا فى ساعة الغفلة ولو بركعتين خفيفتين فانهما
يورثان دار الكرامة وفى خبر آخر دار السلام فى الجنة وقيل يا رسول الله وما ساعة
الغفلة قال ما بين المغرب والعشاء وقيل ما معنى خفيفتين قال تقرء فيهما الحمد وحدها
وفى رواية قيل فمتى اصليهما قال ما بين المغرب الى طلوع الشمس والظاهر انها واحد
والثانى رخصة لمكان لو فعلى الرواية الثانية الآتى بنا فى المغرب آت بمفاد الخبر
الثانى لصدق الامتثال عليه وكفاية قصد القربة وعدم وجوب تعيين الوجه ورويت
صلوة اخرى بين هاتين الصلوتين وهى عن الصادق عليه السلام عن آباءه عن رسول الله
صلى الله عليه وآله قال اوصيكم بركعتين بين العشاءين فى الاولى الحمد و اذا
زلزلت ثلث عشر مرة وفى الثانية الحمد و قل هو الله خمس عشر مرة فانه من فعل
ذلك كل شهر كان من المؤمنين فان فعل ذلك فى كل سنة كان من المحسنين فان
فعل ذلك فى كل يوم كان من المخلصين فان فعل ذلك كل ليلة زاحمنى فى الجنة
و لم يحص ثوابه الا الله تعالى .

باب (١٦) ما يقال فى السجدة الاخيرة من نافلة المغرب - عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال من قال فى آخر سجدة من النافلة بعد المغرب ليلة الجمعة و ان كان كل
ليلة فهو افضل اللهم انى اسئلك بوجهك الكريم واسمك العظيم ان تصلى على محمد

و آل محمد و ان تغفر لى ذنبى العظيم سبع مرات انصرف و قد غفر له و منهم من زعم ان محله بعد السبع فى سجدة الشكر وهو وهم .

باب (١٧) ان التسليم فى النوافل على كل ركعتين الا الوتر و صلوة الأعرابى - فعن

احدهما عليهما السلام سئل عن الرجل يصلى النافلة يصلح له ان يصلى اربع ركعات لا يسلم بينهما قال لا الا ان يسلم فى كل ركعتين ولا نعلم خلافاً فى ذلك و انما الخلاف فى صلوة الأعرابى فانها ركعتان ثم اربع و اربع كالظهيرين فانها ليست عن طرفنا و الأصح استثنائه لأنه قد رواها الثقات من اصحابنا و لا عذر لاحد فى ترك ما رووا و لان الخبر المذكور ظاهر فى النوافل المتعارفة لا النادرة فلا ينافى ما رواه الثقات فتنبه .

باب (١٨) ان صلوة الضحى بدعة - فعنهما عليهما السلام انها سئلا عن الصلوة نافلة

بالليل جماعة فقالوا ان النبى صلى الله عليه و آله قام على منبره فحمد الله و أثنى عليه ثم قال ايها الناس ان الصلوة بالليل فى شهر رمضان النافلة فى جماعة بدعة الا و لا تجمعوا ليلاً فى شهر رمضان لصلوة الليل و لا تصلوا صلوة الضحى فان ذلك معصية و كل بدعة ضلالة و كل ضلالة سبيلها الى النار ثم نزل وهو يقول قليل فى سنة خير من كثير فى بدعة و على ذلك اتفاق الاصحاب و الظاهر انها صلوة مخصوصة فلا بدع اذا صلى الانسان صلوة مشروعة فى وقت الضحى لما روى ان النافلة بمنزلة الهدية متى اتى بها قبلت .

باب (١٩) ما يستحب قرائته فى النوافل - فعن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تدع ان

تقرء بقل هو الله أحد و قل يا ايها الكافرون فى سبع مواطن فى الركعتين قبل الفجر و ركعتى الزوال و ركعتين بعد المغرب و ركعتين من اول صلوة الليل و ركعتى الأحرار و الفجر اذا اصبحت بهاو ركعتى الطواف و روى انه يبدء فى هذا كله بقل هو الله أحد و فى الركعة الثانية بقل يا ايها الكافرون الا فى الركعتين قبل الفجر فانه يبدء بقل يا ايها الكافرون ثم يقرء فى الركعة الثانية بقل هو الله أحد و روى صلوة الأوابين الخمسون كلها بقل هو الله أحد و عن ابي هرون المفكوف قال سئل

رجل ابا عبد الله عليه السلام و انا حاضر كم أقرء في الزوال قال فتعال ثمانين آية فخرج الرجل فقال يا باهرون هل رأيت شيخاً أعجب من هذا سألتني عن شئى فأخبرته ولم يسألني عن تفسيره هذا الذى يزعم اهل العراق انه عاقلهم يا باهرون ان الحمد سبع آيات وقل هو الله احد ثلث آيات فهذه عشرة آيات والزوال ثمانى ركعات فهذه ثمانون و قال من قرء فى الركعتين الاوليين من صلوة الليل ستين مرة بقل هو الله احد فى كل ركعة ثلاثين مرة انفتل وليس بينه وبين الله ذنب الا غفر له و روى انه كان ابو عبد الله عليه السلام يقرء فى الركعتين بعد العتمة بالواقعة وقل هو الله احد و روى ان الوتر يصلى بقل هو الله احد ثلث فى ثلثهن و روى ان من أوتر بالمعوذتين وقل هو الله احد قيل له يا عبد الله ابشر يا عبد الله فقد قبل الله و ترك وقد وردت اخبار كثيرة مختلفة و الكل موسع سواء كانت عن طرق الثقات او غيرهم لعموم من بلغه شئى من الثواب الخبر. و يأتى تفصيل ذلك فى القراءة ان شاء الله.

ابواب المواقيت

باب وقت الصلوة - لانعلم خلافاً فى ان لكل صلوة وقتاً يسعها ثم المشهور ان لكل صلوة وقتين و منهم من استثنى المغرب و ذهب الى ان وقته واحد و استدل عليه بما روى انه سئل ابو عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب فقال ان جبرئيل اتى النبى صلى الله عليه وآله لكل صلوة بوقتين غير المغرب فان وقتها واحد و ان وقتها وجوبها والمشهور استدلوا بمطلقات الآثار بان لكل صلوة وقتين وبخصوص ما روى ان المغرب لها وقتان آخر وقتها سقوط الشفق والذى أرى فى الاخبار ان الاستدلال على الخلاف المذكور بهذه الاخبار لا يصح لان من تتبع فى الاخبار شاهدان الوقت مرة يطلق على اول وقت فسحة الفضل ومرة على آخرها ومرة على وقت اداء الفضل اوله وآخره ومرة على وقت الأجزاء وحيث ما وقع لفظ الوقت من غير قرينة مجمل على الاصح و الذى يظهر من الاخبار ان المراد بهذين الوقتين اول وقت النضيلة وآخره

لا وقت الفضيلة و الأجزاء كما هو محل الخلاف و من تتبع في الاخبار شاهد ما قلنا
وان لم يطلع احد عليه و سيأتيك تفصيلاً فيما بعد ان شاء الله ثم اختلفوا في وقتيها
فمنهم من جعل الاول للفضيلة والثاني للأجزاء و منهم من جعل الاول للمختار والثاني
للمضطرين و ذوى الاعذار بحيث اذا اخر المختار اثم وضيع و استدل الاولون بان
لكل صلوة وقتين و اول الوقتين افضلهما و قضية التفضيل يفيد الفضل لكليهما و قد
نبهناك على عدم دلالة هذه الاخبار على مرادهم بل هو لوقت الفضيلة و اما ما يدل
على القول الآخر ما روى عن الصادق عليه السلام لكل صلوة و قتان و اول الوقتين
افضلهما و لا ينبغي تأخير ذلك عمداً ولكنه وقت من شغل او نسي او سها او نام و ليس
لأحد ان يجعل آخر الوقتين وقتاً الامن عذراً او علة والذى اعرف من الاخبار ان
كليهما وقت في الجملة نعم لا ينبغي تأخيره الا لعذر او علة كما شهد به الخبر
و تأخيره من غير شغل ذنب معفو لما روى عن الصادق عليه السلام اول الوقت رضوان
الله و آخره عفو الله و العفو لا يكون الا عن ذنب و رويت اخبار كثيرة في النهي عن
تضييع الصلوة و ان تأخيرها الى آخر الوقت الثاني تضييع و قال الصادق عليه السلام انا
لنقدم و نؤخر ليس كما يقال من أخطأ وقت الصلوة هلك و انما الرخصة للناسي
و المريض والمدنف والمسافر والنائم في تأخيرها الى غير ذلك من الاخبار ان تأخير
الصلوة عن اوقاتها يجعل الصلوة تحت المشية ولا ينال الشفاعة وهو تحت آية الذين هم
عن صلواتهم ساهون فالذى يعرف من ضم الاخبار بعضها الى بعض ان الوقت الثاني ايضاً
وقت يجزى أيقاع الصلوة فيه و ليس قضاءً وهذا هو المراد بالأجزاء وان كان تأخير
المختار اليه من غير علة تركاً للمفضل و ذنباً معفوياً وقد نبهناك ان الوقت مجمل فقول
رسول الله صلى الله عليه وآله لا ينال شفاعتى من آخر الصلوة بعد وقتها يحمل على مطلق
الوقت فان الشفاعة لأصحاب الكباير و على فرض كون التأخير كبيرة كانت تناله
الشفاعة و ليس التأخير بكفر و شرك اجماعاً فيحمل على من آخر الصلوة بعد الوقت

المضروب له فهو تارك للصلوة كافر وكذا يحمل الخبر الرضوي ان أيقاع الصلوة بعد استقبال القدم الثالث والخامس قضاء بعد الوقت على الاداء بعد الوقت اى وقت الفضيلة مع انه خبر نادر يخالف تواتر الاخبار و اجماع الشيعة لو حملناه على لسان المتشعبة ولاشك ان كثيرأ من اصطلاحهم حادث .

باب وقت الظهر اولاً وآخراً - اختلف اصحابنا في وقت الظهر فمنهم من خص الظهر من اول الوقت بقدر ادائها ثم قال باشتراك الفرضين الى ان يبقى مقدار اداء العصر قبل الغروب فخصه بالعصر و كذا في المغرب والعشاء وهذا هو المشهور ونقل عن بعض القول باشتراك الوقت من اوله الى آخره اما ما يدل على القول الاول رواية داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى اربع ركعات فاذا مضى مقدار ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى أربع ركعات فاذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس الخبر وكذا بين المغرب والعشاء وجعل آخرهما انتصاف الليل واما ما استدل على القول الثاني مازوى عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر فاذا غابت الشمس فقد دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة وفى كثير منها بزيادة الا ان هذه قبل هذه و انت خبير بان الرجحان لهذه الاخبار لتواترها معنى و خبر داود غاية دلالة طريق اداء المتذكر ولا خلاف فيه و انما ثمره الخلاف فى الناسى و الطان و سياى فروع كثيرة لهذا المقام .

ثم لانعلم خلافاً فى ان اول وقت الظهر زوال الشمس و هو ميلها عن دائرة نصف النهار وقد قال الله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس و فى الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام انه قال و دلوكها زوالها و تقدم ما يدل عليه و يأتى ما ينافى ذلك و نبين وجهه و انما الخلاف فى آخر وقتها فمنهم من جعل آخره حين يبقى الى الغروب

مقدار ما يؤدى فيه اربع ركعات ومنهم من جعل آخره اذا كان ظل كل شىء مثله للمختار ثم الى مثل ما ذكر للمضطر ومنهم من جعله الى اربعة اقدام ومنهم من جعله سبعى الشاخص وجعل الصلوة بعد ذلك قضاءً ومنهم من جعل الفضيلة الى سبعى الشاخص و الأجزاء الى اربعة اسباع و وقت المضطر الى ان يصير ظل كل شىء مثله و لكل على قوله دليل اما ما يدل على القول الاول فكثيرة منها ما مر ومنها ما روى عن ابى عبدالله عليه السلام فى قوله تعالى أقم الصلوة الآية قال ان الله افترض اربع صلوات اول وقتها زوال الشمس الى انتصاف الليل منها صلوتان اول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس الا ان هذه قبل هذه و منها صلوتان اول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل الا ان هذه قبل هذه ويدل على القول الثانى ماروى عن ابى الحسن عليه السلام وقد سئل عن وقت الظهر فقال وقت الظهر اذا زاغت الشمس الى ان يذهب الظل قامة ووقت العصر قامة ونصف الى قائمتين وانت قد علمت ان الوقت مجمل فلا يمكن الحكم بهذا الخبر بانتهاء الوقت مع ورود اخبار متكثرة اخر بان آخر الوقت غروب الشمس و اما ما يدل على القول الثالث فما رواه ابراهيم الكرخى قال سألت ابا الحسن عليه السلام متى يدخل وقت الظهر قال اذا زالت الشمس فقلت متى يخرج وقتها فقال من بعد ما يمضى من زوالها اربعة اقدام ان وقت الظهر ضيق ليس كغيره الخبر . وقد عرفت ان الوقت مجمل وكثير ما يطلق على الوقت الاول والشاهد على ذلك صحيحة الحلبي عن ابى عبدالله عليه السلام قال اذا صليت فى السفر شيئاً من الصلوة فى غير وقتها فلا يضرك ولا شك ان المراد وقت الفضل و اما ما يدل على القول الرابع هو خبر القامة المتقدمة بانضمام ما روى انه سمع ابو عبدالله عليه السلام يقول القامة هى الذراع ان قامة رحل رسول الله صلى الله عليه وآله كان ذراعاً و الكلام فيه قد مضى ولا اشكال فيه وانما الاشكال فيما رواه الفضل بن يونس عن ابى الحسن عليه السلام المرأة ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع قال اذا رأته الظهر بعد ما يمضى من

زوال الشمس اربعة اقدام فلا تصل الا العصر لان وقت الظهر دخل عليها وهى فى الدم
 و خرج هذا الوقت وهى فى الدم وهذا الخبر نادر يخالف اخباراً كثيرة مشهورة
 و محمول على التقية فالقول المحكم هو ان الوقت ممتد الى غروب الشمس وان ماسواه
 مجمل و على ذلك تدل اخبار كثيرة منها ما مر و منها قال ابو جعفر عليه السلام
 احب الوقت الى الله عز وجل اوله حين يدخل وقت الصلوة فصل الفريضة فان لم تفعل
 فانك فى وقت منها حتى تغيب الشمس و سئل ابو عبدالله عليه السلام عن وقت الظهر
 والعصر فقال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر جميعاً الا ان هذه قبل هذه ثم
 انت فى وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس وقال لانفوت الصلوة من اراد الصلوة لانفوت
 صلوة النهار حتى تغيب الشمس ولا صلوة الليل حتى يطلع الفجر ولا صلوة الفجر حتى
 تطع الشمس و ذلك للمضطر والعليل و الناسى ولا ينافى ذلك ما قدمنا من ان الوقت
 الثانى رخصة و يكره التأخير الى ان يدخل الوقت الثانى اشد الكراهة فانه مع ذلك
 وقت الا انه لذوى الاعذار .

باب تحديد الوقت الاول و الثانى - المشهور ان الوقت الاول الى مضى مثل

الشاخص للظهر والى مضى مثليه للعصر ومنهم من اعتبر القدمين و اربعة اقدام والسبب
 فى اختلافهم اختلاف الاخبار و السبب فى اختلاف الاخبار التقية كما سئل ابو عبد
 الله عليه السلام انه ربما دخلت المسجد و بعض اصحابنا يصلى العصر و بعض اصحابنا
 يصلى الظهر فقال انا امرتهم بهذا لو صلوا فى وقت واحد لعرفوا فآخذوا برقابهم فمن
 الاخبار ما روى عن الامير عليه السلام ان رجلاً سئل رسول الله صلى الله عليه وآله
 عن اوقات الصلوة فقال اثنانى جبرئيل عليه السلام فأرانى وقت الظهر حين زالت الشمس
 فكانت على حاجبه الايمن ثم أرانى وقت العصر فكان ظل كل شئى مثله وفى خبر
 آخر أتاه فى اليوم الاول حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر ثم أتاه حين زاد من
 الظل قامه فأمره فصلى العصر و أتاه فى اليوم الثانى حين زاد فى الظل قامه فأمره فصلى

الظهر ثم أتاه حين زاد من الظل قامتان فأمره صلى العصر وروى بدل القامة والقامتين الذراع و الذراعان و قدمان و اربعة اقدم فخير القامة على هاتين الروايتين مفسر بالذراع و القدمين ويؤيده ما روى ان القامة والقامتين الذراع و الذراعين في كتاب على عليه السلام وكذا روى عن ابي الحسن عليه السلام وقت الظهر اذا زاغت الشمس الى ان يذهب الظل قامة و وقت العصر قامة و نصف الى قامتين و هذا الخبر ايضاً بفرده مجمل لانه ليس بمعلوم مقدار طول الشاخص و تختلف الظل باختلاف الشواخص الا انه يفسر بالخبر الوارد انه سئل ابو عبدالله عليه السلام كم القامة فقال ذراع ان قامة رحل رسول الله صلى الله عليه و آله كانت ذراعاً و الظاهر انه كان يقدر به الأوقات و الا لم يكن له ارتباط هنا يستشهد به الصادق عليه السلام و يشهد بذلك ما روى في تعليم نصب الشاخص وقد جعلوه ذراعاً و يؤيده حديث الامير عليه السلام و قدمر فاذا مضى من فيئه ذراع وهو القامة كان آخر وقت الظهر و اول وقت العصر و كان ظل كل شىء مثله فيبهذا تتفق الاخبار كلها .

و الرحل اما قتب البعير او المنزل و يؤيد هذا المعنى انه كان رسول الله صلى الله عليه و آله في الاكثر يصلى بعد الذراع و امروا في اخبار عديدة بالصلوة بعد الذراع بل ورد انه افضل الاوقات فلو كان الذراع من ظل القامة قامة الانسان وقتاً للفضيلة لكان جميع اوامرهم امراً بالتضييع وهذا لا يستقيم وقد علمت كثرة ما ورد الامر بايقاع الصلوة بعد الذراع و انه احب و افضل فالفضيلة الى المثل للظهر و الى المثلين للعصر نعم اختزل من اول وقت الظهر قدمان و هو الذراع لاجل النافلة كما روى في خبر زرارة عن ابي جعفر عليه السلام و قد سأله عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشمس و وقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذلك اربعة اقدم من زوال الشمس ثم قال ان حائط مسجد رسول الله صلى الله كان قامة و كان اذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر و اذا مضى من فيئه ذراعان صلى العصر ثم قال أتدرى لم

جعل الذراع والذراعان قلت لم جعل ذلك قال لمكان النافلة لك ان تنفل من زوال الشمس الى ان يمضى ذراع فأذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة واذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة وعلى ما اعرف من لحن بعض الاخبار ان المراد بالوقتين في بعض الاخبار هو الزوال والمثل او المثل والمثلين لاستثناء المغرب منها كما روى عن ابي عبدالله عليه السلام ان جبرئيل امر رسول الله صلى الله عليه وآله بالصلوة كلها فجعل لكل صلوة وقتين الا المغرب فانه جعل لها وقتاً واحداً ومرك حديث نزول جبرئيل بالاوقات وقد عرفت انه لاوقات الفضل فلاوقات الفضائل اول وآخر واول الوقتين افضلهما و ان المغرب ليس لفضلها وقتان وانما وقتها وجوبها واما ما بعد الفضل فليس بوقت اصلي وانما هي رخصة لذوى الحوائج والعليل والناسى وارباب الاعذار وتأخيرها عن وقت فضلها لغير علة ذنب معفو كما مر والمراد بقوله اول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله اول الوقت هو وقت الفضل وآخر الوقت هو وقت الفرض المسمى بالأجزاء وسقوط التكليف وهو عفو الله وهذا ممتد الى ان يبقى للغروب اربع ركعات كما مر وهل يستحب تأخير الفريضة الى الذراع ام لافهنا اخبار منها ما رواه محمد بن الفرج انه قال كتبت أسأله عن اوقات الصلوة فأجاب اذا زالت الشمس فصل سبحتك واحب ان يكون فراغك من الفريضة والشمس على قدمين ثم صل سبحتك واحب ان يكون فراغك من العصر والشمس على اربعة اقدام وروى النصف من ذلك احب الى وروى وقت الظهر قدم بعد الزوال و روى انه بقدر طول السبحة و روى اذا كان ظلك مثلك فصل الظهر و الاصل في ذلك التقية و ايقاع الخلاف و الكل واسع كما روى عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له يكون اصحابنا في المكان مجتمعين فيقوم بعضهم يصلي الظهر و بعضهم يصلي العصر قال كل واسع ولكن الاصل في ذلك ان اول الوقت افضل و هو رضوان الله و هو وقت الله الاول واحب الوقت الى الله قال ابو جعفر عليه السلام اول الوقت زوال الشمس و هو وقت الله الاول و هو افضلهما

وقال احب الوقت الى الله عزوجل حين يدخل وقت الصلوة وذكره عنده الوقت وفضله
فقليل كيف اصنع بالثمانى ركعات فقال خفف ما استطعت و قال الرضا عليه السلام
لرجل يا فلان اذا دخل الوقت عليك فصلها فانك لا تدري ما يكون فالاصل هو ان الفضل
لاول الوقت و الباقي رخصة و قد صلى رسول الله صلى الله عليه و آله الظهر و العصر
حين زالت الشمس فى جماعة من غير علة وبالجملة يستحسن المسارعة الى اداء التكليف
والمغفرة و الى حط الاوزار و اطفاء النار فتبين وظهر ان لصلوة الظهر وقتين فضيلة
واجزاء و للمفضلة اول و آخر فالاول منه الى الذراع و الآخر منه الى القامة وما يدل
على خصوصية الفضل الى الذراع ما قدمنا من رواية محمد بن الفرج و ساير الاخبار
آتفاً و ما مر من ان اول الوقتين افضلهما و غير ذلك و اما ما روى من ان المختزل
ثلثا القامة و هو ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام الصلوة فى الحضر ثمانى ركعات
اذا زالت الشمس ما بينك و بين ان يذهب ثلثا القامة فاذا ذهب ثلثا القامة بدئت بالفريضة
فهو رخصة فى خبر الذراعين و الذراع فان ثلثى القامة قدمان و ثلث قدم على ان القامة
سبعة اقدام كما هو المتعارف فثلثا القدم رخصة فى تقديم النافلة على الفريضة او هذا
تقريبى او لا يقع الخلاف و الكل و اسع و يجوز الاخذ به الا ان خبر الذراع اشهر
و احوط و اكثر رواية .

باب تجديد وقت العصر - لانعلم خلافاً فى جواز الأتيان بالعصر بعد الفراغ من
الظهر و فى الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام بين الظهر و العصر حد
معروف فقال لا و انما اختلفوا فى تأخيرها الى الذراعين و المثلين فمنهم من فضل
التأخير و منهم من فضل التقديم اما المفضلون للتأخير فاستدلوا بعمل رسول الله صلى
الله عليه و آله و اما المفضلون للتقديم فاستدلوا بما ورد من الحث على التقديم و المبادرة
و لنذكر نوع الدليلين فعن ذريح صحيحاً قال قلت لابي عبد الله عليه السلام متى اصلى
الظهر فقال صل الزوال ثمانية ثم صل الظهر ثم صل سبحتك طالت او قصرت ثم صل

العصر وفي الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام اصاحك الله وقت كل صلوة اول الوقت افضل او وسطه او آخره قال اوله ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان الله تعالى يحب من الخير ما يعجل وقد عرفت ان دخول الوقت بالزوال وان وضع الاقدام للمسبحة و الفسحة وقد مر حديث محمد بن الفرغ ويؤيده رواية زرارة قال قلت لابي عبدالله عليه السلام أصوم فلا أقبل حتى تزول الشمس فاذا زالت الشمس صليت نوافلي ثم صليت الظهر ثم صليت نوافلي ثم صليت العصر ثم نمت و ذلك قبل ان يصلى الناس فقال يا زرارة اذا زالت الشمس فقد دخل الوقت ولكنى اكره ان تتخذه وقتاً دائماً ويؤكد فعل النبي صلى الله عليه وآله كما تصرح به الاخبار ولكن قد ورد عن ابي عبدالله عليه السلام انه قيل له يكون اصحابنا فى المكان مجتمعين فيقوم بعضهم يصلى الظهر و بعضهم يصلى العصر قال كل واسع و بعد ذلك ظاهر خبر زرارة انه وردت تقيّة و ظاهر خبر محمد بن الفرغ ما قدمنا واما فعل النبي صلى الله عليه وآله في وقت اول الوقت فالاولى التعجيل فان الله يحب من الخير ما يعجل فاذا عرفت ان الوقت يدخل بالزوال وهو الوقت الاول و احب الوقت الى الله اوله وليس وضع الأذرع لأجل الوقت و انما هى لأجل النافلة كما مر فالاولى المسارعة و يؤكد ذلك و يشيده ما قال الرضا عليه السلام لرجل يا فلان اذا دخل عليك الوقت فصلها فانك لا تدري ما يكون و ذكر عند ابو (كذا) عبدالله عليه السلام اول الوقت وفضله فقيل كيف أصنع بالثمانى ركعات فقال خفف ما استطعت وهذا يشمل التطوعين جميعاً فبهذه الوجوه و مزبدا احتياط و المسارعة الى المغفرة يكون التعجيل اولى .

باب معرفة الزوال - قال الصادق عليه السلام تبيان زوال الشمس ان تأخذ عوداً طول زراع و اربع اصابع فتجعل الأربعة اصابع فى الارض فاذا نقص الظل حتى يبلغ غايته ثم زاد فقد زالت الشمس و تفتح ابواب السماء و تهب الرياح و تقضى الحوائج

العظام .

باب وقت المغرب - لانعلم خلافاً ان اول وقت صلوه المغرب هو الغروب و انما الخلاف فيما يتحقق به الغروب فالكثرين قالوا انما يعلم بزوال الحمرة المشرقية وعن جمع انه عبارة عن غيبوبة القرص عن العين في الافق مع عدم الحائل ونحن قد كتبنا في هذا الباب رسالة منفردة وحققنا ان الحق مع الأقلين وادل دليل استدلل به المشهور برسلة ابن ابي عمير عن ذكره عن ابي عبدالله عليه سلام قال وقت سقوط القرص و وجوب الأُفطار من الصيام ان تقوم بحذاء القبلة و تتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق فاذا جازت قمة الرأس الى ناحية المغرب فقد وجب الأُفطار و سقط القرص ونحن قدينا الوجه في تلك الرسالة انه لما كان اغلب الناس في البلاد والدور ولا يمكنهم مشاهدة الافق أرادوا وضع علامة فوق رؤسهم يطلعون عليه بأدنى التفات فمرة عبروا لهم بهذا ومرة برؤية ثلث كواكب ومرة برؤية كوكب كما يأتي ومرة بقصر النجوم كما روى عن علي بن الريان قال كتبت اليه الرجل يكون في الدار تمنعه حيطانها النظر الى حمرة المغرب ومعرفة مغيب الشمس و وقت صلوة العشاء الآخرة متى يصلها و كيف يصنع فوقع عليه السلام يصلها اذا كان على هذه الصفة عند قصر النجوم والعشاء عند اشتباكها وبياض مغيب الشفق وكتب الى العبد الصالح عليه السلام يتوارى القرص ويقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعاً و تسترنا الشمس وترتفع فوق الليل حمرة ويؤذن عندنا المؤذنون أفأصلي حينئذ وأفطر ان كنت صائماً او انتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الليل فكتب أرى لك ان تنتظر حتى تذهب الحمرة وتأخذ بالحائطة لدينك هذا مع ان المرسلة لا دلالة لها على عدم تحقق الغروب قبل ذلك فانه من المقرر ان لفضة (قد) متى دخل على الجزاء يفيد تقدم الجزاء على الشرط وكذا هنا لانه جعل الزوال علامة حادثة بعد الغروب والغروب قبله غاية الامر انه يعرف الغروب بهذا وليس مفهوم الشرط هنا حجة لان الجزاء ليس هنا مترتباً على الشرط كقولك اذا اكرمتني فقد

اكرمك فأكرامك سابق و امر واقع فان لم يكرمك اليوم فاكرامك على ما كان فلهدا قالوا هنا الجزاء محذوف يعنى اذا اكرمتنى فلامنّ مثلاً فقد اكرمك امس فليس معنى فاذا جازت قمة الرأس الى ناحية المغرب فقد وجب بمعنى وجب بالارباب فالغروب يتحقق حين يتحقق ومن الادلة عليه زوال الحمرة وبدؤ النجم و امثال ذلك من زهاب الحمرة من جانب المشرق واقبال الفحمة و امثال ذلك فالعمل على صحيحة مروية انه سئل ابو عبدالله عليه السلام عن وقت المغرب فقال اذا غاب كرسيتها قيل وما كرسيتها قال قرصها قيل متى يغيب قرصها قال اذا نظرت اليه فلم تره و يقترن الغيوبة مع انقطاع الحمرة من الافق الشرقى فاذا احتمل كون حائل يراعى انقطاع الحمرة وهو اقبال الفحمة من المشرق و هو مساوق للغروب كما حقق فى محله وقد روى ما يفسر ذلك و هو ماروى عن محمد بن على قال صحبت الرضا عليه السلام فى السفر فرأيتُه يصلى المغرب اذا اقبلت الفحمة من المشرق يعنى السواد و عن يزيد بن معوية عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا غابت الحمرة من هذا الجانب يعنى من المشرق فقد غابت الشمس من شرق الارض و غربها و عن ابي عبدالله عليه السلام وقت المغرب اذا ذهب الحمرة من المشرق و تدرى كيف ذلك قيل لا قال لان المشرق مطل على المغرب هكذا و رفع يمينه فوق يساره فاذا غابت هيهنا ذهب الحمرة هيهنا ولا شك ان جانب المشرق غير جانب الفوق و زهاب الحمرة من المشرق يعنى محل شروق الشمس وهو الافق الشرقى بالجملة لم أراختلافاً فى الاخبار حتى يحتاج الفقيه الى ترجيح وكذا ما روى انه قال ابو عبدالله عليه السلام يا شهاب انى احب اذا صليت المغرب ان أرى فى السماء كوكباً وسئل ابو جعفر عليه السلام عن وقت افطار الصائم قال حين يبدو ثلاثة انجم فلاينا فى ما قدمنا لما روى عن ابي جعفر عليه السلام يحل لك الافطار اذا بدت ثلثة انجم وهى تطلع من غروب الشمس فلاختلاف بحمدالله .

باب آخر وقت المغرب - فالأكثر انه الى ان يبقى الى انتصاف الليل مقدار اداء

العشاء وذهب بعضهم الى ان آخره غيبوبة الشفق المغربى للمختار و ربع الليل مع الأضرار وبعضهم قال يمتد الى غيبوبة الشفق وبعضهم قال يمتد الى ان يبقى لغياب الشفق مقدار ثلاث ركعات وذهب بعضهم الى امتداده الى ان يبقى من الليل مقدار اداء اربع ركعات فالذى يدل على قول الاكثر فقدمر واما الذى يدل على القول الثانى ماروى عن ابى عبدالله عليه السلام قال المغرب فى السفر الى ربع الليل و قال فى وقت المغرب ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق فاذا آب الشفق دخل وقت العشاء الآخرة واستدل اصحاب القول الثالث بهذا الخبر وامثاله ولم اجد خيراً لاصحاب القول الرابع واما ما يدل على القول الخامس فقد مر انه لانفوت صلوة الليل حتى يطلع الفجر و يأتى و روى وقت المغرب فى السفر الى ثلث الليل و روى الى نصف الليل و روى الى خمسة اميال و روى الى ستة اميال و انت خبير مما اسلفنا ان الوقت فى الاخبار يطلق على وقت الفضل و الاضرار جميعاً و فرداً فرداً و انه لا يمكن بمحض ورود ان آخر الوقت كذا بانه آخر الوقت مطلقاً و اما ما روى انه لا يفوت صلوة الليل الى طلوع الفجر مفسر مبين و كذا ما سنرويه واضح معين فالمأول على ان الوقت فى الجملة الى طلوع الفجر اما وقت المختار الذى لاشغل له ولا حاجة فالى غيبوبة الحمرة و وقت ذى الحاجة الى النصف و وقت النائم والناسى والحائض فالى طلوع الفجر وقلنا بذلك لورود الخبر بكل واحد كما مر من ان وقت المغرب ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق و هو الحمرة وقال ابو عبدالله عليه السلام و وقت المغرب حين تجب الشمس الى ان تشتبك النجوم وليس لاحد ان يجعل آخر الوقتين وقتاً الامن عذر او علة و قيل له عليه السلام ما تقول فى الرجل يصلى المغرب بعد ما يسقط الشفق فقال لعله لا بأس قيل فالعشاء الآخرة قبل ان يسقط الشفق فقال لعله لا بأس و قد مرت رواية داود بن فرقد الدالة على ان آخرها اربع ركعات قبل نصف الليل و هو غسق الليل و يأتى ما يدل على حكم ما قبل الفجر ان شاء الله وليس هذا ثلثة اوقات للمغرب

بل الوقتان الأخيران نوع واحد او الوقتان الأولان هما الوقت وانما الوقت الثالث هو
 رخصة للنائم والناسى والحائض وما قيل من حمل اخبارها على التقية فهو حدس
 واما مخالفة القرآن فالمحكم مند لا يخالفه واما المفسر بالاخبار فجميع اخبار
 اهل البيت تفسير للقرآن ويحتمل فى الكل ما يحتمل فى الكل فالحاصل ان الوقت
 المضروب للمغرب فضيلة هو بين وجوب الشمس الى اشتباك النجوم و سقوط
 الشفق والمصلى رخصة اذا كان له حاجة ان يؤخرها عمداً الى ربع الليل وثلثه
 و نصفه فان نام عنها اونسى وانتمبه بعد النصف يصلها ويدل على ذلك ماروى عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال ان نام رجل اونسى ان يصلى المغرب والعشاء الآخرة
 فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلهما كليهما فليصلهما وان خاف ان يفوته احديهما
 فليبدء بالعشاء الآخرة و ان استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء
 الآخرة قبل طلوع الشمس و يدل على ذلك اخبار كثيرة و كذا المرأة اذا طهرت
 قبل طلوع الفجر صليهما ولا يجوز عمداً تأخيرها عن النصف فان اخر اثم وضع
 بل يجب عليه ان يصلى المغرب اذا بقى الى النصف خمس ركعات واما اذا بقى اربع
 فيقدم العشاء و يؤخر المغرب لمامر و لما روى عن النبى صلى الله عليه و آله من
 أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة .

باب اول وقت العشاء وآخره - المشهور اول وقت العشاء اذا مضى من غروب الشمس
 مقدار ثلث ركعات و عن بعض ان اول وقتها غيبوبة الشفق و حجة المشهور ما تقدم
 من الاخبار و قول الصادق عليه السلام اذا غابت الشمس حبل الافطار ووجبت الصلوة
 و اذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة الى انتصاف الليل و حجة البعض
 الاخر رواية الحلبي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام متى تجب العتمة قال اذا غاب
 الشفق و الشفق الحمرة و هذا خبر نادر تخالف اخباراً كثيرة و توافق العامة ولنا ان
 نقول ان معنى تجب ليس على الاصطلاح المتعارف بين الفقهاء بل المعنى تتأكد و تثبت

فوقت تأكدها اذا غاب الشفق وان كان قبله ايضاً جازناً فصدور الخبر كذا لا يقاع الخلاف
والا اذا غابت الشمس يدخل الوقتان الا ان هذه قبل هذه كما عن الصادق عليه السلام واما
آخر وقتها فقد اختلفوا فيه فالمشهور انه يمتد الى نصف الليل وعن بعض انه الى ثلث
الليل و عن بعض الى ثلث الليل للمختار و للمضطر الى نصف الليل و عن بعض الى
ثلث الليل للمضطر و عن بعض ان الوقت الاول لها الى ربع الليل و جعل ما بعده
الوقت الاخير و عن بعض ان آخره للمضطر طلوع الفجر و قد تقدم ما يدل على
المشهور و على القول الثاني خبر نزول جبرئيل و هو عن ابي عبدالله عليه السلام اتى
جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلوة فاتاه حين زالت الشمس فأمره
فصلى الظهر ثم اتاه حين زاد الظل قامه فأمره فصلى العصر ثم اتاه حين غربت الشمس
فأمره فصلى المغرب ثم اتاه حين سقط الشفق فأمره فصلى العشاء ثم اتاه حين طلع
الفجر فأمره فصلى الصبح ثم اتاه من الغد حين زاد في الظل قامه فأمره فصلى الظهر
ثم اتاه حين زاد من الظل قامتان فأمره فصلى العصر ثم اتاه حين غربت الشمس فأمره
فصلى المغرب ثم اتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلى العشاء ثم اتاه حين نور الصبح
فأمره فصلى الصبح ثم قال ما بينهما وقت و روى آخر وقت العشاء ثلث الليل و يدل
على القول الثالث ما قال ابو عبد الله عليه السلام العتمة الى ثلث الليل او الى نصف
الليل و ذلك التضييع و عن الفقه الرضوي وقت العشاء الآخرة الفراغ من المغرب
الى ربع الليل و قد رخص للعليل و المسافر فيهما الى انتصاف الليل و للمضطر الى
طلوع الفجر وقد اسبقنا اليك ان الوقت يطلق على معان فلا يمكن المسارعة الى الحكم
فاذا مفاد الاخبار الواردة في ان آخر الوقت الربع او الثلث او النصف لا ينافي ما ورد
من بقاء الوقت الى الصبح فانه لا تصریح فيها على نفى الخلاف فاذا نقول ان للعشاء وقتين
اجزاءً وفضيلةً اما الفضيلة منهما فلها اول و آخر فالاول منهما من بعد مضى ثلث ركعات
من المغرب الى ايباب الشفق و هو الحمرة و الثاني ثلث الليل لكثرة الاخبار الواردة

فيها و يمتد وقت الأجزاء لأصحاب الحوائج و الاعتذار الى نصف الليل و قد رخص للنائم و الناسي و الحائض و المضطر الى طلوع الفجر كما مر في المغرب .

باب تحديد وقت صلوة الصبح - لانعلم خلافاً في ان اول وقت صلوه الفجر هو طلوع الفجر الثاني المعترض ويدل على ذلك ما روى عن علي بن مهزيار قال كتب ابو الحسن بن الحصين الى ابي جعفر الثاني عليه السلام جعلت فداك قد اختلف موالوك في صلوة الفجر فمنهم من يصلي اذا طلعت الفجر الاول المستطيل في السماء و منهم من يصلي اذا اعترض في اسفل الافق و استبان و لست اعرف افضل الوقتين فاصلى فيه فان رأيت ان تعلمنى افضل الوقتين وتحده لى وكيف اصنع مع القمر والفجر لا يتبين معه حتى يحمر ويصبح و كيف اصنع مع الغيم و ما حد ذلك في السفر والحضر فعلمت ان شاء الله فكتب بخطه و قرأته الفجر برحمة الله هو الخيط الابيض المعترض ليس هو الأبيض سعداء فلا تصل في سفر ولا حضر حتى تبينه فان الله تبارك تعالى لم يجعل خلقه في شبهة من هذا فقال كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فالخيط الابيض هو المعترض الذي يحرم به الاكل و الشرب في الصوم وكذلك هو الذي توجب به الصلوة و انما الخلاف في آخره فالمشهور انه الى طلوع الشمس و عن بعض انه آخره طلوع الحمرة المشرقية للمختار وللمضطر طلوع الشمس وقد مر ما يدل على القول المشهور و مزيداً عليه ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وقت صلوة الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس حتى انه روى فان من صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلوته واما ما يدل على القول الآخر ما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لكل صلوة وقتان و اول الوقتين افضلهما و وقت صلوة الفجر حين ينشق الفجر الى ان يتجلل الصبح السماء ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً ولكن وقت لمن شغل اونسى اوسها او نام و روى ان التأخير الى طلوع الشمس صلوة الصبيان و روى ان آخر وقت الفجر ان تبدو الحمرة

في افق المشرق والحاصل من هذه الاخبار ما ذكرنا من ان الوقت يمتد الى طلوع الشمس الا ان لها وقتان فضيلة واجزاء ولفضيلتها وقتان اول و آخر فاولها مع طلوع الفجر الى تمام الصلوة تامة الأركان والشروط والقراءة و آخرها بدو الحمرة و الأسفار وهو ان يتجلجل الصبح السماء و وقت الأجزاء منه الى طلوع الشمس ويدل على وقته الفضيلة فقيل لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن افضل الوقت في صلوة الفجر فقال مع طلوع الفجر ان الله يقول وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهوداً يعنى صلوة الفجر يشهدها ملائكة الليل و ملائكة النهار فاذا صلى العبد صلوة الصبح مع طلوع الفجر اثبت له مرتين اثبتها ملائكة الليل و ملائكة النهار .

باب وقت نافلة الظهرين - لانعلم خلافاً في جواز ايقاع نافلة الظهر من الزوال وانما الخلاف في آخرها فمنهم من جعله الى قدمين ومنهم من جعله الى المثل و مستند الفر يقين رواية الذراع والذراعين المنقولة عن زرارة و قد مرّ في باب تحديد الوقت الاول والثاني للظهر فالاولون اخذوا بظاهرها و الآخرون قالوا ان حائط مسجد الرسول صلى الله عليه و آله كان ذراعاً فاذا بلغ فيئته ذراعاً كان ظل كل شئ مثله و جعل الذراع لمكان النافلة و يرد على هذا انه وان روى ان الذراع هو القامة الا انه لا يستقيم هنا لوجوه الاول ان خبر زرارة شاهد على ان فعل رسول الله صلى الله عليه و آله كان في الاغلب يصلى بعد مضي الذراع و يشهد بذلك كثير من الاخبار الآمرة بذلك فلو كان هو المثل لكان صلوة رسول الله صلى الله عليه و آله دائماً في وقت ذوى الحاجة و الاعذار و وقت الأجزاء والذنب و وقت التضييع وهذا مما لا ينبغي والثاني انه يقول بعده فاذا بلغ فيئتك ذراعاً و هو تفرع على ما تقدم و فيئتك ظاهر بل نص في ان المراد قامة الانسان . و الثالث عبارة الفقه الرضوى نص في ان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله كان قامة انسان فلا يمكن الاستدلال بهذا الخبر بوجه ولم أر دليلاً آخر لهم يدل على ذلك . فالظاهر من الخبر المذكور هو ان الوقت الموقت

للنافلة الزوالية من الزوال الى ان يبلغ فيئك ذراعاً و كذا النافلة الأخيرة وقتها من الفراغ من الظهر الى ان يبلغ فيئك ذراعين و بذلك يشهد كثير من الاخبار بلاخبار و بقي كلام و هو انه هل هذا الوقت هو معين لهما بحيث لايجوز ايقاعها في غيره قبلاً و بعداً أم هو وقت فضل اختلفوا في ذلك فمنهم من منع التقديم والتأخير لظاهر خبر زرارة وفيه لمكان النافلة ومنهم من جوز ذلك لاخبار كثيرة اخر وجعل ذلك الوقت وقت فضل ويدل على ذلك خصوصاً ما قيل لابي عبدالله عليه السلام جعلت فداك صلوة النهار صلوة النوافل كم هي قال ست عشراى ساعات النهار شئت ان تصليها صليتها الا انك اذا صليتها في مواقيتها افضل ويدل عليه عموماً ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام النافلة بمنزلة الهدية متى اتى بها قبلت و عنه عليه السلام صلوة التطوع بمنزلة الهدية متى اتى بها قبلت فقدم منها ماشئت و أخرها شئت وقال صلوة النهار ست عشر ركعة صلها اى النهار شئت ان شئت في اوله وان شئت في وسطه وان شئت في آخره الى غير ذلك من الاخبار والقول الفصل جواز التقديم والتوسيط و التأخير وان كان ايقاعها في اوقاتها افضل وهل يجوز مزاحمة النافلة للفريضة بعد الذراع و الذراعين مقتضى خبر زرارة انه اذا بلغ الفيئ ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النافلة وكذا الذراعين ومقتضى هذه الاخبار جوازه و مقتضى ما قدمنا من ان الوقت للفضل ان خبر زرارة للفضل و هذه الاخبار للجواز وهذا هو مقتضى الجمع بينهما فاذا بلغ الفيئ ذراعاً يكون الفضل في الابتداء بالفريضة و ان عكس جاز و يدل على هذا بخصوصه ما سئل احد عم عليهم السلام و اظنه الصادق عليه السلام عن الرجل يأتى المسجد وقد صلى اهله أبتدى المكتوبة او يتطوع فقال ان كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة وان كان خاف الفوت من اجل ما مضى من الوقت فليبدء بالفريضة ثم ليتطوع ما شاء الاموسع ان يصلى الانسان في اول دخول وقت الفريضة النوافل الا ان يخاف فوت الفريضة والفضل اذا صلى الانسان

وحده ان يبدء بالفريضة اذا دخل وقتها ليكون فضل اول الوقت للفريضة وليس بمحذور عليه ان يصلى النوافل فمن اول الوقت الى قريب من آخر الوقت فهذا الخبر مفسر لتلك وبناء العمل عليه فيجوز المزاحمة الا ان الفضل والاحتياط ترك النافلة والابتداء بالفريضة ولو تلبس بركعة و دخل وقت الفضيلة وهو الذراع اتمها ثم شرع فى الفريضة و ان لم يتلبس بشيىء قدمها طلب الفضل و يدل على ذلك ما روى عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث للرجل ان يصلى الزوال ما بين زوال الشمس الى ان يمضى قدمان فان كان قدبقى من الزوال ركعة واحدة و قبل ان يمضى قدمان اتم الصلوة حتى يصلى تمام الركعات فان مضى قدمان قبل ان يصلى ركعة بدء بالاولى ولم يصل الزوال الا بعد ذلك و للرجل ان يصلى من نوافل الاولى ما بين الاولى الى ان تمضى اربعة اقدام فان مضت الاربعة اقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلى النافلة و ان كان قد صلى ركعة فليتم حتى يفرغ منها ثم يصلى العصر و قال للرجل ان يصلى ان بقى عليه شيىء من صلوة الزوال الى ان يمضى بعد حضور الاولى نصف قدم وللرجل اذا كان قد صلى من نوافل الاولى شيئاً قبل ان يحضر العصر فله ان يتم نوافل الاولى الى ان يمضى بعد حضور العصر قدم وقال القدم بعد حضور العصر مثل نصف قدم بعد حضور الاولى فى الوقت سواء .

باب وقت نافلة المغرب و التوتيرة - لانعلم خلافاً فى صحة ايقاع النافلة بعد المغرب الى سقوط الشفق وانما الخلاف فى ايقاعها بعد السقوط وحضور العتمة ولم اجد دليلاً لتوقيت نافلة المغرب الا انه بعد المغرب سافراً وحضراً ومضافاً الى ذلك صحيحة ابان قال صليت خلف ابى عبدالله عليه السلام المغرب بالمزدلفة فقام فصلى المغرب ثم صلى العشاء الآخرة ولم يركع بينهما ثم صليت خلفه بعد ذلك بسنة فلما صلى المغرب قام فتمنفل بأربع ركعات تم قام فصلى العشاء الآخرة و بالجمله فان لادليل على التوقيت والاخبار مطلقة انها بعد المغرب وقد عرفت امتداد وقت المغرب سافراً وحضراً فالقول

بالامتداد امتداد الفرض موجه ويؤيد ما اخترناه الاخبار الواردة في عد النوافل وفيها ركعتان بعد المغرب و ركعتان قبل العشاء وقد علم ان العشاء في الصدر كانت تؤخر كثيراً الى ربع الليل و ثلثه و لو لم يكن تأخير الركعتين الى قبيل العشاء جازياً لما كان لقوله وركعتان قبل العشاء معنى نعم المشهور ان غايته سقوط الشفق وادعوا عليه الاتفاق وقد ذهب جمع من المتأخرين الى الامتداد و هو المنقول عن الحلبي والشهيد و صاحب المدارك وذهب اليه صاحب الحدايق وغيرهم واما الوتيره فلا نعلم خلافاً في امتداد وقتها بامتداد وقت العشاء و يدل عليه اطلاق ما تقدم من الاخبار .

باب وقت صلوة الليل - المنقول عن الاصحاب ان وقت صلوة الليل بعد انتصافه و انه كلما قرب من الفجر فهو افضل و يدل على الاول ما روى عن ابي جعفر عليه السلام وقت صلوة الليل ما بين نصف الليل الى آخره و روى عن ابي عبد الله عليه السلام لا بأس بصلوة الليل من اوله الى آخره الا ان افضل ذلك بعد انتصاف الليل وقد مر ما يدل على جواز تقديم النافلة و تأخيرها و هذا الخبر شارح للخبر الاول و رخصة فيه و يدل على الحكم الآخر انه سئل ابو عبد الله عليه السلام متى صلى الليل قال صلها آخر الليل فقل فاني لا أستنبه فقال تستنبه مرة فتصلها و تمام فتقضها فاذا هممت بقضائها في النهار استنبهت و روى عن الحسين بن علي بن بلال قال كتبت اليه في وقت صلوة الليل فكتب عند زوال الليل وهو نصفه أفضل فان فات فأوله و آخره جاز و لعل هذا الخبر اصرح مضافاً الى فعل النبي صلى الله عليه وآله و الذي أرى ان المراد بصلوة الليل الثمان و الأفضل ايقاعها بعد زوال الليل و ان الوتر غيرهما و الأفضل ايقاعها آخر الليل فان في بعض الاخبار ان صلوة الليل غير الوتر و قد مر ما يدل عليه و الدليل على ان الأفضل تأخير الوتر فعل النبي صلى الله عليه وآله و خصوص ما روى عن الرضا عليه السلام في ساعات الوتر فقال أحبها الى الفجر الاول و يستحب تفريقها لما روى عن ابي عبد الله عليه السلام في وصف صلوة النبي صلى الله عليه وآله قال

كان يؤتى بظهور فيخمر عند رأسه ويوضع سواكه تحت فراشه ثم ينام ماشاء الله فاذا
 استيقظ جلس ثم قلب بصره في السماء ثم تلا الآيات من آل عمران ان في خلق
 السموات والارض الآيات ثم يستن ويتطهر ثم يشوم الى المسجد فيركع اربع ركعات
 على قدر قرائته ركوعه وسجوده على قدر ركوعه يركع حتى يقال متى يرفع رأسه
 ويسجد حتى يقال متى يرفع رأسه ثم يعود الى فراشه فينام ماشاء الله ثم يستيقظ
 فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران ويقلب بصره في السماء ثم يستن ويتطهر ويقوم
 الى المسجد ويصلي الأربعة ركعات كما ركع قبل ذلك ثم يعود الى فراشه فينام
 ماشاء الله ثم يستيقظ ويجلس ويتلو الآيات من آل عمران ويقلب بصره في السماء
 ثم يستن ويتطهر ويقوم الى المسجد فيوتر ويصلي ركعتين ثم يخرج الى الصلوة
 وقال عليه السلام ما كان يحمد الرجل ان يقوم من آخر الليل فيصلى صلوته ضربة
 واحدة ثم ينام ويذهب وسئل ابو عبدالله عليه السلام عن الصلوة في الصيف في الليالي
 القصار صلوة الليل في اول الليل فقال نعم ما رأيت ونعم ما صنعت وفي رواية ان الشاب
 يكثر النوم فانا أمرك به وروى عن ابي الحسن عليه السلام قال صل صلوة الليل في
 السفر من اول الليل في المحمل والوتر وركعتي الفجر وسئل ابو عبدالله عليه
 السلام عن الرجل يخاف الجنابة في السفر او البرد يعمل صلوة الليل والوتر في اول
 الليل قال نعم وروى ان القضاء افضل من التقديم كراهة ان يتخذ خلقاً وان ضعف
 عن القضاء قدم والمشهور ان آخر وقتها طلوع الفجر الثاني وعن بعض ان آخرها الفجر
 الاول ويدل على المشهور ما تقدم في صدر الباب ولم نجد دليلاً للقول الآخر هنا مسائل:

الاولى قال ابو عبد الله عليه السلام اذا انت صليت اربع ركعات من صلوة
 الليل قبل طلوع الفجر فاتم الصلوة طلع ام لم يطلع وروى مضمراً قلت له اقوم قبل
 الفجر بقليل فأصلي أربع ركعات ثم أتخوف ان ينفجر الفجر أبداً بالوتر او أتم
 الركعات فقال لا بل أوتر وأخر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار. حملوا هذا الخبر

على الفضيلة و الاول على الجواز وليس فيما ذهبوا اليه من الحمل مغمض فالاصل هو الخبر الثاني و الاول رخصة و قالوا ان لم يكمل اربعاً بدأ بالفريضة و قالوا هذا مذهب علماءنا فكانهم استدلوا بمفهوم الشرط في الخبر الاول و اما اذا لم يصل شيئاً و قام بعد ماطلع الفجر له ان يصلى صلوة الليل و الوتر و ركعتي الفجر ثم يصلى الغداة و لا يجعله عادة له و لكنه المرة بعد المرة قال ابو عبد الله عليه السلام ربما قمت و قد طلع الفجر فأصلى صلوة الليل و الوتر و الركعتين قبل الفجر ثم اصلى الفجر قيل أفعل انا ذا قال نعم و لا يكون منك عادة و روى عنه عليه السلام في حديث و اذا انت قمت و قد طلع الفجر فابدأ بالفريضة و لا تصل غيرها فاذا فرغت فاقض ما فاتك و لا يكون هذا عادة و اياك ان تطلع على هذا اهلك فيصلون على ذلك و لا يصلون بالليل هذا هو الاصل و الاول رخصة و لعل التحذير لاجل التقية فانهم متى ما اتخذوه عادة يفشى عنهم و الا لم يكن وجه للأخفاء عنهم فان القضاء امر مندوب اليه بل و ردان الهم على القضاء يصير سبباً لقيام الليل و لو قام قبل الفجر و خاف فجأة الصبح أوتر و صلى ركعتي الفجر و يدل على ذلك ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اما يرضى احدكم ان يقوم قبل الصبح و يوتر و يصلى ركعتي الفجر و يكتب له بصلوة الليل و عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يقوم من آخر الليل و هو يخشى ان يفجأ الصبح قال يبدء بالوتر و قال انا كنت فاعلاً ذاك الثانية سئل ابو الحسن عليه السلام عن ساعات الوتر فقال احبها الى الفجر الاول و قد مر انه يقدم من اول الليل ركعتين فان قام قبل الفجر صلى صلوة الليل و أوتر و الا صلى ركعة و احتسبهما شفعاً الثالثة ان خاف فجأة الصبح فأوتر و صلى ركعتي الفجر ثم ظهر بقاء الليل اختلفوا في علاجه فمنهم من قال يضيف الى ما صلى ستاً و يعيد ركعة الوتر و ركعتي الفجر و منهم من قال يعيد ركعتي الفجر لاغير و الاخبار هنا مختلفة منها قيل لابي عبد الله عليه السلام أقوم و انا أتخوف الفجر قال اذا أوتر قيل فانظر فاذا علي ليل قال فصل صلوة الليل

هذا وان كان صلوة الليل يطلق على الثمان الا انه قد يطلق على ما يصلى بالليل فهذا الخبر مجمل وروى عنه عليه السلام اذا قام الرجل من الليل فظن ان الصبح قد اضاء فأوتر ثم نظر فرأى ان عليه ليلاً قال يضيف الى الوتر ركعة ثم يستقبل صلوة الليل ثم يوتر بعده هذا الخبر و ان كان ظاهره على ما فهم العلماء انه يضيف الى الوتر ركعة فيجعله اربعاً ثم يصلى اربعاً اخرى فيتم صلوة الليل ثم يوتر و يصلى الفجر الا انه فيه ايضاً اجمال من لفظة ثم يستقبل فانه يستعمل في الابتداء بالشيء وهو اذا اضاف ركعة نوى الليل و لفظة ثم دال على التراخي بمهلة فكيف يستقبل بعد ما استقبل اولاً وعن الفقه الرضوي وان كنت صليت الوتر وركعتي الفجر ولم يكن طلع الفجر فأضف اليها ست ركعات وأعد ركعتي الفجر وقد مضى الوتر بما فيه وهذا اسلم واوضح وهو المنقول عن ابن بابويه و ابيه و لأبأس بالعمل به و يمكن حمل الخبر الاول على هذا من اعادة الثمان والاحتساب بالوتر السابق كما هو مفاد خبر الاخير الرابعة عن الرضا عليه السلام قال اذا كنت في صلوة الفجر فخرجت ورأيت الصبح فزد ركعة الى الركعتين اللتين صليتهما قبل و اجعله وترأ و عن النبي صلى الله عليه و آله قال صلوة الليل مثنى مثنى واذا خفت الصبح فاوتر بواحدة ان الله عز وجل يحب الوتر لانه واحد الخامسة عن ابي عبد الله عليه السلام اوتر بعد ما يطلع الفجر قال لا و سئل الرضا عليه السلام عن الرجل يكون في بيته و هو يصلى و هو يرى ان عليه ليلاً ثم يدخل عليه الآخر من الباب فقال قد اصبحت هل يصلى الوتر ام لا او يعيد شيئاً من صلواته قال يعيد ان صليها مصححاً هذه الاخبار هو الاصل كما مر في المسئلة الاولى فانه اذا دخل وقت الفريضة يستحب البدء به ليكون فضل اول وقت لها الا انهم رخصوا للرجل مرة بعد مرة ان يصلى الوتر على حسب ما مر في اخبار مستفيضة و اما الخبر الثاني فيخالفه ايضاً اخبار مستفيضة في جواز ايقاع جميع صلوة الليل بعد الفجر اذا قام بعده او تأخرت لعلته حتى أدركه الفجر .

باب وقت ركعتي الفجر - المشهور ان اول وقتها بعد الفراع من الليلية والتأخير الى الفجر الاول افضل وقيل ان اول وقتها بعد طلوع الفجر الاول واما آخر وقتها فالمشهور انه يمتد الى طلوع الحمره وقيل بامتداد وقتها الى طلوع الفجر الثاني وقيل بامتدادها امتداد الغداة ويدل على القول المشهور ما روى عن الرضا عليه السلام وقد سئل عن ركعتي الفجر فقال قال ابو جعفر عليه السلام احش بهما صلوة الليل وصلهما قبل الفجر وقيل لابي عبدالله عليه السلام ركعتا الفجر من صلوة الليل هي قال نعم ومن المعلوم انهما مترتبان على الوتر و اول وقت فضيلتهما سدس الليل الباقي لما روى انه سئل ابو جعفر عليه السلام عن اول وقت ركعتي الفجر فقال سدس الليل الباقي ولعل دليل الآخر ين على مذهبه ما روى عن ابي عبدالله عليه السلام صلها بعد ما يطلع الفجر ولكن هذا الخبر صدرت تقيية لما روى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت متى أصلي ركعتي الفجر فقال بعد طلوع الفجر فقال ان ابا جعفر أمرني ان اصليهما قبل طلوع الفجر فقال يا با محمد ان الشيعة اتوا ابي مسترشدين فافتاهم بمصر الحق واتوني شكاكاً فافيتهم بالتقية فلا يجوز الاخذ بذلك الخبر والمشهور منصور و يدل على الحكم الثاني ترتبهما على الوتر و كون الفجر الاول افضل ساعات الوتر و اما الدليل على آخر الوقت للمشهور فقد روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قيل له الرجل يقوم و قد نور الغداة قال فليصل السجدين اللتين قبل الغداة ثم ليصل الغداة و قال صل الركعتين ما بينك و بين ان يكون الضوء حذاء رأسك فان كان بعد ذلك فابدء بالفجر واما الدليل على القول الثاني انهما من صلوة الليل وهي منتهية بالفجر الثاني وحملوا هذه الاخبار على التقية لما رويناها آنفأ عن ابي بصير واما الدليل الخاص به رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر او بعد الفجر فقال قبل الفجر انهما من صلوة الليل ثلث عشرة ركعة صلوة الليل اتريد ان تقايس لو كان عليك من شهر رمضان اكنمت تطوع اذا دخل

عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة وقال له مرة اخرى الركعتان اللتان قبل الغداة
 اين موضعهما قال قبل طلوع الفجر فاذا طامع النجر فقد دخل وقت الغداة واستدل
 على القول الثالث انه سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر قال
 تتركهما حين تترك الغداة و في نسخة تركعهما حين تترك الغداة انهما قبل الغداة
 والمستنبط من هذه الاخبار انه لاشك ان القول بان موضعهما بعد الغداة قول العامة
 كما دل عليه الأثر وكذا يستنبط من خبر زرارة ان القول بوجوب ايقاعها قبل الغداة
 ايضاً كان قولاً من اقوال العامة لان خبر زرارة يشبه قول الناس و قد روى ما سمعت
 مني يشبه قول الناس فيه التقية ولاشك ان الاستدلال بالقياس يشبه قول الناس ومفاد
 الاخبار المتقدمة ايضاً موضعهما قبل الفجر و هو مرّالحق الا ان هنا اخباراً وردت
 على سبيل التخيير كما رواه ابن بابويه قال قال الصادق عليه السلام صلّ ركعتي الفجر
 قبل الفجر و عنده و بعده تقرأ في الاولى الحمد و قل يا ايها الكافرون و في
 الثانية الحمد و قل هو الله احد و من هذه الاخبار كثيرة و هي تنافي التقية للاذن
 بايقاعهما قبله و عنده فلا يمكن حملها على التقية فالوجه ان الوقت المضروب من
 بعد مقدار احدى عشرة ركعة بعد انتصاف الليل الى طلوع الفجر الثاني الا انه رخص
 بعد الفجر للتوسعة و غاية الرخصة ان يبلع الضوء حذاء الرأس فعند ذلك تتركان
 و يبدء بالغداة فالرخصة فيهما كالرخصة في صلوة الليل و قدمر ان النافلة بمنزلة
 الهدية متى أتى بها قبلت و مرّفي باب وقت نافلة الظهرين عن احدهم عليهم السلام
 ما يدل على ذلك فراجع ومران اتيان النافلة في اوقاتها افضل و اما الخبر المستدل
 به للمقول الثالث فهو مجمل ولا وجه للأخذ به و يأتي ان شاء الله تفصيل القول في
 التطوع عند وقت الفريضة ما يشرح الحال . هنا مسألتان :

الأولى قد نقل عن جماعة استحباب اعادة الركعتين المذكورتين بعد الفجر
 الأول لو صليهما قبل و استدل لهم بصحيفة حماد بن عثمان قال قال ابو عبد الله

عليه السلام ربما صليتهما و على ليل فان قمت و لم يطلع الفجر اعدتهما و فى بعض الروايات نمت «بالنون» و برواية زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول انى لأصلى صلوة الليل وافرغ من صلوتى وأصلى الركعتين فأنام ماشاء الله قبل ان يطلع الفجر فان استيقظت عند الفجر اعدتهما و ظاهر هذين الخبرين تخصيص الاعادة بالنوم بعدهما لامطلقاً الثانية قدنقل عن جمع كراهة النوم بعد صلوة الليل واستندوا الى رواية المروزى قال قال ابوالحسن الاخير عليه السلام اياك و النوم بين صلوة الليل و الفجر ولكن ضجعة بلانوم فان صاحبه لا يحمد على ما قدم من صلوته وروى رخصة فى ذلك وهى ما روى عن زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال انما على احدكم انا انتصف الليل ان يقوم فيصلى صلوته جملة واحدة ثلثة عشر ركعة ثم ان شاء جلس فدعا و ان شاء نام و ان شاء ذهب حيث شاء ولا منافاة بين هذين الخبرين لظهور الاول فى الكراهة و الثانى فى الخيار .

باب بعض الاحكام و فيه مسائل :

الأولى - المشهور وجوب الصلوة فى الاوقات المحدودة وجوباً موسعاً وعن بعض انه ان اخرها ثم اخترم فى الوقت قبل ان يؤديها كان مضياً عاصياً وان بقى واداهاعفى الله عن ذنبه وعن بعض انه ان اخرها السليم الذى لا عذر له فقد ضيع صلوته وبطل عمله و كان عندهم انا صليها فى آخر وقتها قاضياً و قد بينا سابقاً ان الوقت موسع لأخبار متكثرة نعم يكره له تأخيرها عن اول الوقت لغير علة و انه ذنب معفو ويكفى فى العلة جميع الاشغال الراجحة الى ما فوق ذلك لورود النص بذلك .

الثانية - اختلفوا فى انه هل يجوز التنفل بعد دخول وقت الفريضة ام لا نسبوا الى الاكثر و الاشهر المنع و عن جمع آخر الجواز اما دليل الاولين فاخبار منها ما روى عن ابى جعفر عليه السلام انا دخل وقت فريضة فلا تطوع و عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام قال قال لى رجل من اهل المدينة يا ابا جعفر مالى لا

اراك تتطوع بين الاذان و الاقامة كما يصنع الناس فقلت انا اذا اردنا ان نتطوع كان تطوعنا في غير وقت فريضة فأذا دخلت الفريضة فلا تطوع و اما دليل الآخريين رواية سماعة قال سألته عن الرجل يأتي المسجد وقد صلى اعلمه ايمتداً بالمكتوبة او يتطوع فقال ان كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة وان كان خاف الفوت من اجل ماضى من الوقت فليبدأ بالفريضة وهو حق الله ثم يطوع ماشاء الاموسع ان يصلى الانسان في اول دخول وقت الفريضة النوافل الا ان يخاف فوت الفريضة و الفضل اذا صلى الانسان وحده ان يبدأ بالفريضة اذا دخل وقتها ليكون فضل اول الوقت للفريضة وليس بمحذور عليه ان يصلى النوافل من اول الوقت الى قريب من آخر الوقت وقد مر ان النافلة بمنزلة الهدية متى اتى بها قبلت . الى غير ذلك من الاخبار والذي افهم ان هذه الرواية شارحة لتلك الروايات على انها للفضل و الاستحباب و مفسرة وهي تحكم على المجمع بل ورد في الرواية معنى تلك الروايات بخصوصها وهو ما روى عن عمر بن يزيد انه سأل ابا عبد الله عن الرواية التي يروون انه لا تطوع في وقت فريضة ما حد هذا الوقت قال اذا اخذ المقيم في الاقامة فقال له ان الناس يختلفون في الاقامة فقال المقيم الذي يصلى معه فيتبين من هذا الخبر ان هذه الاخبار مخصصة ليست على عمومها و اطلاقها وصاحب الكلام ادرى بمعنى الكلام و الوجه الآخرا ان ما ذهبوا اليه من المضايقة يؤدي الى الضيق و الجرح فإنه يحرم على ذلك جميع الأعمال المباحة والمستحبة بعد دخول الوقت حتى يؤديها اي الفريضة بل ربما يشعر الصحيحة المرورية عن زرارة بان المضايقة مذهب العامة قال قلت لابي جعفر عليه السلام اصلي نافلة وعلى فريضة اوفى وقت فريضة قال لا انه لا يصلى نافلة في وقت فريضة رأيت لو كان عليك من شهر رمضان اكان لك ان تتطوع حتى تقضيه قال قلت لا قال فكذلك الصلوة قال فقايسنى و ما كان يقايسنى و انت تعلم ان هذا الخبر شبيه بقول العامة في الاستدلال بالقياس و قد روينا عن الصادق عليه السلام ما سمعت منى يشبه قول الناس

فيه التقية ففي هذا الخبر تقية وجميع ما في معناه تقية و الرجحان ل اخبار الموسعة مع كثرتها حتى ادعى الخصم انها كادت تكون متواترة .

الثالثة - اختلف الاصحاب في جواز النافلة لمن عليه القضاء ونقل عن الاكثر المنع وعن بعض الجواز واستدلوا المشهور بقوله تعالى اقم الصلوة لذكرى المفسر من الاخبار بذكر الصلوة الفائتة وصحيفة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وفيها و لا تتطوع بركة حتى تقضى الفريضة و صحيفة زرارة المتقدمة في المسئلة السابقة و استدل القائلون بالجواز باخبار منها خبر رفود النبي صلى الله عليه وآله عن صلوة الصبح حتى اذاه حرّ الشمس فقام فتمنفل ثم صلى الفريضة و هذه الاخبار رويت عن طرق الثقات الا ان صحة الصدور لا تنافي عدم صحة العمل اذ لعله صدر تقية وهذه منها لان النبي صلى الله عليه وآله كان ينام عينه و لا ينام قلبه و ان النبي لا يلهو و لا يسهو و لا يغفل فان كل ذلك من الشيطان و يشهد بذلك انه قال في آخر الرواية ان النبي صلى الله عليه وآله قال نعمتم بوادي شيطان و كره المقام و تحول عنه و ان قلت ان الله انا ما قلنا ان الله الخالق كل شئ و جميع الشرور من خلق الله و لسنا بثنوية كالمجوس و نوم جميع الناس و سهوهم بأنامة الله و أسهائه بحسب القابلية و بالجمللة هذه الاخبار واردة مورد التقية و ان محمداً و آله عليهم السلام لا يستكبرون عن عبادته و لا يستحسرون يسبحون الليل و النهار لا يفترون و نقل اجماع الشيعة على ذلك و لم ينقل خلاف الا عن ابن بابويه و شيخه محمد بن الحسن الوليد و المفيد قدح فيهما اشد القدح لذلك و من ادلتهم اخبار خاصة في الركعتين اللتين قبل الغداة اذا صاروا قضاءً و في صلوة الليل اذا ضاق وقتها من آخر الليل و هي لا تمنهض حجة الا ان يثبت اجماع المركب و في ثبوته اشكال و روى عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال لكل صلوة مكتوبة لها نافلة ركعتين الى ان قال فاذا أردت ان تقضى شيئاً من الصلوة مكتوبة او غيرها فلا تصل شيئاً حتى تبدء فتصلي قبل الفريضة التي حضرت ركعتين نافلة لها ثم اقض ما شئت

الخبر . وهذا الخبر مطلق لكل النوافل التي قبل الفريضة الا ان مضمونه غير معروف فان المغرب نافلتها بعدها ولم تعرف نافلة قبلها نعم يمكن الاستدلال على القول الثاني بانه لاشك ان وقت القضاء من حين الذكر و انما الخلاف في المضايقة و الموسعة فمن عليه القضاء و هو ذاك له جميع اوقاته وقت للفريضة يصح ايقاعه فيه شرعاً فالافرق بين هذه المسئلة والمسئلة السابقة فيستدل فيهما بما استدللنا في تلك و نزيد هنا صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال اربع صلوة يصلها الرجل في كل ساعة صلوة فاتتك فمتى ما ذكرتها اذيتها الخبر . والصلوة مطلقة و بهذا المعنى اخبار كثيرة و عن موسى بن جعفر عليه السلام نوافلكم صدقاتكم فقد موها اني شتمت و صحيحة عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اعلم ان النافلة بمنزلة الهدية متى ما اتى بها قبلت و لفضة متى و انى و كل تفيد العموم ويشمل ساعة ذكر الفائتة المفروضة ايضاً و الرجحان لهذه الاخبار لكثرتها و تواترها و شبهة صحيحة زرارة قول الناس و فيها التقية كما مر آنفاً فتحمل اخبار المضايقة على التقية مع ما فيها من الحرج الشديد فان مناط الحكم فورية القضاء و يحرم بها التأخير لجميع الامور المباحة و المستحبة حتى الاكل و الشرب و الحركات و السكنات و النوم و غير ذلك لانه يجب القضاء عند الذكر على قولهم و ان الله يريد بكم اليسر و لا يريد بكم العسر و ما جعل الله عليكم في الدين من حرج فاذا لا يمكن القول بوجوده فوراً و مع التراخي يعمل الاعمال المباحة و المستحبة لامحالة و من جملتها التطوع بالصلوة و قد سمعت ان النافلة هدية متى اتى بها قبلت سواء كانت في وقت صلوة حاضرة اوفى وقت ذكر فائتة او غير ذلك فمحمل القول جواز التنفل اداءً و قضاءً راتبةً و غيرها في وقت الحاضرة المفروضة و لمن عليه الفائتة مطلقاً و ان الدين اوسع من ذلك و الحمد لله و سيأتيك في القضاء ما يطمئن به القلب .

الرابعة - الظاهر انه لاخلاف بين الاصحاب ان من ادرك الوقت ومضى عليه مقدار

اداء الفريضة تامة الافعال متحققة الشروط استقر عليه الوجوب وانما الخلاف فيما لو طرء عليه عذر قبل مضي ذلك المقدار فالمشهور على عدم وجوب القضاء وعن بعض اعتبار ادراك الاكثر ولاشك في وهن هذا القول لان اتيان العمل في وقت لا يسعه ليس من وسع المكلفين ولا يكلف الله نفساً الاوسعها فان لم يستقر التكليف لم يلزمه القضاء واما اذا ادرك تمام ما يسع العمل يجب القضاء لانه تمكن من العمل و وقع عليه التكليف وخو طب بالخطاب وتركه متعمداً حتى تعلق به المانع ولانه يشمل العمومات الآمرة بالقضاء لمن فاتته المكتوبة في وقته هذا بالنسبة الى اول الوقت و اما آخر الوقت فلانعلم خلافاً في انه متى ادرك الشروط و ركعة من آخر الوقت يجب عليه الاتيان ويدل على ذلك مارواه الثقات عن النبي صلى الله عليه وآله وادعوا الاجماع على مضمونه انه قال من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة فعلى هذا لو ادرك مقدار اداء خمس ركعات من آخر النهار يجب الأتيان بالظهرين وكذا العشاءان بالنسبة الى آخر وقتهما ثم اختلفوا في من ادرك الركعة هل يكون مؤدياً للجميع او قاضياً او بالتوزيع اقوال لائثرة في اصل الخلاف والاسد الاول للنبي المتقدم و اذا اتفق له استكمال الشرائط قبل بقاء ركعة من الوقت ثم دخل الوقت هل يجب عليه ام لا المستفاد من النص المتقدم الوجوب لانه يصدق عليه انه ادرك ركعة وكذا بالنسبة الى اول الوقت فلو استكمل الشروط قبل الوقت فدخل الوقت ومضى مقدار اداء فريضة مخففة مقتصرة على الفريضة ثم جن وقع عليه التكليف وخو طب بالخطاب ويطلب بالقضاء وان لم يستكمل الشروط ندباً قبل الوقت لزمه مضي وقت الجميع في ثبوت التكليف ولا فرق في ذلك بين اول الوقت و اثنائه .

الخامسة - اذا بلغ الصبي المتطوع في اثنائها بما لا يبطل الطهارة وكان الوقت باقياً يسع ركعة هل يجب عليه الأستيناف كما هو المشهور او يتم كما هو عن بعض ولا اعادة عليه او يستحب له الاعادة كما هو عن آخرين اقوال والمسئلة خالية عن النص الخاص

و يمكن الاستدلال بالعمومات بان هذا الصبي عاقل بالغ مستكمل للشروط و تشمله الخطابات و انه صلى ما صلى تطوعاً و اتمام تطوعه يضرب بالفريضة في آخر وقتها وقد قال علي عليه السلام اذا أضرت النوافل بالفرائض فافرضوها و قال لاقربة بالنوافل اذا اضرت بالفرائض و الدليل على كونها نافلة قول ابي عبدالله عليه السلام هي على ما افتتح الصلوة عليه و قال انما يحسب للعبد من صلوته التي ابتداءً في اول صلوته فان لم يعدل عن نية التطوع اثم للامر برفضها وان عدل فالصلوة على ما افتتحت ولم يثبت صحة العدول فيرفضها و يستأنف الصلوة ذلك مزيداً على العلم باشتغال الذمة و عدم العلم بكفاية تلك الصلوة ولا ينقض اليقين الا بمثله .

المسألة - لاختلاف نصاً و فتوى في انه لا يجوز الصلوة قبل وقتها . قال ابو عبدالله عليه السلام من صلى في غير وقت فلا صلوة له و قال ليس لأحد ان يصلي صلوة الا لوقتها الى ان قال وكل فريضة انما تؤدي اذا حلت و ما روى عنه عليه السلام اذا صليت في السفر شيئاً من الصلوة في غير وقتها فلا يضرك فقد قدمنا ان الوقت مجمل و يستعمل على الفضيلة كثير أو عنده منها و هي هنا فروع: (ا) اذا صلى عامداً قبل الوقت و جب عليه الاستينات في الوقت و لا يعتد بصلوته تلك لما مضى . (ب) اذا دخل في الصلوة ناسياً و جوب مراعات الوقت و وقعت الصلوة كمالاً خارج الوقت فلا يعتد بها لما مضى ولا نعلم خلافاً فيه و ان وقعت كمالاً في الوقت فالظاهر صحة صلوته لان الناسى مراعاة الوقت ليس مكلفاً بتحصيله و هوذا كره للصلوة مكلف بها وقد اتى بها متقرباً الى الله و هو تكليفه و لا يكلف الله نفساً الاوسعها و ما آتيتها فان تبين مصادقته الوقت فلا وجه لبطلانه بل هو صحيح لعموم مفهوم من صلى في غير وقت فلا صلوة له نعم اذا وقع بعضها خارجاً و بعضها فيه يتجدد القول بالبطلان للعلم باشتغال الذمة و عدم العلم بأجزاء مثل هذه و لان كل فريضة تؤدي اذا حلت و لكن يدفعه العلم بالصحة ما لم يتذكر عدم ثبوت ناقضية التذكر فالأقوى الصحة . (ج) و اذا صلى الجاهل بلزوم مراعات الوقت او العالم بها

مع الجهل بالوقت وعدم التمكن من المعرفة ووقعت صلوته كمالاً خارج الوقت بطلت
 بلاخلاف أجده وان صادف الوقت كمالاً صحت على خلاف لقول الصادق عليه السلام
 اي رجل ركب امرأً بجهالة فلاشيء عليه واما اذا وقع بعضها في الوقت وبعضها خارجاً
 فكما مضى في الناسي . (د) اذا صلى ظاناً دخول الوقت مع عدم التمكن من تحصيل
 العلم فتبين فساد ظنه ووقعت صلوته كمالاً خارج الوقت بطلت بلا خلاف اجده لما
 مرّ و لقول ابي جعفر عليه السلام في من صلى لغير القبلة او في يوم غيم لغير الوقت
 انه يعيد وانما الخلاف فيمن دخل عليه الوقت في اثنائها فالمشهور الصحة وعن بعض
 البطلان كالاول ومستند المشهور رواية اسمعيل بن رياح عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا صليت و انت ترى انك في وقت ولم يدخل الوقت و دخل الوقت و انت في
 الصلوة فقد أجزأت عنك ومستند الآخرين وجوه اعتبارية فقول المشهور متعين ولو
 دخل الوقت في آخر جزء من الصلوة و اما اذا وقع كمالاً في الوقت فلاخلاف في
 صحته الا عن نادر لايعبؤ به .

السابعة - المشهور بين الاصحاب ان من كان له طريق الى العلم بالوقت فلايجوز
 له الصلوة الا بعد العلم والا فالمشهور جواز التعويل على الظن وعن بعض لزوم تحصيل
 العلم وذهب بعضهم الى الاكتفاء بالظن مطلقاً اما مستند المشهور على لزوم تحصيل العلم
 مهما امكن وجوه اعتبارية و مزيداً عليها رواية عبدالله بن عجلان عن ابي عبدالله
 عليه السلام اذا كنت شاكاً في الزوال فصل الركعتين فاذا استيقنت انها قد زالت فابدأ
 بالفريضة و قال ابو جعفر عليه السلام في الفجر فلا تصل في سفر ولا حضر حتى
 تبينه فان الله سبحانه لم يجعل خلقه في شبهة من هذا فقال و كلوا و اشربوا الآية
 و قال موسى بن جعفر عليه السلام في حديث لايجزيه حتى يعلم انه قد طلع و بان
 الصلوة شرعت لاوقات معينة و يجب العلم بها لتحصيل العلم بسقوط التكليف و باى
 من القران الناهية عن الظن واستدل المكتفون بالظن باخبار جواز الأقتداء بالمؤذنين

بقول العامة وفيه التقيّة كما مر فليس الامر الوارد في اتيان القضاء للفور و الا لم يجز تأخيرها لأجل النافلة فاذا لم يكن للفور و جازت النافلة كيف لم تجز الفريضة مع عدم المانع و هو فورية القضاء و وجود المقتضى و هو الندب الى ايقاع الصلوة في اول الوقت و ما قيل من موافقة الكتاب اما المحكم منه غير موجود واما المفسر فهو خبر يجرى عليه ما يجرى على ساير الاخبار و يحتمل فيه ما يحتمل فيها و انما الزمنا العرض على الكتاب المستجمع على تأويله لتواتر لفظه و قطعية معناه و ليس الخبر المفسر كذلك فلا يكون معرض الاخبار فاذا لم يكن كتاب مستجمع على تأويله و لاسنة جامعة غير متفرقة تعرض للخبر على العامة فاذاً اخبار المضايقة يستشم منها التقيّة كما يشهد به خبر زرارة و النبوى المروى لاصلوة لمن عليه صلوة و الظاهر انه من طرفهم لعدم وجوده في كتبنا و مما يؤيد ذلك و يشيده رواية حبيب قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام تكون على الصلوة النافلة متى أقضيها فكتب عليه السلام اى ساعة شئت من ليل او نهار و ما قيل من حمل المطلق على المقيد و العام على الخاص فقد حققنا في الاصول انه قاعدة مخترعة ليس له فيما ذكرنا و ما وصل اليها من الاخبار ذكر و متى ماسئلوا عن اختلاف الاخبار امرونا بالعلاج المنصوص و مع العجز بالتأخير و ليس فيها حمل العام و المطلق على الخاص و المقيد ابداً و عن محمد بن مسلم قال سألته عن الرجل تفوته صلوة النهار قال يصلها ان شاء بعد المغرب و ان شاء بعد العشاء و يؤيد ذلك ما استدلوا اصحاب المضايقة به ايضاً من اخبار الصلوات التى تصلى فى كل وقت فمنها رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اربع صلوات يصلها الرجل فى كل ساعة صلوة فاتتك فمتى ما ذكرتها أديتها و صلوة ركعتى الطواف و صلوة الكسوف و الصلوة على الميت هذه يصلهن الرجل فى الساعات كلها و فى بعضها خمس و زاد صلوة الأحرام و هذه الروايات عليهم لالهم فان الصلوة الفائتة مطلق عن النافلة و الفريضة فاذا جازت النافلة الفائتة متى ما ذكرتها انتقض فقل استدلوا لالهم

و كذا كثير من ادلتهم مطلقة و يرد عليهم فيجوز اتيان قضاء النافلة متى ما ذكرتها
 ولوحين ذكر الفريضة ويجوز قضاء الفريضة متى ما ذكرتها ولوحين ذكر النافلة كما
 يجوز صلوة الطواف والكسوف والميت والأحرام متى ما اتفق ولو حين ذكر قضاء
 الفريضة فإذاً لا فورية في احد منها و جاز فعل كل واحد مع ذكر كل واحد ولولا
 الجواز لم يتم معنى الحديث و كذا يؤيد ما ذكرنا رواية حماد بن عثمان انه سأل
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل فاته شىء من الصلوة فذكر عند طلوع الشمس او عند
 غروبها قال فليصل حين يذكر و انت تعلم ان هذا الخبر اعم من النافلة و الفريضة
 و على مقتضاه يجوز قضاء النافلة مع ذكر الفريضة فليس للفور و كثير من الاخبار
 يدل على ذلك فالصواب عدم وجوب الفورية في قضاء الفريضة وهل الاولى تقديم ايهما
 الفائتة او الحاضرة فعلى كل حث من الشرع و يزيد تقديم الفائتة الاحتياط المندوب
 اليه فيستحب تقديم الفائتة على الحاضرة الى قبل آخر وقت الفضيلة بقدر الحاضرة
 فيقدم حينئذ الحاضرة فانه تأخيرها تضييع واثم و خروج عن الاحتياط كما مر ويمكن
 ان يقال بدلالة اخبار هذا الباب ايضاً على ان آخر وقت الفضيلة مخصوص للحاضرة
 و هى احق بها لان الوقت في الاخبار مجتمعة و ان اكثر استعماله مطلقاً في الفضيلة
 والحد المقطوع بجواز تقديم الفائتة او الندب اليه او الأمر به هو وقت الفضيلة ولا
 دليل على ازيد من ذلك الا مطلقات اخر صالحة للقيود غير معمول بها على اطلاقها
 اجماعاً و هذا وجه (١) لم يتنبه به احد منهم مع اقرارهم بأجمال لفظ الوقت في غير
 هذا الموضوع فتدبر .

ابواب القبلة

باب ما يجب الاستقبال اليه وحده - اعلم ان الكعبة هى القبلة بالضرورة من الدين
 و يجب استقباله فى الصلوة باتفاق المسلمين و مزيداً على ذلك يدل على الحكم

حتى تطلع الشمس فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان الشمس تطلع بين قرني
 شيطان وتطلع (ظ - تغرب) بين قرني شيطان وقال لاصلوة بعد العصر حتى يصلى المغرب
 و عن ابي الحسن على بن بلال قال كتبت اليه في قضاء النافلة من طلوع الفجر الى طلوع
 الشمس ومن بعد العصر الى ان تغيب الشمس فكتب اليّ لا يجوز ذلك الا للمقتضى فاما
 لغيره و صحيحة عبد الله سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لاصلوة نصف النهار
 الا يوم الجمعة و هذه الاخبار كما ترى ظاهرة في التحريم فمنها مطلقه ومنها مقيدة
 و رويت اخبار كثيرة تعارضها منها صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اربع
 صلوات يصليها الرجل في كل ساعة صلوة فاتتكم فمتى ذكرتها اديتها و صلوة ركعتي
 طواف الفريضة و صلوة الكسوف و الصلوة على الميت هؤلاء يصليهن في الساعات كلها
 و بهذا المعنى اخبار كثيرة و في بعضها بزيادة صلوة الاحرام و صحيحة عبد الله بن
 سنان الدالة على انه يصلى النوافل بعد العصر و بعد الغداة ما شاء يعنى قضاء
 و سئل ابو عبد الله عليه السلام عن قضاء النوافل قال ما بين طلوع الشمس الى غروبها
 و سئل ابو الحسن عليه السلام عن قضاء صلوة الليل بعد الفجر الى طلوع الشمس
 فقال نعم بعد العصر الى الليل فهو من سر آل محمد المخزون و ما قد منا ان النافلة
 بمنزلة الهدية و الصدقة متى اتى بها قبلت و هى مطلقة و كثيرة و كذا ما روى في
 الامر بالصلوة المبتدئة مطلقة ليس فيها ذكر وقت و هى ايضاً كثيرة و رويت حكم
 فصل آخر عن بقيه الله عليه السلام في جواب مكاتبة اما ما سئلت عنه من الصلوة عند
 طلوع الشمس و عند غروبها فان كان كما يقول الناس ان الشمس تطلع بين قرني
 شيطان و تغرب بين قرني شيطان فما أرغم أنف الشيطان شيئاً مثل الصلوة فضلها و ارغم
 أنف الشيطان و هذا التوقيع الرفيع صريح في ان ذلك قول العامة وقد نقل الاصحاب
 عن جمهورهم ذلك و التعليل بذلك فورود هذه الاخبار جميعاً في مورد التقية ولا
 يمكن العمل بها الا انه نقل عن جميع الاصحاب القول بالكراهة في الجملة و الصدوق

كلامه ظاهر فى التوقف وعن شيخنا محمد بن نعمن فى افعل لا تفعل قول بجواز النافلة مطلقاً عند طلوع الشمس وعند غروبها وبالجملة العدول عن الاخبار و الذهاب فى عقب العلماء مما لا ينبغي فالقول بالجواز متعين وان ابيت الا وان يوافق احد العلماء ذلك فالراوى للتوقيع الذى كتب المسائل هو ابو الحسين محمد بن جعفر الاسدى يقول بهذا القول وهو احسن لك من بعض العلماء فانه اخذ مشافهة و عمل به يقيناً وهؤلاء يأخذون عن الدليل وكذا معك محمد بن نعمن فى كتابه ذلك ولا تستوحش فى طريق الحق لقله اهلهم فان الناس اجتمعوا على مائدة شعبها قليل وجوعها طويل .

التاسعة - اختلفوا فى قضاء الرواتب فى انه هل الافضل تعجيل ما فات نهاراً بالليل وبالعكس او قضاء الليلية ليلاً و النهارية نهاراً قولان وعن الاكثر الاول لآيبى المسارعة و الخلفة ولما روى عن الصادق عليه السلام كلما فاتك بالليل فاقضه بالنهار قال الله هو الذى جعل الآية و امثال ذلك من الاخبار و يدل على القول الآخر صحيحة بريد بن معوية العجلي عن ابى جعفر عليه السلام قال افضل قضاء صلوة الليل فى الساعة التى فاتتك آخر الليل ولا بأس ان تقضيها بالنهار وقبل ان تزول الشمس ورواية اسمعيل الجعفى عنه عليه السلام افضل قضاء النوافل قضاء صلوة الليل بالليل و قضاء النهار بالنهار وانت تعلم ان الأمر استعمالاً اعم من الحقيقة والمجاز و اذا تعذرت الحقيقة فيحتاج الى تعيين المجاز الى قرينة و ليس قولهم اقرب المجازات متعين اقوى من هذه الاخبار فانها قرينة دالة على ان المراد بتلك الأوامر الأجازة او الاستحباب الا ان الفضل فى ايقاع قضاء النهارية بالنهار و الليلية بالليل فان افراد المندوبات ايضاً تختلف وفيها الفاضل و الأفضل فلا اختلاف فى الاخبار و الحمد لله .

العاشرة - لاخلاف ظاهراً فى استحباب المبادرة بالصلوة فى اول وقتها فانه رضوان الله وفى صحيحة زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام اعلم ان الوقت ابدأ افضل فعجل الخير ما استطعت و احب الاعمال الى الله ما داوم العبد عليه و ان (كذا) وقد

استثنى منه مواضع .

(١) تأخير المغرب و العشاء للمفويض من عرفات الى ان يأتى المزدلفة وان مضى ربع الليل او ثلثه لاخبارمنها صحيحة محمد بن مسلم عن احدعماعليهما السلام لا يصلى المغرب حتى يأتى جمعاً وان ذهب ثلث الليل .

(٢) و استثنوا العشاء الى ذهاب الشفق و استدلوا باخبار النبي صلى الله عليه وآله لولا انى اخاف ان اشق على امتى لأخرت العشاء الى ثلث الليل و هذا بالدلالة على الخلاف اولى لعدم التشريع بل ورد عن صاحب الدارعليه السلام ملعون ملعون من أخر العشاء الى ان تشتبك النجوم ملعون ملعون من أخر الغداة الى ان تنقضى النجوم و استدلوا ايضاً باخبار نزول جبرئيل انه نزل بعد الشفق بصلوة العشاء و اخبار اخر ان وقت العشاء بعد ذهاب الشفق وقد قدمنا ان الوقت محمل ولذا ورد ان وقت العشاء بعد الفراغ من المغرب فيحمل هذا على اول الفضل و فسحته وذاك على تأكده .

(٣) المتنفل يؤخر الظهرين الى ان يصلى النافلة و قد تقدم ما يدل عليه .

(٤) المستحاضة تؤخر الظهر و المغرب الى آخر وقت فضيلتهما لتجمع بينهما و بين العصر و العشاء و يدل عليه رواية اسمعيل بن عبد الخالق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة كيف تصنع قال اذا مضى وقت طهرها الذى كانت تطهر فيه فلتؤخر الظهر الى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلى الظهر و العصر فان كان المغرب فلتؤخرها الى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلى المغرب و العشاء الحديث .

(٥) تأخير صلوة المغرب الى ذهاب الحمرة المشرقية و يدل عليه رواية عبد الله بن وضاح قال كتبت الى العبد الصالح عليه السلام يتوارى القرص و يقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعاً و تستر عنا الشمس و يرتفع فوق الليل حمرة و يؤذن عندنا المؤذنون أفأصلى حينئذ و افطر ان كنت صائماً او انتظر حتى تذهب الحمرة التى فوق الليل فكتب الى ادى لك ان تنتظر حتى تذهب الحمرة و تأخذ بالحائطة لدينك

- (٦) المشتغل بقضاء الفأئمة المفروضة وسياًئى تحقفة .
- (٧) قالوا تأخفر صلوة الصبح اذا طلع الفجر علفه وقد صلى اربعاً من صلوة اللفل حتى فكممل و على مامر هذا رخصة ولفس التأخفر مستحباً فلفس هذا من هذا الباب .
- (٨) تأخفر الصائم للمغرب اذا نازعته نفسه للأفطار او كان ثمة من فنتظره للأفطار حفظاً للقلب عن التشفوش .
- (٩) عدوا من ذلك الظان دخول الوقت ففث لا طرفق له الى العلم بان الافضل له التأخفر حتى ففحقق الوقت و ففحصل العلم واستدلوا باءلة تقصر عن هذا المعنى و الاولى الاستدلال بقول النبى صلى الله علفه و آله دع ما فرفبك الى ما لفر فرفبك و اخبار الاحتفاط .
- (١٠) الءافع للأخبشفن فان الفضل تأخفر الصلوة حتى ففخر جهما لصحفة هشام عن ابى عبءالله علفه السلام لاصلوة لءاقن ولا لءاقب و هو بمنزلة من هو فى ثفابه و قال قال النبى صلى الله علفه و آله لا ففصل و انء ففءء شفاء من الأخبشفن .
- (١١) عدوا من ذلك تأخفر صلوة اللفل الى الثلء الأخفر من اللفل و قءقءمنا ان الافضل ففقاءها عند زوال اللفل نعم ففستحب تأخفر الوءر الى الفجر الاول .
- (١٢) تأخفر ركعتى الفجر الى الفجر الاول لمامر .
- (١٣) عدوا من ذلك تأخفر الفرفضة لمرفء الأءرام حتى ففصلى نافلة الأءرام و الءى ففعطفه الاخبار ان الأءرام ففنبغى ان ففكون فى ءبر صلوة فرفضة او نافلة و هذا ففر مقصوءهم .
- (١٤) وءءوا من ذلك تأخفر من فرضه الففم الصلوة الى آءر الوقت مع عءم ظن الماء و فءل علفه روافة مءمء بن ءمران عن ابى عبءالله علفه السلام قال و اعلم انه ففلس ففنبغى لاءء ان ففمفم الافى آءر الوقت .
- (١٥) تأخفر السلس و المبطون الظهر و المغرب للءمع و فءل علفه روافة ءرفز

بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كان الرجل يقطر منه البول و الدم اذا كان حين الصلوة اتخذ كيساً و جعل فيه قطناً ثم علقه عليه و ادخل ذكره فيه ثم صلى يجمع بين الصلوتين الظهر والعصر يؤخر الظهر و يعجل العصر بأذان و اقامتين و يؤخر المغرب و يعجل العشاء بأذان و اقامتين و يفعل ذلك في الصبح .

(١٦) تأخير اصحاب الاعذار لشيء مما يتوقف عليه الصلوة كذا قالوا و ليس من هذا الباب لانه واجب .

(١٧) قضاء صلوة الليل فانه قد مر انه افضل من التقديم من اول الليل و يدل على ذلك خصوصاً رواية عمر بن حنظلة انه قال لابي عبد الله عليه السلام اني مكثت ثمانية عشر ليلة انوى القيام فلا اقوم اذا اصلى اول الليل فقال لا اقض بالنهار فاني اكره ان يتخذ ذلك خلقاً .

(١٨) قالوا منها تأخير الوتيرة ليكون الختم بها الا في نافلة شهر رمضان و استدلوا له برواية زرارة وفيها و ليكن آخر صلوتك و تر ليلتك و قالوا ان الوتر هنا الوتيرة لانه استعمل في بعض الاخبار بمعناها وفي الرواية قصور من حيث الدلالة بل صريح في معناه المشهور و انا اسوق لك الرواية لتتنظر فيها روى عن زرارة صحيحاً عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا اجتمع عليك وتران و ثلثة و اكثر من ذلك فاقض ذلك كما فاتك الي ان قال وقال ابو جعفر عليه السلام لا وتران في ليلة الا واحدهما قضاء و قال اذا صليت من اول الليل و قمت من آخر الليل فوترك الاول قضاء ما صليت من صلوة في ليلتك كلها فلتكن قضاء الي آخر صلوتك و ليكن آخر صلوتك و تر ليلتك وهذا صريح في ان المراد معناه المشهور و يشهد بذلك اخبار اخر صريحة تأتي في محله

(١٩) عدوا من ذلك تأخير المربية ذات الثوب الواحد الظهرين الي آخر الوقت

لتغسل ثوبها و تصلى اربع صلوات في ثوب طاهر او نجاسة خفيفة و الرواية في الباب تقصر عما ذكروا و هي عن ابي حفص عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن امرأة

ليس لها الا قميص واحد ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع قال تغسل القميص في اليوم مرة وهى كما ترى لاتفيد تأخير الصلوة و تنافى التأخير الاخبار الناهية عن تضييع الصلوة .

(٢٠) تأخير المسافر الذى دخل عليه الوقت فى السفر الصلوة الى ان يدخل فيتم و يدل عليه صحيحة محمد بن مسلم عن احدعما عليهما السلام فى الرجل يقدم من الغيبة فيدخل عليه وقت الصلوة فقال ان كان لا يخاف ان يخرج الوقت فليدخل وليتم و ان كان يخاف ان يخرج الوقت قبل ان يدخل فليصل و ليقصر .

(٢١) قالوا منها انتظار الامام والمأموم او كثرة الجماعة اما انتظار الامام فيدل عليه مارواه جميل بن صالح انه سأل ابا عبدالله عليه السلام ايهما افضل الرجل يصلى لنفسه فى اول الوقت او يؤخره قليلاً و يصلى بأهل مسجده اذا كان امامهم قال يؤخر و يصلى بأهل مسجده اذا كان الأمام و روى ما يدل على عدم استحباب انتظار كثرة الجماعة .

(٢٢) اذا كان تأخير الصلوة ارفق واجمع للبال و فراغ القلب و يدل عليه ما روى عن ابي عبدالله عليه السلام فى المغرب اذا كان ارفق بك و امكن لك فى صلواتك و كنت فى حوائجك فلك ان تؤخرها الى ربح الليل .

(٢٣) و عدوا من ذلك التأخير لقضاء حاجة مؤمن و استدلوا له ما يدل على جواز قطع طواف الفريضة لحاجة مؤمن و فى الاستدلال به اشكال للقياس .

(٢٤) تأخير صلوة الظهر والعصر للحجر وهو المعبر عنه بالأبراد لما روى فى الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي عبدالله عليه السلام قال كان المؤذن يأتى النبى صلى الله عليه وآله فى صلوة الظهر فيقول له رسول الله صلى الله عليه وآله أبرد أبرد و عن ابن بكير قال دخل زرارة على ابي عبدالله عليه السلام فقال انكم قلتم لنا فى الظهر و العصر على ذراع و ذراعين ثم قلتم أبردوا بها فى الصيف فكيف الأبراد و فتح الواحه ليكتب ما يقول فلم يجبه ابو عبدالله بشيىء فأتطبق الواحه و قال انما علينا ان

نسألکم وانتم اعلم بما علیکم و خرج و دخل ابو بصیر علی ابی عبد اللہ علیہ السلام فقال ان زرارة سألتنی عن شیء فلم أجبه وقد ضقت من ذلك فاذهب انت رسولی الیه فقل صل الظهر فی الصیف اذا كان ظلمک مثلك والعصر اذا كان مثلیک و كان زرارة هكذا یصلی فی الصیف فلم أسمع احداً من اصحابنا یفعل ذلك غیره و غیر ابن بکیر والمنقول عن الفقهاء اختصاص الظهر بالأبراد و كون الصلوة فی جماعة و كونها فی المسجد و فی البلاد الحارة و فی شدة الحر و نقل هذه الشروط ایضاً عن العامة و اخبارنا خالية * فاختر لنفسک ما یحلو * .

باب وقت القضاء - لم ینقل خلاف ان اول وقت قضاء الفائتة هو ذکرها لقوله تعالی **أقم الصلوة** لذكری ای لذكر صلوتی و يدل علی ذلك ما رواه عیید بن زرارة عن ابیه عن ابی جعفر علیہ السلام قال اذا فاتتک صلوة فذكرتها فی وقت اخرى فان كنت تعلم انک اذا صليت التي فاتتک كنت من الاخری فی وقت فابدأ بالتي فاتتک فان الله عزوجل یقول **أقم الصلوة** لذكری الخبر. وانما الخلاف فی وجوب الفوریة وعدمه علی اقوال منها وجوب الفوریة و بطلان الحاضرة لو قدمها مع سعة الوقت ومنهم من اطلق الفوریة ومنهم من قال بالمواسعة بل استحباب تقديم الحاضرة فی السعة و منهم من قال بالمواسعة واستحباب تقديم الفائتة و منهم من فرق بین الفائتة الواحدة والمتعددة فوجب تقديم الواحدة دون المتعددة و قيل بالفرق بین يوم الفائتة و غیره فأوجب تقديم الفائتة اذا ذکرها يوم الفوات مالم یتضیق وقت الحاضرة متحدة كانت او متعددة و يجب تقديم سابقها علی لاحقها و ان ذکرها بعد ذلك هو مخیر والاولی تقديم الفائتة الی ان یتضیق الحاضرة و الاصل فی ذلك اختلاف الانظار فی اختلاف الاخبار استند القائلون بالمضابقة بالآیة المذكورة و من الاخبار بالصحيح عن زرارة عن ابی جعفر علیہ السلام قال اذا نسیت صلوة او صلیمتها بغير وضوء وكان علیک قضاء صلوات فابدء باولهن فاذن لها و اقم ثم صلها ثم صل ما بعدها بأقامة إقامة لكل صلوة الی ان قال وهتی ما

ذكرت صلوة فاتمك صليتها الخبر و صحيحة اخرى عنه عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن رجل صلى بغير طهور او نسي صلوات لم يصلها او نام عنها قال يقضيها اذا ذكرها في اى ساعة ذكرها من ليل او نهار فاذا دخل وقت صلوات ولم يتم ما قد فاتته فليقض ما لم يتخوف ان يذهب وقت هذه الصلوة التي حضرت وهذه احق بوقتها فليصلها فاذا قضاها فليصل ما فاتته مما قد مضى ولا يتطوع بركعة حتى يقضى الفريضة كلها و امثال ذلك من الاخبار و هي صريحة بتقديم الفائتة متحدة كانت او متعددة فى يوم الفوات او بعده و اما القائلون بالمواسعة فاستدلوا بروايات منها صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نام الرجل او نسي ان يصلى المغرب والعشاء الآخرة الى ان قال وان استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس ورواية جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له تفوت الرجل الاولى والعصر والمغرب و ذكرها عند العشاء الآخرة قال يبدء بالوقت الذى هو فيه فانه لا يأمن الموت فيكون قد ترك صلوة فريضة فى وقت قد دخل ثم يقضى ما فاتته الاول فالاول و بصحيفة محمد بن مسلم قال سألته عن الرجل تفوته صلوة النهار قال يصلها ان شاء بعد المغرب وان شاء بعد العشاء والظاهر ان هذا الخبر فى النافلة خاصة فليس من محل الاستدلال الا من جهة عموم الاذن و يؤيده رواية حبيب الآتى ذكرها و يؤيد ذلك رواية سعد بن سعد قال قال الرضا عليه السلام يا فلان اذا دخل الوقت عليك فصلها فانك لا تدري ما يكون واستدلوا بلزوم الحرج و العسر المنفيين بالكتاب والسنة فانه يلزم على القول بالمضايقة تأئيمه كلما آخرها لنوم او اكل او شرب او كلام و ان لم نقل بجرمة نفس تلك الافعال ولم نقل ان الامر بالشئى يقتضى النهى عن ضده الخاص الوجودى الا ان فى التأخير و التترك اثم اذا قلنا بفورية القضاء و الذى يقتضيه النظر عدم فورية القضاء لما سمعت آناً من جواز الأتيان بالنافلة اداءً و قضاءً لمن عليه الفايضة و ان القول بالمضايقة شبيه

و برواية اسمعيل بن رباح المتقدمة و هو المعتمد و يجاب عن الخبر الاول بانها
 في بيان وقت نافلة الجمعة و وقت فريضةها كما يأتي و وارد في الفضل و عن الخبر
 الثاني بالمراد التبيين الشرعى و هو الظن و عن الثالث بالحمل على الاستفهام الانكارى
 لرواية على بن جعفر بعينه ما يعارضه و تأتي و عن الآيات بان الائمة اعرف بمراد الله منا
 و عن الدليل العقلى بانه ينفعكم و لا ينفعنا ثم هل يجوز الاكتفاء باذان المؤذنين الموثوق
 بهم ام لا قولان و المستنبط من الاخبار جواز الاقتداء بأذانهم و يدل على ذلك قول الصادق
 عليه السلام فى المؤذنين انهم الأمانة و عن النبى صلى الله عليه و آله المؤذنون
 أمناء المؤمنین على صلواتهم و صومهم و لحومهم و دمائهم الخبر . و عن على عليه
 السلام المؤذن مؤتمن و الأمام ضامن الى غير ذلك من الاخبار و روى هنا ما ينافى
 تلك الاخبار بخصوصها فعن على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام فى الرجل
 يسمع الأذان فيصلى الفجر ولا يدري طلع ام لا غير انه يظن انه لمكان الأذان انه طلع
 لا يجزيه حتى يعلم انه قد طلع و يأتي تحقيقه فى ابواب الأذان و اما ان لم يتمكن
 من تحصيل العلم لغيم و نحوه فهل يجب عليه الصبر حتى يتيقن او يجوز له التعويل
 على الظن قولان و مشهورهما الثانى و احتجوا برواية سماعة قال سألته عن الصلوة
 بالليل و النهار اذا لم تر الشمس ولا القمر ولا النجوم قال اجتهد رأيك و تعتمد القبلة
 جهدك و انت خبير انه ليس بظاهر فى الوقت بل هو نص فى القبلة و استدلوا
 ايضاً باخبار دالة على جواز الافطار بظن الغروب و قالوا اذا جاز التعويل على الظن
 فى الافطار جاز فى الصلوة ان لا تقابل بالفرق و بصحيفة زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام
 وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيته بعد ذلك و قد صليت اعدت الصلوة و مضى
 صومك و تكف عن الطعام ان كنت اصبت منه شيئاً و انت ترى قصور دلالة هذا الخبر
 و اخبار الافطار ايضاً معارض بخبر ناه عنه مستشهد بالكتاب على ان الله تعالى يقول
 و اتموا الصيام الى الليل نعم يدل على مذهبه رواية اسمعيل بن رباح المتقدمة

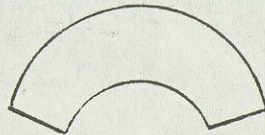
و رواية ابى عبدالله الفراء عن ابى عبد الله عليه السلام انه قال له رجل من اصحابنا انه ربما اشتبه علينا الوقت فى يوم غيم فقال هذه الطيور التى تكون بالعراق يقال لها الديوك فقال نعم قال اذا ارتفعت اصواتها وتجاوبت فقد زالت الشمس او قال فصل وفى رواية فعند ذلك فصل وقال اذا صاح الديك ثلثة اصوات ولاء فقد زالت الشمس ودخل وقت الصلوة و ما روى عن اسمعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام عن آباءه عن امير المؤمنين عليه السلام فى حديث طويل ان الله تعالى اذا حجب عن عباده عين الشمس التى جعلها دليلاً على اوقات الصلوات فموسع عليهم تأخير الصلوات ليتمين لهم الوقت بظهورها و يستيقنوا انها قد زالت فلا يدل على أزيد من جواز التأخير الى الأستيقان واما ما استدل به الآخرون فهو عدم جواز نقض اليقين الا بمثله واستضعاف الاخبار المذكورة ويرد بحصول المثل و هو اجازة الشارع عليه السلام و اما ضعف الاخبار فهو على الاصطلاح المتجدد وهو لا يعبؤ به مع الانجبار بعمل الاصحاب و تصحيح الثقات .

الثامنة - المنقول اتفاق الاصحاب على كراهة النوافل فى الجملة فى الاوقات الخمسة

المشهوره وهى عند طلوع الشمس حتى تذهب الحمرة وينتشر شعاعها وعند دنوها من الغروب و اصفرارها حتى يكمل الغروب وعند ركودها فى وسط النهار الا يوم الجمعة وبعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس وفى الحقيقة ترجع الى ثلثة و انما اختلفوا فى تفصيلها المشهور تخصيصها بالنوافل المبتدعة و عن بعض مطلقاً عند الطلوع و الغروب و عن بعض حرمة المبتدأة فى الاوقات الثلثة الا يوم الجمعة و الاصل فى ذلك اختلاف الاخبار فى الانظار ففى الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث انما يكره الصلوة عند طلوع الشمس و عند غروبها التى فيها الخشوع و الركوع و السجود لانها تغرب بين قرنى شيطان وتطلع بين قرنى شيطان وعن محمد الحلبى عن ابى عبد الله عليه السلام لصلوة بعد الفجر

الاول ماروى عن الصادق عليه السلام ان النبى صلى الله عليه وآله صلى بمكة الى بيت
 المقدس ثلث عشر سنة و بعد هجرته بالمدينة سبعة اشهر ثم وجهه الله تعالى الى
 الكعبة و ذلك ان اليهود كانوا يعيرون رسول الله صلى الله عليه وآله ويقولون له
 انت تابع قبلتنا تصلى الى قبلتنا فاعتم رسول الله صلى الله عليه وآله و خرج فى جوف
 الليل ينظر الى آفاق السماء ينتظر من الله فى ذلك امراً فلما اصبح و حضر وقت
 صلوة الظهر كان فى مسجد بنى سالم قد صلى من الظهر ركعتين فنزل جبرئيل فأخذ
 بعضه و حوله الى الكعبة و انزل عليه قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك
 قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام و حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره
 و كان قد صلى ركعتين الى بيت المقدس و ركعتين الى الكعبة و يدل على الحكم الثانى
 رواية زرارة صحيحاً قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الفرض فى الصلوة فقال الوقت
 و الطهور و القبلة و التوجه و الركوع و السجود و الدعاء قلت ما سوى ذلك فقال سنة
 فى فريضة و عنه ايضاً عنه عليه السلام لا صلوة الا الى القبلة الخبر . الى غير ذلك من
 الاخبار ثم اختلف الاصحاب فيما يجب استقباله بعد اتفاقهم فمنهم من قال انه عين
 الكعبة للمتمكن و جهتها لغيره من البعيد و نحوه و منهم من ذهب الى ان الكعبة قبلة
 لمن كان فى المسجد و المسجد قبلة لمن كان فى الحرم و الحرم قبلة لاهل الدنيا ممن
 بعد و استدلل الاولون بالاخبار المتواترة و الضرورة ان الكعبة قبلة فمع التمكن متعين
 و مع البعد و حصول العذر فنحوه و الدال عليه ما رواه فى الاحتجاج عن العسكرى
 عليه السلام فى احتجاج النبى صلى الله عليه وآله على المشركين قال انا عباد الله
 مخلوقون مر بوبون نأتمر له فيما امرنا و ننزجر عما زجرنا الى ان قال فلما امرنا
 بالتوجه الى الكعبة اطعنا ثم امرنا بعبادته بالتوجه نحوها فى ساير البلدان التى نكون بها
 فاطعنا فلم يخرج شىء من ذلك من اتباع امره و التقرب فى الاستدلال به انه امرهم
 بالتوجه الى الكعبة عند الامكان لانه لا يكلف نفساً الاوسعها ولما ضاق عليهم التوجه اليه

امرهم بالتوجه نحوها وذلك في البلاد البعيدة وباخبار ان النبي صلى الله عليه وآله توجه الى الكعبة وقالوا ليس المراد العين البتة فتحمل على جهتها وليس في شىء منها التفصيل الذي ذكره انه مع الامكان يجب التوجه اليها ولامعه يكفى الجهة و استدلوها ايضاً باجماع العلماء كافة والمشهور اختلافهم كما ذكرنا واستدل الآخرون باخبار منها ماروى عن ابي عبدالله عليه السلام ان الله جعل الكعبة قبلة لاهل المسجد و جعل المسجد قبلة لاهل الحرم و جعل الحرم قبلة لاهل الدنيا و روى ان البيت قبلة المسجد و المسجد قبلة مكة و مكة قبلة الحرم و الحرم قبلة الدنيا وهذه الاخبار صريحة في مطلبهم كما ترى الا ان العلماء باصطلاحهم الضعيف ضعفوا هذه الاخبار و اتبعوا الاجماع المدعى والذي يظهر من الكتاب وجوب التوجه الى شطر المسجد لجميع من هو خارج عنه ولا ينافى هذه الاخبار الكتاب فان من في المسجد فيتوجه الى البنية اتفاقاً والذين هم خارج المسجد يتوجهون شطر المسجد بالكتاب و الاخبار الا ان في الاخبار تفصيل ولا ينافى الكتاب فان اهل الحرم تخفى عنهم بنية المسجد فيتوجهون شطره و الى البلد تقريباً و كذا اهل الدنيا يتوجهون الى الحرم و هو شطر المسجد الحرام تقريباً ايضاً ولا يمكن في البعيد معرفة نفس الحرم الا بهذا التقريب و اهل البيت سلام الله عليهم اعرفون بالكتاب من غيرهم بل هم العارفون لا غيرهم فيتبع قولهم و ان الكتاب ذلول ذو وجوه فيحمل على قولهم الذي هو احسن الوجوه والمراد بالنحو والشطر و الجانب والجهة واحد وهو ما اذا توجهت اليه و مر على رأسك والحرم و تحت قدميك خط حدثت دائرة عظيمة و هو الجهة عرفاً وما قيل من الاعتذار من اتساع الجهة المحاذية فهو كلام صادر عن غير اهله لان الجهة تسع بالبعد اذا كانت مستديرة كالدائرتين المتوازيتين (١) ولا يتسع الخط المستقيم



المحاذى لخط فانك لو أخرجت قائمتين على الخط البعيد وكان بينهما يبعد المطلوب التقت القائمتان طرفي المطلوب (١) و ان كان بينهما ازيد خرجتا عن حدى المطلوب (٢) فلا يتسع الجهة المحاذية للقبلة في الجماعات وغيرها الا ان تقوم الصفوف كالقوس فحينئذ يتم المطلوب فهذا العذر غير موجه ولا ثمره لخالقهم هذا الا في القريب المتمكن من تشخيص الكعبة كمن في البلد خارج المسجد يقدر على تشخيص الكعبة بالصعود على السطح مثلاً هل يجب عليه عند ذلك التوجه الى الكعبة وما يحاذيها من المسجد الحرام ام يكفي التوجه الى المسجد و ان لم يحاذى الكعبة فعلى القول الاول يجب وعلى الثاني لا وليس في الكتاب تفصيل ولا في اخبارهم بوجه الا اخبار ان الكعبة قبله تدل على وجوب التوجه اليها مطلقاً وهذه الأخبار كما ترى وظاهر الكتاب ايضاً مع هذه الاخبار والمنقول عن جمهور العامة ايضاً انهم يرون القبلة الكعبة خاصة والقاعدة المطردة بينهم حمل المطلق على المقيد الا انا لانسلم تلك القاعدة ولكننا نقول الرجحان على ما سمعت لهذه الأخبار ويؤيده قوله عليه السلام بايهما أخذت من باب التسليم وسعك فاذا يجوز العمل بالأخبار المفصلة ولو تكلف معرفة البنية فإن الله لا يضيع أجر المحسنين و قد قال النبي صلى الله عليه وآله ما يري بك الى ما لا يري بك ومن احتاط جاز على الصراط فالرجحان للقول الآخرين لما ذكرنا والاحتياط في قول الاولين . هنا مسائل :

الاولى - قد عرفت ان الجهة بحسب اللغة والعرف ما ذكرنا فلو كان في البلاد البعيدة يجب عليه تحصيل العلم بالجهة بحيث لو اقيم خط على سطح الوجه تلقى الحرم ومع التعذر وجب الاجتهاد والتحرى في طلبها بالأمارات وغيرها فلو اجتهد

و حصل ظنه الى جهة لا يجوز التحول عنها لانه غير جهة الحرم بالبداهة فان الجهة هي التي اذا مشيت على الأستقامة وصلت الى ذلك المطلوب و هذا الغير يوصلك الى غيرها بحسب ظنك فما روى في صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال لاصلوة الا الى القبلة قال قلت اين حد القبلة قال ما بين المشرق و المغرب قبلة كله فلم ينقل عن احد العمل بها الا في من صلى ناسياً او ساهياً منحرفاً عن القبلة بما لا يتجاوز المشرق و المغرب و يؤيد ذلك صحيحة معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد انحرف عن القبلة يمينا و شمالاً قال قد مضت صلوته و ما بين المغرب و المشرق قبلة .

الثانية - لانعلم خلافاً في ان القبلة من موضع البنية الى اعناق السماء و الى تخوم الارض ويدل على ذلك رواية عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل قال صليت فوق جبل ابي قبيس العصر فهل يجزى و الكعبة تحتى قال نعم انها قبلة من موضعها الى السماء وقال عليه السلام اساس البيت من الأرض السابعة السفلى الى الأرض السابعة العليا .

الثالثة - اختلفوا فيمن صلى على سطح الكعبة هل يصلى قائماً و يبرز بين يديه شيئاً او يستلقى على قفاه و عن الاكثر الاول و استندوا الى العمومات الآمرة بأركان الصلوة على المعروف و استند الآخرون برواية عبد السلام عن الرضا عليه السلام قال في الذي تدركه الصلوة وهو فوق الكعبة فقال ان قام لم يكن له قبلة ولكن يستلقى على قفاه ويفتح عينيه الى السماء وينعقد بقلبه القبلة التي في السماء المعمور ويقرء فاذا أراد ان يركع غمض عينيه و اذا أراد ان يرفع رأسه من الركوع فتح عينيه و السجود على نحو ذلك و الرجحان لهذا الخبر لندرة هذا الفرد بحيث لا يتبادر الى الذهن عند مطلق من المطلقات فلا يشملها بحسب العرف فاذا هذا الخبر لامعارض له و العمل عليه ولا وجه لأشكال من استشكل .

الرابعة - لم ينقل خلاف في جواز التنفل جوف الكعبة و كذا الفريضة حال الاضطرار وعن بعض انه اتفاق اهل العلم وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله فيها ركعتين بين العمودين ولم يدخلها الا في فتح مكة و انما الخلاف في الفريضة حال الاختيار فعن كثير منهم الجواز مع الكراهة وعن بعض التحريم ويدل على القول الاول رواية يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام حضرت الصلوة المكتوبة وانا في الكعبة أفأصلي فيها قال صل ويدل على القول الآخر ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما قال لاتصل المكتوبة في الكعبة و ادعوا الاجماع على ذلك مع ان نفس المدعى في غير ذلك الكتاب ذهب الى الكراهة كما نقل عنه و التوفيق هو القول بالكراهة لان المشهور في جانب الجواز و لان هذا الراوى للمنهى روى لاتصلح صلوة المكتوبة في جوف الكعبة وروى تصلح بغير لا وهما مشعران بالجواز مع الكراهة و يؤيد ذلك رواية يونس الآتية فاذا جاز الصلوة فيها كيف يصلى فعن ظاهر اتفاق الاصحاب انه يصلى الى اى جدرانها شاء و عن بعض انه يستقبل جميع جدرانها استحباباً و لعل الاصحاب عملوا بالعمومات على طبق ما سبق و قد عرفت ما فيه والمأثور اثران واحداه سأل يونس بمنى ابا الحسن عليه السلام عن الرجل اذا حضرته صلوة الفريضة وهى فى الكعبة فلم يمكنه الخروج من الكعبة قال استلقى على قفاه و يصلى ايماءً و ذكر قول الله عزوجل فأينما تولوا فثم وجه الله وروى انه يصلى فى اربع جوانبها اذا اضطر الى ذلك الا انه لم ينقل عن احد العمل بروايته .

الخامسة - لو استطال صف المأمومين عند الكعبة حتى خرج طرف الصف عن محاذاة البنية بطلت صلوة الخارج لعدم الاستقبال ونقلوا الاجماع على جواز الأستدارة و اشترطوا ان لا يكون المأموم اقرب الى الكعبة من الأمام والمسألة خالية عن النص .

السادسة - عن جمع ان الحجر من الكعبة فيجوز استقباله و احتجوا بعلل ضعيفة وحكايات منقولة والأقولون ذهبوا الى عدم كونه من البيت والمأثور مع الأقلين

ففى الصحيح قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الحجر أمن البيت هو او فيه شىء من البيت فقال لا ولا قلامة ظفر ولكن اسمعيل دفن أمه فيه فكره ان توطأ فجعل عليه حجر وفيه قيور الأنبياء و مزيداً على ذلك كونه من البيت من طرق العامة فالرشد فى خلافهم .

السابعة - عن الاكثر استحباب تياسر العراقى الى يسار القبلة قليلاً و عن بعض وجوبه و عن بعض آخرين عدم استحبابه و ليس فى الاخبار ما يدل على شىء من ذلك الا عبارة الفقه الرضوى اذا أردت توجه القبلة فتياسر مثل ما يتيامن فان الحرم عن يمين الكعبة اربعة اميال و عن يسارها ثمانية اميال وهذا يحمل على الاستحباب لورود المطلقات الكثيرة الخالية عن الامر بها و ندرة القول بالوجوب حتى انه لم ينقل الا عن الشيخ وهو ايضاً تحتمل عبارته الأستحباب ايضاً و ليعلم ان المعلوم من الاصحاب ان هذا الحكم مخصوص اهل العراق و ليس فى الخبر ما يفيد ذلك فعن المفضل بن عمر انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن التحريف لأصحابنا ذات اليسار عن القبلة و عن السبب فيه فقال ان الحجر الأسود لما أنزل به من الجنة و وضع فى موضعه جعل انصاب الحرم من حيث يلحقه النور نور الحجر عن يمين الكعبة اربعة اميال و عن يسارها ثمانية اميال كله اثنى عشر ميلاً فاذا انحرف الانسان ذات اليمين خرج عن القبلة لقله انصاب الحرم و اذا انحرف الانسان ذات اليسار لم يكن خارجاً من حد القبلة وهذا الخبر ليس فيه تصريح باهل العراق والآن لا يحضرنى وضع الحرم و انصابه حتى أستنبط من هناك و العارف به يمكن له معرفة البلد الذى اكثر الحرم عن يساره ولكن يبعد للأصحاب ان يخصصوا الحكم من غير تحقيق فلا يبعد انه كما ذكروا لانهم ثقات وقد نقلوا ذلك فيتبع فنحكم باستحباب التياسر لاهل العراق و من يصلى الى قبلتهم من اهل المشرق قليلاً و هذا الحكم ايضاً مما يؤيد ان الحرم قبلة الخارج عنه من اهل الدنيا و يؤيد استحباب التياسر تيامن العامة فانهم كانوا يسألون

علياً عليه السلام ويعلمون بخلافة فخالقهم دليل الوفاق وفي عبارة الفقه اشارة الى ذلك .

السامنة - المستنبط من الآثار للجائس خلال الديار اتساع الامر في القبلة وانه لا ضرورة فيها الى التدقيقات الهيئية والعلوم الهندسية حتى ورد في صحيحة زرارة ما بين المشرق و المغرب قبلة كنه ولم ير في شئ من الأخبار الامر بهذه التدقيقات مع مرور الاعصار والدهور وتصارف الاعوام والقرون الآخريين مجملين لا يستفاد الحكم منهما واختلاف العمل او عمل بهما في الامكنة اختلافاً فاحشاً احدهما رواية محمد بن مسلم عن احد هما عليهما السلام قال سألته عن القبلة فقال ضع الجدى في قفاك وصله وهذا الخبر لا يدري في اى مكان كان و رواية اخرى قال الصادق عليه السلام تعرف الكوكب الذى يقال له جدى قيل نعم قال اجعله على يمينك واذا كنت في طريق الحج فاجعله بين كنفيك وهذا ايضاً مجمل لا يعرف انه في اى موضع وان طريق الحج يختلف في عرضه فانه ليس بخط مستقيم وقد امر في جميعه بعلامة واحدة وهذا ايضاً يؤيد اتساع الامر وكفاية الجهة وبالجملة امر القبلة سهل جداً لا يجب فيه تحصيل هذه العلوم ومعرفة النجوم والرياح كيف وفي المصلين نساء وعوام و جهال و صبيان و فضلاً عن جميع ذلك كيف فوجب ما لم يرد به الأثر نعم يتحرى الجهات ويصلى الى الجهة التى يعلم كون القبلة والحرم فيها او يظن ويصلى الى ما يتأكد الظن فيه من اجزاء تلك الجهة للزوم التوجه الى شطره وهو نحوه فلذلك لم نتعرض لذكر العلامات المنقولة عن علماء الهيئة ونقتدى بأصحاب العصمة سلام الله عليهم .

باب ما يجب على المستقبل - لانعرف خلافاً في وجوب تحصيل العلم الى الجهة مهما امكن ومنهم من استمكن وجوب العلم بالبنية بسبب محراب النبي صلى الله عليه وآله و المعصوم عليه السلام و انما ذلك يورث العلم لو ثبت انه صلى فيه مستقيماً غير منحرف و اني لك بعد الف سنة بذلك نعم يمكن العلم بالجهة و هى السميت

الذى يعلم وقوع الحرم او الكعبة فى بعض اجزائه غير معلوم بعينه فمع الامكان لا يجوز التعويل على الظن واما مع عدمه فنقل عن كافة اهل العلم جواز التعويل على الظن و يدل عليه و على الحكم الاول صحيحة زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال يجزى التحرى أبداً اذا لم يعلم اين وجه القبلة . هنا مسائل :

الاولى - لما كان فرض فاقد العلم بوجه القبلة التحرى و الاجتهاد فاتباع

اقوى الظنون متعين كما روى عن سماعة قال سألته عن الصلوة بالليل والنهار اذا لم تر الشمس ولا القمر ولا النجوم قال تجتهد رأيك و تعتمد القبلة جهداً .

الثانية - عن المشهور بين الاصحاب انه مع تعذر الظن بالقبلة يصلى كل فریضة

الى اربع جهات و عن جمع اخر انه يصلى حيث شاء احتج الاول برواية خراش عن بعض اصحابنا عن ابى عبدالله عليه السلام قال قلت له جعلت فداك ان هؤلاء المخالفين

علينا يقولون اذا اطبقت علينا فلم نعرف السماء كنتم و انتم سواء فى الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذا كان ذلك فليصل الى اربع وجوه و احتج الآخرون بصحيحة

زرارة و محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام انه قال يجزى المتحير أبداً اينما توجه اذا لم يعلم اين وجه القبلة و قال عليه السلام فى قبلة المتحير يصلى حيث شاء

و حمل بعضهم هذه الاخبار على ضيق الوقت وهى لا تحتمل و الذى أعرف جواز الصلوة الى جهة واحدة مطلقاً و ان كان الاحوط الصلوة الى اربع جهات لنفى رواية خراش الاجتهاد كلية وهى تنافى ما ذكر من التحرى مع الامكان و الاجماع عليه .

الثالثة - عن جمع ان من لا يتمكن من الاجتهاد كالأعمى و العامى مع ضيق

الوقت عن التعلم و العالم بالعلامات مع خفائها فانه يجوز له التقليد و عن بعضهم المنع

و ايجاب الصلوة الى اربع جهات مع السعة و التخيير مع الضيق احتج الاولون بانه

احد افراد التحرى و الآخرون بان الصلوة الى اربع جهات مبرى للذمة يقيناً و لا

كذلك الصلوة الى احديها و يرد قولهم بحصول القطع ببرائة الذمة بالاثر الوارد الآذن

بكفاية التحرى ويمكن ان يشيد اساس ذلك بصحيفة عبدالله الحلبى عن ابى عبدالله عليه السلام قال لا بأس ان يأتهم الأعمى القوم و ان كان هم الذين يوجهونه و اخرى عن ابى جعفر عليه السلام قيل له اصلى خلف الأعمى قال نعم اذا كان له من يسده و كان أفضلهم فالمخلص ان التقليد احد افراد التحرى و تحصيل الظن فتمتى ما حصل و بأى شىء حصل يتبع فاذا تعدد المخبرون يقدم ما يحصل به اقوى الظنون فيتبع

الرابعة - وعن الاصحاب جواز التعويل على قبلة البلد اذا لم يعلم غلطها و نقل الاجماع عليه وكلامهم وان كان مطلقاً الا انه ينبغي ان يقيد بتعذر العلم فمع التعذر يمكن التعويل عليه و كذا مقابريهم ولا يجوز الاجتهاد فيها على خلافها و يطرح اذا خالفها نعم يمكن ان يجتهد فيها بالتيامن قليلاً و بالتيسر الا ان ذلك لا يعلم الا بالهيئة و معرفة العرض و الطول و الانحراف و اخراج خط نصف النهار و ذلك ليس بواجب على العباد تحصيله بعد الاكتفاء بالجهة على ما قلنا بل الزام ذلك عسر و حرج واضح وهل اذا اجتهد بالهيئة و وقع اجتهاده على جزء من اجزاء الجهة يمكن الانحراف عنه لا؟ الاقوى انه لا يحوز الانحراف عنه لانا قد اسبقنا ان الجهة هي ما علم او ظن وقوع القبلة سواء كانت الكعبة او الحرم فيها وهي اما يتعين بجزء واحد او اجزاء وقد مر انه لا يمكن تحصيل العلم بذلك فالمدار على التحرى والاجتهاد ومقتضاه على ما قدمنا اتباع اقوى الظنون فاذا كان الظن الحاصل بالرصد و النجوم و الهيئة اقوى ظنونه يجب اتباعه لقوله عليه السلام تعمد القبلة جهداً و هل مع تمكنه من ذلك العلم وعلمه به يجب عليه الرجوع اليه ام لا؟ مقتضى قوله عليه السلام تعمد القبلة جهداً انه يجب عليه الرجوع اليه لانه قادر متمكن من تحصيل اقوى الظنون بالاجزاء ولكن لما كان علم الرصد و النجوم منهيماً عنه و التكليف يقع على عامة المكلفين وجلهم لا يعلمون من ذلك شيئاً بعد القول بوجوده ولو كان واجباً لأسسوا عليهم السلام بناء الأحرافات و الاستخرجات الهيئية لانهم معلموا العباد فاستوتوا عما

سكت الله و أبهموا ما أبهمه الله فالمراد بقوله تعمد القبلة جهداً يعني على حسب الاجتهادات المتعارفة مما دلوا عليه .

الخامسة - لانعرف خلافاً في عدم جواز الفريضة على الراحلة اختياراً و يدل على ذلك اخبار كثيرة منها ما كتب الى صاحب الزمان عليه السلام في رجل يكون في محمله و الثلج كثير بقامة رجل فيتخوف ان نزل الغوص فيه و ربما يسقط الثلج و هو على تلك الحال ولا يستوى له ان يلبد شيئاً منه لكثرة و تهافته هل يجوز ان تصلي في المحمل الفريضة و قد فعلنا ذلك اياماً فهل علينا اعادة ام لا فأجاب لا بأس به عند الضرورة و الشدة و قيل لابي عبدالله عليه السلام رجل يكون في وقت الفريضة لا يمكنه الارض من القيام عليها ولا السجود عليها من كثرة الثلج و الماء و المطر والوحل أيجوز له ان يصلي الفريضة في المحمل قال نعم هو بمنزلة السفينة ان يمكنه قائماً و الا قاعداً و كل ما كان من ذلك فالله اولى بالعدر يقول الله عزوجل بل الانسان على نفسه بصيرة و قيل له ايصلي الرجل شيئاً من المفروض ركباً قال لا الا من ضرورة و قال لا يصلي على الدابة الفريضة الا مريض يستقبل بها القبلة و يجزيه فاتحة الكتاب و يضع بوجهه في الفريضة على ما يمكنه من شئ و يؤمى في النافلة ايماء و سئل احدهما عليهما السلام عن المرأة تزامن الرجل في المحمل يصليان جميعاً فقال لا وليكن يصلي الرجل فاذا فرغ صلت المرأة و عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل جعل لله عليه ان يصلي كذا و كذا هل يجزيه ان يصلي ذلك على دابته و هو مسافر قال نعم فيخرج بهذا الخبر المنذورة عن حكم ساير الفرائض و تبادر اليومية عن تلك فلا تشمل المنذورة فالخبر سليم عن المعارض .

السادسة - عن الاصحاب ان الماشي المضطر الى الصلوة مع ضيق الوقت يستقبل القبلة بما يمكنه من صلوته و يسقط مع العجز و يدل على ذلك ما روى عن المفيد في المقنعة قال سئل عليه السلام عن الرجل يجد به السير ايصلي على راحلته قال

لابأس بذلك ويؤمى ايماءً وكذلك الماشى اذا اضطر الى الصلوة وماروى عن الصادق عليه السلام فى حديث قال ومن تعرض له سبع وخاف فوت الصلوة استقبل القبلة وصلى صلوته بالاًيماء فان خشى السبع و تعرض له فليدر معه كيف دار وليصل بالاًيماء وهذا الخبر يشمل الراكب والماشى معاً وعن ابى جعفر عليه السلام انه كان لا يبرى بأساً ان يصلى الماشى و هو يمشى ولكن لا يسوق الابل .

السابعة - المنقول عن كلام الاصحاب انه يجب الاستقبال بما امكن من صلوته فيجب عليه ان يحرف الدابة مع المكنة الى القبلة ولو حرفها عنها عمداً بطلت والمأثور فى الباب صحيحة زرارة قال ابو جعفر عليه السلام الذى يخاف اللصوص و السبع يصلى صلوة الموافقة ايماءً على دابته ثم قال ويجعل السجود أخفض من الركوع ولا يدور الى القبلة ولكن اينما دارت دابته غير انه يستقبل القبلة باول تكبيرة حين يتوجه وعن الفقه الرضوى ان كنت راكباً و حضرت الصلوة و تخاف ان تنزل من سبع او لص او غير ذلك فليكن صلوتك على ظهر دابتك وتستقبل القبلة و تؤمى ايماءً اذا امكنتك الوقوف و الاستقبال القبلة بالافتتاح ثم امض فى طريقك التى تريد حيث توجهت بك راحلتك مشرقاً و مغرباً و تنحنى للركوع والسجود و يكون السجود اخفض من الركوع وليس لك ان تفعل ذلك الا آخر الوقت و فيه ايضاً ان صليت فريضة على ظهر دابتك استقبلت القبلة بتكبيرة الأحرام ثم حيث توجهت بك دابتك تقرأ فاذا أردت الركوع و السجود استقبل الكعبة و اركع و اسجد على شىء يكون معك مما يجوز عليه السجود و لاتصليها الا فى حال الاضطرار جداً و تفعل فيها مثله اذا صليت ماشياً الا انك اذا اردت السجود سجدت على الارض و كذا عبارة اخرى فيه و لعل الاختلاف فيه بالاجمال والتفصيل ويؤيد ذلك ماروى عن ابى عبدالله عليه السلام فى قضاء صلوة الليل بالنهار و هو يمشى يتوجه الى القبلة ثم يمشى و يقرأ فاذا اراد ان يركع حول وجهه الى القبلة و ركع و سجد ثم مشى و مقتضى الخبر

الاول الاكتفاء بالتوجه في اول تكبيرة و يؤيده الاخبار المطلقة الآذنة في الأيماء ومقتضى هذه العبارات التوجه حال التكبير والركوع والسجود ومقتضى كلام الاصحاب التوجه مهما امكن نظراً الى وجوب حدود الصلوة وتقدر الضرورات بقدرها والعمل على الخبر الاول لورود الاذن به وان كان الاستقبال في الركوع والسجود ايضاً احوط كالأستقبال مهما امكن .

الثامنة - عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلح ان يصلى على الرف بين نخلتين قال اذا كان مستويماً يقدر على الصلوة عليه فلا بأس وفي الدابة المعقولة والصلوة عليه خلاف و الاصح انه اذا تمكن من استيفاء جميع الافعال كما يستوفيه على الارض يجوز الصلوة عليه و اطلاق النهى عن الصلوة على الدابة لا يشمل لندرته وعدم تبادره لقلته حصوله بل و تعذره .

التاسعة - قالوا لو اختلف المجتهدون في القبلة صلوا فرادى لان المأموم ان كان محققاً في الجهة فسدت صلوة امامه و الافصلوته فيقطع بفساد صلوة المأموم على التقديرين و جوزوا ذلك في التيامن والتياسر قليلاً و منهم من سوغها اى الجماعة لان صحة الصلوة منوطة باعتقاد الفاعل فصلوة الأمام صحيحة وكذا المأموم ولم ينقل نص في المسئلة الا ان اطلاق الامر بالجماعة والحث عليها مع اختلاف الشيعة قديماً وحديثاً في اغلب المسائل المتعلقة بالصلوة يؤيد القول الثانى ولكن خلوا الباب عن النص و بعد شمول الاطلاقات هذا المقام يمنع عن الاجازة و كذا كون العبادات توقيفية و عدم جواز نقض يقين اشتغال الذمة الابطمثلة فالمنع متجه في الشق الاول و اما التيامن و التياسر قليلاً بما لا يخرج عن ظن احدهما فلا بأس لاعتماد كل واحد صحة كل واحد و ان خرج كل واحد عن ظن الآخر فكالأول فهو من المنع بمحل انقلنا ان الجهة هي ماتساوى الظن بوقوع القبلة في اجزائه او تعيين ظن بجزء فالامام خارج بظن المأموم عن القبلة و كذا العكس فيكون كالاول وما قيل من اتساع امر

القبلة متجه في الاجزاء التي تساوت الظنون فيه نعم اذا كانت اجزاء ليس جزء عنده اولى من الآخر يتسع الامر حتى انه لو تيامن او تياسر عمداً لم يكن به بأس واما اتساعه حتى خارج المظنون فلم يثبت وعلى القول به يبطل التحرى المأمور به والاجتهاد وقد اسبقنا ان خبر زرارة في اتساع امر القبلة في ما بين المشرق والمغرب يخالف السيرة و اجماع الشيعة قديماً و حديثاً الا في حال النسيان و السهو .

العاشرة - اختلفت الاصحاب في الصلوة في السفينة اختياريّاً مع التمكن من الجدد على المنع والجواز واستدل للقول الاول برواية حماد بن عيسى قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام عن الصلوة في السفينة قال ان قدرتم ان تخرجوا الى الجدد فاخرجوا فان لم تقدروا فصلوا قياماً فان لم تستطيعوا فصلوا قعوداً وتحروا القبلة و رواية علي بن ابراهيم مضمراً و فيها ولا يصلى في السفينة و هو يقدر على الشط و استدل الآخرون برواية جميل بن دراج قال لابي عبدالله عليه السلام اكون في السفينة قريبة من الجدد فاخرج و اصلى فقال صل فيها اما ترضى بصلوة نوح عليه السلام و مطلقات اخر ومرسلة رويت عن الصدوق وكذا الفقه الرضوى وقد اشار فيه الى ما روى في الاجازة مع الضرورة ثم قال و العمل على ان تتوجه الى القبلة و تصلى يعنى في السفينة لانه قال ولا تخرج منها الى الشط لاجل الصلوة والذي اعرف من الاخبار استحباب الخروج مع الامكان وجواز الصلوة فيها وان كليهما حسن لرواية يونس بن يعقوب انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن الصلوة في الفرات وما هو اصغر منه من الانهار في السفينة فقال ان صليت فيحسن و ان خرجت فحسن و كذا روى عن صالح بن المفضل عن ابي عبدالله عليه السلام مثله و عن الصدوق قال سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يكون في السفينة و تحضر الصلوة ا يخرج الى الشط فقال ايرغب عن صلوة نوح فقال صل في السفينة قائماً فان لم يتهيأ لك من قيام فصلها قاعداً فان دارت السفينة فدرمعها و تحر القبلة جهداً فان عصفت الريح ولم يتهيأ لك ان تدور الى القبلة

فصل الى صدر السفينة و روى انه يستقبل القبلة ثم يكبر ثم يدور مع السفينة حيث دارت به و قال لابس بالصلوة في جماعة في السفينة و قيل له آخذ معى مدرة أسجد عليها فقال نعم وان لم يكن معه ما يصح السجود عليه يسجد على ما فيها وعلى التير وقال عليه السلام فى الرجل يكون فى السفينة فلا يدري اين القبلة قال يتجرى فان لم يدرك صلى نحو رأسها .

باب ما يستقبل له - وهو امور .

الاول - يجب الاستقبال فى فرايض الصلوة مع الامكان و قد مر دليله فى

الباب الاول من هذه الأبواب .

الثانى - يجب الاستقبال بالميت حال الاحتضار مع الامكان و معرفة القبلة

و يدل عليه رواية سليمان بن خالد قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول اذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة وكذلك اذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبلاً بباطن قدميه الى القبلة و ما قيل من انه مشعر بوجود الاستقبال بعد الموت فذلك خلاف ظاهر العربية بل هو مجاز شائع متعارف فى لغة العرب كقوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله و قرينة المجاز قوله اذا غسل و تفصيل ذلك فى كتاب الطهارة .

الثالث - ويجب الاستقبال حال الصلوة عليه ولم يذكر و عليه دليلاً الا الاجماع

والظاهر انه لاخلاف فيه ولكن يمكن ان يستدل عليه بصحيفة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام لصلوة الا الى القبلة فان الصلوة على الميت صلوة فى اصطلاح الشرع وان لم تكن ذات ركوع و سجود و لفظة لالنفى الجنس وهى فى جنسها كصلوة المريض قاعداً و مستلقياً و صلوة المطاردة و غيرها .

الرابع - و يجب الاستقبال به عند الدفن فى لحده و هو المشهور و خالف

بعضهم و يدل على القول المشهور عبارة الفقه ثم ضعه فى لحده على يمينه مستقبلاً

القبلة و ما روى عن دعائم الاسلام عن النبي صلى الله عليه و آله في ميت شهده قال
أضجعوه في لحده على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ولا تكبوه لوجهه ولا تلقوه لظهره
وفيها الحججة مع عدم المعارض و وجود الشهرة و تفصيله في كتاب الطهارة .

الخامس - ويجب الأستقبال بالمدبوح الى القبلة و يدل عليه انه سئل الباقر
عليه السلام عن الذبيحة فقال استقبل بذبيحتك القبلة و قال اذا أردت ان تذبح فاستقبل
بذبيحتك القبلة و يأتي تفصيله ان شاء الله كل ذلك مع الامكان .

السادس - اختلفوا في النافلة هل يجوز اتيانها مستقراً الى غير القبلة فمنهم
من انكر ذلك لان العبادات موقوفة على التشريع من صاحب الشرع ولم ينقل عنه
ذلك فيكون ايقاعها كذلك محرماً ولم اجد دليلاً للآخرين الا قوله تعالى والله المشرق
والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله وعن المحقق انه قد استفاد النقل انها في النافلة
وعن المنتهى قد قال الصادق عليه السلام انها في النافلة و الذي وجدنا في الاخبار انها
في النافلة حال السفر كما روى عنهما عليهما السلام انها ليست منسوخة و انها مخصوصة
بالنوافل في حال السفر نعم عن تفسير العياشي عن الباقر عليه السلام أنزل الله هذه
الآية في التطوع خاصة ولا يخفى ما في الاخبار من التدافع و قال الصدوق في تلورواية
ونزلت هذه الآية في قبلة المتحير وهي ان كانت من الخبر فهي و الأ فان كان من
كلام الصدوق فالظاهر انه ايضاً لا ينطق عن غير خبر لما عرف من حاله و ما ذكر
اول كتابه اما الجمع بين كلام الصدوق و الروايات فممكن و اما بين الروايات فمشكل
لان كل منها خصص النزول بمفاده و ليعلم ان ما افاد انها في السفر ايضاً لاصراحة
فيها انها مخصوصة بحال الركوب فان النازل في الطريق ايضاً مسافر ولذا يصلى قصرأ
فيمكن ان يرفع التنافي بالاجماع المركب ان ثبت فان المانع يمنع عن المقامين
و المجوز يجوز المقامين ولكن للمانع بعد قول الباقر عليه السلام لصلوة الا الى القبلة
وعمومات كثيرة اخر ناهية عن الصلوة الى غير القبلة وهي تشمل النافلة ايضاً وبالجملة

الجمع بينهما مشكل ولاشهرة مع احدهما ولا نعرف كتاباً مجمعاً على تأويله ولا سنة جامعة على احدهما معيناً ولا نعرف مذهب العامة في احدهما والاخبار ايضاً تأبى عن الجمع فندع ما يريب لما لا يريب وناخذ بالحائطة و نقول لاشك ان علم آل محمد عليهم السلام لا يختلف وان الخلاف ليس منهم ولا اليهم و انما الخلاف من التقيّة فاذا لاجماع بين الاخبار ولا نعرف وجههما فكل منهما متشابه علينا فهومن الحكم المشكل الذى يرد حكمه الى الله و رسوله و نتوقف فى المسئلة والعمل على الحائطة فلانصلى مع الاختيار على الارض الى غير القبلة و ان كان الفتوى جوازها اختياراً مستقراً الى القبلة للاخبار.

السابع - يجوز النافلة سفيراً على الراحلة بلاخلاف اجده و قالوا انه اتفق العلماء و يدل عليه من الاخبار رواية ابراهيم الكرخى عن ابى عبدالله عليه السلام انه قال انى اقدر على ان اتوجه نحو القبلة فى المحمل فقال ما هذا الضيق اما لكم فى رسول الله أسوة و سئل عن صلوة النافلة على البعير والدابة فقال نعم حيثما كان متوجهاً و كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله و زاد الكلينى فى روايته بعد قوله متوجهاً قلت استقبل القبلة اذا اردت التكبير قال لا ولكن تكبير حيثما كنت متوجهاً وقال فى الصلوة فى المحمل صل متربعاً و ممدود الرجلين وكيف امكنك و انما الكلام فى الاستقبال باول تكبيرة هل هو شرط صحتها ام لا قد سمعت مفاد هذه الاخبار و روى ما يعارضها و هو رواية عبد الرحمن بن ابى نجران قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الصلوة بالليل فى السفر فى المحمل قال اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بغيرك فقلت جعلت فداك فى اول الليل فقال اذا خفت الفوت فى آخره والترجيح لتلك الاخبار فاينما تولوا فثم وجه الله و انما الفضل فى الاستقبال باول تكبيرة كما هو مقتضى هذا الخبر وهذا هو الاصل و تلك رخصة ثبتت بالكتاب و السنة كما عرفت و كذا الصلوة ماشياً و الظاهر انه

ايضاً محل الاتفاق في السفر و يدل عليه رواية يعقوب بن شعيب صحيحاً قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصلوة في السفر وانا أمشي قال أوم أيماءً و اجعل السجود أخفض من الركوع و مقتضى هذا الخبر كفاية الأيماء في الركوع و السجود ولكن روى معوية بن عمار صحيحاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس بان يصلي الرجل صلوة الليل في السفر وهو يمشى ولا بأس ان فاتته صلوة الليل ان يقضيها بالنهار وهو يمشى يتوجه الى القبلة ثم يمشى و يقرأ فاذا اراد ان يركع حول وجهه الى القبلة وركع و سجد ثم مشى و مقتضى هذا الخبر ان يستقبل و الترجيح لخبار الأيماء و هي رخصة و ان كان هذا اصلاً .

الثامن - يجوز الصلوة في الحضر راكباً و ماشياً على المشهور وعن بعض المنع و يدل على القول المشهور صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي النوافل في الامصار وهو على دابته حيث ما توجهت به قال لا بأس و كذا صحيحة حماد مثله و صحيحة حريز عن حدثه عن ابي جعفر عليه السلام انه كان لا يرى بأساً ان يصلي الماشى و هو يمشى ولكن لا يسوق الابل و هل يستقبل في حال التكبير او الركوع و السجود ام لا المأثور عدم الاشتراط وهو صحيحة يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلي على راحلته قال يؤمى أيماءً يجعل السجود أخفض من الركوع قال قلت يصلي وهو يمشى قال نعم يؤمى أيماءً و ليجعل السجود أخفض من الركوع و قدمت رواية ابراهيم الكرخي و الحلبي المنفيين للزوم التوجه بالتكبير عن الراكب و اطلاق رواية حريز و يعقوب ايضاً ينفي اشتراطه في الماشى ايضاً لان فيهما يصلي وهو يمشى يعني حال المشى وترك الأستفصال يفيد العموم و ان كان الفضل في التوجه لرواية ابراهيم بن ميمون عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان صليت و انت تمشى كبرت ثم مشيت فقرأت فاذا أردت ان تر كع أومأت ثم أومأت بالسجود و الفضل للحاضر ان يصلي على الارض لرواية

عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن صلوة النافلة في
الحضر على ظهر الدابة اذا خرجت قريباً من ابيات الكوفة او كنت مستعجلاً بالكوفة
فقال ان كنت مستعجلاً لاتقدر على النزول وتخوفت فوت ذلك ان تركته وانت راكب
فنعم و الا فان صلوتك على الارض احب الي .

باب في احكام السهو الواقع في القبلة - قالوا لوصلى الى جهة طائناً انها القبلة
او تخير عند التحير على القول به او عند ضيق الوقت على القول الآخر ثم ظهر الانحراف
فلا يخلو اما ان يكون في اثناء الصلوة او بعد الفراغ وعلى كل منهما اما ان يكون
الانحراف فيما بين اليمين واليسار او الى محضيهما او الى دبر القبلة فهيهناست
صور و يمكن ان يقال تسع صور بزيادة احتمال الى الاولين وهو بعد خروج الوقت
فيكون تسعة .

الاولى - ان يكون ظهور الانحراف في اثناء الصلوة و يكون ما بين اليمين
و اليسار فلم يذكروا خلافاً في وجوب الأستدارة الى القبلة و البناء على ما صلى
و استدلووا على ذلك برواية عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال في رجل صلى على
غير القبلة فيعلم وهو في الصلوة قبل ان يفرغ من صلوته قال ان كان متوجهاً فيما
بين المشرق والمغرب فليحول وجهه الى القبلة ساعة يعلم و ان كان متوجهاً الى دبر
القبلة فليقطع الصلوة ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلوة .

تحقيق - لا يخفى ان مفاد جميع الاخبار ان ما بين المشرق والمغرب قبلة لا
ما بين اليمين واليسار و ان ما ذكره صاحب الحدايق على وفق ما قدمنا نقلاً و نسبة
الى الاصحاب اشتباه محض و ان المسئلة تختلف اختلافاً فاحشاً فالصواب ان يقال
فيما بين المشرق والمغرب و عن جمع ادعاء الاجماع على ذلك لا اليمين واليسار
فقتنه و جميع الاخبار تنادى بذلك منها رواية عمار السابقة و منها رواية زرارة التي
مرت آنفاً و غير ذلك .

الثانية - هي الاولى بعينها ويكون الانحراف الى محضيهما اختلفوا هنا فمنهم من الحقها بالاولى ومنهم من اوجب الاستيناف وليس في الاخبار الموجودة نص في محض المشرق والمغرب ولكن يمكن ان يستدل له برواية عبد الرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا صليت وانت على غير القبلة واستبان لك انك على غير القبلة وانت في وقت فأعد وان فاتك فلا تعد وهذا الخبر كالصريح في انه في الاثناء لأشارة قوله انك على غير القبلة وهذا وان كان مطلقاً عن الانحراف يميناً و شمالاً قليلاً او ما بين المشرق والمغرب الا ان قبلة الساهي على مفاد الاخبار ما بين المشرق والقبلة بغير القبلة نفسها ودبر القبلة وهذا استدلال حسن كانه لم يتنبه به الاصحاب .

الثالثة - هي الاولى بعينها ويكون الانحراف الى الدبر وبطلانه محل اجماع ويدل عليه رواية عمار .

الرابعة - ان يتبين الانحراف بعد الفراغ و كان الانحراف فيما بينهما نقل الاجماع على صحة ذلك و يدل عليها صحيحة معوية بن عمار انه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد انحرف عن القبلة يميناً و شمالاً فقال له قد مضت صلواته و ما بين المشرق و المغرب قبلة ولا ينافي ذلك الاخبار التي فيها من صلى لغير القبلة يعيد في الوقت دون خارجه فان القبلة هي ما بين المشرق و المغرب .

الخامسة - الصورة بحالها مع تبين الانحراف الى اليمين و الشمال يعنى نفس المغرب و المشرق ادعوا الأجماع على الأعادة في الوقت لا في خارجه و يدل عليه صحيحة عبد الرحمن بن ابي عبدالله المذكورة و جملة من الاخبار بمعناها .

السادسة - الصورة بحالها مع كون الانحراف الى دبر القبلة اختلفوا هنا فمنهم من جعله كسابقه ومنهم من اوجب القضاء في خارجه و يدل على الاول اخبار متواترة

ويمكن ان يستدل على القول الآخر برواية معمر بن يحيى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى على غير القبلة ثم تيمنت القبلة وقد دخل في وقت صلوة اخرى قال يعيدها قبل ان يصلى غيره التي قد دخل وقتها و برواية زرارة قال قلت له يعنى لابي جعفر عليه السلام فيمن صلى لغير القبلة في يوم غيم او في غير الوقت قال يعيد وهذه الاخبار تنافي الاخبار المتواترة معنى وينبغي حملها اما على ايقاع الخلاف او استحباب الأعادة لكثرة تلك الاخبار و صحتها .

تتميم - اذا كان العلم في هذه الصور بعد الوقت ففي جميعها مع التحري والاجتهاد لاقضاء لها كما سمعت . و مضافاً الى ما مر تدل عليه صحيحة يعقوب بن يقطين قال سألت عبداً صالحاً عليه السلام عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة ثم طلعت الشمس وهو في وقت ايعيد الصلوة اذا كان قد صلى على غير القبلة وان كان قد تحرى القبلة بجهده أتجزيه صلوته فقال يعيد ما كان في وقت فاذا ذهب الوقت فلا اعاده عليه و قال ابو عبدالله عليه السلام في الجواب عن مثل ذلك ان كان في وقت فليعد صلوته و ان كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده و اما اذا لم يجتهد وصلى فقد اخل بالفرض في الصلوة ويعيد ويدل على ذلك صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام في الأعمى يؤم القوم وهو على غير القبلة قال يعيد ولا يعيدون فانهم قد تحروا و لأن غير المتحري كالمصلي الى غير القبلة متعمداً وقد علمت انه لاصلوة الا الى القبلة و روى ايضاً في الأعمى اذا صلى لغير القبلة فان كان في وقت فليعد و ان كان قد مضى الوقت فلا يعيد هذا محمول على تحريه و هنا مطالب :

الاول - هل المصلي الى جهة ناسياً او جاهلاً للحكم كالظان ام لا اقوال والمستفاد من الاخبار المذكورة العموم كما رأيت من رواية عمار و عبد الرحمن ومعوية وغيرها وهي باطلاقها تشمل الناسى والجاهل ويؤيدها رفع عن امتي الخطاء والنسيان الحديث و قوله عليه السلام ايما امرء ركب أمراً بجهالة فلا شئى عليه و الاخبار الدالة على

معدورية الجاهل .

الثانى - هل يجب تعدد الاجتهاد بتعدد الصلوة ام لا قولان مستندان الى اجتهادات ظنية وليس فى المسئلة نص خاص والمفهوم من اطلاق صحيحة زرارة يجزى التحرى ابداً اذا لم يعلم اين وجه القبلة الاعتماد على الظن عند فقدان العلم و معلوم انهما بالأمارات فاذا فقدت أمارات العلم و تحرى بالأمارات المفيدة بالظن صلى فاذا جاء وقت صلوة اخرى و امارات العلم مفقودة كما كانت يجزيه التحرى الاول اذا كان باقياً و ان شك عند الاخرى يجدد و الا يصلى بظنه الاول الباقي و يدل على هذه الجملة ايضاً ماروى عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام فى قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام قال معنى شطره نحوه ان كان مرئياً وباللائل والاعلام ان كان محجوباً فلو علمت القبلة لوجب استقبالها و التولى و التوجه اليها ولو لم يكن الدليل عليها موجوداً حتى تستوى الجهات كلها فله حينئذ ان يصلى باجتهاده حيث احب واختار حتى يكون على يقين من الدلالات المنصوبة والعلامات المشبوتة و يصدق على المجتهد فى الصلوة الاولى مع فقد الامارات وبقاء الظن انه ظان و متحرى و مجتهد .

الثالث - قالوا لو تغير الاجتهاد للمجتهد فى اثناء الصلوة انحرف و بنى ان كان لا يبلغ موضع الأعادة والأعاد ولو تغير اجتهاده بعد الصلوة لم يعد ما صلاه الامع تبيين الخطاء و منهم من قال ان تنزيل الظن الثانى منزلة العلم و الحكم فيه كما امر اولاً والمسئلة خالية عن النص الخاص ويمكن ان يستدل على القول الاول بعد ادعائهم الاجماع عليه ان المكلف مادام فى الصلوة ذمته مشغولة بها و يجب ان يؤديها على حسب تكليفه و تكليفه قبل الأداء و البرائة العمل بالظن فيدخل فيها بظنه فان تغير فى الاثناء و زال الاول يجب ان يعمل به لعدم تحقق البرائة واما اذا صلى بظنه برعت ذمته يقيناً فبعد البرائة اذا تغير الظن لانعلم اشتغال ذمته ثانياً للقطع بالبرائة

عن الاشتغال الاول وقد ورد لا تكليف الا بالبيان والناس في سعة مالم يعلموا و رفع
عن امتي مالا يعلمون فاذا لعلم بوجود تكليف ثانياً ولاعلم بالخطاء الاول فلانقضى
اليقين بالشك و نظيره ما اذا شك فظن في الصلوة و عمل عليه و تمم ثم ظن بعد ما
فرغ خطاه فليس يعيد .

الرابع - قالوا لو خالف المجتهد اجتهاده صلى فصادف القبلة لم تصح صلوته
و هو الاصح و عن بعض الاجزاء و يستدل على الاول بان فساد صلوته حين خالف
المأمور به و صلى الى غير القبلة باعتقاده محل يقين لان المرء متعبد بظنه و صحة
العبادة و فساده يدور مع ظن المكلف فاذا خالف ظنه بطل عبادته يقيناً لتوقيفية العبادة
و عدم ورود صلوة الى غير القبلة المظنونة ولا ينقض هذا اليقين الانص و ارد ولا نص .
الخامس - قالوا لو اختلف المجتهدون صلوا فرادى ومنهم من احتمل صحة

الافتداء حال الخوف و لقد حققنا ذلك فيما سبق فراجع .

السادس - فرض الاعمى التقليد للبصير اذا لم يعلم اين وجه القبلة فلوصلى
من غير التحرى بالتقليد فمنهم من قال ان اخطأ اعاد و ان اصاب لا يعيد و منهم
من قال يعيد وهو المنقول عن الاكثر و استندوا الى ادلة اجتهادية والمأثور صحيحة
الحلبى عن ابى عبدالله عليه السلام فى الاعمى يؤم القوم و هو على غير القبلة قال
يعيد و لا يعيدون فانهم قد تحروا و روى ان كان فى وقت فليعد و ان كان قد مضى الوقت
فلا يعيد و حاصل الخبرين انه ان صلى غير متحرياً و خالف يعيد و ان صلى متحرياً
و خالف فان كان فى وقت يعيد و الا فلا و اما اذا اصاب فان كان عن التحرى
فلا اشكال و حسب اجتهاده و الا فان كان يمكنه التحرى و ترك صلى فصلوته فاسدة
لتركه المأمور به و بدعته و بطلانها عنده حين دخل لانه لاصلوة الا الى القبلة و ان
لم يمكنه صح عمله لمامر من الاكتفاء بجهة وليس على الاعمى حرج .

السابع - الفاقد للأمارات الموجبة للعلم فرضه الاجتهاد و التحرى و الرجوع

الى الامارات من النجوم والمطالع والمغرب والجبال والبرارى وغير ذلك فان وجد شيئاً من ذلك عمل به وان فقدها و وجد عدلاً مخبراً عنها عمل بقولها لحصول الظن بقولها والافتقة والا فأحد من اهل الرصد والحساب والهندسة سواء كان فاسقاً او كافراً بشرط حصول الظن بقوله والا فبالآلات المصنوعة لذلك و الظن الحاصل منها غالباً اقوى من غيرها و بالجمله مهما امكنه تحصيل الظن من وجه هو فرضه ولا يجوز له العمل بغيره و ان فقد جميع ذلك يصلى حيث شاء فاين ماتولوا فثم وجه و هل يجب عليه التأخير الى آخر الوقت ام يجوز فى اوله الظاهر من الاخبار فى الشقين جواز التقديم فى اول الوقت و هى صحيحة زرارة يجزى التحرى ابدأ اذا لم يعلم اين وجه القبلة وصحيحة زرارة و محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام يجزى المتحير ابدأ اينما يتوجه اذا لم يعلم اين وجه القبلة ولفظة ابدأ يفيد الشمول لجميع الازمان و منها اول الوقت وسائر الاطلاقات يؤيدها لاسيما الاخبار الآمرة بالأعادة فى الوقت اذا استبان الخطاء وقد منع من التقليد بعض اصحابنا مع امكان الاجتهاد وسعة الوقت نظراً الى عدم جواز الظن مع التمكن من العلم ولكن ما ذكرنا علم لانه ظن مأثور به مأذون فيه عن الشارع وانما لايجوز العدول الى الظن فيما لم يرد به نص و يزيد ذلك تأييداً ما روينا عن الصادق عليه السلام فى المطلب الثانى .

ابواب

لباس المصلى .

باب ما يجب ستره و فيه مسائل :

الاولى - قالوا أجمع العلماء كافة على وجوب ستر العورة فى الصلوة و يؤيد

الاجماع مارواه على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل قطع عليه او غرق متاعه فمقى عرباناً وحضرت الصلوة كيف يصلى قال ان اصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلوته بالرکوع و السجود وان لم يصب شيئاً يستر به عورته أو ما

و هو قائم و فى اخرى ان كانت امرأة جعلت يدها على فرجها وان كان رجل وضع يده على سوءته ثم يجلسان فيؤمیان ايماً ولايركعان ولايسجدان فيبدو ماخلفهما تكون صلواتهما ايماً برؤسهما ويؤيد ذلك رواية محمد بن يحيى قال قال ابو عبد الله عليه السلام لاتصل فيما شف او سف يعنى الثوب الصقيل و انما الخلاف فى انه هل يجب مع الذكر خاصة او مطلقاً قولان ويدل على القول الاول صححة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام فى الرجل يصلى و فرجه خارج لايعلم به هل عليه الاعادة قال لاعادة عليه وقد تمت صلواته ويؤيده رفع عن امته ما لايعلمون و ما بمعناه ولم نجد للآخرين دليلاً يعارض ما ذكرنا .

الثانية - اختلفوا فى العورة من الرجل فالمشهور انها الذكر والبيضان وحلقة الدبر التى هى نفس المخرج و عن بعضهم انها ما بين السرة الى الركبة و عن بعض انه من السرة الى نصف الساق و يدل على الاول رواية ابى يحيى الواسطى عن بعض اصحابه عن ابى الحسن الماضى عليه السلام قال العورة عورتان القبل و الدبر و الدير مستور بالأيدين فاذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العورة و يدل على القول الثانى رواية الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه عليه السلام انه قال اذا زوج الرجل أمته فلاينظرن الى عورتها و العورة ما بين السرة الى الركبة و هذا الخبر فيه التقية لكون الراوى عامياً ويظهر ذلك من تسميته ايضاً فيحمل ما يدل عليه عليها والرجحان للاول ولايبعد ان يكون ستر ما بينهما مستحباً للحفاظ على العورة و يدل على ذلك رواية بشير النبال قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الحمام قال تريد الحمام قلت نعم فأمر بأسخان الحمام ثم دخل فاتزر بأزار و غطى ركبتيه و سرته ثم امر صاحب الحمام فطلى جسده ما كان خارجاً من الأزار ثم قال اخرج عنى ثم طلاه و ما تحته بيده ثم قال هكذا فافعل و اما المرأة فالمشهور ان بدن المرأة الحرة جميعه عورة عدا الوجه و الكفين و القدمين و عن بعض انها كالرجل و عورتها هى القبل

و الدبر وعن بعض ان جميع بدنها عورة ولا تكشف في الصلوة عن غير وجهها واستدلوا
 للاول بصحیحة زرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ادنى ما تصلى فيه المرأة
 قال درع و ملحفة فتمنشرها على رأسها و تجلجل بها ولم اجد ما يدل على القول الثاني
 الا رواية عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالمرأة المسلمة
 الحرة ان تصلى و هي مكشوفة الرأس و اخرى عنه لا بأس ان تصلى المرأة المسلمة
 وليس على رأسها قناع و هاتين ايضاً قاصرتان عن مقصوده و اما ما يدل على القول
 الثالث هو امثال صحیحة زرارة و انما نشأ الخلاف من معنى الحديث فقال الاولون
 ان الدرع غالباً لا يستر اليدين و القدمين و ادعوا الاجماع ايضاً على ذلك و قال
 الآخرون هذا فرع معرفة دروع تلك الايام و هو غير معلوم مع ان الملحفة هي
 ثوب واسع تغطي البدن كله فاليدان مستورتان بالمحفة و ان كانت الدرع على
 ما ذكروا اقول و كذا للاولين ان يقولوا هذا فرع معرفة ملاحف تلك الايام فان
 غاية ما في اللغة انها ثوب من دثار البرديلبس من فوق الملابس و كذا الخمار انه ما يغطي
 به و كذا المقنعة و القناع ولا يعلم منها سعتها ولا كيفية لبسها و بالجملة الاستدلالان
 لا يخلوان عن ضعف فالتحقيق ان يقال ان خبر عبد الله بن بكير شاذ لكثرة هذه
 الاخبار بل تواتر همام احتمال كونه على سبيل الاستفهام الانكارى و اذا جاء الاحتمال
 بطل الاستدلال و يؤيده توصيف المرأة بالمسلمة و الحرة لیتأكد الغرابة و الانكار
 و الاكان يكفي لفظة المرأة فيشكل التعويل عليها و اما ساير الاخبار فليس فيها
 ما يدل على جواز كشف اليدين و القدمين فهيهنا وجهان من القول بلزوم الستر للعلم
 باشتغال الذمة بالصلوة و عدم العلم بالبراءة الابرتهما و من ان الاصل براءة الذمة
 عن جميع التكاليف الامائنت من الشرع وان اللباس خارج عن حقيقة الصلوة و الثابت
 بالشرع ستر ما دونهما و دون الوجه و الزايد يحتاج الى دليل ولا شك ان الوجه
 الاخير هو المتبع فانه لا تكليف الا بالبيان والناس في سعة ما لم يعلموا ومحض نهاب

جمع الى قول لا يورث شبهة فلا يجب ستر الوجه واليدين والقدمين و يدل على
معنى الوجه مزيداً على ما مر رواية سماعة قال سألته عن المرأة تصلي متمقبة قال
اذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس و ان اسفرت فهو افضل وهل باطن القدمين
كظاهرهما اقوال وتقريب الاستدلال فيهما ايضاً ما ذكرنا لعدم ثبوت وجوب سترهما
وكذا اختلفوا في الشعر فمنهم من استثناء نظراً الى كونه خارجاً عن مسمى الجسد
ومنهم من أدخله نظراً الى تواتر الاخبار الآمرة بتغطية الرأس منها صحيحة زرارة
المتقدمة و يرد على الاول ان الاخبار التي استدل القوم بها ليس فيها لفظ الجسد
حتى نستدل بمدلول اللفظ وانما استدلوا بالأخبار الآمرة بستر الرأس وسائر البدن
ويؤيد ذلك رواية الفضيل عن ابي جعفر عليه السلام قال صلت فاطمة عليها السلام في
درع وخمارها على رأسها ليس عليها اكثر مما وارت به شعرها وأذنيها ولكن لنا ان
نقول في الشعر ايضاً بان الأوامر وردت بتغطية الرأس وليس في شيء منها تغطية
الشعر فان من الشعر ما يسحب على الارض وتغطية الرأس لانستلزم استتار الشعر بالبداهة
و خبر الفضيل لا يدل على وجوب الستر بل المقصود بيان صغر الخمار ظاهراً فنستدل
للشعر ايضاً بما استدللنا في الوجه والكفين والقدمين و يجب ستر الرأس لموضع
النص ولان في خلال الشعر لاسيما الفرق و القرن يبدو الجسد لامحالة غالباً فأمرن
بالستر لأجل ذلك ولأجل الأذنين ويؤكد ذلك رواية علي بن جعفر صحيحاً انه سأل
أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها الاملاحة واحدة كيف تصلي قال
تلتف فيها و تغطي رأسها وتصلي فان خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس
وقال النبي صلى الله عليه وآله ثمانية لا يقبل الله لهم صلوة منهم المرأة المدركة تصلي
بغير خمار وكذا اختلفوا في العنق فمنهم من اجاز كشفها نظراً الى رواية فضيل
وليس فيها ما يدل على قولهم بل هو على الخلاف ادل لانه ليس فيها انها جمعت
شعرها فمع انسدالها يستر العنق لامحالة وبالجملة الاخبار متواترة في ان ادني ما

تصلي المرأة فيها ثوبان تستر بواحد جسده و بآخر رأسه و يظهر وجوب ستره من جملة اخبار منها تلثف فيها في رواية علي بن جعفر و تجلجل بها في رواية زرارة و في صحيحة ابن ابي يعفور قال قال ابو عبد الله عليه السلام تصلي المرأة في ثلثة اثواب أزار و درع و خمار و لا يضرها بان تقنع بالخمار فان لم تجد فتوبين تتزر باحدهما و تقنع بالآخر قلت فان كان درع و ملحفة ليس عليها مقنعة فقال لا بأس اذا تقنعت بملحفة فان لم تكفها فلتلبسها طولاً و الثلثة افضل لورود الاخبار الأذنة بثوبين .

الثالثة - لم ينقل خلاف في عدم وجوب ستر الرأس للأمة والصبية في الصلوة الا عن نادر و يدل علي ذلك صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام قال ليس علي الأماء ان يتقنعن في الصلوة و لا ينبغي للمرأة ان تصلي الا في ثوبين و صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الأمة تغطي رأسها فقال لا و لا علي ام الولد ان تغطي رأسها اذا لم يكن لها ولد و عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال علي الصبي اذا احتلم الصيام و علي الجارية اذا حاضت الصيام و الخمار الا ان تكون مملوكة فانه ليس عليها خمار الا ان تحب ان تختمر و عليها الصيام و سئل موسى بن جعفر عليه السلام عن الأمة هل يصلح لها ان تصلي في قميص واحد قال لا بأس و عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ليس علي الأمة قناع في الصلوة و لا المدبرة و لا علي المكاتمة اذا اشترط عليها مولاها قناع في الصلوة و هي مملوكة حتى تؤدي جميع مكاتمتها و يجري عليها ما يجري علي المملوك في الحدود كلها و سئل عن الأمة اذا ولدت عليها الخمار قال لو كان عليها لكان اذا هي حاضت و ليس عليها التقنع في الصلوة و قد وقع الخلاف في ام الولد اذا كان لها ولد نظراً الي دلالة الروايتين صحيحتي محمد بن مسلم و الرجحان للصحيحة الأخيرة النافية لتأييدها بكثير من المطلقات و مفهوم الصحيحة اعم من الوجوب و الاستحباب و لان المفهوم يضعف دلالته اذا عارض المنطوق و العمل

على المنطوق كما ورد في الخبر ويلحق العنق بالرأس لصحيحة علي بن جعفر الآذنة لها ان تصلى بقميص واحد .

الرابعة - اختلفوا في تقنع الأمة فمنهم من حرمه ومنهم من كرهه ومنهم من استحبه ومنهم من أباحه مستند التحريم رواية حماد اللحام قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المملوكة تقنع رأسها اذا صلت قال لا قد كان ابي اذا رأى الخادمة تصلى مقنعة ضربها لتعرف الحرة من المملوكة وهذه تشبه اخبار العامة والظاهر انه في محل التقية لنسبة الضرب الى ابيه ويؤيد الحمل انه روى الضرب من فعل عمر وتؤكد رواية ابي خالد القمطاط قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الأمة تقنع رأسها فقال ان شئت فعلت وان شئت لم تفعل سمعت ابي يقول كن يضربن فيقال لهن لاتشبهن بالحر اير حيث خيرها اولاً ثم قال كن يضربن فلعله اشارة الى فعل عمر حيث ضرب امة لآل انس رآها متقنعة وقال «اكشفي ولاتشبهى بالحر اير» ومستند الكراهة ايضاً هذه الاخبار مع جمعها مع الاخبار النافية للقناع والآذنة له ومستند الاستحباب انسيته الى الستر والحياء المرغوب منهن وهو اجتهاد في مقابلة النصوص فالاولى تخييرها كما شهد به رواية ابي خالد و رواية ابي بصير السابقة .

فروع (١) - لو اعتق بعض الأمة هل يجب عليها ستر رأسها قالوا نعم لانها ليست تحت الاخبار المتقدمة والدليل ضعيف لانها ليست ايضاً تحت الحرائر وليكن يدل على الحكم المذكور صحيحة محمد بن مسلم بمفهوم الشرط في المكاتبه اذا اشترط عليها مولاها ان المكاتبه المشروطة عليها هي التي اشترط عليها مولاها ان لاتعتق الا بأداء جميع مال الكتابه بخلاف المطلقة فانها تمتعق بالنسبة ويدل عليه ايضاً رواية حمزة بن حمران عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن الرجل اعتق نصف جاريتيه الى ان قال قلت و تغطي رأسها منه حين اعتق نصفها قال نعم و تصلى بمخمرة الرأس .

ب - اختلفوا في الخنثى المشكل بعد اتفاقهم على ستر فرجيه هل يجب ستر جميع جسده ام لا قولان نشأ من اصل البرائة والاحتياط في المشكلات ولا شك ان الرجحان للاول فان المشكل ما ورد فيه نصان متعارضان و تعذر العمل باحدهما واما ما لم يرد فيه نص فليس بمشكل ولو كان الاحتياط فيما لانص فيه لازماً لادى الى الضيق والجرح والتناقض و يزيد في الاشكال فان ما لانص فيه كما يحتمل الوجوب يحتمل الحرمة فاعل عدم الستر في الواقع واجب في حق الخنثى المشكل كما يحرم على الأمة ستر الرأس على القول به ولم ينبأ احد عن الواقع فلا سبيل لنا الى طريق الاحتياط فيما لانص فيه و لذا ورد لانكليف الا بالبيان وورد كل شئ لك مطلق حتى يرد فيه نهى الى غير ذلك من الاخبار فالحق عدم وجوب ستر الباقي الى ان يرد نص واللباس غير الصلوة وقد امر بالصلوة و ما لم يرد نص بجزئته لها ليس بجزء لها .

ج - اذا اعتقت الأمة في اثناء الصلوة تغطي رأسها اذا علمت بها حين علمت اذا كانت متمكنة من الستر بحيث لاتقطع الصلوة ولا تأتي بما تنافى الصلوة و ان لم تتمكن اختلفوا فيه فمنهم من قال صلت كما هي و منهم من قال تستأنف ان كانت في سعة الوقت و الاول أصوب لانها دخلت في الصلوة دخولاً مشروعاً وكانت صلوتها صحيحة قبل العلم بالعتق و كون العلم به في مثل هذه الصورة و صلوتها مشكوفة في هذه الصورة ناقضة للصلوة لم يصل عن الشرع فلا ينتقض اليقين الا بمثله فصلوتها صحيحة لاتحتاج الى الأعادة والمسئلة محل التوقف لعدم النص وتعارض الأدلة والاحتياط لا يخفى يعنى ان كان في سعة الوقت تتم وتعيد وان كان في ضيق الوقت تتم على ما هي عليه ولا تعيد لعدم تمكنه على أزيد من ذلك و عدم التكليف بأزيد من التمكن فلا قضاء عليها كصلوة العارية .

باب جملة من احكام لباس المصلى - قد تقدم ان الواجب على الرجل ستر العورتين القبل و الدبر و على المرأة ستر تمام الجسد الا ما استثنى و قد ذكر الاصحاب

انه يستحب للرجل ستر جميع بدنه و يجزيه ان يصلى في ثوب واحد و يستحب للمرأة ان تصلى في ثلاثة اثواب درع و خمار و ملحفه اما ما يتعلق بالرجل من الاخبار ففي الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن الرجل يصلى في قميص واحد و قباء طاق او في قباء محشو وليس عليه أزار فقال اذا كان عليه قميص صفيق او قباء ليس بطويل الفرج فلا بأس و الثوب الواحد يتوشح به و السراويل كل ذلك لا بأس به و قال اذا لبس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو حبلاً و قال عليه السلام في الرجل يصلى في ثوب واحد متزراً به قال لا بأس اذا رفعه الى الثنودتين و قال لا بأس ان يصلى احدكم في الثوب الواحد و أزراره محلولة ان دين محمد حنيف و قيل له ان الناس يقولون اذا صلى الانسان و أزراره محلولة و يدها داخلتان في القميص انما يصلى عرياناً قال لا بأس و روى لا يصلى الرجل محلول الأزرار اذا لم يكن عليه أزار و روى انه سئل عن رجل صلى و أزراره محلولة قال لا ينبغي ذلك و لاتنافى بين الاخبار لان حل الأزرار مع عدم الأزار يحتمل بدو العورة في بعض احوال الصلوة و هو مكروه فالاصل هو الكراهة و الخبر الاول رخصة فان دين محمد صلى الله عليه و آله حنيف و قال ابو بصير لابي عبدالله عليه السلام ما يجزى الرجل من الثياب ان يصلى فيه فقال صلى الحسين بن علي عليهما السلام في ثوب قد قلص عن نصف ساقه و قارب ركبتيه ليس على منكبيه منه الا قدر جناحي الخطاف و كان اذا ركع سقط عن منكبيه و كلما سجد يناله عنقه فرده على منكبيه بيده فلم يزل ذلك دأبه و دأبه مشتغلاً به حتى انصرف و عن جملة من الاصحاب استحباب تعدد الثياب و لم اجد ما يدل عليه لخصوص المصلى الا انه قد ورد ان التجمل و التزين مطلقاً ممدوح كما روى عن علي عليه السلام ان الله جميل يحب الجمال و يحب ان يرى اثر نعمه على عبده الا ان الاصحاب تمسكوا باطلاق قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد و ماروى ان الله احق ان يتزين له و برواية

عامية عن النبي صلى الله عليه وآله انا كان لا حدكم ثوبان فليصل فيهما والظاهر ان
الاولى ايضاً عامية ولا بأس بالعمل بها لرؤية الثقات اياها وعملهم بها وقد امرنا بالاخذ
بما يرويه الثقات عنهم عليهم السلام واما المرأة فالمستحب لها ثلثة اثواب ويدل على
ذلك صحيحة جميل بن دراج قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة تصلي في
درع وخمار فقال يكون عليها ملحفة تضيها عليها . وهنا مسائل :

الاولى - لاخلاف في انه مع عدم امكان الستر بالثوب فانه يجب بما امكن
وانما الخلاف معه فالمشهور قالوا انه يتخير بين الثوب والحشيش والورق والطين
حال الاختيار و منهم ذهب في وجوب تقديم الثوب ثم التخيير بين الثلثة و منهم
من اوجب الثوب ثم بالحشيش و الورق و مع تعذره فبالطين و منهم من ذهب الى
التخيير بين الثلاثة الاول و مع تعذرها فبالطين وليس لهؤلاء نص في المقام الاصححة
علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل قطع عليه او غرق متاعه
فيبقى عرياناً و حضرت الصلوة كيف يصلي قال اذا اصاب حشيشة يستر به عورته اتم
صلوته بركوع و سجود وان لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً و هو قائم وهذا الخبر
لا يدل على شيء من الآراء الأربعة احتج الاولون بحصول المقصود بالاربعة وهو الستر
و احتج اصحاب القول الثاني بان المتبادر من الساتر هو الثوب و يجب تحصيله و اذا
عدم فالثلثة متساوية و يمكن الاستدلال للقول الثاني ان المتبادر هو الثوب ولا معه
اقرب الأشياء اليه الحشيش و الورق و ان تعذر فالطين و يستدل للقول الرابع ان
الثلثة ساترة لغة و نحن مأمورون بالستر ولا معه فالطين وهو ليس متبادراً من لفظ
الساتر و جميعها كما ترى ولم يرد لفظ ساتر حتى نرى ما المتبادر منه فالذي يظهر
لي ان ستر العورة في الصلوة واجب وبأى شيء حصل الستر يكفي والاصل عدم تعيين
احد المذكورات اذ لا تكليف الا بالبيان و لاحكم الا بالبرهان ويشير الى ذلك قوله
عليه السلام في الصحيحة و ان لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم و لفظه شيئاً

يفيد الغموم في ما سوى الثوب و لفظة الحشيشة في الاول على سبيل المثل بقريظة شيئاً و اما التخيير بينها وبين الثوب فبعدم ورود التعيين و ايجاب الثوب خصوصاً وان كان تقديم الثوب هو الاحوط لانه المتعارف سلفاً وخلفاً .

الثانية - لو استتر بالطين او الحشيش او الورق صلى بركوع وسجود لحصول الشرط و خصوص النص السابق و هو صحيحة على بن جعفر و خلاف من خالف في الطين لا يعبؤه بعد الخبر و استدلالهم بان الأيماء لفاقد الثوب و ما يجرى مجراه عليهم لحصول الستر بالطين كما في اخبار النورة و جريه مجرى الثوب و المعتبر ستر اللون لا الهيئة لخبار النورة .

الثالثة - اختلفوا في العارى الواجد للحفيرة فمنهم من اوجب صلوته فيها بالركوع و السجود و منهم من منع و منهم من اوجب الصلوة فيها و اطلق استدلال الاولون بالنص الوارد عن ايوب بن نوح عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام قال العارى الذى ليس له ثوب اذا وجد حفيرة دخلها و يسجد فيها و يركع و منع بعض لوجوه ضعيفة و اجتهادات في مقابلة النص و المتبع هو النص و هل العارى المتمكن من الحشيش او الطين يتخير بينهما و بين دخول الحفيرة او يجب عليه الاولان ومع فقدهما يجب عليه الدخول الظاهر التخيير لانا لم نعرف من الاخبار ان الستر لأى شىء هل هو واجب بنفسه ام واجب للستر عن الناظر لو كان او عن الناظر و عن نفسه ايضاً مقتضى بعض الاخبار وجوبه عن الناظر ولكنى لم اظفر بقول احد يجوز الصلوة مكشوفاً في بيت مغلق الباب مثلاً و بالجملة مقتضى الخبرين التخيير و ظاهرهم جعل الحفيرة بعد الحشيش ولاشك انه الاحوط .

الرابعة - اذا تمكن العارى من الوحل تلتطخ به صلى بركوع و سجود و ان تمكن من ماء كدر او طين ذائب لا يمكن ستر العورة به قالوا يدخلهما مع أمن الضرر لرواية على بن جعفر وان لم يصب شيئاً يستمر به عورته أوماً وهو قائم معنى مكشوف

البدن اقول من البين ان ستر ساير البدن ليس بواجب وانما يجب ستر العورة فان تمكن من سترها باليد لافرق بين دخول الماء و الطين و بين سترها باليد فانه في كلاهما يصلى قائماً ايماً نعم يمكن القول بذلك في حق المرأة لان تمام بدنها عورة و يجب عليه سترها وفي حق من لا يتمكن ستر عورته باليد كالاقطع مثلاً والمفتوق فيجب حينئذ دخولهما للصلوة الى موضع ستر العورة اذا امكن و يصلى فانه واجد الساتر وان كان الماء لا يستر عورته الا قاعداً يصلى فيدان كان لا يمكنه سترها باليد خارجهما و الا يصلى قائماً خارجهما فان الضرورات تتقدر بقدرها اذا قلنا بوجوبه للعارى و الا فمخير كما يأتى و واجد الجميع مخير بين ما يستر عورته ويتأتى بجميع افعال الصلوة على وجهها و مع فقده يختار ما يكون معه الى هيئة الصلوة اقرب و يأتى بفرايضها مهما امكن مثلاً يقدم الستر باليد مع القيام على الستر بالوحد مع القعود اذا قلنا بوجوب القيام كما هو قول بعض و مخير ان قلنا بالتخيير كما اخترنا .

الخامسة - لاختلاف في وجوب الصلوة على العريان وانما الخلاف في انه هل يصلى قائماً مطلقاً او جالساً مطلقاً او قائماً مع أمن المطلق وجالساً مع عدمه ويدل على القول الاول رواية على بن جعفر و قد مرو يدل على الثانى صحيحة زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة عرياناً او سلب ثيابه و لم يجد شيئاً يصلى فيد فقال يصلى ايماً و ان كانت امرأة جعلت يدها على فرجها وان كان رجل وضع يده على سوءته ثم يجلسان فيؤميان ايماً ولايركعان ولايسجدان فيبدو خلفهما تكون صلواتهما ايماً برؤسهما قال وان كانا في ماء او بحر لجى لم يسجد عليه و موضوع عنهما التوجه فيه يؤميان فى ذلك ايماً رفعهما توجه و وضعهما ويدل على القول الثالث ماروى عن ابى عبدالله عليه السلام فى الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلوة قال يصلى عرياناً قائماً ان لم يره احد فان رآه احد صلى جالساً مقتضى ضم الاخبار بعضها الى بعض التخيير و ان الكلى جائز لان للكلى فضل و وجه من

الخير و اما المرأة فتجلس متعينا لصحيحة زرارة مع عدم المعارض ولكون الجلوس أستر و مقتضى صحيحة زرارة ان ايماء هما بالرأس و مقتضى اطلاق صحيحة على بن جعفر جوازه بالعين على ما قالوا ولكن اختلف اهل اللغة في الأيماء فمنهم من عممه بالكف و العين و الحاجب و منهم من خصه باليد فحينئذ هو مجمل وصحيحة زرارة مفسر و العمل عليه .

فروع (١) - هل يجب الجلوس للشهدام لا اطلاق الاخبار يردده فيجوز قائماً كما في صحيحة على بن جعفر فلا اجتهاد في مقابلة النص .

ب - يجب شراء الساتر مع المكنة بقيمة المثل وازيد مع التمكن مالم يلحقه ضرر لا يطيقه و كذا الاستعارة مع أمكانها و قبول الهبة فان في جميع ذلك يتمكن من الصلوة مستوراً فيجب لصحيحة على بن جعفر وقد مر .

ج - قال بعضهم لوطن العارى وجود الساتر في الوقت فالظاهر وجوبه وفاقاً لجمع لانه من التمكن فان اكثر الشروط في اغلب المواضع غير موجود في ساعة ارادة الصلوة وانما يطلب بتأخير ولو في الجملة ولكن الاخبار تأبى عن ذلك كصحيحة على بن جعفر وغيرها فيجوز صلوته في اول الوقت وليس هذا كمن هو عاد في بيته وله ثياب يمكن له اخذها ولبسها وانما الرخصة للمسلوب او الغريق متاعه وليس فيه تفصيل وكذا يدل على ذلك رواية ابى البخترى فانها ظاهرة في استحباب التأخير مطلقاً فالراجح تأخيرها فان كثيراً من الأشياء يحصل من حيث لا يحتسب وابدل على ذلك رواية ابى البخترى عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام انه قال من غرقت ثيابه فلا ينبغي له ان يصلى حتى يخاف ذهاب الوقت ينبغي ثياباً فان لم يجد صلى عرياناً جالساً يؤمى أيماءً و يجعل سجوده أخفض من ركوعه فان كانوا جماعة تباعدوا في المجالس ثم صلوا كذلك فرادى .

د - عن الأصحاب انه لو لم يجد الاثوب حرير او ثوباً مغسوباً او جلد ميتة او جلد

ما لا يؤكل لحمه لم يجزله الصلوة في شئ من ذلك و صلى عارياً للنهي عن الصلوة في هذه الاشياء و سيأتي تحقيق القول في جميع ذلك ان شاء الله واما الثوب النجس ففيه خلاف من جواز الصلوة في النجاسة مع تعذر الساتر غيره او الصلوة عارياً و التحقيق هو التخيير مع اولوية الصلوة مع الثوب لصحيفة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل عريان و حضرت الصلوة فأصاب ثوباً نصفه دم او كله دم يصلى فيه او يصلى عرياناً قال ان وجد ماء غسله و ان لم يجد ماء صلى فيه و لم يصل عرياناً و روى اعادة الصلوة انا صلى في ثوب نجس بعد اصابة الماء وهو للأستحباب لخلو كثير من الأخبار عن الأمر بالأعادة و مقتضى الأيتمار بالأمر بالأجزاء و عدم ترقب شئ آخر و روى ما ينافي الأولى ظاهراً وهو رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجل أصابته جنابة و هو بالفلاة و ليس عليه الأثوب واحد و اصاب ثوبه منى قال يتيمم و يطرح ثوبه و يجلس مجتمعاً فيصلى فيومى أياماً .

٥ - الستر المرعى من الجوانب الأربعة و من الفوق للاخبار الواردة بالأذن في القميص و الأزار و لا يجب الستر من تحت نعم يستحب لا للصلوة بل لنفسه لرؤية الواسطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اوحى الله الى ابراهيم ان الأرض قد شكت الى الحياء من رؤيته عورتك فاجعل بينك و بينها حجاباً فجعل شيئاً هو اكبر من الثياب و دون السراويل فلبسه فكان الى ركبته .

و - لو كان في ثوبه خرق فان لم يحاذ العورة فلا بأس و ان حاذها و لم تستر العورة بطات صلوته الا ان يجمعه اى الثوب بيده حتى يحصل الستر و هل يحصل الستر باليد ام لا اما حصول الستر عن الناظر فلا اشكال فيه و انما المقصود حصول الستر المعتمد في الصلوة و هو امكان الأتيان بحدود الصلوة معه فان حصل فهو والا فلا و ذلك يكون بحيث يكون الخرق يحاذيها في بعض احوال الصلوة كالقيام فيسترها بيده فاذا ركع و سجد استمرت بالثوب فهذا لا ينافي الستر المعتمد حال الصلوة لاستتار

العورة و الأتيان بحدود الصاوة و هذه المسئلة بعينها غير منصوصة و من المعلوم ان الصلوة المأمور بها غير الثوب وقد اتى بها صحيحاً والثوب شرط خارج لستر العورة وقد ستر العورة لغة وشرعاً فالامانع من صحة الصلوة .

ز- لو وجد السائر لأحدى العورتين وجب ويقدم القبل لان الدبر مستور بالأيدين فاذا سترت القضيت و البيضتين فقد سترت العورة .

ح - لو وجد السائر في اثناء الصلوة فان امكنه التناول والستر فعل وان لم يمكن مع ضيق الوقت أتم و مع السعة فله وجهان والاحتياط لا يخفى وهو الاتمام لانه دخل في الصلوة دخولاً مشروفاً و كانت صلوته صحيحة ولم يثبت من الشرع نقض الصلوة في مثل هذه الصورة فيتم و الأعادة لانه مكلف بالصلوة مستوراً و هو متمكن منه مع سعة الوقت فلا ينقض يقين الاشتغال الايقين البراءة فيعيد ولكن عدم الأعادة اظهر و اقوى .

السادسة - الظاهر عدم الخلاف في استحباب الجماعة للعراة و انما الخلاف في كيفيةها فمنهم من قال انهم يجلسون جميعاً صفاً واحداً و يتقدمهم الامام بركبتيه و يصلون جميعاً بالأيماء و منهم من قال ان الامام يومياً و من خلفه ير كعون و يسجدون و لكل رواية اما ما يدل على القول الاول صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن قوم صلوا جماعة وهم عراة قال يتقدمهم الامام بركبتيه و يصلون بهم جلوساً وهو جالس وهذا الخبر كما ترى مجمل لا يدل على الأيماء و يدل على القول الآخر رواية اسحق بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام قوم قطع عليهم الطريق و اخذت ثيابهم فبقوا عراة و حضرت الصلوة كيف يصنعون فقال يتقدمهم امامهم فيجلسون و يجلسون خلفه فيومياً أيماءً بالركوع والسجود وهم ير كعون و يسجدون خلفه على وجوههم و هذه واضحة مفسرة لاجمال ذلك و المفسر يحكم على المجمل للمنص فالعمل على رواية اسحق و ما استبعده بعضهم من تفرق صلوة الجماعة مع المنفرد

من بدو العورة محض استبعاد لا يثمر في الاحكام فانه لا يسقط في الجماعة كثير من فروض المنفرد فليكن هذه احديها .

باب ما يجوز لباسه للمصلى و ما لا يجوز - و تفصيله يذكر في مسائل .

المسئلة الاولى - في جلد الميتة وقد نقل الاجماع على عدم جواز الصلوة

فيه ولو كان مما يؤكل لحمه سواء دبغ ام لا ويدل على ذلك صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن الجلد الميت ايلبس في الصلوة اذا دبغ قال لاولو دبغ سبعين مرة وقال ولا تصل في شئ منه ولا تشع هذا اذا علم كونه ميتاً واما اذا حصل الشك بوجدانه مطروحاً او اخذ من يد كافر او في سوق من يد من لا يعرفه او من يد مستحل بالدبغ فالأصح الجواز لقول الباقر عليه السلام كلما فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه وسأله رجل عن الجبن وقال اخبرني من رأى انه يجعل فيه الميتة فقال امن اجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم في جميع الارض اذا علمت انه ميتة فلاتأكله و ان لم تعلم فاشترى و كل و الله انى لأعترض السوق فأشترى بها اللحم و السمن و الجبن والله ما اظن كلهم يسمون هذه البربر و هذه السودان و قال كل شئ لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان ان فيه ميتة و خلاف من خالف ضعيف و ان كان مشهوراً و على ما ذكرنا جملة من المحققين بل يظهر من الاخبار ان القول باستعلاء هذه الامور وتضييقها قول الخوارج ففي صحيحة البنزطى قال سألته عن الرجل يأتى السوق فيشترى جبة فراء فلا يدري أنكية هي ام غير ذكية أيلص فيها قال نعم ليس عليكم المسئلة ان ابا جعفر عليه السلام كان يقول ان الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهااتهم و ان الدين اوسع من ذلك و يؤيد ما اخترنا مارواه السكوني عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام سأل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة كثير لحمها و خبزها و جبنها و بيضا و فيها سكين قال امير المؤمنين عليه السلام يقوم ما فيها ثم يؤكل لانها تفسد وليس له بقاء

فان جاء طالبها غرموا له الثمن قيل يا امير المؤمنين لا يدري سفره مسلم او سفرة
مجوسى قال هم فى سعة حتى يعلموا و استدلال من خالف بان الاصل عدم التذكية
معارض بان الاصل عدم الموت و استصحاب طهارة الحيوة و ان الاستصحاب يحكم
به مالم يرد نص و قد سمعت هذه النصوص ان كل ما فيه حرام و حلال فهو حلال
حتى تعلم انه حرام بعينه فالجلود المطروحة فيها حرام و حلال و المشتري من يد
المجهول و الكافر و غيرهم فيه حرام و حلال فهو حلال حتى تعرف الحرام بعينه
فتدعه من قبل نفسك واما ما روى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لابي عبدالله
عليه السلام انى ادخل سوق المسلمين اعنى هذا الخلق الذين يدعون الاسلام
فأشترى منهم الفراء للتجارة فاقول لصاحبها أليس هى زكية فيقول بلى فيصلح لى
ان أبيعها على انها زكية فقال لا ولكن لأبأس ان تبيعها وتقول قد شرط الذى اشتريته
منه انها زكية قلت و ما افسد ذلك قال استحلال اهل العراق الميتة و زعموا ان
دباغ جلد الميتة ذكاتها ثم لم يرضوا ان يكذبوا فى ذلك الاعلى رسول الله صلى الله
عليه وآله فهذا الخبر ظاهر فى عدم جواز بتّ البايع الثانى على الزكوة و البيع على
انها زكية لعدم علمه بها وفساد بيعها اذا شرط ذلك وادخل لها بمقامها هذا نعم روى
ابو بصير عنه عليه السلام قال كان على بن الحسين عليه السلام رجلاً صرداً فلا
يدفيه فراء الحجاز لان دباغها بالقرط فكان يبعث الى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو
فيلبسه فاذا حضرت الصلوة ألقاه وألقى القميص الذى يليه وكان يسئل عن ذلك فيقول ان
اهل العراق يستحلون لباس جلود الميتة فيزعمون ان دباعه ذكوته وفى هذه دلالة ولكن
يحتمل ان جميع اهل العراق تلك الايام كانوا يستحلون الميتة بالدباغ وكانت تلك
الفراء منها فيجتنب الامام منها و اذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال مع ان الخبر
أخص من المدعى ويمكن تخصيصه اى الاجتناب عند غلبة الظن كما هو محل الخبر
و يكون الاجتناب على وجه الاستحباب لان فعله عليه السلام اعم من الوجوب

والاستحباب .

تنبيه - هل يختص هذا المنع بميتة ذى النفس السائلة او يشمل غيرها ايضاً قولان والاصح انه لايشملها اطلاق الاخبار فان جلد الميت الذى يدبغ ويلبس لايشمل جلد القملة والبرغوت والخنافس والحية وغير ذلك ولايتبادر الى الذهن ابداً ويشترط فى ما ذكرنا اللبس لصريح الاخبار فلا بأس بحمل شىء من الميتة لعدم المنع عنه .

المسئلة الثانية - فى جلد ما لا يؤكل لحمه و صوفه و شعره و وبره و ريشه نقلوا الاجماع على حرمة الصلوة فيه عدا ما استثنى و يدل على المطلوب ما رواه ابن بكير قال سأل زرارَةَ ابا عبدالله عليه السلام عن الصلوة فى الثعالب والفنك و السنجاب وغيره من الوبر فأخرج كتاباً و زعم انه أملك رسول الله صلى الله عليه و آله ان الصلوة فى و بر كل شىء حرام أكله فالصلوة فى وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و البانه و كل شىء منه فاسدة لا تقبل تلك الصلوة حتى يصلى فى غيرهِ مما احل الله اكله ثم قال يا زرارَةَ هذا عن رسول الله صلى الله عليه و آله فاحفظ ذلك و ان كان مما يؤكل لحمه فالصلوة فى وبره و بوله و شعره و روثه و البانه و كل شىء منه جائزة اذا علمت انه زكى قد ذكاه الذبح و ان كان غير ذلك مما قد نهيت عن اكله و حرم عليك اكله فالصلوة فى كل شىء منه فاسدة ذكاه الذبح اولم يذكه و روى ابراهيم الهمداني قال كتبت اليه يسقط على ثوبى الوبر و الشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقية و لا ضرورة فكتب لاتبوز الصلوة فيه الى غير ذلك من الاخبار . و هنامطالب .

الاول - ينبغى ان يعلم ان كلمات الاصحاب اضطربت فى المحمول والملبوس و منشأ ذلك من لفظه فى ولاشك ان المتبادر منه الظرفية بل كما صرح به الرضى ليس لها معنى غيرها و ان ساير المعانى ايضاً قد لوحظ فيها ظرفية ايضاً اما تحقيقاً او تقديرأ فالمتبادر من النهى عن الصلوة فى اجزاء ما لا يؤكل لحمه و الحرير و الذهب و غيرها مما نهى عنها ان تكون ملبوسة او ملطوخة بلباسه حتى يصير بذلك جزء

من اللباس كالصبيغ مثلاً ويكون وقوع الصلوة فيه تقديراً أو ملطوخة بالجسد واما المحمول فلا تشمل له لفظة في كما هو ظاهر فلا بأس بالمحمول من اجزاء ما لا يؤكل لحمه ومن الحرير والذهب فانه لا يقال عرفاً انه صلى فيه اللهم الا ان يصير بحكم اللباس .

الثانى - لم ينقل خلاف في جواز الصلوة في وبر الخنز الخالص و انما الخلاف في جلده على قولين فما يدل على الحكم الاول روايات منها رواية على بن مهزيار قال رأيت ابا جعفر الثانى عليه السلام يصلى الفريضة وغيرها في جبة خز و ذكر انه لبسها على بدنه وصلى فيها وأمرنى بالصلوة فيها وبالجملة الاخبار في ذلك متواترة و اما الحكم الثانى فاستدل المانعون بخبر زرارة المتقدم وقالوا ان الوبر خارج بالاجماع و الجلد في حيز المنع و استدلون المثبتون و هم على الحق باخبار منها سئل الرضا عليه السلام عن الصلوة في الخنز فقال صل فيه ولا شك ان الخنز مطلق يشمل الجلد وترك الاستفصال يفيد العموم في المقال وقيل لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في الخنز فقال لا بأس بالصلوة فيه الحديث . ومزیداً على ذلك عن سعد بن سعد صحيحاً عن الرضا عليه السلام قال سألته عن جلود الخنز فقال هو ذا نحن نلبس فقلت ذاك الوبر جعلت فداك قال اذا حل و بره حل جلده هذا الخبر و ان كان في اللبس الا ان الجواب يفيد العموم لحدية الوبر في الصلوة نصاً وفتوى فلا بأس في الصلوة فيه و اما الخنز الذى يغش بوبر الأرناب او غيرها مما لا يجوز الصلوة فيها ففيه قولان و يدل على المنع رواية ايوب بن نوح رفعه قال ، قال ابو عبد الله عليه السلام الصلوة في الخنز الخالص لا بأس به فاما الذى يخلط فيه و بر الأرناب او غير ذلك مما يشبه هذا فلا تصل فيه و يدل على الجواز رواية داود الصرمى قال سألت رجل ابا الحسن الثالث عليه السلام عن الصلوة في الخنز يغش بوبر الأرناب فكتب يجوز ذلك وسئل الحجة عليه السلام انه روى لنا عن صاحب العسكر عليه السلام انه سئل عن الصلوة في الخنز الذى يغش بوبر الأرناب فوقع يجوز وروى عنه ايضاً انه لا يجوز فباى الخبرين نعمل فأجاب

عليه السلام انما حرم في هذه الأوبار و الجلود فاما الاوبار وحدها فكل حلال والذي ارى في اختلاف هذه الاخبار انه لاجل التقية و شاهد الحمل رواية احمد بن اسحق الابهرى قال كتبت اليه جعلت فداك عندنا جوارب وتكك تعمل من وبر الأرناب فهل تجوز الصلوة في وبر الأرناب من غير ضرورة ولا تقية فكتب لا تجوز الصلوة فيها وكذا رواية ابراهيم الهمداني تشعران بانه كانت العامة تقول بجواز الصلوة فيها وكذا في ساير الاخبار دلالة واضحة في كون العامة مجوزين للصلوة في اجزاء ما لا يؤكل لحمه فيحمل اخبار الجواز على التقية التي هي رأس كل بلية والعمل على اخبار المنع ويأتي ما يدل على ذلك ان شاء الله .

فائدة - اختلفوا في الخبز على اقوال و الذى في النصوص هو هذا فعن ابن ابي

يعفور قال كنت عند ابي عبدالله اذ دخل عليه رجل من الخزازين فقال له جعلت فداك ما تقول في الصلوة في الخبز فقال لا بأس بالصلوة فيه فقال له الرجل انه ميت و هو علاجي و انا أعرفه فقال له ابو عبدالله عليه السلام أنا أعرف منك فقال له الرجل انه علاجي وليس أحد أعرف به مني فتمسّم ابو عبدالله عليه السلام ثم قال اتقول انه دابة تخرج من الماء او تصاد من الماء فتخرج فاذا فقد الماء مات فقال الرجل صدقت جعلت فداك هكذا هو فقال له ابو عبد الله عليه السلام فانك تقول انه دابة تمشي على اربع وليس هو في حد الحيتان فتكون ذكوته خروجه من الماء فقال الرجل اى والله هكذا اقول فقال له ابو عبدالله عليه السلام فان الله تعالى احله و جعل ذكوته موته كما احل الحيتان و جعل ذكوتها موتها و لعله يؤيد ذلك ما سئل عليه السلام عن الوضوء بماء البحر فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته و عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا عبدالله عليه السلام رجل عن جلود الخبز و انا عنده فقال ليس بها بأس فقال جعلت فداك انها علاجي و انما هي كلاب تخرج من الماء فقال ليس به بأس فقال ابو عبدالله عليه السلام اذا خرجت من الماء تعيش خارجاً من الماء فقال

الرجل لا فقال ليس به بأس وعن ابن ابي يعفور قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن اكل لحم الخنز قال كلب الماء ان كان له ناب فلا تقربه و الا فاقربه وعن حمران بن أعين قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الخنز فقال سبع يرعى في البر ويأوى الماء و عن ذكريا بن آدم قال سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت ان اصحابنا يصطادون الخنز فأكل من لحمه قال فقال ان كان له ناب فلا تأكله ثم سكت ساعة فلما هممت بالقيام قال اما انت فأنتي أكره لك أكله فلا تأكله و يظهر من هذه الاخبار ان الخنز المحكوم عليه في الاخبار كلب يعيش في الماء و يرعى في البر و يموت بحبسه عن الماء و انه صنفان صنف له ناب وصنف ليس ناب و ان مالاناب له حلال وهو يمشى على اربع فاذا الخنز ليس من باب ما لا يؤكل لحمه بوجه ولا اشكال في جلده و وبره و انه مستثنى عن ذوات الاربع في الذكاة و مستثنى من دواب البحر التي لافلس لها و هي حرام بقى الاشكال في هذا الجلد المعروف في هذه الازمان المسمى بالخنز فانه ليس بمعلوم ان يكون هو ذلك المتعارف في عصر الائمة و كذا ليس بمعلوم انه غيره يقيناً الا انه نقل انه دابة تعيش في البر ولم يثبت فالحكم فيه الى ان يعلم الجواز لانه ليس بمعلوم انه من غير ما كوال اللحم فكل شئ لك مطلق حتى يرد فيه نهى ولم يرد نهى عن لبس الجلد المجهول الحال و كل شئ فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه من قبل نفسك . و الاحتياط لا يخفى .

الثالث - اختلفوا في الصلوة في جلد السنجاب و وبره على قولين و من الجواز و المنع كل واحد من اصحابهما ادعوا الاجماع على هذبهما و منهم من ذهب الى الكراهة و منشأ الاختلاف اختلاف الانظار في الاخبار منها صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام انه سأله عن اشياء منها الفراء والسنجاب فقال لا بأس بالصلوة فيه و في بعضها علل بانه دابة لا تأكل اللحم وليس هو مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه و آله اذا نهى عن كل ذي ناب و مخلف و الذي يدل على المنع رواية زرارة

المتقدمة فى خصوص السنجاب وغيره الواقع فى محل السؤال و العمل على اخبار الأجازة لتواترها و ان كان الاصل المنع فى اجزاء ما لا يؤكل لحمه الا ان الخبر صرح بأنه ليس مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله اذا نهى عن كل ذى ناب و مخلب فيجوز الصلوة فى السنجاب لكن بشرط ان يكون هذا المعروف هو ذاك او مشتبهاً .

فائدة - عن ابى حمزة الثمالى قال سأل ابو خالد الكابلى على بن الحسين عليه السلام عن اكل لحم السنجاب و الفنك و الصلوة فيها قال ابو خالد ان السنجاب يأوى الأشجار قال فقال له ان كان له سيلة كسيلة السنور و الفار فلا يؤكل لحمه ولا تجوز الصلوة فيه ثم قال اما انا فلا آكله ولا أحرمه . ولم نجد قائلاً بمضمون الخبر و يمكن ان يكون وجه استثنائه و الخبز من باب ان كل واحد منهما صنفان حلال و حرام فالجلد الموجود لما لم يعلم انه من ايهما يكون حلالاً من باب كل شئ فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه و السنجاب على ما ذكره اهل اللغة حيوان على حد اليربوع اكبر من الفارة شعره فى غاية النعومة وهو شديد الاختل ان ابصر الانسان سعد الشجرة العالية و هو كثير فى بلاد الصقالبة و قال الأنطاكى حيوان له قوايم اربع اشبه ما يكون فى حجمه بالقط وله ذنب قصير و يعشق شجر الصنوبر فيقيم بها و يوجد فى نواحي الشام كثيراً و لونه ابيض يضرب الى سواد خفى كأنه غبرة و قال فى التحفة كثير الشعر أسود و بطنه ابيض و الباقي رمادى .

الرابع - الحواصل اختلفوا فيها و المأثور مطلقاً مانعة عن ما لا يؤكل لحمه اشد المنع و قد روى فى خصوص الحواصل رواية بشير بن بشار عن على بن محمد عليه السلام قال سألته عن الصلوة فى الفنك و الفراء و السنجاب و السمور و الحواصل التى تصاد ببلاد الشرك و بلاد الاسلام ان اصى فيه لغير تقية قال فقال صل فى السنجاب و الحواصل الخوارزمية ولا تصل فى الثعالب ولا السمور و فى التوقيع

الرفيع فان لم يكن لك ما تصلى فيه فالحواصل جاز لك ان تصلى فيه والذي ارى ان هذين الخبر لا يمكن حملهما على التقية الظاهرة للنهي عن الثعالب و السمور و انهما رخصة في تلك المناهي السابقة و يجوز العمل بهما كما هو مختار جمع .

الخامس - السمور وقد اختلفت الاخبار فيه و يدل على المنع المطلقات الناهية عن ما لا يؤكل لحمه و المطلقات الناهية عن جلود السباع و منها رواية اسمعيل بن سعد بن الأحوص قال سألت الرضا عليه السلام عن الصلوة في جلود السباع فقال لاتصل فيها و خصوص ماروى فيه كرواية بشير البشار و قد مر و يدل عليه رواية ابي على بن راشد قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما تقول في الفراء اى شئ تصلى فيه قال اى الفراء قلت الفئك و السنجاب و السمور قال صل في الفئك و السنجاب فاما السمور فلا تصل فيه و روى انه سبع يصيد الدجاج و الحمام و روى الحلبي عدم البأس في الصلوة في الفرو السنجاب و الثعالب و السمور و اشباهه و هى محمولة على التقية لموافقته مذهبهم المستنبط من الاخبار و يدل على خصوص التقية في السمور رواية محمد بن على بن عيسى قال كتبت الى الشيخ يعنى الهادى عليه السلام اسئلته عن الصلوة في الوبر اى اصنافه اصلح فأجاب لا أحب الصلوة في شئ منه قال فرددت الجواب انا مع قوم تقية و بلادنا بلاد لا يمكن احد ان يسافر فيها بلاوبر و لا يأمن على نفسه ان هو نزع و بره و ليس يمكن للناس ما يمكن الائمة فما الذى ترى ان يعمل به في هذا الباب فرجع الجواب الى تلبس الفئك و السمور فاذا عرفت انه في محل التقية تعرف وجه كلام موسى بن جعفر عليه السلام و قد سئل عن لبس السمور و السنجاب و الفئك فقال لا يلبس ولا يصلى فيه الا ان يكون ذكياً فان العامة ايضاً يشترطون التذكية الا اهل العراق فانهم يرون الدباغ تذكیه و كذا رواية على بن يقطين و قد سأل ابا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء و السمور و الفئك و الثعالب و جميع الجلود قال لا بأس بذلك فان على بن يقطين كان معاشر هؤلاء و كان تقيته شديدة فأذن له

عليه السلام هذا و ان كان يمكن ان يقال ان هذا الخبر اذن في اللبس خاصة لافي الصلوة فيها .

السادس - الفنك وقد اختلف الاخبار فيه ايضاً مزيداً على المطلقات والعمومات الناهية مطلقاً وقد مر بعضها فمنها رواية ابي علي بن راشد و قدمر و فيها فصل في الفنك والسنجاب و رواية يحيى بن عمران انه قال كتبت الى ابي جعفر الثاني عليه السلام في السنجاب و الفنك و الخز و قلت جعلت فداك احب ان لاتجيبني بالتقية في ذلك فكتب بخطه اليّ صل فيها و رواية الوليد بن ابان قال قلت للرضا عليه السلام اصلي في الفنك و السنجاب قال نعم و كذا لا اري جملاً للفنك على التقية لمامر في رواية ابي علي بن راشد و اري هذه الاخبار رخصة في الفنك ايضاً كما هو عن جمع فلا بأس بالصلوة فيه ايضاً و ان كان الاصل المنع كما مرفى موثقة ابن بكير .

فائدة - عن حيوة الحيوان الحواصل جمع حوصل و هو طير كبير له حوصلة عظيمة يتخذ منها الفرو و قيل هذا الطائر كثير بمصر و قال في تحفة المؤمنين هو من الطيور و هو ابيض يصنع منه الفرو و يكون كدراً و على هذا يمكن ان يكون مأكولاً و الفنك عن المجمع كعسل دويبة غير مأكول اللحم يؤخذ منها الفرو الى ان قال يجلب من بلاد الصقالبة و قال الأناطكي هو طائر ابيض يقارب الرخ ناعم حسن الملمس تعمل منه فراء شديدة البياض و قيل انه حيوان اكبر من سنجاب و ليس بطائر و يجلب من بلاد الروس و الترك عطر و ذلك الطائر يسمى فوفا و هو اكبر من قلولا و هو بارد بخلاف الفنك .

السابع - اختلفوا في الثعالب و الأرانب على قولين و المشهور ذهبوا الى المنع و عليه تدل اخبار منها مطلقات قدمضت و مزيداً على مامر رواية الوليد بن ابان في حديث قال قلت للرضا عليه السلام يصلي في الثعالب اذا كانت ذكية قال لاتصل فيها و قد مرت نصوص فيها ايضاً و عن علي بن مهزيار قال كتب اليه ابراهيم بن عقبة

عندنا جوارب وتكك تعمل من وبر الأرناب فهل تجوز الصلوة في وبر الأرناب من غير ضرورة ولا تقيّة فكتب عليه السلام لا تجوز الصلوة فيها وعن احمد بن اسحق الأبهري مثله الى غير ذلك من الاخبار والعمل عليها لمخالفته العامة وما يعارض ذلك محمول على التقيّة ولذا اختلفت الفاظهم فيها فمنها صحيحة محمد بن مسلم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن جلود الثعالب أيصلى فيها فقال ما احب ان اصلى فيها و عن محمد بن ابراهيم قال كتبت أسأله يعنى ابا الحسن عن الصلوة في جلود الأرناب فكتب مكروه و كتب يسأله عن جلود الثعالب فكتب مكروه و صحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الصلوة في جلود الثعالب فقال اذا كانت ذكية فلا بأس و بهذا المعنى اخبار اخر الى غير ذلك من الاخبار و وجه اختلاف الاخبار التقيّة فصرّحوا مرة و كتّوا اخرى و اشاروا تارة و جميعها في محل التقيّة و لا يجوز العمل بها الا عند ضرورة او تقيّة و روى النهى عن الصلوة في الثوب الذى يليه وهو ما روى صحيحاً عن على بن مهزيار عن رجل سأل الماضى عليه السلام عن الصلوة في جلود الثعالب فنهى عن الصلوة فيها و في الثوب الذى يليه فلم أدر اى الثوبين الذى يلصق بالوبر او الذى يلصق بالجلد قال و ذكر ابو الحسن يعنى على بن مهزيار انه سأله عن هذه المسألة فقال لاتصل في الذى فوقه ولا في الذى تحته و اختلفوا في هذا الخبر فمنهم من حمّله على الكراهة ومنهم من حمّله على ما اذا سقط عليه شعرات و أوبار فاختص النهى به لاغيره و منهم من أخذه على ظاهره و حرم .

الثامن - اختلفوا في التكة و القلنسوة المعمولتين من وبر غير ما كول اللحم على قولين والمنقول عن الاكثر المنع و يدل عليه الروايتان اللتان مضتا عن على بن مهزيار و احمد بن اسحق الأبهري و يؤيدها رواية ابراهيم بن محمد الهمداني الماضية في صدر هذه المسئلة و موثقة ابن بكير الماضية الى غير ذلك من الاخبار والرجحان لها لمخالفتها العامة فما روى صحيحاً عن محمد بن عبد الجبار قال كتبت الى ابي

محمد عليه السلام هل يصلى في قلنسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه او تكة حرير محض او تكة من وبر الأرناب فكتب لا تحل الصلوة في الحرير المحض و ان كان الوبر ذكياً حلت الصلوة فيه ان شاء الله محمول على التقيّة في الوبر لانه مذهب العامة .

التاسع - اختلفوا في اختصاص المنع عن هذه الأوبار و الأشعار بالملابس و تعميمه و الاكثر على التعميم و قد عرفت النص على المنع عن الادبار الساقطة ايضاً ولا معارض له وهو خبر ابراهيم بن محمد الهمداني وقد مر في صدر المسئلة .

العاشر - يختص المنع بغير الانسان و ان كان غير مأكول اللحم لعدم تبادره منها ولزوم العسر و الحرج و التنافر لبعض الاخوان عن بعض وترك المصافحة و المعانقة و التقبيل في البلاد الحارة و يدل على الجواز رواية علي بن ربان في الصحيح قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام أسأله هل تجوز الصلوة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان و اظفاره من قبل ان ينفذه ويلقاه عنه فوقع يجوز وعن الحسين بن علوان عن الصادق عليه السلام عن ابيه سئل عن البزاق يصيب الثوب قال لا بأس و رواية الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له منديل يتمنديل به يجوز ان يضعه الرجل على منكبيه او يترربه و يصلى قال لا بأس و روى صل في منديلك الذي تتمنديل به و لا تصل في منديل يتمنديل به غيرك و هذا على الكراهة و هو الاصل و الاول رخصة و روى في الرجل يصلى في أزار المرأة و في ثوبها و يعتم بخمارها قال اذا كانت مأمونة و يؤيد ذلك عدم ورود النهي في شئ منه سوى الامور المعلومة مع عموم البلوى به و يلحق بذلك ساير الحيوانات التي لانفس لها سائلة و لا يتبادر الى الذهن عند اطلاق غير مأكول اللحم فلا بأس بالآبريسم اذا خيط به الثوب و لا بأس بالعتسل و الشمع اذا لطنخ به الثوب و غير ذلك من فضلات ساير الحيوانات التي لا يطلق عليها غير مأكول اللحم و اما ما يطلق عليها ذلك و ان كان قليلاً فلا يجوز الصلوة في شئ منه و هل يدخل الحية و السمك و امثالهما مما له لحم غير انه لانفس له سائلة يدخل

في ايهما والظاهر انه يدخل في عموم موثقة ابن بكير فانه يأكل واحداً منهما وامثالهما بعض الطوائف ويقع عليها الأكل ويطلق عليها اللحم بخلاف الذباب والبق والديدان والزنبور و امثالها فانه لا يطلق عليها اللحم ولا يقع عليها الأكل ولا يتبادر الى الذهن و ان كان بعضهم استثنى ما لانفس له سائلة مطلقاً الا ان فيه عندى اشكال فان مبنى دليله عدم شمول غير مأكول اللحم لها و هو كما سمعت غير تام فان كان اللحم لا يطلق على السمك الذى هو على كبر جمل واكبر فعلى اى شىء يطلق وكذا الحيات و امثالها من القنافذ و غيرها .

الحادى عشر - اختلفوا فيما لو شك فى كون الشىء من فضلة ما لا يؤكل لحمه او ما يؤكل هل تجوز الصلوة فيه ام لا على قولين اصحبها الصحة لقوله عليه السلام كل شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه فيقين الاشتغال المحتج باستصحابه منقوض بالنص الوارد وهو يقين مثله فتصح الصلوة فيه حتى يعلم انه من غير مأكول اللحم فيجتنب .

الثانى عشر - قال بعضهم لو مزج صوف ما لا يؤكل لحمه و ما يؤكل لحمه و نسج منهما ثوب لم تصح الصلوة فيه تغليباً للحرمه على اشكال ينشأ من اباحة المنسوج من الكتان و الحرير و من كونه غير متخذ من مأكول اللحم وكذا لو اخذ قطعاً و خيطت ولم يبلغ كل واحد منهما ما يستر العورة اقول الاشكال ناشى عن القياس بالحرير و الا فلا اشكال بعد رواية ابراهيم الهمداني الماضية .

تتمه - مقتضى موثقة ابن بكير الماضية عدم جواز الصلوة فى شىء من فضلات المحرم اكله بالعرض كالجلال فانه حرام اكله و نهيت عن اكله و يؤيد ذلك صحيحة هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل اللحوم الجلالة و ان أصابك من عرقها فاغسله ورواية حفص البخترى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب من البان الجلالة و ان أصابك شىء من عرقها فاغسله ولم اجد متعرضاً لذلك مع انه

داخل في عموم موثقة ابن بكير .

المسألة الثالثة - في الحرير ولا نعلم خلافاً في حرمة لبسه للرجال و بطلان الصلوة فيه و يدل على ذلك من الآثار ما روى عن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه و آله انه قال لعلي عليه السلام في حديث ولا تلبس الحرير فيحرق الله جلدك يوم تلقاه و صحيحة محمد بن عبد الجبار لا تحل الصلوة في حرير محض الي غير ذلك من الاخبار . و هنا مطالب .

الاول - استدلو ببطلان الصلوة في الحرير بان النهي في العبادة يستلزم الفساد لاستحالة كون العبادة مأموراً بها منهيّاً عنها و على ما نذهب انا مأمورون بامتنال اوامر الشارع وقد امرنا بالصلوة في غير الحرير و حرم علينا الصلوة فيه فلا يحصل الامتنال بفعلها فهي فاسدة .

الثاني - يستثنى من ذلك مقامات منها حال الحرب و يدل على ذلك رواية اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلح للرجالي ان تلبس الحرير الا في حال الحرب الي غير ذلك من الاخبار و منها الضرورة لبرد او حر او قمل او غير ذلك و يدل عليه قولهم ليس شئ مما حرم الله الا وقد احل له لمن اضطر اليه و قولهم كلما غلب الله عليه فالله اولى بالعدو وكذا لبس ما ذكر من الجلود المحرمة و اوبارها فيحل جميع ذلك عند الضرورة و الانسان على نفسه بصيرة عند ضرورتها فاذا لبس شيئاً من ذلك لضرورة حل صلوته فيها لعين دليل ما ذكر وهل تحل الصلوة حال الحرب فيه لاطلاق الخبر و معاضدة الاصل ام لا اشكال و الاصوب عدم الجواز لان الاطلاق في محل بيان الحكم لا يسرى وليس في الاخبار الا اذن اللبس فلا يحل الصلوة حال الحرب في الحرير الا ان يكون مضطراً في لبسه لما مر و روى هنا روايتان احدهما عن سماعة بن مهران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن لباس الحرير و الديباج فقال اما في الحرب فلا بأس به وان كان فيه تماثيل وعن الحسين بن علوان عن جعفر

عن ابيه ان علياً عليه السلام كان لا يرى بلبس الحرير و الديباج في الحرب اذا لم يكن فيه التماثيل بأساً و هذا الخبر صدر تقيية لان حسين بن علوان عامي و سوق الخبر يشهد بالتقية لانه خلاف ديدنهم في الاخبار فالعمل على خبر سماعة و لأبأس به في الحرب و ان كان فيه تماثيل و ليس المراد من الحرب حال الضراب و الطعان لانه لاحد يعرى و يلبس في ذلك الوقت بل هو على المتعارف حين التهيأ للقاء العدو و التأهب للحرب فلا بأس به من ذلك الوقت الى الفراغ من الحرب و وقت نزع السلاح .

الثالث - الذي يحرم من الحرير هو الحرير المبهم المحض لرؤية محمد بن عبد الجبار و نقل عليه الاجماع و لأبأس به اذا كان ملحمماً بغيره مما تحل الصلوة فيه و يدل عليه صحيحه احمد بن محمد بن ابي نصر قال سأل الحسن بن قياما ابا الحسن عليه السلام عن الثوب الملحم بالقزّ و القطن و القزّ اكثر من النصف اى صلى فيه قال لا بأس قد كان لابي الحسن عليه السلام منه جبات و قال الصادق عليه السلام لا بأس بلباس القزّ اذا كان سداه او لحمته من قطن او كتان و قال فى الثوب يكون فيه الحرير ان كان فيه خلط فلا بأس و يظهر من هذه الاخبار و غيرها ان الحرير اذا كان فيه ما يصدق الخلط و لا يستهلك يجوز لبسه و الصلوة فيه و لا خصوصية للقطن و الكتان و الخز المذكور فى الاخبار بل هى على نحو المثل فيجوز الخلط بكل ما يحل لبسه و الصلوة فيه و يشعر بذلك اطلاق قوله ان كان فيه خلط فلا بأس و لافرق بين الابريشم و القز لما روى عن عباس بن موسى عن ابيه عليه السلام قال سألته عن الأبريشم و القز قال هما سواء و يجوز الصلوة فى ثوب حشوه القز بدل القطن و يدل على ذلك رواية سفيان بن السمط قال قرأت فى كتاب محمد بن ابراهيم الى ابي الحسن عليه السلام يسأله عن الصلوة فى ثوب حشوه قزّ فكتب اليه و قرأته لا بأس بالصلوة فيه و كذا رواية ابراهيم بن مهزيار الى ابي محمد الحسن عليه السلام فى الرجل يجعل فى جبة بدل القطن قزاً هل يصلى فيه قال نعم لا بأس به فخلافاً من

خالف ضعيف هذا مع عدم صدق الحرير على المحشوبه فإن الحرير لغة الثوب المنسوج من ابريسم وهو غير المحشوبه بالضرورة .

الرابع - نقل الاجماع فى جواز لبس النساء الحرير فى غير الصلوة و يدل على ذلك رواية يوسف بن ابراهيم عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث قال قلت له طيلسانى هذا خز قال وما بال قلت وسداه ابريسم قال وما بال الأبريسم قال لا تكره ان يكون سدا الثوب ابريسم ولا زرّه ولا علمه انما يكره المصمت من الأبريسم للرجال ولا يكره للنساء وقال النساء يلبسن الحرير و الديباج الا فى الاحرام و روى عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث و انما يكره الحرير المبهم للرجال و النساء و هذا محمول على الكراهة باصطلاح المتشرعة لورود اخبار الجواز و قيام الاجماع وانما الخلاف فى صلواتهن فيه على قولين اكثرهم على الجواز واختلافهم لاختلاف الاخبار منها ما تقدم من صحيحة محمد بن عبد الجبار لاتحل صلوة فى حرير محض و هى كما ترى مطلقة ومنها رواية جابر الجعفى قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ليس على النساء اذان الى ان قال و يجوز للمرأة لبس الحرير و الديباج فى غير صلوة و احرام و حرم ذلك على الرجال الا فى الجهاد الخبر . و من الاخبار الدالة على ما قالوا على الجواز مرسله ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابى عبدالله عليه السلام قال النساء يلبسن الحرير و الديباج الا فى الاحرام قالوا مقتضاه جواز اللبس حال الصلوة فى غير الاحرام والذى ارى فى الاخبار بلاغبار جواز لبسهن فى غير صلوة و احرام مع الكراهة و اما لبسهن فى الصلوة فلم اجد ما يدل عليه صريحاً و اما مرسله ابن بكير و رواية يوسف فهما من المتشابهات لعدم دلالة الاطلاق فى محل الحكم الخاص على العموم كما اذا قيل يجوز الجماع الا فى الاحرام فانه لا يشمل باطلاقه حال الصلوة و يجب ردّ المتشابهة الى المحكم قال النبي صلى الله عليه و آله دع ما يريبك الى ما لا يريبك و هذا ان شاء الله ظاهر وهل الخنثى المشكل داخل فى ايهما الظاهرانه

خارج عنهما فلا يلحقه حكم الرجال ولا النساء و مطلق له لمسه لانه لا تكليف
 الاباليان ولا يكلف الله نفساً الا ما آتيتها و اما الصبي ففيه قولان اصحها جواز اللبس
 لعدم كونه من المكلفين و يجوز على الولي تمكينه لانه تمكين المباح .

الخامس - اختلفوا في الصلوة فيما لا يتم فيه الصلوة منفرداً من الحرير يعنى
 ما لا يكون ساتراً للعودة كالقلنسوة و التكة ونحوهما على قولين اكثرهم على الجواز
 و السبب في ذلك اختلاف الانظار في الاخبار فالذى يدل على المنع صحيحة محمد
 بن عبد الجبار و فيها لا تحل صلوة في حرير محض و في سؤاله خصوص التكة الحرير
 و في رواية اخرى خصوص القلنسوة و الذى يدل على الجواز رواية الحلبي عن ابي
 عبدالله عليه السلام قال كل ما لا تجوز الصلوة فيه وحده فلا بأس بالصلوة فيه مثل التكة
 الأبريسم و القلنسوة و الخف و الزنار يكون في السر او يبل و يصلى فيه فمنهم من حمل المنع
 على الاستحباب جمعاً و منهم من حمل الجواز على التقية لانه المنقول عن ابي حنيفة
 و الشافعي و احمد و هذا الحمل كما حققنا في موضعه غير جائز بمحض وجود قائل
 به من اولئك لان هذه المذاهب في تلك الايام لم تكن مشتهرة و انما اشتهرت في
 سنة خمسمائة و نيف و ستين فلا يجوز الحمل على التقية بمحض ذهاب الأربع او بعضهم
 الى قول و ليس في الخبر ما يدل عليه نعم لنا ان نقول ان المطلقات الناهية عن الحرير
 بلغت التواتر و قد ورد في خصوص التكة و القلنسوة النهي طبقاً لتلك المطلقات و رواية
 الحلبي ايضاً في لفظها ركافة و تعقيد يبعد صدورها هكذا و لا يعارض هذه الاخبار
 المتواترة المقطوع بها و بمعناها و هي مخالفة الاحتياط ايضاً و شبهة التقية ايضاً
 لاحقة بها فصدورها انما هو لا يقع الخلاف الناشئ عن التقية العامة للخاصة و لا اقل
 من التشابه و تلك الاخبار محكمة واضحة و العمل عليها بقى الكلام في مطلق الابريس
 مثل ما يخاط به الثوب او يزر به او يجعل علماً فيه او يكف به و الخياطين المعمولة
 المخيطة حول الأكمام وغيرها من السفايف و امثالها فاختلغوا فيها ايضاً على قولين

واستدلوا بالنسبة الى ما يكف به بما رواه العامة عن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله
نهى عن الحرير الا في موضع أصبعين او ثلث او أربع و من طريق الاصحاب رواية
جراح المدينى عن ابي عبد الله عليه السلام كان يكره التميمي المكفوف بالديباج
و بالنسبة الى ما عدا ذلك رواية يوسف بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لابأس بالثوب ان يكون سداه وزره وعلمه حريراً وانما يكره الحرير المبهم للرجال
و روى ما يعارض ذلك وهي رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الثوب
الذى يكون علمه ديباجاً قال لا تصل فيه واستدل المانعون بهذه الرواية ورواية جراح
و اطلاق الاخبار الماضية كرواية محمد بن عبد الجبار وغيرها و التحقيق في ذلك
هو ان الحرير هو الثوب المنسوج من الابريسم وقد قال في المجمع الحريرة واحدة
الحرير من الثوب الابريسم و نحوه قال في القاموس و قال في سر الادب في تقسيم
الألبسة السحل من القطن والحرير من الابريسم ولا ينافي ذلك قول صاحب القاموس
الابريسم الحرير او معرب فانه تردد في اطلاق الابريسم على الحرير وغيره لالعكس
بل يؤيد حيث يشعر بمخالفة الحرير الابريسم وقال صاحب المجمع الابريسم معرب
وهذا هو الظاهر من سبك اللفظ و بالجملة الحرير هو الثوب المنسوج من الابريسم
لامطلق الابريسم فاناً المطلقات الناهية عن الحرير صريحة في الثوب و اما الخيط
و الزرّ فليس بثوب منسوج و اما العلم فهو تحت الخيط لان العلم هو طراز الثوب و رسمه
و الطراز منسوج مع غيره لامحالة و يدل على ذلك رواية يوسف بن ابراهيم و قد مرّت
حيث جعل المبهم مقابلاً لما زرّه و علمه ابريسم فرواية عمار محمولة على الكراهة
لمخالفته الاخبار الكثيرة بل الاجماع القائم على جواز الصلوة في الخيط فلا اشكال
حقيقة في ما لا يطلق عليه الثوب و لا يقع عليه اللبس نعم يشكل الحكيم في الكف فانه
قطعة من الثوب المنسوج من الابريسم و رواية العامة ضعيفة سنداً و دلالة اما سنداً
فواضح و اما دلالة فان مفاده صحة الصلوة في الحرير اذا كان بقدر موضع اصبعين

او ثلث او اربع و مقتضاها ان يكون تمام الحرير بقدر موضع اصبعين عرضاً و طولاً و هذا لا ينفع المجوزين للكف ولم أرمن تنبه بذلك فإذا الاستدلال بها على الكف بعيد بل لادلالة فيها على أزيد مما ذكرنا وانت اذا انصفت وجدت و رواية جراح ايضاً متشابهة لاشتراك لفظة يكره في المعنيين فالكف باق تحت المنع بلا معارض لاسيما بعد المنع عن التكة وهي ليست بأزيد عن الكف وقد عرفت التحقيق فيها و اما السفايف المنسوجة والخياطين فلا بأس بها لعدم دخولها تحت الثوب وعدم شمول اطلاق الحرير اياهما و يؤيد ذلك اجازة الزر و بالجملة المدار على صحة اطلاق الثوب و عدمها .

السادس - اختلفوا في جواز اقتراشه والقيام عليه على قولين اصحهما الجواز لصحیحة على بن جعفر قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الفراش الحرير و مثله الديباج و المصلى الحرير هل يصلح للرجل النوم عليه و التكة و الصلوة قال يفترشه و يقوم عليه و لا يسجد عليه و كذا رواية المسمع بن عبد الملك البصرى عن ابى عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يؤخذ من ديباج الكعبة فيجعله غلاف مصحف او يجعله مصلى يصلى عليه و روى المنع عن الفقه الرضوى بعد ان منع الصلوة في ما منع عنه قال ولا تصل على شىء من هذه الأشياء الا ما يصلح لبسه و هو محمول على الكراهة لما عرفت .

فروع (١) - لولم يجد العارى الا الحرير المحض صلى عارياً للمنع عن الصلوة فيه مطلقاً الا ان يضطر الى لبسه لبرد و نحوه فيلبس و يصلى و اما من غير حاجة فلا بخلاف الثوب النجس فانه ورد الأذن بلبسه فيصلى فيه .

ب - يجوز حمل الحرير و ان كان عريضاً طويلاً لانه منع عن لبسه و الصلوة فيه و لا مانع عن حمله و كل شىء مطلق حتى يرد فيه نهى .

ج - ومثل ذلك لو التصق طاقات الابريسم بالثوب الملبوس فلا بأس بالصلوة معه

وليس هو من باب سقوط الشعرات الغير الذكوية وغيرها مما امر فانه لا يطلق على دود القز الغير المأكول اللحم ولا يشمله ابدأ فليس القز و الابريسم فضلة غير مأكول اللحم وهما مطلقان الا المنسوج منها فهو ممنوع عنه .

د - لافرق بين ان يكون الثوب جميع اجزائه خليطاً ممزوجاً او تكون قطعة منه حريراً محضاً و اخرى من غيره محضاً او ممزوجاً فان المعتبر صدق المزج وعدم الابهام فلا يكون مثل ذلك لو نسج ثوب نصفه حرير محض و نصفه غيره لعدم صحة اطلاق الخلط و المزج عليهما .

هـ - و اذا رقع ثوب قطن بوصلة من الحرير المحض فالأصح جوازه لو كان بقدر موضع اصبعين للرواية العامة المذكورة وهى و ان كان سندا ضعيفاً الا انه قدرواها الثقات و عملوا بها فهى كسائر الروايات ولم نستدل بها على الكف لعدم الدلالة اللهم الا ان يكون كف تمام مساحته عرضه و طوله بقدر اصبعين ولم نجوز الزيادة على ذلك لاشتباه منشأ التريديد فى الخبر .

و - لو اشتبه ثوب على المصلى هل هو حرير محض او خليط صحت صلوته فيه لقولهم عليهم السلام كل شئى فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه ولو صلى فيه ثم تبين له فى اثناء الصلوة انه حرير محض القاه و صلى مع غيره ان كان عليه و لبس غيره ان كان قريباً منه مع الحاجة يعنى لو لم يكن عليه اولاً الا ذلك الثوب المشتبه و ان لم يكن قريباً منه يأمر بأتيانه اليه بالأشارة و الأيماء وغيره مما لم يمح صورة الصلوة و الاصلى عارياً و تصح صلوته و ان كانت الأعادة احوط وكذلك حكم ما لا تحل الصلوة فيه من غير الثوب النجس فانه لو صلى على انه طاهر و اطلع على نجاسته فى اثناء الصلوة ولم يكن عليه الا ذلك الثوب صلى فيه و لا بأس ان يلقيه الا ان الصلوة فيه افضل و افضل منه الأعادة فى ثوب آخر طاهر .

المسئلة الرابعة - فى الذهب و لاخلاف ظاهره فى تحريم لبس الذهب و الصلوة

فيه ويدل عليه رواية النميرى عن ابى عبدالله عليه السلام فى حديث والذهب انه حلية
اهل الجنة و جعل الله الذهب فى الدنيا زينة النساء فحرم على الرجال لبسه والصلوة
فيه و انما الخلاف فى لبس ما لا تتم الصلوة فيه اكثرهم على البطلان و يدل على
مذهبهم رواية جابر الجعفى عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث و يجوز ان تتختم
بالذهب و تصلى فيه و حرام ذلك على الرجال الا فى الجهاد و يدل على ذلك جميع
العمومات الناهية عن الذهب منها رواية النميرى و رواية عمار عنه عليه السلام فى حديث
لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلى فيه لانه من لباس اهل الجنة الى غير ذلك من الاخبار
و ما روى ان النبى صلى الله عليه و آله تتختم فى يساره بخاتم من ذهب ثم خرج على
الناس فطفق الناس ينظرون اليه فوضع يده اليمنى على خنصره اليسرى حتى رجع
الى البيت فرمى به فما لبسه محمول على التقية للحنند و للتختم باليسرى فانه من
طريقة العامة و لرواية الجلبى عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال على عليه السلام
نهائى رسول الله صلى الله عليه و آله ولا أقول نهاكم عن التختم بالذهب الخبر. وهل
المطلى بالذهب كالذهب الظاهر انه نعم لانه فى الحقيقة ذهب حل فطلى على غيره
فهو ذهب و كذا لايجوز الصلوة فى مفاتيل الذهب و ان كانت مطلية و ان اشتبه هل
هو مطلى بالذهب او صبغ آخر من الصناعة فتصح الصلوة فيه لقولهم عليهم السلام
كل شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف انه حرام بعينه وان علم بانه
ذهب فى اثناء الصلوة رماه و ان كان ثوباً نزع و رماه مالم يمح صورة الصلوة و ان
احتاج فى نزعها الى حركات ممحوية بطلت الصلوة ثم فى لبس الثوب الآخر كعين مامر
فى الحرير و يستثنى من ذلك اى من الذهب ما يشد به الاسنان لرواية محمد بن
مسلم عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث ان اسنانه استرخت فشدتها بالذهب الى
غير ذلك من الاخبار و الوجه عدم صحة اطلاق اللبس عليه اما لعدم كونه لبساً او
لندرتة وعدم شمول الاطلاق اياه و يجوز حمل الذهب فى الصلوة لانه نهى عن لبسه ولم

ينه عن حمله وهل تبطل الصلوة في ذرّ الذهب وسفایف الذهب ام لا لم أر من الاصحاب تفصيلاً في المسئلة و الأحوط الاجتناب و كذا لو نسج الثوب به و بغيره مخلوطاً و ان كان ما يفهم من الاخبار و لبس الذهب حرمة لباس الذهب الخالص او يكون الذهب بحيث يشمل عليه وحده اللباس و اما لو كان منه خيوط في اللباس او زرّ او علم فلا يشمل ذلك اطلاق اللباس ولكن لي بعد فيه تردد .

المسئلة الخامسة - في المغصوب نسب بعضهم الى جميع العلماء تحريم الصلوة فيه و بطلانها و بعضهم عمم القول فقال سواء كان ساتراً ام لا و عن الفضل بن شاذان و هو من قدماء اصحاب الرضا عليه السلام صحة الصلوة فيه و في المكان المغصوب استدلالاً بان الصلوة فرض عليه و ذلك منهي عنه سواء صلى ام لم يصل و ذهب الى قوله بعض المتأخرين و منهم من فصل فجعل الساتر سبباً للبطلان دون غيره و كذا ما قام عليه او سجد و الكل استدلوا باستدلالات عقلية و تخريجات لا يجوز الاعتماد عليها و المروى مرفوعة الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول عن امير المؤمنين عليه السلام في وصيته لكميل قال يا كميل انظر فيما تصلى و على ما تصلى ان لم يكن من وجهه و حله فلا قبول و عن الطبرسي في بشارة المصطفى بسنده الى كميل نحوه و في الحقيقة فتوى الفضل يعارض هذا الخبر لانه من اجلاء الصحابة و بعيد ان يتكلم من نفسه في المسئلة مع تمكنه من السؤال لاسيما في مقام الرد على المخالفين كما ذكره الكليني في كتاب الطلاق بل يظهر منه انه كان مسلماً معلوماً في تلك الايام بل كان مشهوراً بل اشهر كما ذكره المجلسي رحمه الله هذا مع ان لفظة لا قبول ليس بصريح في الحرمة بل هو حيث يذكر متشابه و كثيراً ما يستعمل في الكراهة كما روى في الخمر من شربها لم يقبل الله منه صلوة اربعين يوماً و روى في المرأة اذا أتت زوجها بلسانها لم يقبل الله عزوجل منها صرفاً ولا عدلاً ولا حسنة من عملها حتى ترضيه و ان صامت نهارها و قامت ليلها و اعتقت الرقاب

وحملت على جياذ الخيل في سبيل الله وكانت في اول من ترد النار وكذلك الرجل اذا كان لها ظالمًا الخبر. وقال ايما امرأة لم ترفق بزوجها وحملته على ما لا يقدر عليه ولا يطيق لم يقبل منها حسنة الخبر. وامثال ذلك من الاخبار وليس ان صلوتها باطلة و يجب عليها قضائها ولم يعد احد الكلام الخشن على الزوج من قواطع الصلوة الى آخر عمر المرأة اذا لم ترض زوجها فان صحة العبادة و سقوط التكليف في الدنيا غير القبول في الآخرة الا ترى ان الفقيه يحكم بصحة العبادة اذا تمت اركانها وان لم يحضر قلب المصلي و رويت اخبار ان الصلوة ربما ترفع ثلثها و ربعها و خمسها بقدر ما حضر قلبه وليست الغفلة من مبطلات الصلوة وان لم تقبل بسببها فان احكام هذه الدنيا غير الآخرة فليست الرواية المذكورة صريحة في البطلان فلا يمكن الاستدلال بها فنقول ان الصلوة مأمور بها والغصب منهي عنه فالغصب حرام والصلوة واجبة فاذا تمت اركانها صحت و ليست الثياب جزءاً للصلوة و انما هي قيام و ركوع و سجود و اذكار و قد ائيت بها وما قيل ان الحركات منهي عنها لتحريك المغصوب قلنا ان تحريك المغصوب حرام و الحركة الى الركوع و السجود و القيام واجب فالرجل يصلي و يتحرك بقصد الصلوة و انما تستلزم حركته حركة المغصوب ولا يحرك المغصوب يعني لا يركع بقصد حركة الثوب و تحريكه و انما حر كاته مستلزمة لحركة الثوب في جهة المنهي غير جهة المأمور و مستلزم الحرام ليس بحرام الا ان يكون لطلب وقوع الحرام و ادل دليل على ذلك ان الامتثال يقتضى الأجزاء و قد امتثل بجميع ما امر في صلوته و ترك جميع ما نهى عنه لصلوته في صلوته فلو علم الامام عليه السلام انه مبطل نهى عنه كما نهى عن الحرير و الذهب و الميتة و غيرها و ان ليس فليس و الناس في سعة ما لم يعلموا ولا تكليف الا بالبيان وما ذكر من الادلة انما هي ادلة لا يسمن ولا يغنى من جوع فان بلغهم خبر ولم يذكروا فذلك حجة عليهم دوننا حتى يبلغنا و لما لم نقل ببطلان الصلوة في الثوب المغصوب لم نذكر

الفروع المتفرعة عليها .

المسئلة السادسة - يحرم لبس الحديد في الصلوة كما يأتي لما يأتي عدا

ما استثنى و يأتي في موضعه ان شاء الله .

باب فيما يستحب ويكره ففيه مقصدان :

المقصد الاول - في جملة ما يستحب للمصلي وهو امور .

الاول - الظاهر انه لاختلاف في استحباب الصلوة في النعل العربية و يدل عليه

رواية عبد الرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال اذا صليت

فصل في نعليك اذا كانت طاهرة فان ذلك من السنة و عن الرضا عليه السلام افضل

موضع القدمين في الصلوة النعلان و الاخبار مطلقة عن العربية وغيرها الا انه رويت

هنا روايات يشير الى ان استحبابه تقية و هو ما رواه عبد الرحمن المذكور عنه عليه

السلام اذا صليت فصل في نعليك اذا كانت طاهرة فانه يقال ذلك من السنة و النعل

لغة كل ما يقي الرجل عن الأرض الا ان المتبادر تلك الايام غير معلوم .

الثاني - ستر البدن للرجل كما امر يعنى من الركبة او قريب منها من الاسفل

الى الشنودة او قريب منها من الفوق الى الترقوة .

الثالث - لبس المرأة ثلثة أثواب وقد مر .

الرابع - استحباب الطيب للصلوة بالمسك فعن عبد الله سنان عن ابي عبد الله

عليه السلام قال كانت لرسول الله صلى الله عليه و آله ممسكة اذا هو توضأ اخذها

بيده وهي رطبة فكان اذا خرج عرفوا انه رسول الله صلى الله عليه و آله براحته

وقال صلوة متطيب افضل من سبعين صلوة بغير طيب و كان يعرف موضع سجوده

بطيب ربحه .

الخامس - استحباب القاء شئ على العاتق اذا صلى في سراويل واحد او ازار

لما مر .

السادس - استحباب لبس الخشن و ما لا يتقى عليه في صلوته فعن ابي عبد الله عليه السلام في حديث و كانوا عليهم السلام يلبسون أغلظ ثيابهم اذا قاموا الى الصلوة ونحن نفعل ذلك وقال انا اذا أردنا ان نصلى لبسنا أخشن ثيابنا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من اتقى على ثوبه في صلوته فليس لله اكتسى وعن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اى خذوا ثيابكم التي تترينون بها للصلوة في الجمعات و الأعياد و روى عن الحسن عليه السلام انه كان يلبس أجود ثيابه في صلوته و لعله كان لسبب خاص به او ان الغرض ان لا يتوقى الانسان على ثيابه فاذا لم يتوقى لا فرق بين الأجود و الخشن و اذا كان ممن يتوقى يلبس ما لا يتوقى لاجله و ان الأئمة كانوا يلبسون تذللاً و تخشعاً و تعليماً و بايهم اقتديت كان لك فيهم أسوة حسنة الا ان المناسب لحالنا اتخاذ الخشن لكسر النفس .

السابع - يستحب تقلد السيف اذا كان عارياً و معه سيف لقوله عليه السلام و ان كان معه سيف و ليس معه ثوب فليقلد السيف و يصلى قائماً .

الثامن - الصدقة بثمان ثوب صلى فيه اذا باعه و عليه يدل اخبار ان على بن الحسين عليه السلام كان يلبس الكساء الخبز في الشتاء فاذا جاء الصيف باعه و تصدق بثمانه و كان يقول انى لأستحي من ربي ان آكل ثمن ثوب قد عبدت الله فيه .

التاسع - يستحب الصلوة في العمامة و السراويل لما روى عن النبي صلى الله عليه و آله قال ركعتان مع العمامة خير من اربع ركعات بغير عمامة و عن الشهيد في الذكرى قال و روى ركعة بسراويل تعدل اربعاً بغيره قال وكذا روى في العمامة .

المقصد الثاني - في جملة ما يكره :

الاول - يكره الصلوة في الثياب السود عدا العمامة و الخف و الكساء و يدل عليه ما رواه في الكافي عن احمد بن محمد رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال يكره السواد الا في ثلثة الخف و العمامة و الكساء و يباح للثقيفة للعمومات و خصوص ما

روى عن حذيفة بن منصور انه قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام بالحيرة فأناه رسول ابي العباس الخليفة يدعوه فدعا بممطر احد وجهيه أسود والآخر أبيض فلبسه ثم قال اما انى ألبسه وانا اعلم انه لباس اهل النار وروى ان السواد والمنطقة فيها خنجري ولد العباس وقال على عليه السلام لا تلبس السواد فانه لباس فرعون وروى لاتصل فى ثوب أسود فاما الخف او الكساء او العمامة فلا بأس وروى فى القلنسوة السوداء فقال لاتصل فيها فانها لباس اهل النار و نفى البعد بعضهم عن استثناء لبس السواد فى ماتم الحسين عليه السلام و تمسك بما روى عن زين العابدين عليه السلام انه لما قتل ابي الحسين المظلوم الشهيد عليه السلام لبس بنوهاشم فى ماتمه ثياب السود ولم يغير نها فى حرا وبرد الحديث . وهذا لا يدل على رجحانه حتى يستثنى من تلك التأكيدات وعن حماد بن عثمان عن ابي عبدالله عليه السلام قال يكره الصلوة فى الثوب المصبوغ المشبع المقدم (١) وعن يزيد بن خليفة عنه عليه السلام انه كره الصلوة فى المشبع بالعصفر المضرج (٢) بالزعفران وروى لاتصلوا فى المشبع المضرج .

الثانى - يكره ان يأتزر بأزار فوق القميص ويدل على ذلك صحيحة هشام بن سالم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغى ان يتوشح بأزار فوق القميص وانت تصلى ولا تترز بأزار فوق القميص اذا انت صليت فانه من زى الجاهلية وروى فيه رخصة و هى صحيحة موسى القاسم البجلي قال رأيت ابا جعفر الثانى عليه السلام يصلى فى قميص وقد اتزر فوقه بمنديل و هو يصلى و صحيحة موسى بن عمر بن بزيع قال قلت للرضا عليه السلام اشد الأزار والمنديل فوق قميصى فى الصلوة فقال لا بأس به .

الثالث - يكره التوشح وتكاثرت فيه الروايات لانه من عمل قوم لوط و زى الجبابرة فعن زياد بن المنذر عن ابي جعفر عليه السلام انه سأله رجل و هو حاضر

١ - المقدم الشديد الصبغ بالحمرة ٢ - المضرج المصبوغ بالحمرة دون المقدم .

عن الرجل يخرج من الحمام او يغتسل فيتوشح و يلمس قميصه فوق أزاره فيصلى
و هو كذلك قال هذا من عمل قوم لوط فقلت له ان يتوشح فوق القميص قال هذا من
التجبر قال قلت ان القميص رقيق يلتحف به قال نعم ثم قال ان حل الأزار في الصلوة
والحذف بالحصى و مضغ الكندر في المجالس على ظهر الطريق من عمل قوم لوط
و عن ابي عبدالله عليه السلام قال انما كره التوشح فوق القميص لانه من فعل
الجبابة و سئل ما العلة التي من اجلها لا يصلى الرجل وهو متوشح فوق القميص فقال
لعلة الكبر في موضع الأستكانة و الذل و رويت رخصة في التوشح فوق القميص
وهي صحيحة حماد قال كتب الى العبد الصالح عليه السلام هل يصلى الرجل الصلوة
و عليه أزار متوشح به فوق القميص فكتب نعم وقد اختلف كلام اهل اللغة في معنى
التوشح فعن الجوهري انه التقلد و عن بعضهم انه ادخاله تحت اليد اليمنى و القاؤه
على المنكب الأيسر كما يفعل المحرم و عن بعضهم ان يأخذ طرف ثوب القاه على
منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى و يأخذ طرفه الذى القاه على الأيسر تحت
يده اليمنى ثم يعقدهما على صدره و المخالفة بين طرفيه و الاشمال بالثوب بمعنى
التوشح و قال فى القاموس انه التقلد و فى المجمع هو ان يدخله تحت أبطه الأيمن
و يلقيه على منكبه الأيسر والحاصل من جميع ذلك هوان يلبس الثوب شبه الوشاح
وهو على ما ذكره اهل اللغة أديم عريض مرصع تشده المرأة بين عاتقها و كشحها
ويطلق التوشح على السيف فالظاهر ان قولهم هو التقلد لا ينافى القول الثانى و كذا
القول الثانى لا ينافى القول الثالث فانه توشح من الطرفين وان القول الثانى على سبيل
المثل فلا اختصاص له باليمين واليسار فعلى هذا يجمع بين كلام اهل اللغة وكذا كلام
الفقهاء حيث ذهبوا الى القول الثانى .

الرابع - لم ينقل خلاف فى كراهة اشمال الصماء والاصل فيه صحيحه زرارة
عن ابي جعفر عليه السلام قال اياك والتحف الصماء قلت و ما الصماء قال ان تدخل الثوب

من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد ووجه الكراهة احتمال ظهور العورة .

الخامس - نسبوا الى علمائنا كراهة الصلوة في عمامة لاحتك لها وعن المتقدمين عدم جواز الصلوة في الطابقية وعدم جواز الصلوة للمتعمم الا ان يتحنك وقال بعضهم ليس نص في استحبابه او كراهة تركه حال الصلوة بخصوصه و ذلك لاقتصارهم على الكتب الاربع و الاروى عن غوالي اللثالي عن النبي صلى الله عليه و آله من صلى مقتعاً فأصابه داء لادواء له فلا يلومن^١ الانفسه قال في القاموس ، أقتعط ، تعمم ولم يدر تحت حنكه . وليس لها معارض فالعمل عليها و روى ان الطابقية عمه ابليس .

تنبيه - قدوردت هنا اخبار في استحباب التحنك في احوال :

منها - السفر فعن ابي عبدالله عليه السلام من خرج من منزله معتماً تحت حنكه يريد سفراً لم يصبه في سفره سرق ولا حرق ولا مكروه وقال من خرج في سفره ولم يدر العمامة تحت حنكه فاصابه ألم لادواء له فلا يلومن^٢ الانفسه .

منها - عند الخروج من البيت و قال الصادق عليه السلام ضمنت لمن خرج من بيته معتماً ان يرجع اليهم سالماً .

منها - عقد الحاجة فعن الصادق عليه السلام اني لا أعجب ممن يأخذ في حاجة و هو معتم تحت حنكه كيف لاتقضى حاجته و روى اخبار اخر في الأسدال و قد جمعوا بين هذه الاخبار و تلك بان مفاد هذه الاخبار استحبابه عند التعمم و السفر و الحاجة لادائماً و اخبار الاسدال يفيد استحبابه دائماً فلا منافاة و ما ذهبوا اليه هو ما يفهم من اخبار التحنك فلا يفيد ازيد من حال التعمم و اما ما يدل على الاسدال فعن ابي عبدالله عليه السلام قال عمم رسول الله صلى الله عليه و آله علياً بيده فسدلها بين يديه و قصرها من خلفه قدر اربع اصابع ثم قال ادبر فأدبر ثم قال أقبل فأقبل ثم قال هكذا تيجان الملكة و في حديث آخر قال هكذا أيدي ربي بالملكسة و كذا نقل عن لبس الائمة عليهم السلام فما ادعاه الاصحاب من كراهة ترك التحنك

دائماً يحتاج الى دليل مع ما روى عن فعل الائمة من الاسدال .

السادس - كراهة الصلوة في ثوب واحد بغير رداء ولا اختصاص له بالامام كما ذكره بعضهم اما ما يدل على الامام صحيحة سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أم قوماً في قميص ليس عليه رداء فقال لا ينبغي الا ان يكون عليه رداء او عمامة يرتدى بها ولا شك ان السؤال مخصوص بالامام فاجابه عنه ولا يدل ذلك على نفي الحكم عن غيره و يدل على استحبابه للغير صحيحة عبد الله بن سنان قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل ليس معه الا سراويل قال يحل التكة منه فيطرحها على عاتقه و يصلى الحديث وسئل عن الرجل الحاضر يصلى في أزار مؤتزرأ به قال يجعل على رقبته مندبلاً او عمامة يرتدى به و رويت الرخصة فيهما معاً فعن ابي مريم الانصاري قال صلى بنا ابو جعفر عليه السلام في قميص بلا أزار ولا رداء فقال ان قميصي كثيف فهو يجزى ان لا يكون على أزار ولا رداء و عن محمد بن مسلم قال رأيت ابا جعفر عليه السلام صلى في أزار واحد ليس بوسع قد عقده على عنقه فقلت له ماترى للرجل يصلى في قميص واحد فقال اذا كان كثيفاً فلا بأس به و عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان آخر صلوة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه الا اريك الثوب قلت بلى قال فاخرج ملحفة فزرعتها فكانت سبعة اذرع في ثمانية أشبار والذي يفهم من ضم الاخبار بعضها الى بعض استحباب الثوبين ولا خصوصية للرداء و انما ذكر الرداء في الاخبار كما ذكر القميص وكما ذكر لي طرح على ظهره شيئاً ويدل على ذلك مزيداً على ما مر صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلى في قميص واحد او قباء وحده قال لي طرح على ظهره شيئاً قال وسألته عن الرجل يؤم في ممطر وحده او حبة وحدها قال اذا كان تحتها قميص فلا بأس قال وسألته عن الرجل هل يؤم في قباء و قميص قال اذا كانا ثوبين فلا بأس

الحديث .

السابع - سدل الرداء و نقل اتفاقهم على كراهته و قالوا هو القاء طرفي الرداء من الجانبين وعدم رد احد جانبيه على الكتف الاخرى وعدم ضم طرفيه بيده و المستند في ذلك صحيحة زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام خرج امير المؤمنين عليه السلام على قوم فرآهم يصلون في المسجد قد سدلوا أرديتهم فقال لهم مالكم قد سدلتم ثيابكم كأنكم اليهود خرجوا من فهرهم يعنى بيعهم اياكم و سدل ثيابكم وهذه الواقعة خاصة بكيفية خاصة صنعوها اولئك حيث تشبهوا باليهود و ينبغى ان يعرف كيف كانت و دونه خرط القناد و روى على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام عن الرجل هل يصلح ان يجمع طرفي رداءه على يساره قال لا يصلح جمعها على اليسار ولكن اجعلها على يمينك اودعها ولاشك ان دعتهما هي الأسدال و بمقتضى هذا الخبر هو مستحب و المكروه جمعها على اليسار و روى ما يشرح الامر و هو رواية الحسين بن علو ان عن الصادق عن ابيه عليه السلام قال انما يكره السدل على الأزار بغير قميص فاما على القميص و الجباب فلا بأس و في رواية شعيب عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا بأس ان يصلى الرجل و ثوبه على ظهره و منكبيه فيسدله الى الارض و لا يلتحف به و اخبرني زرارة يفعل ذلك .

تنبيه - الرداء ثوب خاص كالمحففة و لا يقوم غيره مقامه كما اشتهر و ما ورد في التكة و طرف العمامة و السيف و غيرها انما هو عند الاضرار و انكشاف الظهر كما هو مورد الاخبار فلا تقوم العباء مثلاً مقامها و ان لم يلبس الأردية اذا قلنا باستحبابها خاصة .

السابع - اللثام حكموا بكراهته مطلقاً و المستفاد من الاخبار كراهته اذا صلى على وجه الارض و عدمها اذا صلى راكباً و يدل على ذلك صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له ايصلى الرجل و هو متلثم فقال اما على وجه الارض

فلا واما على الدابة فلا بأس ورويت رخصة فيه اذا صلى على الارض ايضاً وهو صحيحة الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام هل يقرأ الرجل في صلوته و ثوبه على فيه فقال لا بأس بذلك اذا سمع الهمهمة و روى ان اللثام لا بأس به و ان كشف فهو افضل و سئل عن المرأة تصلي متنقبة قال اذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس وان أسفرت فهو افضل .

الثامن - كره بعضهم القباء المشدود وحرمه بعضهم الا في حال الحرب والضرورة و لم يذكروا له مستنداً و حاول بعضهم الاستدلال عليه بما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يصلي احدكم و هو متحزم و غير دال مع انه غير ثابت .

التاسع - كره بعضهم الصلوة في الحديد اذا كان بارزاً وحرمه بعضهم و المأثور رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلي الرجل و في يده خاتم حديد و روى انه حلية اهل النار و روى لا يصلي الرجل و في تكته مفتاح حديد قال الكليني و روى اذا كان المفتاح في غلاف فلا بأس و عن النميري عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث و جعل الله الحديد في الدنيا زينة الجن و الشياطين فحرم الرجل المسلم ان يلبسه في الصلوة الا ان يكون قبال عدو فلا بأس قال قلت فالرجل يكون في السفر معه السكين في خفد لا يستغنى عنه او في سراويله مشدوداً او المفتاح بحيث ان وضعه ضاع او يكون في وسطه المنطقة من حديد قال لا بأس بالسكين و المنطقة للمسافر في وقت ضرورة و كذا المفتاح اذا خاف الضيعة و النسيان و لا بأس بالسيف و كل آلة السلاح في الحرب و غير ذلك لاجتياز الصلوة في شئ من الحديد فانه نجس ممسوخ و الذين قالوا بكرهته تمسكوا بالأصل و اطلاق الأمر بالصلوة فلا يتقيد بالبدليل و قال بعضهم انه مكروه لا للاخبار المستفيضة الظاهرة في الحرمة بل للشبهة الناشئة عن تحريم بعض فاعتبر من ذلك فان المحرم حرم لهذه الاخبار فصار يعتد بفتواه ولا يعتد بمستنده نعوذ بالله

من زلل الأقدام وضعف بعض من يرى صحة اخبارنا حديث النميرى لانه فيه اند نجس ممسوخ وهو ضعيف لان النجس فى الاخبار غير معلوم ان يكون بمعناه المتعارف عند المتشرعة فلعله القذارة وقد استفاضت الاخبار بعدم طهارته فلا يمكن رد الجميع وبالجملة لامانع من التحريم بوجه الا ان الكلام فى المستور و المشتهر مقتضى رواية الكلينى عدم البأس به اذا كان فى غلاف ويؤيده ويدل عليه رواية محمد بن عبدالله بن جعفر الحميرى انه كتب الى صاحب الزمان عليه السلام فى مسائل يسئل عن الرجل يصلى وفى كفه او سراويله سكين او مفتاح حديد هل يجوز ذلك فكتب فى الجواب جاز و هذا الخبر صريح فى جوازه اذا كان مستوراً و الذى يظهر من حديث النميرى حرمة لبسه فى الصلوة و عدم جواز الصلوة فى شئ من الحديد و مقتضى لفظه فى الظرفية فلا يجوز لبسه فى غير ضرورة ولا حرب و اما حمله فمقتضى ذلك الحديث الكراهة فى غير ضرورة و عدم البأس عند الضرورة و مقتضى التوقيع الجواز مطلقاً فى المحمول فلا ينافيه وبالجملة لأبأس بحمله مستوراً كما هو مقتضى التوقيع و ان كان فيه كراهة فى غير ضرورة و اما لبسه فى غير ضرورة ولا حرب فحرام فى الصلوة كما هو مقتضى خبر النميرى ولا معارض له و يجوز لبسه قبال العدو و يجوز صلوته فيه حينئذ .

العاشر - يجوز الصلوة فى الثوب المشتري من المشركين و اهل الذمة و المعار اياهم و فى ثوب غير المأمون كل ذلك للأصل و استفاضة الاخبار الناصة بذلك نعم روى هنا خبر فى كراهة الصلوة فيها قبل الغسل و هو صحيحه عبدالله سنان قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الذى يعير ثوبه لمن يعلم انه يأكل الجرى و يشرب الخمر فيرده أ يصلى فيه قبل ان يغسله قال لا يصلى فيه حتى يغسله و قلنا بكراهة ذلك لورود الرخصة فى الاخبار المستفيضة منها صحيحه عبدالله سنان قال سأل ابا عبدالله عليه السلام رجل وانا حاضرانى أعير الذمى ثوبى و انا اعلم انه يشرب الخمر

ويأكل لحم الخنزير فيرده على فأغسله قبل ان أصلي فيه فقال ابو عبدالله عليه السلام صل فيه ولا تغسله من اجل ذلك فانك أعرته وهو طاهر ولم تستيقن انه نجس .

الحادى عشر - تكره صلوة المرأة فى الخلخال الذى له صوت فلو كان أصم

جاز من غير كراهة ويدل على ذلك صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام انه سأل عن الخلخال هل يصلح لبسها للنساء والصبيان قال ان كان صماء فلا بأس وان كان له صوت فلا يصلح وهذا الخبر بأطلاقه يشمل حال الصلوة وهو مطلق لغير الصلوة ايضاً .

الثانى عشر - الصلوة فى الثوب الذى فيه تماثيل او خاتم كذلك اختلفوا

فيهما على قولين الكراهة و الحرمة و منهم من فرق بين التماثيل فكره الصلوة فى الثوب الذى فيه تماثيل الحيوان و نفى البأس عن صور غير الحيوان ففى صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام انه كره ان يصلى وعلميه ثوب فيه تماثيل وعن عبدالرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن الدراهم السود تكون مع الرجل و هو يصلى مربوطة او غير مربوطة فقال ما اشتبهى ان يصلى و معه هذه الدراهم التى فيها التماثيل ثم قال ما للناس بد من حفظ بضاعتهم فان صلى و هى معه فلتكن من خلفه و لا يجعل شيئاً منها بينه وبين القبلة و سئل عن الدراهم السود فيها التماثيل أيصلى الرجل و هى معه فقال لأبأس بذلك اذا كانت مواراة و صحيحة محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يصلى و فى ثوبه دراهم فيها تماثيل فقال لأبأس بذلك و عنده عليه السلام لأبأس ان تكون التماثيل فى الثوب اذا غيرت الصورة منه وهذا الخبر باطلاقه يدل على نفى البأس عنه حال الصلوة و عن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام فى حديث عن الثوب يكون فى علمه مثال طير او غير ذلك أيصلى فيه قال لا و عن الرجل يلبس الخاتم فيه نقش مثال الطير او غير ذلك قال لا تجوز الصلوة فيه و عن على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام

قال سألته عن الخاتم يكون فيه نقش تماثيل سبع او طير أيصلى فيه قال لأبأس وسئل عن الثوب فيه التماثيل او في علمه أيصلى فيه قال لا يصلى فيه و صحیححة البنزنى عن ابى الحسن الرضا عليه السلام انه أراه خاتم ابى الحسن عليه السلام و فيه وردة وهلال فى أعلاه وليس فى هذا الخبر انه كان يصلى فيه الى غير ذلك من الاخبار وهذه الأخبار كما ترى فى النهى عن الثوب الذى فى علمه تمثال مطلقاً و ما فيه من لفظ الكراهة متشابهة واما الخاتم ففيه نهى و اجازة والظاهر ان النهى للمكراهة و خبر الجواز رخصته و اما الدراهم فلأبأس بها اذا كانت مواراةً و الافضل ان يجعلها من خلفه فالظاهر كراهة الجميع و يؤيد الجواز الاخبار الواردة فى جواز الصلوة فى الثوب الذى عليه الوشى اذا لم يكن حريراً محضاً و الظاهر ثبوت الكراهة فيما اذا كان عليه تمثال حيوان لا مطلق الوشى والنقش لان الذى يظهر من الاخبار و كلام بعض اهل اللغة ان التمثال مخصوص بصور ذى الروح و يدل على عدم البأس بمطلق الوشى رواية محمد بن مسلم لأبأس بان تكون التماثيل فى الثوب اذا غيرت الصورة منه و يدل على ان المتبادر من التمثال صور ذى الروح رواية على بن جعفر قال سألته اى موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الدار و الحجره فيها التماثيل أيصلى فيها قال لاتصل فيها وشيئاً منها مستقبلك الا ان تجدبداً فتقطع رأسها والا فلا الى غير ذلك من الاخبار الآمرة بتغيير رأس التمثال وكسره فهى دالة على ان المتبادر من التمثال صور ذى الروح ولو كان مطلق الصورة مكروهة لم تنفع قطع رأس التمثال و جعل رؤسها اشجاراً .

ويلحق بذلك الصور و التماثيل المنقوشة على البساط والستر و الجدار و الوسائد او الصورة الممثلة المصنوعة مما كان ذا ظل و يدل على هذه الجملة رواية محمد بن مسلم قال سألت احدهما عليهما السلام عن التماثيل فى البيت قال لأبأس اذا كانت عن يمينك وعن شمالك وعن خلفك او تحت رجليك و ان كانت فى القبلة فألق عليها ثوباً

وسئل موسى بن جعفر عليه السلام عن البيت قد صور فيه طير او سمكة او شبهه يلعب به اهل البيت هل تصلح الصلوة فيه قال لا حتى يقطع رأسه او يفسده و ان كان قد صلى فليس عليه اعادة و سئل عن رجل كان في بيته تماثيل او في ستر ولم يعلم بها وهو يصلى ففى ذلك البيت ثم علم ما عليه فقال ليس عليه فيما لم يعلم شيئاً فاذا علم فلينزع الستر وليكسر رؤس التماثيل الى غير ذلك من الاخبار وقلنا بكرهه ذلك لما روينا انه ان صلى فليس عليه اعادة و للمطقات الواردة فى جواز الصلوة فى الأماكن ولان فى بعضها الاذن ان يكون يميناً وشمالاً وفى بعضها المنع ان يكون فى البيت مطلقاً او على الستر و خصوص ما روى عن ابي عبدالله عليه السلام لابأس ان يصلى الرجل و النار و السراج والصورة بين يديه لان الذى يصلى له اقرب من الذى بين يديه و بالجملة يكره الصلوة فى بيت فيه تماثيل مطلقاً و اقل منه كراهة ان يكون عن يمينه او شماله او خلفه او فوق رأسه او تحت قدمه و اقل منه كراهة ان يغطيه و الافضل ان لا يصلى حتى يقطع رؤسها و يغيرها .

الثالث عشر - يكره صلوة المختضب والمختضبة اذا كان على طهر وخرقته نظيفة و يدل عليه رواية ابي بكر الحضرمي فى الصحيح قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلى و عليه خضاب قال لا يصلى و هو عليه ولكن ينزعه اذا اراد ان يصلى قلت ان حنائه و خرقته نظيفة قال لا يصلى و هو عليه و المرأة ايضاً لا تصلى و عليه خضابها و رويت رخصة فى ذلك وهو صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سألت عن الرجل او المرأة يختضبان ايصليان وهما بالحناء و الوسمة فقال اذا برز الفم والمنخر فلا بأس وسئل ابو الحسن عليه السلام عن المختضب اذا تمكن من السجود والقراءة ايضاً يصلى فى خضابه قال نعم اذا كانت خرقته طاهرة وكان متوضياً وسئل ابو عبدالله عليه السلام عن المرأة تصلى ويدها مر بوطتان بالحناء فقال ان كانت توضأت للصلوة قبل ذلك فلا بأس بالصلوة و هى مختضبة و يدها مر بوطتان وسئل عن العلة

التي من اجلها لا يحل للرجل ان يصلي وعلى شاربہ الحناء قال لانه لا يتمكن من القراءة والدعاء وفي رواية اخرى قال لانه محتمر .

الرابع عشر - ما يستر ظهر القدم مما لاساق له اختلفوا فيه على قولين التحريم والكراهة واستدل المحرمون بان النبي صلى الله عليه وآله و الصحابة لم يصلوا في مثل ذلك اما اولاً فانه اخبار بالغيب و ثانياً كثير من الأشياء لم يكن في عهد النبي فلم يصل النبي صلى الله عليه وآله فيه و ليس بحرام ولو بنينا على ذلك لبطل كل صلوة صليت في الأعمار المتأخرة لان النبي صلى الله عليه وآله لم يصل في امثال البستهم و امثال امكنتهم ولم يصل الينا رواية تدل على النهي عن ذلك و انت تعلم ان كل شئ على اطلاقه قبل ورود النهي واستدل المستكروهون بالشبهة الناشئة عن الخلاف و ليس بشئ بل روى عن الحميري انه كتب الى الناحية المقدسة هل يجوز للرجل ان يصلي وفي رجليه بطيط لا يغطي الكعبين ام لا يجوز فخرج الجواب جائز و البطيط على ما نقل عن اهل اللغة رأس الخف بلاساق و هذا الخبر وان كان خاصاً الا انه يؤيد القول بالجواز .

الخامس عشر - منها البرطلة يكره لبسها في الصلوة لانها من زي اليهود و قد روى في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام انه كره لباس البرطلة وهذا الخبر وان كان مطلقاً لكنه يدل باطلاقه على الكراهة في الصلوة وان قلت لفظ الكراهة متشابهة قلنا اقل مراتبها متيقن وهو الكراهة المصطلحة المعبر بها عن المرجوحية في الجملة و يؤيد ذلك ورود الرخصة و هو رواية يونس بن يعقوب قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلي و عليه البرطلة فقال لا يضره .

السادس عشر - يكره حل الأزرار اذا لم يكن عليه أزار ويدل على ذلك رواية ابراهيم الأحمري قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل يصلي و أزراره محللة قال لا ينبغي ذلك وعن ابي جعفر عليه السلام في حديث ان حل الأزرار في الصلوة من

عمل قوم لوط و رويت رخصة في ذلك وهي رواية زياد بن سوقة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس ان يصلى احدكم في الثوب الواحد و أزراره محللة ان دين محمد حنيف و يجوز أرخاء الثوب لرواية عبدالله بن بكير انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى ويرسل جانبي ثوبه قال لا بأس و روايات اخر بمعناه و قد مر كراهة سد الرداء و مر وجهه .

السابع عشر - روى عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلى فيدخل يده في ثوبه قال اذا كان عليه ثوب آخر أزار او سراويل فلا بأس وان لم يكن فلا يجوز له ذلك و ان ادخل يداً واحدة ولم يدخل الأخرى فلا بأس هذا الخبر وردت في محل التقية لما روى انه قيل لابي عبدالله عليه السلام ان الناس يقولون ان الرجل اذا صلى و أزراره محلولة ويدها داخله في القميص انما يصلى عرياناً قال لا بأس و قال في حديث آخر في ذلك الباب اني و الله ليس من هذا و شبهه أخاف عليكم و روى ايضاً ان اخرج يديه فحسن و ان لم يخرج فلا بأس . ومن هذا الخبر يظهر ان في الاخراج حسن وفضل و لا بأس بالأدخال .

الثامن عشر - يكره صلوة المرأة عطلاً لما روى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا تصلى المرأة عطلاً و هذا الخبر و ان كان ضعيفاً الا انه مؤيد بما رواه الصدوق قال قال الصادق عليه السلام لا ينبغي للمرأة ان تعطل نفسها ولو ان تعلق في عنقها قلادة و لا ينبغي لها ان تدع يدها من الخضب ولو ان تمسحها بالخناء مسحاً و ان كانت مسنة .

التاسع عشر - يكره استصحاب دبة من جلد حمار في الصلوة او يكون عليه نعل من جلد حمار و يدل على ذلك رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال وسألته عن الرجل صلى و معه دبة من جلد حمار و عليه نعل من جلد حمار هل تجزية صلوته او عليه اعادة قال لا يصلح ان يصلى وهي معه الا ان

يتخوف عليها ذهاباً فلا بأس ان يصلى وهي معه و سأله عن رجل صلى و في كتمه طير
قال ان خاف الذهاب عليه فلا بأس و سأله عن الرجل هل يصلح ان يصلى و في قية
الخرز و اللؤلؤ قال ان كان يمنع من قراءته فلا و ان كان لا يمنعه فلا بأس .

العشرون - تكره الصلوة في الجلد المشتري من المحتمل ان يستحل الميتة
بالدباغ و يدل عليه صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال تكره الصلوة في
الفراء الامانع في ارض الحجاز او ما علمت منه ذكوة .

ابواب

مكان المصلى و ما يتعلق به و فيه ابواب

باب - في المكان و فيه مسائل :

الاولى - عن المشهور بين الاصحاب اشتراط الأباحة في المكان وهي ما قابل
الغضب فيدخل فيها المملوك عيناً و منفعة و المأذون فيه من الأذن الصريح خصوصاً
كان او عموماً او الاستلزام كالأذن بالكون فيه او بالفحوى كالأيضاف ونحوه او شاهد
الحال كالخانات و الرباطات و الصحارى و الحمامات و عن الفضل بن شاذان رحمه
الله صحة الصلوة في المكان المغصوب و ان أثم بالتصرف فيه و عن المجلسي ان ذلك
اشهر القولين بين القدماء و يظهر من نقل الكليني له و عدم رده عليه لابقول ولا باثر
مع ضمانه صحة منافيه تصديقه له وكذا يظهر من الصدوق حيث جوز الصلوة على الأرض
كلها الا ما نهى عنه وعد المنهيات ولم يعد منها المغصوب و ذهب الى ذلك بعض المتأخرين
و استدلال المانعون باجتماع الامر و النهي و استدلال المجوزون بانه من جهتين
و المقطوع المحالية منه اجتماعهما من جهة واحدة ولا كذلك هنا فالحر كات والسكنات
من حيث الصلوة مأمور بها و من حيث انه التصرف في المغصوب منهي عنها فهما
حيثان ولا يضر و عن الفصل ان المكان ليس شرطاً خاصاً للصلوة فالغاصب اثم صلى
لم لم يصل و قال وكلمة لم يجب الامع الفرض و من اجل ذلك الفرض فان ذلك من

شرائطه لا يجوز الفرض الا بذلك و هذا كلام متين في نفسه و قد مر حديث كميل و ما قالوا فيه من تأييده المنع و بينا عدم دلالاته ولكن روى هنا رواية عن ابن ابي جمهور في كتاب غوالي اللئالي مرسلأً عن الصادق عليه السلام قال روى عن الصادق عليه السلام انه سأله بعض اصحابه فقال يا بن رسول الله صلى الله (٧) ما حال شيعتكم فيما خصكم الله اذا غاب غائبكم و استتر قائمكم فقال عليه السلام ما انصفناهم ان واخذناهم ولا اجبتناهم ^٨ ان عاقبناهم بل نبيح لهم المساكن لتصح عباداتهم و نبيح لهم المناكح لتطيب لادتهم و نبيح لهم المتاجر ليزكو اموالهم و كتاب غوالي اللئالي على ما عرفت من عدم اعتباره عند اصحابنا المحدثين ومؤلفه ايضاً مائل الى الصوفية غير موثوق به عندهم لروايته و اعتماده على الاخبار العامية و شيخنا المجلسي مع انه ذكر كتابه في جملة الكتب التي جمعها في البحار ذكر ان كتاب غوالي اللئالي و ان كان مشهوراً و مؤلفه في الفضل معروفاً لكنه لم يميز القشر من اللب و ادخل اخبار متعصبى المخالفين بين روايات الاصحاب فلذا اقتصرنا على نقل بعضها انتهى . حتى ان الاخباريين الذين صححوا اكثر الاخبار لم يعمنوا بهذا الكتاب ولم يذكروا اخباره في كل باب فالتعويل عليه مشكل و تأسيس الحكم على روايته أشكل واطلاقات الامر بالصلوة معارضة لهذا الخبر و دليل الاصحاب غير تام فالحكم ببطلان الصلوة في المكان المغضوب لا يخلوا من ضعف و دليل الفضل لا يخلو من قوة و ان قلت ان الخبر و ان كان ضيعفاً الا ان الاصحاب عملوا به قلت ان الاصحاب لم يعملوا به و انما عملوا بدليلهم العقلي و انما وافق رأيهم مع هذا الخبر و هذا غير مجد فالاصح عدم البطلان هذا مع ان خبر غوالي اللئالي يشتمل على ما لا يقولون به فان الذكر والفكر عبادة و لا يشترطون في صحتهما اباحة المكان و كذا الصوم و غيره من الاعمال القلبية و النفسية و البدنية مما هو من نوع الكف و الترك و كذلك الحكم في الوضوء فيصح في المكان الغسبي فإنه لانتهى عن غسل الاعضاء المخصوصة و انما نهى عن التصرف في

المكان و هو غير الغسل فلاوجه لبطلانه و كان هنا فروع تنفرع على التحريم و البطلان أعرضنا عنها حيث اخترنا التحريم و الصحة .

الثانية - اختلفوا في تساوى الرجل والمرأة في موقف الصلوة كتقدمها مع عدم البعد والحائل على قولين الحرمة والكراهة والاصل اختلاف الاخبار فاستدل المحرمون بروايات منها رواية عمار عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن الرجل يستقيم له ان يصلى و بين يديه امرأة تصلى قال لا تصلى حتى يجعل بينه وبينها اكثر من عشرة اذرع وان كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك فان كانت تصلى خلفه فلا بأس و ان كانت تصيب ثوبه و ان كانت المرأة قاعدة او نائمة او قائمة في غير صلوة فلا بأس حيث كانت و اخبار اخر و استدل المستكروهون باخبار منها دالة على الجواز مطلقاً كرواية جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلى والمرأة تصلى بحذاءه قال لا بأس وفي بعضها لا ينبغى و يكره والاجازة اذا كان بينهما شبر و عظم ذراع و ما لا يتخطى وامثال ذلك فحملوها على الكراهة لشدة الاختلاف و جمعاً بين الاخبار و الاستفادة من الآثار الكراهة لما سمعت من رواية جميل ولما ذكر المستكروهون وتزول الكراهة اذا كان بينهما عشرة اذرع وفيه الفضل ثم ما لا يتخطى ثم عظم الذراع ثم موضع رحل ثم شبر سواء صلى عن يمينه او عن يساره او امامه ثم ان يتقدمها ولو بصدرة و ان صلت بحذاءه او الى جنبه فليكن سجودها مع ركوعه ولا كراهة لو كان بينهما حائط او حاجز وستر سواء كان طويلاً لا يرى احدهما الآخر او قصيراً و يراها و تراه و كذا لو كانت خلفها و ان كانت تصيب ثوبه و كذا اذا ضاق الوقت فلم يمكنهما التخلف ولا شئ مما ذكر و اذا كان الوقت موسعاً و اراد الصلوة يصلى الرجل فاذا فرغ صلت المرأة للنص او تتقدم هي و تصلى ثم يصلى الرجل و اذا أم الرجل المرأة كانت خلفه عن يمينه سجودها مع ركبتيه و عن ابي جعفر عليه السلام قال انما سميت بكّة بكّة لانه يبك بها الرجال والنساء والمرأة تصلى

بين يديك و عن يمينك و عن يسارك و معك و لابأس بذلك و انما يكره في سائر البلدان و ذكروا هنا فروعاً ليس على اكثرها نص الا ادلة عقلية لا يخلو من رأى اعرضنا عنها .

الثالثة - اختلفوا في طهارة مكان المصلى على اقوال فعن مشهورهم عدم البأس في كونه نجساً مع عدم التعدى و طهارة موضع الجبهة و عن بعضهم اشتراط طهارة مواضع المساجد السبعة و عن بعضهم طهارة جميع مكان المصلى و ان لم يسقط بدن المصلى عليه و منهم من لم يشترط الطهارة ولو في موضع السجدة و هذا القول هو الظاهر من الاخبار المستفيضة منها صحيحة على بن جعفر قال سألته عن البوارى يصيبها البول هل يصلح الصلوة عليها اذا جفت من غير ان يغسل قال نعم لابأس وعنه في الصحيح عن اخيه عليه السلام قال سألته عن البوارى يبلى قصبها بماء قذر أ يصلى عليها قال اذا يبست فلا بأس الى غير ذلك من الاخبار و ذهب الاكثر الى اشتراط طهارة موضع السجدة و نقل عليه اجماع مستفيضة و لم ينقل خلاف الا عن الراوندى و صاحب الوسيلة و هو الظاهر عن الصدوق حيث جوز الصلوة في جميع الاماكن الا ما استثنى و لم يستثن الموضع النجس بل روى اخبار جواز الصلوة على البارية القدزة (ظ) اليابسة و المسئلة محل اشكال لعدم دليل على اشتراط طهارة موضع السجود بل استفاضت الاخبار بجواز الصلوة عليها و على اى الاقوال لو فرش على المكان القذر فراشاً او بسط عليه تراباً لابأس بالصلوة عليه و يدل عليه رواية مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه سئل أ يصلح مكان حش ان يتخذ مسجداً فقال اذا ألقى عليه من التراب ما يوارى ذلك و يقطع ريحه فلا بأس و ذلك لان التراب يطهره و به مضت السنة الى غير ذلك من الاخبار المستفيضة .

الرابعة - الحمام فاختلفوا في الصلوة فيه على قولين الكراهة والمنع والظاهر الكراهة فما يدل على المنع حديث التوفلى قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله

الارض كلها مسجده الا الحمام و القبر و ما روى عن ابي عبدالله عليه السلام عشرة مواضع لا يصلى فيها و عدّ منها الحمام و الذى يدل على الجواز رواية عمار قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصلوة فى بيت الحمام قال اذا كان موضعاً نظيفاً فلا بأس و كذا رواية على بن جعفر عن اخيه عليه السلام و هذه الاخبار و سائر المطلقات الدالة على ان الارض كلها مسجد رخصة فى النهى و الاصل فيه النهى .

الخامسة - بيوت الغائط و قد اختلفوا فيه ايضاً على قولين و المأثور ما روى

عن عبيد بن زرارة قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول الارض كلها مسجد الا بئر غائط او مقبرة و فى رواية اخرى او حمام و المطلقات المجوزة رخصة فى ذلك فيحمل على الكراهة كقولہ صلى الله عليه و آله جعلت لى الارض مسجداً و طهوراً و يرفع الكراهة لو ألقى عليها التراب كما مر و روى الفضيل بن يسار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام أقوم فى الصلوة فأرى قدامى فى القبلة الغدرة فقال تمنح عنها ما استطعت و لا تصلى الى الجواز فالصلوة الى الغدرة مكروهة اخرى ينبغى ان يجتنب .

السادسة - مغاطن الأبل و المنقول عن اهل اللغة هى مباركها حول المشرب

و الحوض و الظاهر عن الاصحاب عدم الاختصاص و هو الظاهر من الاخبار و قد اختلفوا فيه ايضاً على قولين و المأثور عن عبدالله بن الفضل عن من رواه عن ابي عبدالله عليه السلام قال عشرة مواضع لا يصلى فيها و عدّ منها مغاطن الأبل و هذا الخبر هو دليلهم على المنع و رويت رخصة فيها عزيداً على المطلقات و هى ضحيحة محمد بن مسلم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصلوة فى أعطان الأبل فقال ان تخوف الضيعة على متاعك فاكسبه و انضحه الخبر . الى غير ذلك من الاخبار فتجوز الصلوة فيها على الكراهة و لا بأس بها عند خوف الضياع على المتاع .

السابعة - مرابض الخيل و البغال فاختلفوا فيها على قولين و المأثور عن

سماعة قال لا تصلى فى مرابط الخيل و البغال و الحمير و عنه فى حديث فاما مرابض

الخيل و البغال فلا و هذه الاخبار هي الاصل و المطلقات رخصة فيجوز مع الكراهة و اما مراض الغنم فلا بأس بالصلوة فيها لصحيفة محمد بن مسام المتقدمة و في آخرها و لا بأس بالصلوة في مراض الغنم و ان كان نضحها بالماء احسن لرواية سماعة قال سألته عن الصلوة في اعطان الابل و في مراض البقر و الغنم فقال ان نضحته بالماء وقد كان يابساً فلا بأس بالصلوة فيها .

الثامنة - قرى النمل و واديهما و يدل عليه رواية عبدالله بن الفضل عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال عشرة مواضع لا يصلى فيها وعد منها و قرى النمل و مارواه عبد الله بن عطا عن ابي جعفر عليه السلام انه بلغ موضعاً قال له الصلوة جعلت فداك قال هذا وادى النمل لا يصلى فيها وروى لانصلى فيها بلفظ المتكلم وروى ليس تصلى ههنا هذه اودية النمل و بالجملة هي مكروهة و يجوز عند الحاجة لان الارض كلها مسجد و قال في علة المنع ان النمل ربما اذاه فلا يتمكن من الصلوة .

التاسعة - مجارى المياه و المآثور فيه حديث عبدالله بن الفضل عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال عشرة مواضع لا تصلى فيها و عد منها مجرى الماء و ذلك محمول على الكراهة بقرينة البواقي المذكورة فيها و لورود الرخص .

العاشر - بطون الأودية و المآثور ما روى عن المحاسن في جملة مناهى النبي صلى الله عليه و آله و نهى ان يصلى الرجل في المقابر و الأرحية و الأودية و روى لا يصلى في بطن واد جماعة و الكل محمولة على الكراهة .

الحادية عشر - وعد في حديث عبدالله بن الفضل من العشرة الطين و ينبغي ان يعلم ان الطين له مراتب فمنه لا يجوز السجود عليه و يحرم و هو الذى لا يستقر عليه الرجل او الجبهة او مواضع السجدة و عليه يدل رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن حد الطين الذى لا يسجد عليه ما هو قال اذا غرقت الجبهة و لم تثبت على الارض و سألته عن الرجل يصيبه المطر و هو فى موضع لا يقدر ان يسجد فيه

من الطين ولا يجد موضعاً جافاً قال يفتتح الصلوة فاذا ركع فليركع كما يركع اذا صلى و اذا رفع رأسه من الركوع فليؤم بالسجود الخبر و عن ابي بصير قال قال ابو عبدالله عليه السلام من كان في مكان لا يقدر على الارض فليؤم ايماءً ومن المعلوم انه يجب عليه مهما امكن تسوية الارض بالقاء لبد او ثوب او فراش فانه مع جميع ذلك قادر على الارض فاذا اضطر يومئذ كما مر فالطين المكروه هو الذي يحتمل عدم الاستقرار في بعض الاحوال فتمنبه .

الثانية عشر - الماء و يدل على المنع اخبار منها صحيحة اسمعيل بن جابر

قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام و سألته انسان عن الرجل تدركه الصلوة و هو في ماء يخوضه لا يقدر على الارض قال ان كان في حرب او سبيل من سبيل الله فليؤم ايماءً و ان كان في تجارة فلم تكن ينبغي له ان يخوض الماء حتى يصلى قال قلت كيف يصنع قال يقضيها اذا خرج من الماء و قد ضيع و عن عبدالله بن الفضل عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال عشرة مواضع لا يصلى فيها الطين و الماء و الحمام و القبور و مسان الطريق و قرى النمل و معاطن الابل و مجرى الماء و السبخ و الثلج و الخبر الاول رخصة في هذا لمن كان في حرب او ضرورة او سفر واجب عليه فيصلى ايماءً و اما غيرهم من غير المضطرين فقد يجب عليه ان لا يدخل الماء حتى يصلى فاذا دخل من غير ضرورة فقد ضيع الصلوة و وجب عليه القضاء و ان كان يجب عليه ان يأتي بالأداء ايضاً بحسب المقدور فان الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً و كيفية الأيماء كما مر يعني اذا كان قادراً على الركوع على حسب الفرض لا يتحول عنه الى الأيماء و اما السجود فيؤم ايماءً و اذا تعذرا معاً فيؤم فيهما و يجعل السجود أخفض من الركوع .

الثالثة عشر - مسان الطريق وقد اختلفوا فيه على قولين و يدل على المنع

منه خبر عبدالله بن الفضل و حسنة محمد بن الفضل قال قال الرضا عليه السلام كل طريق

بوطاً و يتطرق كانت فيه جادة ام لم يكن لا ينبغى الصلوة فيه قلت فاين أصلى قال
بمنة ويسرة وصحيحة محمد بن مسلم عن احدعما عليهما السلام قال سألته عن
الصلوة على ظهر الطريق فقال لاتصل على الجادة وصل على جانبيها و روى لاتصل
على الجوادّ وهذه الاخبار و اشباهها محمولة على الكراهة للملحن الموجود في بعضها
و حمل الباقي عليها و على سائر المطلقات الواردة المرخصة في الصلوة في الارض كلها
و لا بأس بالظواهر بين الجوادّ فيصلى عليه و يجتنب بطن الجوادّ و يدل على ذلك
رواية معوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال لا بأس ان يصلى بين
الظواهر و هي الجوادّ جوادّ الطريق و يكره ان تصلى في الجوادّ وصحيحة الحلبي عنه
عليه السلام في حديث قال و سألته عن الصلوة في ظهر الطريق فقال لا بأس ان تصلى
في الظواهر التي بين الجوادّ فاما على الجوادّ فلا تصل فيها .

الرابعة عشر - السبخة - وهي على ما نقل عن اهل اللغة الشيء الذي يعلو الارض
كالملح و قال في القاموس ارض ذات تزّ و ملح وقد اختلفوا فيها على قولين و يدل على
المنع منه مزيداً على مامر رواية سدير عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث هذه ارض
سبخة لاتجوز الصلوة فيها و حديث ابي الحسن عليه السلام لانسجد في السبخة (ظ) ولكن
لحن الاخبار و صريح بعضها يدل على الكراهة فمنها موثقة ابي بصير عن ابي عبدالله
عليه السلام قال سألته عن الصلوة في السبخة لم تكرهه قال لان الجبهة لاتقع مستوية
فقلت ان كان فيها الارض مستوية فقال لا بأس و موثقة سماعة قال سألته عن الصلوة
في السبخة قال لا بأس و عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال كره
الصلوة في السبخة الا ان يكون مكاناً ليناً تقع عليه الجبهة مستوية وبالجملة الوجه
فيه خوف عدم استقرار الجبهة والا فان استقر فلا بأس كما سمعت و اما اذا لم تستقر
بوجه على حال فانها محرمة فيها الصلوة وقد قيل لابي عبدالله عليه السلام لم حرم
الله الصلوة في السبخة قال لان الجبهة لاتتمكن عليها و اما ان دبر تدبيراً يستقر فيه

الجهية فالأبأس فعن معلى بن خنيس قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن السبخة أ يصلى الرجل فيها فقال انما تكره الصلوة فيها من اجل انها لا يستمكن الرجل يضع وجهه كما يريد قلت أرأيت ان هو وضع وجهه مستمكناً فقال حسن .

الخامسة عشر - الثلج فلا يجوز السجود عليه و يدل عليه ما رواه معمر بن

خلاد قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن السجود على الثلج فقال لا تسجد فى السبخة ولا على الثلج وان صلى عليه فليجعل بينه وبين الثلج ثوباً من قطن او كتان او ما كان عنده و يدل عليه رواية عمار فى حديث قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى على الثلج قال لا فان لم يقدر على الارض بسط ثوبه و صلى عليه و ان لم يقدر على ثوب فليسجد على الثلج اضطراراً و يدل على ذلك رواية داود الصرمى قال سألت ابا الحسن عليه السلام انى اخرج فى هذا الوجه و ربما لم يكن مواضع اصلى فيه من الثلج فقال ان امكنك ان لا تسجد على الثلج فلا تسجد عليه و ان لم يمكنك فسوّه و اسجد عليه و يكره الصلوة عليه ان خاف عدم الاستقرار عليه لما روى فى احاديث السبخة و النص على العلة و اما اذا استأمنه فلا بأس .

السادسة عشر - مواضع بين الحرمين .

١ - البيداء قالوا هو على ميل من ذى الحليفة مما يلى مكة و ذوالحليفة ميقات اهل المدينة و هو على ستة اميال من المدينة فاذا جاوزت ذال الحليفة ميلاً واحداً و صلت البيداء و فيه تميد جيش سفيانى و من ذلك سميت ذات الجيش و ينتهى الى معرس النبى صلى الله عليه و آله و ذات الجيش دون الحفيرة بثلاثة اميال .

ب - ذات الصاصل فعن بعض انها ارض لها صوت و عن بعض انها الطين المخلوط بالرمل ولا أعلم ان المراد به اى موضع .

ج - وادى الشقرة فعن بعضهم هى بفتح الشين و كسر القاف واحده الشقر موضع

بعمينة مخصوص .

د - وادى ضجنان فغن بعضهم بالضاد المعجمة المفتوحة والجيم الساكنة اسم جبل بناحية مكة ويدل على هذه الجملة و يمين علمها رواية معوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال الصلوة تكرهه في ثلثة مواطن من الطريق البيداء وهى ذات الجيش و ذات الصلاصل وضجنان وسئل ابو الحسن الاخير عليه السلام تحضر الصلوة والرجل بالبيداء قال يتمنحى عن الجواذ يممة وسرة و يصلى وعن ابي عبدالله عليه السلام قال لاتصل في وادى الشقرة فان فيه منازل الجن وسئل ابو الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يصير في البيداء فتدركه صلوة فريضة فلا يخرج من البيداء حتى يخرج وقتها كيف يصنع بالصلوة وقد نهى ان يصلى بالبيداء فقال يصلى فيها و يتجنب قارعة الطريق و في حديث عن ابي جعفر عليه السلام في ضجنان انه ليقال ان هذا من اودية جهنم و الذى يظهر من هذه الاخبار و غيرها كراهة الصلوة في تلك المواضع .

السابعة عشر - القبور فغن المشهور كراهة الصلوة عليها و اليها و بينها و عن بعضهم انه لاتجوز الصلوة الى شىء من القبور و عن بعضهم لايجوز ان يتخذ قبلة ولا مسجداً ولا بأس بالصلوة بين خلفها فالذى يدل على المنع رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال لاتجوز ذلك الا ان يجعل بينه و بين القبور اذا صلى عشرة اذرع من بين يديه و عشرة اذرع من خلفه و عشرة اذرع عن يمينه و عشرة اذرع عن يساره ثم يصلى ان شاء و عن يونس بن ظبيان عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله نهى ان يصلى على قبر و يقعد عليه و يمشى عليه ولكن رويت رخصة في الصلوة بينها اتخذت قبلة اولم تتخذ في احاديث مستفيضة فغن على بن جعفر انه سأل اخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن الصلوة بين القبور هل يصلح فقال لا بأس به و عن الرضا عليه السلام لا بأس بالصلوة بين المقابر مالم يتخذ القبر قبلة .

و أما قبور الأئمة عليهم السلام فالصلوة خلفها لان الامام لا يتقدم عليها (٧) ولا يساوى فغن الاحتجاج عن محمد بن عبدالله الحميرى عن صاحب الزمان عليه السلام

كتب اليه يسأله و هل يجوز لمن صلى عند بعض قبورهم ان يقوم وراء القبر ويجعل القبر قبلة ام يقوم عند رأسه او رجله و هل يجوز ان يتقدم القبر و يصلى و يجعله خلفه ام لا فاجاب اما الصلوة فانها خلفه و يجعله الأمام ولا يجوز ان يصلى بين يديه و لاعن يمينه ولا عن شماله لان الامام لا يتقدم ولا يساوى و فى رواية الشيخ هذه الرواية بعينها الا انه قال كتبت الى الفقيه و زاد فى اول السؤال هل يجوز ان يسجد على القبر ام لا و زاد فى الجواب فى اوله اما السجود على القبر فلا يجوز فى نافلة ولا فريضة ولا زيارة بل يضع خده الأيمن على القبر و قال فى آخره ولا يجوز ان يصلى بين يديه لان الامام لا يتقدم عليه و يصلى عن يمينه و شماله فهنا ثلث مسائل :

أ - التقدم عليه فعن ظاهر المشهور الكراهة و عن بعض من المتأخرين التحريم و هو الحق لظاهر النهى مع عدم المعارض و اخبار رخصة الصلوة عند القبور قدامها و يمينها و يسارها لا تعارضه لان الائمة عليهم السلام ائمتنا حياً و ميتاً و ان ميتهم اذا مات لم يمت كما فى الخبر ولا يجوز التقدم على الامام فى الصلوة فهذا الموضوع مستثنى من ساير القبور وليس النهى لكونه قبراً حتى يكون تحت اطلاق تلك القبور او عمومها و يأتى فيه مزيد بيان بل لكون الامام فيه حاضراً ناظراً مطلعاً كيوم كونه حياً .

ب - واما المحاذات فعن مشهورهم الجواز واستدلوا باخبار كثيرة فى باب الزيارات وفيها تصلى عند رأس الحسين او غيره عليهم السلام ويدل عليه رواية الشيخ عن الحميرى عن الفقيه عليه السلام و يمنع عنه رواية الحميرى عن الحججة عليه السلام و قد مضت و قد روى فى مقام الترجيح خذوا بالأحدث فالمنع اولى و اشتباهات الشيخ معروفة و يحتمل التحريف فى الخبر الا ان فى تعيينه اشكال ناشى من عدم القائل بالمنع فيما اعلم و اما استفاضة الاخبار بجواز الصلوة عند الرأس فهى مجملة و يحتمل فى بعضها ان يكون المراد بعند الرأس من الخلف كما يشهد به كثير من الاخبار و كما ورد

فى صلوة الميت عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا صليت على المرأة فقم عند رأسها و اذا صليت على الرجل فقم عند صدره الا ان بعضها ظاهر فى جوازها فى محاذى القبر من اليمين كرواية ابي حمزة الثمالى عن الصادق عليه السلام ثم تدور من خلفه الى عند رأس الحسين عليه السلام وصل عند رأسه ركعتين الى ان قال و ان شئت صليت خلف القبر و عند رأسه أفضل و هذه الرواية تدل مزيداً على الجواز على الأفضلية فى بادى النظر الا ان لنا فيها كلام يأتى و روايتى الحميرى صريحان بأن وضع الصلوة عند قبورهم خلفها حيث قال واما الصلوة فانها خلفه و يجعله الامام و بالجملة المسئلة كما ترى و مقتضى التحقيق و تعظيم شعائر الله و احترام الامام العمل برواية الحميرى عن الحجّة عليه السلام مع كونه أحدث و أبعد عن التقيّة و الأشتباه و أقرب الى مذهب الشيعة .

ج - التأخر فالمشهور بينهم الكراهة و عن بعض التحريم و استدلوا بالمنع بما روى عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الصلوة بين القبور قال بين خللها و لا تتخذ شيئاً منها قبلة فان رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن ذلك و قال لا تتخذوا قبرى قبلة و لا مسجداً فان الله لعن الذين اتخذوا قبور انبيائهم مساجد الى غير ذلك مما مر و تركناه و استدلوا للكراهة بالجمع بين هذه الاخبار و اخبار الجواز و الذى يظهر لى ان هذا النهى للمتقية لان العامة رووا نحوه و يشهد به سياق الخبر و استشهاده بقول النبى صلى الله عليه و آله فانه بعيد عن سياقهم فاخبار المنع تحمل على التقيّة و المطلقات المانعة عن استقبال القبور لا يشملها لكون الامام اماماً حياً و مهتماً و لافرق بين ميتهم و حيّهم و لما روى ان حرمة المرء ميتاً كحرمة حياً فالامام غير الناس و حكمه غير حكم الناس و الامام لا يبقى جثته فى قبره اكثر من ثلاثة ايام كما ورد به الأثر و انما هذه القبور آثارهم تزار احتراماً فليست كساير القبور و لا يجرى عليها حكمها و ان ساير المقابر مقام الشياطين و مقابرهم مهبط الملكة و قد مر مزيد بيان فى ذلك

و الذى يظهر من روايتى الحميرى ان وضع الصلوة عنده و مشروعيتها ان يكون خلفه كما قال و اما الصلوة فانها خلفه و يجعله الأمام و هذا اوفق بالقواعد و ابعد عن العامة فانهم يحرمونها ولاشك انهم خالفوا الحق فينبغى ان يكون خلفه متعيناً و قد تواتر الاخبار بالأمر بالصلوة خلف قبورهم و لننصر هذه المسئلة لقلّة ناصريها فعن الحسن بن عطية عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا فرغت من السلام على الشهداء فأثت قبر ابي عبدالله عليه السلام فاجعله بين يديك ثم تصلى ما بدا لك وعن الحلبي عنه عليه السلام قال قلت انا تزور قبر الحسين عليه السلام فكيف نصلى عنده فقال تقوم خلفه عند كتفيه ثم تصلى على النبى صلى الله عليه و آله ثم تصلى على الحسين عليه السلام و اما ماروى عن ابي اليسع قال سأل رجل ابا عبدالله عليه السلام و انا أسمع قال اذا أتيت قبر الحسين عليه السلام اجعله قبلة اذا صليت قال تنح هكذا ناحية فالمراد ما لا يخرج عن خلف القبر و دليل ذلك المراد روايته ايضاً ان رجلاً سأله عن الصلوة اذا أتى قبر الحسين عليه السلام قال اجعله قبلة اذا صليت و تنح هكذا ناحية و اما ما روى من الامر بالصلوة عند الرأس فهو من الخلف كما مر فى صلوة الميت والشاهد على ذلك ايضاً زيارة رواها المفيد و قال فى آخرها ثم تحول عند رأسه من خلفه وصل ركعتين و هذا هو معنى رواية ابي حمزة عند التحقيق قال ثم تدور من خلفه الى عند رأس الحسين يعنى بعد الفراغ من زيارة الشهداء تدور من خلف لامن امام القبر فتطأ الشهداء الى ان قال وان شئت صليت خلف القبر ثم قال وعند رأسه افضل يعنى افضل المواضع من خلف القبر يعنى هو افضل من عند الصدر و الوسط و الرجل الى غير ذلك و مفهوم قوله وان شئت يعنى وان لم تشأ تصلى فى المساجد حوله ويشهد بذلك رواية الحسين بن ثوير بن ابي فاخته قال كنت انا و يونس بن ظبيان و المفضل بن عمر و ابوسلمة السراج جلوساً عند ابي عبد الله عليه السلام و كان المتكلم يونس و كان اكبرنا سنناً فقال جعلت فداك الى ان سأل عن الزيارة فعلمه عليه السلام الى ان

قال ثم تقوم فتأتى ابنه علياً و هو عند رجله فتقول الى ان قال ثم تقوم فتومى بيدك الى الشهداء و تقول الى ان قال ثم تدور فتجعل قبر ابي عبد الله عليه السلام بين يديك اماماً فتصلى ست ركعات و قد تمت زيارتك و عن سعدان بن مسلم فى ادب الزيارة عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا أتيت القبر بدأت فأنشيت الى ان قال ثم اجعل القبر بين يديك وصل ما بدا لك و كلما دخلت الحابر فسلم ثم امش حتى تضع يديك و خديك جميعاً على القبر فاذا اردت ان تخرج فاصنع مثل ذلك ولا تقصر عنده من الصلوة الى غير ذلك من الاخبار وعند التحقيق هى بين مصرح بانك تصلى خلفها عند الرأس و بين مجمل انك تصلى عند الرأس و المفسر يحكم على المجمل كما روى عن الصادق عليه السلام و الذى يبقى من الاخبار رواية الحميرى على مارواه الشيخ و هى بعين التحقيق عين الرواية الاولى على ما سمعت و انك تدرى ان الفقيه يطلق على ابي الحسن موسى عايه السلام و الحميرى كان فى عصر الغيبة الصغرى و كان كاتب صاحب الامر عليه السلام و متى لاقى الفقيه عليه السلام حتى يكتب اليه وانما هو بعينه كتابته الى صاحب الأمر عليه السلام وليس ذلك الا من اشتباهات الشيخ و هى معروفة بين الفقهاء فلعله كان لان الامام لا يتقدم عليه ولا يصلى عن يمينه و شماله و قرينة هذا السهو قوله اولاً و اما الصلوة فانها خلفه و يجعله الامام فانه صريح ان وضع الصلوة عنده خلفه .

الثامنة عشر - النار و عن بعضهم المضمرة و قد رويت فيه عدة روايات ظاهرها الكراهة و روى فيه النهى ايضاً و هو رواية عمار الساباطى عن ابي عبدالله عليه السلام فى حديث قال لا يصلى الرجل وفى قبائه نار او حديد قات له ان يصلى و بين يديه مجمره شبه قال نعم فان كان فيها نار فلا تصلى حتى ينحياها عن قبلته و عن الرجل يصلى و بين يديه قنديل معلق فيه نار الا انه بحياله قال اذا ارتفع كان أشراً لا يصلى بحياله و رويت فيه رخصة عن ابي عبدالله عليه السلام لا بأس ان يصلى الرجل و النار و السراج

و الصورة بين يديه لان الذى يصلى له اقرب من الذى بين يديه و عن ابي الحسن محمد بن جعفر الاسدى فيما ورد عليه من محمد بن عثمان العمري عن صاحب الزمان عليه السلام فى جواب مسألة و اما ما سألت عنه من امر المصلى و النار و الصورة و السراج بين يديه و ان الناس قد اختلفوا فى ذلك قبلك فانه جائز لمن لم يكن من اولاد عبدة الأصنام و النيران و لا يجوز ذلك لمن كان من عبدة الأصنام و النيران و انت تعلم ان الرخصة المتقدمة مطلقة يشمل من كان من عبدة الأصنام و النيران فالتحقيق ان استقبال النار مكروه لكل احد و اشد منه كراهة استقبال من كان من اولاد عبدة الأصنام و النيران .

التاسعة عشر - نكره الصلوة الفريضة فى جوف الكعبة لما تقدم فى ابواب

القبلة .

العشرون - بيوت المجوس و البيع و الكنائس و بيوت اليهود و النصارى و فرشهم فكره بعضهم ذلك وقد اختلفوا فى البعض الذى يفهم من الاخبار جواز الصلوة فى بيوت المجوس و البيع و الكنائس و استحباب الرش لاکراهة الصلوة و الذى يدل على ذلك رواية عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الصلوة فى البيع و الكنائس و بيوت المجوس فقال رش وصل وقد رويت اخبار فى الأجازة من غير رش فعن حكم بن الحكم قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول و سئل عن الصلوة فى البيع و الكنائس فقال صل فيها قد رأيتها ما انظفها قلت أ يصلى فيها و ان كانوا يصلون فيها قال نعم اما تقرأ القرآن فكل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً صل الى القبلة و دعهم نعم يكره الصلوة على بوارى اليهود و النصارى التى يقعدون عليها فى بيوتهم لرواية على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن بوارى اليهود و النصارى التى يقعدون عليها فى بيوتهم أ يصلى عليها قال لا و حملناها على الكراهة للاصل يعنى اصل الطهارة و يكره الصلوة فى بيت فيه مجوسى

دون اليهودى و النصرانى لرواية ابى اسامة عن ابى عبدالله عليه السلام قال لاتصل
فى بيت فيه مجوسى ولا باس ان تصلى وفيه يهودى او نصرانى .

الحادية و العشرون - بيوت الخمر والنيران فقد حكموا بکراهة الصلوة

فيها اما بيوت الخمر فيدل عليها رواية عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال لا يصلى
فى بيت فيه خمر او مسكر وعنه عليه السلام قال لاتصل فى بيت فيه خمر ولا مسكر
لان الملائكة لاتدخله وروى انه يجوز فيحمل النهى على الكراهة لمكان الرخصة واما
بيوت النار فاستدلوا عليها بوجوه اعتبارية و لم يذكروا نصاً فى المقام .

الثانية و العشرون - الصلوة الى حائط ينز من بالوعة و الذى يدل على

ذلك رواية محمد بن ابى حمزة عن ابى الحسن الاول عليه السلام قال اذا ظهر النز
من خلف الكنيف و هو فى القبلة يستره بشيىء و سئل ابو عبدالله عليه السلام عن
المسجد ينز حائط قبلته من بالوعة يبال فيها فقال ان كان نزّه من بالوعة فلاتصل فيه
وان كان نزّه من غير ذلك فلا باس و حملناه على الكراهة للمطلقات و يكره الصلوة
اذا كان فى قبلة المصلى غائط كما مر الا ان يستره بشيىء .

الثالثة و العشرون - ان يصلى وبين يديه مصحف مفتوح و الذى يدل على

كراهة ذلك رواية عمار عن ابى عبدالله عليه السلام فى الرجل يصلى وبين يديه مصحف
مفتوح فى قبلته قال لا قلت فان كان فى غلاف قال نعم و عن على بن جعفر عن اخيه
موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن الرجل هل يصلح له ان ينظر فى نقش
خاتمه و هو فى الصلوة كأنه يريد قرائته او فى المصحف او فى كتاب فى القبلة فقال
ذلك نقص فى الصلوة وليس يقطعها .

الرابعة و العشرون - نكره الصلوة الى رجل قائم بين يديه من غير سترة

و يدل على ذلك ما روى عن الصادق عليه السلام انه كره ان يصلى الرجل و رجل
بين يديه قائم و رويت رخصة و هى رواية ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام قال

لا يقطع الصلوة شيءٌ لا كلب ولا حمار ولا امرأة ولكن استتروا بشيئٍ و ان كان بين يديك قدر ذراع رافع من الارض فقد استترت والفضل في هذا ان تستتر بشيئٍ وتضع بين يديك ماتتقى به من النار فان لم تفعل فليس بد بأس لان الذي يصلى له المصلى اقرب اليه ممن يمرّ بين يديه ولكن ذلك ادب الصلوة و سئل عن الرجل يقطع صلوته شيءٌ مما يمرّ بين يديه قال لا يقطع صلوة المؤمن شيءٌ ولكن ادروا وما استطعتم و سئل ابو الحسن العسكري عليه السلام عن الصلوة يقطعها شيءٌ يمرّ بين يدي المصلى فقال لا ليست الصلوة تذهب هكذا بحيال صاحبها انما تذهب متساوية لوجه صاحبها ولم اجد دليلاً في كراهة الصلوة الى غير الرجل نعم يستحب الدرء ما استطاع ويستحب الاستتار مهما امكن كما سمعت و يأتي ان شاء الله .

الخامسة و العشرون - الصلوة الى السيف او الحديد و قدم في الثامنة عشر ما يدل على حكم الحديد واما ما يدل على السيف فما روى عن علي عليه السلام قال لا تخرجوا بالسيوف الى الحرم ولا يصل احدكم وبين يديه سيف فان القبلة أمن .

السادسة و العشرون - تكررة الصلوة في بيت فيه تمثال ذى الروح سواء كان له ظل او لم يكن و يرفع الكراهة بسترها و كسرهما و تغييرها و قطع رؤوسها و لطمها و تقل بان يجعل عن اليمين او عن الشمال او الخلف او تحت الرجل او فوق الرأس او يكون له عين واحدة و تشتد اذا كان في القبلة و روى كراهة الجلوس على بساط فيه تمثال .

السابعة و العشرون - تكره الصلوة في بيت فيه كلب او أناء يبال فيه ويدل عليه رواية محمد بن مروان عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله ان جبرئيل أتاني فقال انا معاشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا تمثال جسد ولا أناء يبال فيه وعنه عليه السلام لا يصلى في دار فيه كلب الا ان يكون كلب الصيد و أغلقت دونه باباً فلا بأس فان الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا بيتاً فيه تماثيل

ولا يتأفیه بول مجموع فی آنية ولا يخفى ان مفاد الخبر الاول ان الأناء المعدّ للبول اذا كان فی بیت تکره الصلوة فيه و مفاد هذا الخبر کراهة الصلوة فيه اذا كان فی الأناء بول مجموع ولا تنافی بينهما فان سبب الکراهة عدم دخول المملکة و المانع من دخولهم القذاراة و هی موجودة فی الأناء و الظاهر من الخبر الثانی بأغلاق الباب ترفع الکراهة اذا كان الکلب کلب صید و اما اذا كان من سایر الکلاب فتبقى الکراهة ولو اغلقت علیه باباً و روى عن النبی صلی الله علیه و آله ان جبرئیل قال انا لاندخل بیتاً فيه کلب ولا جنب ولا تمثال یوطأ و علی هذا تکره الصلوة فی بیت فيه جنب ایضاً .

الثامنة و العشرون - تکره الصلوة علی کدس الحنطة و يدل علیه قول ابی

عبد الله علیه السلام و قد سئل عن کدس حنطة مطین أصلى فوجه فقال لا تصل فوجه قيل فانه مثل السطح مستوی فقال لا تصل علیه و سئل ایضاً عن الكدس من الطعام مطیناً مثل السطح قال صل علیه .

باب استحباب استتار المصلى - لم ينقل خلاف فی استحباب السترة و نقلوا علیه اجماع اهل العلم و يدل علیه ما روى عن معوية بن وهب عن ابی عبد الله علیه السلام قال كان رسول الله صلی الله علیه و آله يجعل العنزة بين يديه اذا صلى و العنزة اطول من العضا و اقصر من الرمح و فی اسفلها حربة و هی المتعارف الآن فی مكة و كان طول رحل رسول الله صلی الله علیه و آله ذراعاً فاذا كان صلى وضعه بين يديه يستتر به ممن يمر بين يديه و عن الرضا علیه السلام فی الرجل یصلى قال يكون بين يديه كومة تراب او یخط بين يديه بخط وقال النبی صلی الله علیه و آله اذا صلى احدکم بأرض فلاة فلیجعل بين يديه مثل مؤخرة الرحل فان لم یجد فحجرأ و ان لم یجد فسهماً فان لم یجد فلیخط فی الارض بين يديه و روى انه وضع قلنسوة و صلی اليها و قد مر فی الحديث استتروا بشیئاً و روى ان كان بين یدیک قدر ذراع

رافع من الارض فقد استمرت . وهنا احكام :

أ - اكثر البعد بين المصلى والسترة مربوط فرس فلا يتباعد اكثر منه و اقله ممرشة فلا يقرب اكثر منه فعن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال اقل ما يكون بينك وبين القبلة مريض عنز واما اكثر ما يكون مربوط فرس .

ب - ينبغى ان يحاذى السترة و يجعلها امامه فلا يجعلها عن يمينه و شماله ولا يكفي سترة الامام عن المأموم في الصف الاول الا عن الذى خلفه و الصف الاول سترة للصف الثانى .

ج - وضع السترة لاتقاء المارّ فاذا استتر يمنع من يمرّ بينه و بين سترته ولا يمنع من مرّ امام السترة لانه مستور بسترته و هل يدروا اذا لم يستتر ام لا قولان و اخبار الدرء مطلقة يشمل غير المستتر فيدرء عما بينه و بين مربوط فرس و هو حد جواز بعد السترة و ليس له الدرء لمن مرّ فى ابعد من مربوط فرس عن مكان المصلى ان ليس له الاستتار بأبعد منه .

د - الذى يظهر من الاخبار استحباب الدرء و دفع المارّ ما استطاع ولو بأيداه فمنهم من أجاز الدرء بالرفق و منع من المكابرة و فى الخبر ما استطاع فيشمل الأيداء بل ورد عن علي عليه السلام انه سئل عن المرور بين يدي المصلى فقال لا يقطع الصلوة شئى ولا تدع من يمر بين يديك ولو قاتلته فيدروا بالاشارة و التكبير و رمى الحصى و التخطى بواحدة او اثنتين او ثلث الى غير ذلك مما لا يحصى صورة الصلوة على القول بحرمة قطع الصلوة و يأتى الحكم فيه ان شاء الله و يجوز ترك الدفع و الدرء لما روى عن سفيان بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام انه كان يصلى ذات يوم ان مرّ رجل قدماه و ابنه موسى جالس فلما انصرف قال له ابنه يا ابا ما رأيت الرجل مرّ قدماك فقال يا بنى ان الذى أصلى له اقرب الى من الذى مرّ قدماي و يظهر من هذا الخبر انه ليس لغير المصلى الدرء ولا يجب على المصلى ايضاً .

٥ - ولا يدفع المصلي المارّ اذا صلى بمكة لما روى عن معوية بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اقوم اصلي بمكة و المرأة بين يدي جالسة فقال لا بأس انما سميت بكّة لانه يبك فيه الرجال و النساء .

و - الذي يظهر من الاخبار ان وضع السترة لانقاء المارّ ولم نجد ما يدل على انها يرفع كراهة استقبال ما ذكر فالأحوط الاجتناب ولو كان مستتراً .

ز - اذا صليت بقرب حائط هو سترتك وليكن بين مسجدك و بينه ممرّ شاة ولا تلتصق به .

باب ما يجوز السجود عليه و ما لا يجوز - و فيه مسائل :

الاولى - عن مشهورهم انه لا يجوز السجود اختياراً الاعلى الارض او ما ائبتت مما لا يؤكل ولا يلبس عادة و جوزوا السجود على القرطاس وعن بعضهم كراهة السجود على ثياب القطن و الكتان فالذي يدل على القول المشهور و هو المنصور صحيحة حماد بن عثمان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول السجود على ما ائبتت الارض الا ما اكل و لبس وعن الفضل ابي العباس قال قال ابو عبدالله عليه السلام لا يسجد الاعلى الأرض او ما ائبتت الارض الا القطن و الكتان الى غير ذلك من الاخبار المتواترة .

الثانية - نقلوا الاجماع على جواز السجود على القرطاس و هو المطاع ويدل عليه صحيحة على بن مهزيار قال سأل داود بن فرقد ابا الحسن عليه السلام عن القرطاس و الكواغذ المكتوبة هل يجوز السجود عليها ام لا فكتب يجوز و في صحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام انه كره ان يسجد على قرطاس عليه كتابة فيجوز على كراهة و قيل انه لافرق بين اقسامه سواء كان عن كرسف او كتان او قنب او حرير فان جميعها قرطاس داخل تحت اطلاق الخبر و يكره اذا كان من حرير فانه غير نابت من الأرض الا انه داخل تحت اطلاق القرطاس ولى في ذلك اشكال فانه ينبغي

ان يعرف المتبادر في تلك الايام فلعل القرطاس من الحرير حادث ولفظة القرطاس في تلك الايام ما كان يشمل المصنوع من الحرير فهو في حيز المنع لانه غير ثابت من الارض ولا هو ارض نعم المصنوع من النباتات نبات و هو غير مأكول ولا ملبوس .

الثالثة - المنقول عن مشهورهم المنع من القطن و الكتان سواء كان قبل النسيج او بعده وعن جمع جوازه مطلقاً وعن جمع جوازه قبل النسيج لابعده وقول المشهور هو المنصور و الذي يدل عليه كثير منها مامر و يدل على الجواز رواية داود الصرمي قال سألت ابا الحسن الثالث عليه السلام هل يجوز السجود على الكتان والقطن من غير تقية فقال جاز و رواية علي بن كيسان الصنعاني قال كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام أسئله عن السجود على القطن و الكتان من غير تقية و لا ضرورة فكتب الى ذلك جاز و في هذين الخبرين اشعار بان الجواز كان مذهب العامة في تلك الايام الا ان السائل سأل عن حكم غير التقية و ليس عليهم عليهم السلام ان يجيبوا عن غير تقية فانهم يجيبون عن المصلحة و بمقتضى الزمان و المكان و الشخص فلا شك ان هذا الحكم يشبه اقوالهم و اخبار المنع يخالف اقوالهم و قد روى ان ما يشبه اقوالهم فيه التقية و قد تواتر الاخبار بمخالفتهم و انه لم يبق في ايديهم الا استقبال القبلة و هذا ايضاً لعلته كان في تلك الايام و الا في هذه الايام فقد انحرفوا الى اليمين و ذهب عن ايديهم الاستقبال ايضاً فالخبران محمولان على التقية و العمل على اخبار المنع و يزيد ذلك وضوحاً رواية علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن الماضي عليه السلام عن الرجل يسجد على المسح و البساط قال لا بأس اذا كان في حال التقية و لا بأس بالسجود على الثياب في حال التقية فقد ظهر ان قول المشهور هو المطاع المنصور و لا يجوز السجود على القطن و الكتان مطلقاً .

الرابعة - يجوز السجود على جميع ما ورد المنع منه في الضرورة و التقية و يدل على ذلك رواية ابي الحسن الماضي عليه السلام عن الرجل يسجد على المسح

والبساط قال لأبأس اذا كان في حال التقية ولأبأس بالسجود على الثياب في حال التقية
وقيل لابي عبدالله عليه السلام أدخل المسجد في اليوم الشديد الحر فأكره ان أصلي
على الحصى فأبسط ثوبي فأسجد عليه قال نعم ليس به بأس وقيل للرضا عليه السلام
جعلت فداك الرجل يسجد على كفه من اذى الحر و البرد قال لأبأس به و عن ابي
بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له أكون في السفر فتحضر الصلوة و أخاف
الرمضاء على وجهي كيف أصنع قال تسجد على بعض ثوبك قلت ليس على ثوب يمكنني
ان أسجد على طرفه ولاذيله قال اسجد على ظهر كفك فانها احد المساجد والمستفاد
من ظاهر الخبر ان السجود على ظهر الكف بعد عدم الثوب و عن علي بن جعفر عن
اخيه موسى عليه السلام عن الرجل يؤذيه حر الارض و هو في الصلوة ولا يقدر على
السجود هل يصلح له ان يضع ثوبه اذا كان قطناً او كتاناً قال اذا كان مضطراً فليفعل .

الخامسة - المستبان من الاخبار ان المنع من السجود على ما منع انما هو
بالنسبة الى الجبهة خاصة لانه المتبادر من السجود اولاً وهو المصرح به في الاخبار
ثانياً ففي الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال اذا اردت ان
تسجد فارفع يديك بالتكبير و خرّ ساجداً و ابدء بيديك فضعهما على الارض و ان
كان تحتهما ثوب فلا يضررك و اذا أفضيت بهما الى الارض فهو افضل و قال ابو جعفر
عليه السلام لأبأس ان تسجد و بين كفيك و بين الارض ثوب و صحيحة فضيل بن
يسار و بر يدين معوية جميعاً عن احدهما عليهما السلام قال لأبأس بالقيام على المصلي
من الشعر و الصوف اذا كان يسجد على الارض و ان كان من نبات الارض فلا بأس
بالقيام و السجود عليه و بذلك يشهد كثير من الاخبار بل سيرة الشيعة في الاعصار
من غير تكبير و لم يذكر خلاف عن العلماء الأبرار .

السادسة - روى عن ابي عبدالله عليه السلام ان السجود على الارض فريضة وعلى
الخمرة سنة و عن ابي الحسن عليه السلام لا يستغنى شيعتنا عن اربع خمرة يصلي

عليها وخاتم يتمتم به وسواك يستاك به وسبحة من طين قبر ابي عبدالله عليه السلام فعن المجمع ان الخمرة سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل وتزمل بالخيوط و عن النهاية هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده ولا يكون خمرة الا هذا المقدار و سميت خمرة لان خيوطها مستورة بسعفها و قد تكررت في الحديث وفي القاموس حصيرة صغيرة من السعف و روى عن سنن ابي داود عن ابي عباس قال جاءت فأرة فاخذت تجر الفتيلة فجاءت بها فالقنها بين يدي رسول الله صلى الله وآله على الخمرة التي كان قاعداً عليها فأحرق منها مثل موضع درهم و هذا الخبر يشعر بان الخمرة كان بعض انواعها كبيراً بقى انه روى عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن الصلوة على الخمر المدينة فكتب صل فيها ما كان معمولاً بخيوطه ولا تصل على ما كان معمولاً بسيورة، والسير الذي يقدر من الجلد ولا بد ان يعلم كيفية عملهم و في هذه الازمان يجوز السجود على السعف و امثاله و ان كان تحته جلد فان السجود يقع على السعف .

السابعة - اختلفت الروايات والاقوال في السجود على القير اما الاقوال فمنهم من حرمه ومنهم من جوزه مع الكراهة واما الروايات الناهية فمنها صحيحة زرارة عن ابي جعفر قال قلت له أسجد على الزفت يعنى القير فقال لا الخبر . ورواية محمد بن عمرو بن سعيد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال لا تسجد على القير ولا القفر ولا الصاروج الى غير ذلك من الاخبار واما الروايات المجوزة صحيحة معوية بن عمار قال سأل المعلى بن خنيس ابا عبدالله عليه السلام وانا عنده عن السجود على القفر و على القير قال لا بأس به و صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال القير من نبات الارض الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة والوجه فيها ان الاصل المنع و هذه الاخبار رخصة فيه فيكره السجود على القار .

الثامنة - المراد بالمأكول هو ما تعارف أكله وشاع فلو اكل في مقام الضرورة

كالعقاقير و لم يتبادر لامنع عنه ولو أكل في قطر شايحاً دون قطر كالزيتون مثلاً
فأنه يؤكل في الشامات شايحاً ولا يؤكل في عراق العجم مثلاً أو غيرهما مما يؤكل
في بعض الأقطار دون غيره فأشكال و يمكن القول بالمنع من انواع الثمار مطلقاً
الاما استثنى لرواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لأبأس بالصلوة
على البوريا و الخصفة و كل نبات الا الثمرة و عن الصادق عليه السلام في حديث قال
و كل شئ^١ يكون غذاء الانسان في مطعمه او مشربه او ملبسه فلا تجوز الصلوة
عليه ولا السجود الاما كان من نبات الارض من غير ثمر الخبر . وهذه الاخبار كما ترى
مانعة عن مطلق الثمار ويخرج عنها ما لا يؤكل فالباقي في حيز المنع و تقييد الاكل
بالشايح في بلد المصلى او قطره لادليل عليه لان في الاخبار تعليق الاكل مطلقاً على
الشيئ^٢ لا الأكل الخاص لاسيما معللة هشام بن الحكم حيث قال لابي عبدالله عليه السلام
أخبرني عما يجوز السجود عليه و عما لا يجوز قال السجود لا يجوز الاعلى الارض او
على ما انبتت الاما اكل او لبس فقال له جعلت فداك ما العلة في ذلك قال لان السجود
خضوع لله عز وجل فلا ينبغي ان يكون على ما يؤكل ويلبس لان ابناء الدنيا عبيد ما
يأكلون ويلبسون والمساجد في سجوده في عبادة الله عز وجل فلا ينبغي ان يضع جبهته
في سجوده على معبود ابناء الدنيا الذين اغتروا بغرورها الحديث . فالمنع متجه في
جميع ما يؤكل في بعض الاقطار دون غيره وان لم يعلم هل هو مأكول في بعض الاقطار
ام لا فالاصل فيه الجواز لانه نبات قطعاً ولم تعلم هل هو مأكول ام لا فالنبات المقتضى
للجواز ثابت موجود و عرض الاكل المانع مشكوك ولا ينعقض اليقين الابطمثلة و ما
ينشأ من الاشكال في ان الاشتغال اليقيني يستدعي البراءة اليقينية يجاب بانا لوبنيينا
على هذا لامتنعت الصلوة فان جميع ما يرى يحتمل ان يؤكل في قطر لانعلمه حتى
التراب و يجاب ايضاً بانا مكلفون بقدر استطاعتنا وجهدنا وبما آتانا الله و عرفنا فالذى
لانعلم هل هو مأكول ام لا لم يصدق عليه عندنا المأكول ولا عند احد فيما نعلم ومنعنا

عن المأكول و هذا غير مأكول عندنا وان كان الشئى يؤكل و هو فى حال ولا يؤكل و هو فى اخرى جاز السجود عليه حين لا يؤكل كشحمة النخلة فانها تؤكل شحمة ولا تؤكل سعفاً و جذعاً و يشترط فى الاكل القوة القريبة التى يعد به فى المأكولات فلا ينافى الطبخ المأكولية مثلاً ولا الطحن و القطع و القرض و كذا فى الملبوس فلا ينافى اللبس الغزل و النسخ و التفصيل و الخياطة و ان كان شئى مأكولاً فمضغه او غيره اوفسد طعام بحيث لا يؤكل بعده و كذا لو قرض اللباس و قطعه قطعاً صغيراً لا يمكن لبسه فالظاهر عدم الخروج بذلك عن حيز المنع لانه مما اكل و لبس و يؤكل و يلبس بتدبير ما يأكله بعض الناس و بالجمله هو من جنس المأكول و لولبس احد شيئاً لا يصدق عليه اللباس ولم يكن مأنوساً متعارفاً كالبوربا مثلاً لا يخرج به عن جواز الصلوة عليه و السجود و منهم من جوز الصلوة على الحنطة و الشعير فعلى بانهما غير مأكولين عادة فدفع بما مر و بانهما يؤكلان على هيسئهما بالقلبي عادة و على ايضاً بان القشر حائل بين المأكول و الجبهة و دفع بانه المأكول عادة فانه يطحن و قل ما يخرج بالنخل من القشر و لعل القائل رحمه الله و هو العلامة كان ينوق كثيراً فى مأكله و الاساير الناس يأكلونه و روى ان اول من نخل الدقيق معوية و فصل بين القطن و الكتان قبل الغزل و بعده و قد مر القول فيه و ان اخبار الجواز محمول على التقية .

التاسعة - لو كان على الرجل قلنسوة من بوربا مثلاً او غيره مما يسجد عليه و صلى فيه و سجد عليه جاز فانه سجد على ما يصح السجود عليه حقيقة و ان كان فى ساير الاحوال معه فهو كحامل الحصة فاذا سجد وضعه تحت جبهته و الاخبار المانعة عن الصلوة على القلنسوة و العمامة معناها اذا كانا مما يلبس عادة لانه المتبادر منها .

العاشرة - السجود على الارض احب من السجود على النبات لما روى عن اسحق بن الفضيل انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن السجود على الحصير و البوارى فقال لا بأس و ان يسجد على الارض احب الى فان رسول الله صلى الله عليه و آله كان يحب

ان يمكن جبهته من الارض فأني احب لك ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحبه وقال ابو عبدالله عليه السلام السجود على الارض افضل لأنه ابلغ في التواضع والخضوع لله تعالى و مرّ ان السجود على الارض فريضة وعلى الخمرة سنة .

الحادية عشرة - افضل افراد اجزاء الارض التربة الحسينية على مشرفها السلام قال الصادق عليه السلام السجود على طين قبر الحسين عليه السلام ينور الى الارضين السبعة و من كانت معه سبحة من طين قبر الحسين كتب مسبحاً و ان لم يسبح بها و كتب الى صاحب الزمان عليه السلام انه كتب اليه يسأله عن السجدة على لوح من طين القبر هل فيه فضل فأجاب عليه السلام يجوز ذلك و فيه الفضل وكان لأبي عبدالله عليه السلام خريطة ديباج صفراء فيها تربة ابي عبدالله فكان اذا حضرته الصلوة صبّه على سجاده وسجد عليه ثم قال عليه السلام ان السجود على تربة ابي عبدالله عليه السلام يخرق الحجب السبع وقال عليه السلام لا يسجد الاعلى تربة الحسين عليه السلام تذلل الله واستكانة اليه فاذا عرفت ذلك فأعلم انه اذا كان الوجه في السجود على الارض وافضليته لكونه ابلغ في التواضع فالسجود على التربة الحسينية على مشرفها السلام اذا كان منشوراً افضل من كونها الواحاً لان الاول ابلغ في التواضع والاستكافة .

الثانية عشر - في ذكر بعض الأشياء المشتبهة .

أ - الخزف وتردد فيه كلامهم تردداً ففى صدق اسم الارض عليه وعدمه ولاشك انه ارض و تراب كما ان الحجر ارض ويمكن ان يستدل على ذلك بما مر من الأذن على السجود على الألواح من طين قبر الحسين عليه السلام فان ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يفيد العموم فى المقال فيجوز بلا اشكال وهو المنقول عن المشهور .

ب - الجص و النورة و لاشك انهما قبل الاحراق ارض و من الارض و يجوز السجود عليهما و كذا الجص بعد الأحرار و يدل عليه صحيحة الحسن بن محبوب قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجص توقد عليه بالعدرة وعظام الموتى ثم يجصص

به المسجد يسجد عليه فكتب اليّ بخطه ان الماء والنار قد طهراه ويظهر من هذا الخبر ان جواز السجود عليه كان واضحاً لو لا النجاسة و انما كان الشك فيها فوقع عليه السلام انه طاهر و اما النورة ففيها اشكال ناشىء من اشتباه صدق الارض عليها بعد الحرق بخلاف الجص فانه يصدق عليه انه من الارض و من اجزائها غير مأكول ولا ملبوس و يمكن ان يقال بجواز السجود على النورة بعد الحرق لما يظهر من اخبار جواز التيمم عليها على انه لا يجوز التيمم الاعلى الارض فمن تلك الأخبار رواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام انه سئل عن التيمم بالجص فقال نعم فقيل بالنورة فقال نعم فقيل بالرماد فقال لا انه لا يخرج من الارض انما يخرج من الشجر وجه الاستدلال اقترانهما يعني السجود و التيمم و اشتراكهما في الحكم لما روى في اخبار عديدة انه جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً واما الصاروج المتخذ من النورة و الرماد فبمقتضى ما ذكرنا عدم الجواز لانه مخلوط بالرماد الذى ليس بارض و لا بنابت منها كما ظهر من خبر السكوني و يؤيد المنع ما روى عن محمد بن عمرو و بن سعيد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال لا تسجد على القير ولا على القفر ولا على الصاروج قال فى المجمع فى القفر كانه ردى القير المستعمل مراراً و فى عبارة بعض الأفاضل القفر شئ يشبه الزفت و رايحته كرايحة القير و فى تحفة المؤمنين انه عرق الجبال او جنس القار او ما اشبه تكونه تكون القار و الصاروج هى النورة و اخلاطها على ما فى القاموس و المجمع و اخلاطها هى الرماد و ثمر البررى و امثاله و بالجملة لا يجوز السجود على الصاروج لمزج الرماد فكذلك الرماد .

ج - هل يجوز السجود على الفحم ام لا فيه اشكال لاشتباه صدق النابت و عدمه عليه و بالجملة كلما وضح صحة اطلاق اسم الارض و النابت منها عليه يصح السجود عليه ما لم يكن مأكولاً او ملبوساً و كلما وضح عدم صحة الاطلاق لم يجز و كلما اشتبه فسبيله التوقف و الاجتناب لكون العبارات توقيفية وليقين الاستغفال المستدعى

ليقين البراعة .

الثالثة عشر - واما المعادن فقد اطلق الاصحاب القول فى المنع و ادعوا الاجماع عليه ولوفصات المسئلة بان للمعادن حالتين حالة تدخل فيها فى مسمى الارض وهى حين كونها تراباً كتراب الذهب و الفضة وغيرها وحالة تخرج فيها عن مسمى الارض كبعد اذ ابتهما و صوغهما فالمنع فى الثانى متجه دون الاول فانه من الارض بل هو ارض و عن يونس بن يعقوب عن ابى عبد الله عليه السلام قال لا تسجد على الذهب ولا على الفضة و كذلك الملح و الزاج و الكبريت و امثالها فأنها خارجة عن مسمى الارض بلا اشكال فلا يجوز السجود عليها .

الرابعة عشر - وكذا ما خرج بالتدبير عن مسمى الارض كالأملح المتخذة من السبخ و القليا و الزجاج و غيرها فانها لم يصدق عليها الارض فلا يجوز السجود عليها وقد ورد فى خصوص الزجاج انه كتب رجل الى ابى الحسن الماضى عليه السلام يسأله عن الصلوة على الزجاج قال فلما نفذ كتابى اليه تفكرت و قلت هو مما انبتت الارض و ما كان لى ان أسأله عنه قال فكتب الى لا اتصل على الزجاج و ان حدثك نفسك انه مما انبتت الارض و لكنه من الملح و الرمل و هما ممسوخان وفى رواية اخرى مثله الا انه قال فأنه من الرمل و الملح و الملح سبخ و لما حصل فى علة المنع اختلاف نرد الخبر اليهم فى بيان العلة وعلى ما نعرف خروج الملح و الزجاج بالتدبير عن اسم الارض الا ان مقتضى الخبر الأول المنع من السجود على الرمل مع انه من مسمى الارض بل هو ارض و من الارض فالاجتناب عنه احوط و مثله السبخ حيث ورد النهى عنه وهو رواية ممر بن خلاد قال سألت ابالحسن عليه السلام عن السجود على الثلج فقال لا تسجد فى السبخة ولا على الثلج و حمل النهى بالنسبة الى السبخة على الكراهة لما مر سابقاً فى ابواب مكان المصلى و اما بالنسبة الى الثلج فعلى حقيقته ولا بأس باستعمال اللفظ فى الحقيقة و المجاز باستعمال واحد كما

حققناه في محله .

الخامسة عشر - قد اختلفوا في اشتراط طهارة موضع السجود على قولين ومنشأؤه اختلاف الاخبار اما ما يدل على المنع رواية عمار الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال سئل عن الموضع القذر يكون في البيت او غيره فلا تصيبه الشمس و لكنه قد يبس الموضع القذر قال لا تصل عليه و أعلم موضعه حتى تغسله الخبر . وما يدل على الجواز رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام في حديث قال سألته عن البوارى يصيبها البول هل تصلح الصلوة عليها اذا جفت من غير ان تغسل قال نعم لا بأس وسأل اخاه عليه السلام ايضاً عن البيت والدار لا يصيبهما الشمس و يصيبهما البول و يغتسل فيهما من الجنابة أ يصلى فيها اذا جفأ قال نعم و سئل ايضاً عن البوارى يبيل قصبها بماء قذر أنصلى عليه قال اذا ييمست فلا بأس و سئل ابو عبدالله عليه السلام عن مثل ذلك فأجاب بمثل ذلك معني وسأل علي بن جعفر ايضاً اخاه عليه السلام عن رجل مر بمكان قدرش فيه خمر قد شربت الارض و بقي نداء أ يصلى فيه قال ان اصاب مكاناً غيره فليصل فيه و ان لم يصب فليصل ولا بأس الى غير ذلك من الاخبار و القول بالمنع وان كان اكثر الا ان القول بالجواز منقول عن جمع و كذا الاخبار على ما ترى صريحة في الجواز و خبر المنع بالنسبة اليها نادرة مع انه لا دخل لتنجاسة الموضع في المصلى اذا لم يسر اليه فكما انه لا يشترط الطهارة في المسجد كفه كذلك جهته نعم اذا كانت نجاسة حايلة بين الجبهة والارض او النبات فلا يجوز لانه يجب السجود على الارض او على النبات منها و بالجملة القول بالجواز مع الكراهة متجه و وجه الكراهة خوف السراية .

ابواب احكام المساجد

باب في مستحباب المسجد . وهي امور :

الاول - قالوا يستحب اتخاذ المساجد مكشوفة و استدلووا عليه بما رواه الكليني

عن الحلبي قال سألته عن المساجد المظلمة يكره المقام قال نعم ولكن لا يضركم الصلوة فيها اليوم و لو كان العدل لرأيتم انتم كيف يصنع في ذلك و هذا الخبر و ان كان ظاهره كما يترأى ولكن عند التدرب في الاخبار المراد بالتظليل التسقيف لا مطلق التسقيف كما روى عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله بنى مسجده بالسميط ثم ان المسلمين كثروا فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فزيد فيه و بناه بالسعيدة ثم ان المسلمين كثروا فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فزيد فيه فقال نعم فأمر به فزيد فيه و بنى جداره بالأثني و الذكر ثم اشتد عليهم الحر فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فظلل فقال نعم فأمر به فاقامت فيه سوارى من جذوع النخل ثم طرحت عليه العوارض و الخصف و الأذخر فعاشوا فيه حتى اصابتهم الأمطار فجعل المسجد يكف عليهم فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فطين فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله لا عريش كعريش موسى فلم يزل كذلك حتى قبض صلى الله عليه وآله الى ان قال والسميط لبنة لبنة و السعيدة لبنة و نصف و الذكر و الأثني لبنتان مختلفتان و في هذا الخبر الشريف فوايد : الأولى جواز اتخاذه مكشوفاً كما كان أولاً الثانية جواز تغييره مرة بعد اخرى لأصلاحه و جعله اوسع و الثالثة استحباب اتخاذ التظليل بالتعريش الرابعة كراهة التطين و بالجملة يظهر من هذا الخبر ان المكروه التظليل بالطين لا بالحشيش و يشتد بناء هذا الذى ذكرنا ما رواه الصدوق قال قال ابو جعفر عليه السلام اول ما يبدأ به قائمنا سقوف المساجد فيكسرها و يأمر بها فيجعل عريشاً كعريش موسى عليه السلام ففي الحقيقة المستحب تعريشه .

الثانى - جعل المظاهر على ابوابها و يدل عليه ما روى عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم صبيانكم و مجانينكم و بيعكم و شرائكم و اجعلوا مظاهركم فى ابواب مساجدكم .

الثالث - تجميرها في كل سبعة ايام و يدل على ذلك ما روى عن رسول الله

صلى الله عليه وآله قال جنبوا مساجدكم مجانينكم و صبيانكم و رفع اصواتكم
الابذكر الله تعالى و يبعكم و شرانكم و سلاحكم و جمرها في كل سبعة ايام و ضعوا
المظاهر على ابوابها .

الرابع - تقديم الرجل اليمنى للدخول واليسرى للخروج و يدل عليه ما روى

عن يونس عنهم عليهم السلام قال قال الفضل في دخول المسجد ان تبتدء برجلك اليمنى
اذا دخلت المسجد و اليسرى اذا خرجت .

الخامس - تعاهد النعل عند ابواب المساجد حتى اذا كان بها قذر لم يدخلها

المسجد و يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله تعاهدوا نعالكم عند ابواب
المساجد .

السادس - الدعاء عند دخول المسجد و عند الخروج فعن ابى عبدالله عليه

السلام قال اذا دخلت المسجد فصل على النبي صلى الله عليه وآله و اذا خرجت
فافعل ذلك و روى كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا دخل المسجد صلى على
النبي و قال اللهم اغفر لى ذنوبى و افتح لى ابواب رحمتك و اذا خرج من الباب صلى
على النبي و قال اللهم اغفر لى ذنوبى و افتح لى ابواب فضلك .

السابع - التطهر لدخول المسجد والجلوس فيه : فعن ابى عبدالله عليه السلام

قال اذا دخلت المسجد و انت تريد ان تجلس فلا تدخله الا طاهراً و اذا دخلته
فاستقبل القبلة ثم ادع الله و سم حين تدخله و احمد الله وصل على النبي صلى الله
عليه و آله .

الثامن - كنسها و اخراج الكناسة و لاسيما يوم الخميس و ليلة الجمعة فعن

الصادق عليه السلام عن آباءه ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من قم مسجداً كتب
الله له رقبة و من اخرج منه ما يقضى عيناً كتب الله عزوجل له كفلين من رحمته و قال

صلى الله عليه وآله من كنس المسجد يوم الخميس ليلة الجمعة فأخرج منه التراب (١) ما يذر في العين غفر الله له .

التاسع - الأَسراج فيها قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اسرج في مسجد من مساجد الله سراجاً لم تزل الملائكة وحملة العرش يستغفرون له مادام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج .

العاشر - تحية المسجد فعن ابي ذر رحمه الله قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في المسجد جالس فقال يا أباذر ان للمسجد تحية قلت وما تحيته قال ركعتان تركعهما و قال صلى الله عليه وآله لاتجعلوا المساجد طرقاتاً حتى تصلوا فيها ركعتين .

الحادي عشر - التطيب ولبس الثياب الفاخرة عند قصد المسجد و الدعاء فيه فعن ابي عبدالله عليه السلام قال ان على بن الحسين استقبل مولى له في ليلة باردة وعليه جبة خز و مطرف خز و عمامة خز وهو معتلف بالغالية فقال جعلت فداك في مثل هذه الساعة على هذه الهيئة الى اين فقال الى مسجد جدى رسول الله صلى الله عليه وآله و آله أخطب الحور العين الى الله عز وجل .

الثاني عشر - الصلوة فيها في بقاع مختلفة فعن الصادق عليه السلام انه قال عليكم بأتيان المساجد فأنها بيوت الله في الأرض و من اتاها فتطهر طهره الله تعالى عن ذنوبه و كتب من زواره فأكثرها فيها من الصلوة و الدعاء وصلوا من المساجد في بقاع مختلفة فأن كل بقعة تشهد للمصلى عليها يوم القيمة .

الثالث عشر - الاختلاف الى المسجد قال النبي صلى الله عليه وآله من كان القرآن حديثه والمسجد بيته بنى الله له بيتاً في الجنة وعن علي عليه السلام قال الجلسة في الجامع خير لى من الجلسة في الجنة فأن الجنة فيها رضى نفسى والجامع فيه رضى ربى

و ثمرة الاختلاف الى المساجد ماروى عن على عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب احدي الثمان أخاً مستفاداً في الله او علماً مستطرفاً او آية محكمة او يسمع كلمة تدله على هدى او رحمة منتظرة او كلمة ترده عن ردى او يترك ذنباً خشية او حياءً .

الرابع عشر - المشى الى المساجد والسعى اليها فعن ابى عبدالله عليه السلام من مشى الى المسجد لم يضع رجلاً على رطب ولا يابس الا سبحت له الارض الى الارضين السابعة وقال ما عبد الله بشيئٍ مثل الصمت و المشى الى بيته وعن النبي صلى الله عليه وآله من مشى الى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع الى منزله عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات و رفع له عشر درجات وقال ابو عبدالله عليه السلام اذا قمت الى الصلوة ان شاء الله فأتها سعيّاً ولتكن عليك السكينة والوقار الى ان قال ومعنى قوله فاسعوا هو الانكفاف والظاهر انه من قولهم انكف عن المكان اى تركه والمعنى انه لا يلبث فى مكان ولا موضع قدم بل يترك كل موضع قدم وصل اليه من غير لبث و هو كناية عن سرعة المشى .

الخامس عشر - يستحب بناء المسجد ولو كمفحص قطاة فعن ابى عميده عن ابى جعفر عليه السلام انه قال من بنى مسجداً كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً فى الجنة قال ابو عميده ومرىبى و انا بين مكة و المدينة أضع الاحجار فقلت هذه من ذاك فقال نعم و عن النبي صلى الله عليه وآله من بنى مسجداً فى الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه او قال بكل ذراع مدينة مسيرة اربعين الف عام من ذهب و فضة و در و ياقوت و زمرد و زبرجد الحديث . و عن هاشم بن الحلال قال دخلت انا و ابو الصباح على ابى عبدالله عليه السلام فقال له ابو الصباح ما تقول فى هذه المساجد التى بنتها الحاج فى طريق مكة فقال بنح بنح تيك افضل المساجد من بنى مسجداً كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً فى المسجد ^٧ .

السادس عشر - يستحب اختيار الصلوة في المسجد ولو كانت فرادى على الصلوة في غيره و ان كانت جماعة فعن ابرهيم بن ميمون عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له ان رجلاً يصلي بنافتدى به فهو احب اليك او في المسجد قال المسجد احب الي .

السابع عشر - يستحب سبق الناس في الدخول و التأخر عنهم في الخروج فعن علي عليه السلام قال جاء أعرابي من بنى عامر الى النبي صلى الله عليه وآله فسأله عن شربقاع الارض وخير بقاع الارض فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله شربقاع الارض الأسواق الى ان قال و خير البقاع المساجد و احبهم الى الله اولهم دخولاً و آخرهم خروجاً منها .

الثامن عشر - يستحب ان يبني المساجد جماء ويدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله ابنوا المساجد و اجعلوها جماء و الجماء ما لا شرف لها .
باب في المحرمات المتعلقة بالمسجد : وهي امور على ما ذكره الاصحاب

أحدهما - ادخال النجاسة اليها ولم يذكروا له دليلاً الا قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام ثم قالوا اذا ثبت ذلك في المسجد الحرام ثبت في غيره لعدم القائل بالفصل و بقول النبي صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم النجاسة و يرد على الاول ان الآية مختصة بالمسجد الحرام و يمكن اختصاصه بالحكم دون غيره من المساجد كما حقق في كتاب الطهارة جواز دخول الحائض المسجد سوى المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله بل استفاضت الاخبار في جواز دخول الجنب والحائض المسجد وهي تنادى بجواز ادخال النجاسة المسجد وعلي الثاني ان هذا الخبر معارض بأخبار مستفيضة في جواز دخول الحائض والمستحاض والجنب المساجد مع عدم خلوهن عن النجاسة غالباً بل خلوهن نادر بالضرورة فيجوز ادخال النجاسة المساجد عملاً بتلك الاخبار المستفيضة ويستثنى المسجد الحرام ومسجد المدينة عملاً بتلك

الاخبار والآية هذا اذا لم تكن معدية الى المسجد واما مع التعدية فلم نجد لهم دليلاً غير ذلك الخبر و قد رواه صاحب الوسائل عن الفقهاء وقد ذكروا في كتبهم والامعارض له فيمكن التعويل عليه والقول بحرمة التعدية و يؤيد بوجوب تعظيم المسجد وقد سئل ابو عبدالله عليه السلام عن العلة في تعظيم المساجد فقال انما امر بتعظيم المساجد لانها بيوت الله في الارض .

و ثانيها - زخرفتها و نقشها و فسروا الزخرفة النقش بالزخرف و هو الذهب و بالصور ما هواعم من ذوات الارواح و غيرها ثم اختلفوا في ذلك اختلافاً بين التحريم والكراهة و استدل المحرمون بان ذلك بدعة و بما روى عن عمرو بن جميع قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصلوة في المساجد المصورة فقال اكره ذلك ولكن لا يضركم ذلك ولو قد قام العدل لرأيتم كيف يصنع في ذلك و استدل المكروهون بما روى من الاذن بنقش المسجد بالجص و الصبغ على ما يأتي و الظاهر من الاخبار الكراهة اما كونها لم تكن في عصر النبي فلا يعطى التحريم في هذه الايام و شاهد ذلك ما سيأتي من الاخبار واما الخبر فالمدلول منه ان الحججة يمنع عنه يوم يظهر و لا بأس به اليوم الا الكراهة و ليس في الخبر ان تلك المساجد من بناء السائل او غيره و بالجملة لا يمنع منها فيه لهذه الايام و فضلاً عن ذلك هنا اخبار يدل على الجواز منها رواية علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن المسجد يكتب في القبلة القرآن و الشيء من ذكر الله قال لا بأس و سألته عن المسجد ينقش في قبلته بجص او اصباغ فقال لا بأس نعم يمكن القول بالكراهة تعليلاً بانه لم يكن في عصر النبي صلى الله عليه وآله فينبغي التأسى و ترك ذلك و يؤكد هذا المعنى تعليل ابي محمد عليه السلام حيث قال لما خرج القائم عليه السلام امر بهدم المنائر و المقاصر التي في المساجد و قال انها محدثة مبتدعة لم يبنها نبي و لاحجة . فيكره زخرفة المساجد و تصويرها فاي اذ ذلك يناسب باب المكروهات الا انا ذكرنا هنا لموضع الخلاف .

وثالثها - بيع آلاتها وعن بعض ذلك اذا لم تمس الحاجة الي بيعها لعمارة ذلك المسجد بعينه او غيره من المساجد و كذا لو اقتضت المصاحبة بيعها و المسئلة عارية عن النصوص كما ذكروا وليس لى فيها كلام الى ان ألقى فيه النص اما عاماً او خاصاً .
ورابعها - اتخاذها او بعضها فى ملك او طريق بحيث ينمحي به الصورة المسجدية و ان خربت عماراتها و حيطانها و بقيت العرصة ولا ريب فى تحريم ذلك بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى فى خرابها واما السنة فقول العسكرى عليه السلام الوقوف على حسب ما يوقفها اهلها ان شاء الله .

وخامسها - تمكين اليهود و النصارى دخولها فعن كتاب دعائم الاسلام عن على عليه السلام انه قال ليمنعن مساجدكم يهودكم و نصاراكم و صبيانكم و مجانينكم اوليمسخنكم الله تعالى قرده و خنازير ركعاً سجداً وعن الراوندى بسنده عن موسى بن جعفر عليه السلام مثله وهذين الخبرين و أن لم يكونا فى الكتب التى استناد العلماء عليها الا انه رواهما الثقات ولا معارض لهما فيجوز الاعتماد عليهما.

وسادسها - اخراج الحصى و عن بعضهم اذا كانت تعد من اجزاء المسجد او من آلاته و اما لو كانت قمامة كان اخراجها مستحباً و استدلوا على ذلك بما رواه وهب بن وهب عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال اذا اخرج احدكم الحصاة من المسجد فليردها مكانها او فى مسجد آخر فانها تسبح الى غير ذلك من الاخبار وفيها الامر بالرد و الطرح فى مسجد فمنهم من جوز ذلك مطلقاً ومنهم من كره ذلك و الأول هو الأولى فيجب الرد اذا اخرج ولايجوز الاخراج فانه من المسجد و ينمقع به امله و قوله عليه السلام فانه يسبح علة التحريم و ذلك انه اذا كان فى المسجد و يسبح فأخراجك اياه منعه عن الذكر فتدخل تحت قوله تعالى و من اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه

باب في المكروهات المتعلقة بالمسجد - وهي امور :

منها - ان يجعل له شرفاً و هو جمع شرفة كعرف وغرفة فروى طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن آباءه عن على عليه السلام انه رأى مسجداً بالكوفة وقد شرف فقال كأنه بيعة وقال ان المساجد لا تشرف بل تبنى جماء وعن ابى جعفر عليه السلام قال اذا قام القائم عليه السلام لم يبق مسجد على وجه الأرض له شرفاً الا عدماها وجعلها جماء .

منها - اتخاذ المحاريب في المسجد و عن بعض التقييد بالداخلية في الحائط و المأثور رواية طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن على عليه السلام انه كان يكسر المحاريب اذا رآها في المسجد يقول كأنها مذابح اليهود . والمذابح على ما في القاموس المحاريب و المقاصير و بيوت كتب النصارى و الواحد كمسكن و ذكر في المحراب انه الغرفة و صدر البيت و اكرم مواضعه و مقام الأمام من المسجد و الموضع ينفرد به الملك فيتباعد عن الناس و محاريب بنى اسرائيل مساجدهم التي كانوا يجلسون فيها وقال المقصورة الدار الواسعة المحصنة او هي اصغر من الدار كالقضارة بالضم و لا يدخلها الا صاحبها وقد رويت في روايات كثيرة ذكر المحراب بل في القرآن و بحسب اللغة هو ما سمعت و لا يلزم ان يكون له هيئة خاصة فورود ذكر المحراب في الاخبار و كونه في مسجد النبي صلى الله عليه وآله لا يلزمه ان يكون بناءً خاصاً بل المراد منه هو موضع قيامه و اكرم مواضعه مثلاً و الذى يقبل الكسره هو ما بنى محراباً و لما لم نعلم اليوم كيفية بناء مذابح اليهود و تلك المحاريب المبنية في تلك الأيام فالأولى اجتناب جميع اقسامه احتياطاً للدين و لقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك و الذى رأيت في بعض بيع النصارى هو داخل في الحائط كالمحاريب الداخلة في حيطان مساجدنا في هذه الأيام فان اجتنب خلافاً لهم ليس بخطاء لما روى من الحديث القدسي قل لعبادى لا يلبسوا ملابس اعدائي و لا يطعموا مطاعم اعدائي و لا يسلكوا

مسالك اعدائي فيكونوا اعدائي .

و منها - ان يتخذ طريقاً لم يستلزم تغيير صورة المسجد والافمحرم فعن النبي صلى الله عليه وآله لا تجعلوا المساجد طرقاً حتى تصلوا فيها ركعتين . وحمل النهي على الكراهة لما روى في جواز جواز الجنب و الحائض و المستحاضة في المسجد .

و منها - البيع و الشراء و تمكين المجانين و الصبيان و رفع الصوت و الـذي يدل على ذلك رواية على بن اسباط عن بعض رجاله قال قال ابو عبدالله عليه السلام جنبوا مساجدكم البيع و الشراء و المجانين و الصبيان و الأحكام و الضالة و الحدود و رفع الصوت . و الأمر حقيقة في الوجوب ولم يرد اذن في البيع و الشراء في المسجد و كذا تمكين المجانين و الحمل على الاستحباب يحتاج الى دليل و لم اجد ولم يذكر قول بالتحريم عن احد فيما اعلم و يؤيد المنع ما روى في مناهي النبي صلى الله و قد نهى الذي يمرى النبل في المسجد و قال انما بنى لغير ذلك فإذا كان المسجد بنى لغير ذلك فاستيفاء المنفعة منها في غير ما بنى لأجله تغيير للموقف وقد علمت ان الوقوف على حسب ما يوقفها اعلمها ولا يجوز صرف الوقف عما وقف عليه و كذا الصبيان و المجانين فإن المسجد بنى للعبادة و هما غير عابدين ولا مستوفين المنفعة فيما وقف عليه و الله عالم بحقايق احكامه .

و منها - القضاء بين الناس و انفاذ الأحكام و اقامة الحدود و قد مر الأثر فيه آنفاً و لا يعارض ذلك حكومة امير المؤمنين عليه السلام في مسجد الكوفة على دكة القضاء فإن غير المعصوم لا يقاس به فالمنع في محله و ذلك لأن الحكومة تستلزم رفع الأصوات و النزاع وهو ينافي توقير المسجد و ان المسجد أمن لانه بيت الله و عن النبي صلى الله عليه وآله من دخل المسجد فهو أمن فينافي اقامة الحدود و لذا منع عنهما و سبيل المنع فيهما ايضاً كالسابق فلم أرقائلاً بالتحريم و لا معارض للمنع و الله عالم بحقايق احكامه .

و منها - تعريف الضالة وطلبها وقدمر الدليل عليه من الأثر و روى انه سمع النبي (ص) منشداً لها فقال قولوا لا ردّ الله عليك فأنها لغير هذا بنيت وفي صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الضالة ايصلح ان تنشد في المسجد قال لا بأس . وهذا الخبر رخصة والأصل النهي لأنها لغير هذا بنيت .

و منها - انشاد الشعر فعن علي بن الحسين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من سمعتموه ينشد شعراً في المساجد فقولوا فاض الله فاك انما نصبت المساجد للقرآن و رويت رخصة فيه و هو صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الشعر ايصلح ان ينشد في المسجد فقال لا بأس و سئل ابو الحسن عليه السلام عن انشاد الشعر في الطواف فقال ما كان من الشعر لا بأس به فلا بأس به ومن هذا الخبر يظهر ان ماليس بحكمة ولا مدح لأهل البيت او رثاء فيهم به بأس ولا شك ان ساير اقسام الشعر لغو مكروه في كل مكان لاسيما في المسجد الذي بنى للعبادة و الأمر بالدعاء على منشده يدل على انه في ساير الأشعار الباطلة فيمكن تخصيص المنع بالباطلة و تخصيص الجواز بالحقة و يمكن تعميم المنع و القول بان انشاد الأشعار الحقة في المسجد اقل ثواباً .

و منها - البصاق والتنخم ففي حديث المناهي انه نهى النبي صلى الله عليه وآله عن التنخم في المساجد و عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال ان علياً عليه السلام قال البزاق في المسجد خطيئة و كفارته دفنه و رويت رخصة في البزاق وهي رواية عبدالله سنان قال قلت له الرجل يكون في المسجد في الصلوة فيريد ان يبزق فقال عن يساره و ان كان في غير صلوة فلا يبزق حذاء القبلة و يبزق عن يمينه و يساره و عن النبي صلى الله عليه وآله من ردّ ريقه تعظيماً لحق المسجد جعل الله ريقه صحة في بدنه و عوفي من بلوى في جسده وفي رواية اخرى عن ابي جعفر عليه السلام مثله الا انه قال جعل الله ذلك قوة في بدنه و كتب له بها حسنة و حط عنه

سيئة و قال لا تمر بداء في جوفه الأبرأه و قال ابو عبدالله عليه السلام من تنخع في المسجد ثم ردعا لم تمر بداء في جوفه الأبرأته و روى من وقر بنخامته المسجد لقي الله يوم القيمة ضاحكاً قد اعطى كتابه بيمينه و روى ان المسجد لينزوى من النخامة كما تنزوى الجملدة من النار اذا انقبضت و اجتمعت .

ومنها - قتل القمل و نقل عن الجماعة و اعترفوا بعدم العثور على الاثر فيه و علموا بالاستقذار ولا يجوز التمسك بامثاله نعم روى ما يدل على استحباب الدفن في الحصى والألقاء فسئل ابو جعفر عليه السلام عن الرجل تؤذيه الدابة و هو يصلي قال يلقيها عنه ان شاء او يدفنها في الحصى و روى او يصيرها في ثوبه حتى ينصرف و كان ابو جعفر عليه السلام اذا وجد قملة في المسجد دفنها في الحصى و قال ابو عبدالله عليه السلام ان وجدت قملة و انت تصلى فادفنها في الحصى .

ومنها - النوم و نقلوه عن المشهور في كلام المتقدمين ولم نعثر على دليل لهم الا في المسجدين المسجد الحرام و مسجد النبي صلى الله عليه و آله فعن زرارة بن أعين قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما تقول في النوم في المساجد فقال لا بأس به الا في المسجدين مسجد النبي صلى الله عليه و آله و المسجد الحرام قال و كان يأخذ بيدي في بعض الليل فيتنحى ناحية ثم يجلس فيتحدث في المسجد فر بما نام هو و نمت فقلت له في ذلك فقال انما يكره ان ينام في المسجد الحرام الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله فاما النوم في هذا الموضع فليس به بأس و رويت رخصة في المسجدين ايضاً وهي رواية معوية بن وهب قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن النوم في المسجد الحرام و مسجد الرسول عليه السلام قال نعم فاين ينام الناس و سأل ابو عبدالله عليه السلام عن النوم في المسجد الحرام فقال هل للناس بد ان يناموا في المسجد الحرام لا بأس به قلت الريح تخرج من الانسان قال لا بأس به و روى ان المساكين كانوا يبيتون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سئل

موسى بن جعفر عن النوم في المسجد الحرام قال لا بأس و سئل عن النوم في مسجد الرسول قال لا يصلح . فصار النوم في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله اشد كراهة كما روى عنه صلى الله عليه وآله لاينام في مسجدي احد ولا يجنب فيه الحديث . اللهم الان يستدل للمكراهة في جميع المساجد بقوله عليه السلام انما نصبت للقران و قد مر و بقوله لغير هذا بنيت .

و منها - دخول من في فمه رايحة مؤذية من ذوات الروائح المؤذية فعن علي عليه السلام من اكل شيئاً من المؤذيات ريحها فلا يقرب المسجد و سئل ابو جعفر عليه السلام عن اكل الثوم فقال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عنه فقال من اكل هذه البقلة الخبيثة فلا يقرب مسجدنا فأما من اكله و لم يأت المسجد فلا بأس و سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الكراث فقال لا بأس باكله مطبوخاً و غير مطبوخ و لكن ان اكل منه شيئاً له اذى فلا يخرج الى المسجد كراهية اذاه من يجالس و قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اكل هذه البقلة فلا يقرب مسجدنا و لم يقل انه حرام .

و منها - عمل الصنایع والذى يدل عليه صحيحة محمد بن مسلم عن احد هما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن سل السيف في المسجد و عن برب النبل في المسجد قال انما بنى لغير ذلك و العلة سارية في جميع الصنایع و قد ذكره الاصحاب في جملة المكروهات و العلة ظاهرة في التحريم ولم اعثر على رخصة و قد مر تفصيل في ذلك في البيع والشراء في المسجد في اوائل الباب والله يعلم حقايق احكامه .

و منها - سل السيف و تعليق السلاح و قد مر ما يدل على سل السيف و سأل علي بن جعفر اخاه عن السيف هل يصلح ان يعلق في المسجد قال اما في القبلة فلا و اما في جانب فلا بأس و سئل ابو عبد الله عليه السلام ايعلق الرجل السلاح في المسجد فقال نعم و اما في المسجد الاكبر فلا فان جدى نهى رجلاً بربى مشقفاً في المسجد

فظهر انه يجوز تعليق السلاح مطلقاً ويكره في القبلة وكذا يكره في المسجد الاكبر
وهو اما جامع الباد او المسجد الحرام كل محتمل .

ومنها - كشف العورة مع عدم المطلاع وكذا كشف السرة و الفخذ و الركبة
و استدلوا عليه برواية السكوني عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان النبي صلى الله
عليه و آله قال كشف السرة و الفخذ و الركبة في المسجد من العورة . و انت خبير
ان شاء الله ان هذا الخبر قاصر عن مرادهم بل مدلوله النهي عن كشف السرة و الفخذ
و الركبة عند المطلاع ان كون هذه الاعضاء من العورة لا يفيد كراهة الكشف عنها عند
عدم المطلاع و لم نعث على دليل على كراهة كشف العورة و لا الاعضاء المذكورة مع
عدم المطلاع .

ومنها - حذف الحصى و يدل عليه ما روى عن السكوني عن جعفر عن آباءه
ان النبي صلى الله عليه و آله أبصر رجلاً يحذف بحصاة في المسجد فقال ما زالت
تلعن حتى وقعت ثم قال الحذف في النادى من اخلاق قوم لوط ثم تلا عليه السلام
و تأتوت في ناديك المنكر قال هو الحذف . و نقل عن بعض القول بالتحريم
وهو الأشبه بلحن الخبر حيث سماه الامام عليه السلام منكر وينهى الله عن الفحشاء
و المنكر و البغى .

ومنها - رطانة العجم و هى الكلام بالأعجمية و رطن له و راطنه كلمه بها
و تراطنوا تكلموا بها فعن ابي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه و آله انه
نهى عن رطانة الأعاجم في المساجد ومثله رواية اخرى و الخبر ان يشعران بكراهة
الدعاء بالعجمية في المسجد وعلى هذا فالسكوت للأعاجم في المساجد اولى الاضرورة
ماسة وما مر من جواز انشاد الشعر والضالة على الاطلاق رخصة في الكلام بالعجمية .
ومنها - تأخر جار المسجد عنه وقد ورد فيه النهي الشديد الذى يوشك ان
يلحقه بالفرائض قال النبي صلى الله عليه و آله لا صلوة لجار مسجد الا في مسجده

و اشترط صلى الله عليه وآله على جيران المسجد شهود الصلوة و قال ليتمتهن اقوام لا يشهدون الصلوة او لآمرن مؤذناً يؤذن ثم يقيم ثم لآمرن رجلاً من اهل بيتى و هو على بن ابي طالب فليحرقن على اقوام بيوتهم بخرم الحطب لا يأتون الصلوة وعن على عليه السلام ليس لجار المسجد صلوة اذا لم يشهد المكتوبة فى المسجد اذا كان فارغاً صحيحاً و بلغه أن قوماً لا يحضرون الصلوة فى المسجد فخطب فقال : ان قوماً لا يحضرون الصلوة معنا فى مساجدنا فلا يؤاكلونا ولا يشاربونا ولا يشاورونا ولا يناكحونا ولا ياخذوا من فيئنا شيئاً او يحضروا معنا صلواتنا جماعة و انى لأوشك أن آمر لهم بنارتشعل فى دورهم فأحرقها عليهم او ينتهون قال الراوى فامتنع المسلمون عن مؤاكتهم و مشاربتهم و مناكحتهم حتى حضروا الجماعة مع المسلمين و سمع ابو عبد الله عليه السلام يقول : من صلى فى بيته جماعة رغبة عن المسجد فلا صلوة له و لا لمن صلى معه الا من علة تمنع عن المسجد و قال النبى صلى الله عليه وآله : اذا ابتلت النعال فالصلوة فى الرحال و روى فى حد جواز المسجد عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال حريم المسجد اربعون ذراعاً و الجوار اربعون داراً من اربعة جوانبها و انت خبير ان هذا التأكيد يناسب الفرائض الا انه قد روى عن الكاظم عن آبائه عن امير المؤمنين عليه السلام فى حديث يذكر فيه مناقب النبى صلى الله عليه وآله و ذكر فيه حكاية ليلة المعراج الى ان قال فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اذا اعطيتنى ذلك فزدنى فقال الله تعالى له سل قال ربنا ولا تحمل علينا اصراً كما حملته على الذين من قبلنا يعنى بالأص الشدائد التى كانت على من كان قبلنا فأجابه الله الى ذلك فقال تبارك اسمه قد رفعت عن امتك الأصار التى كانت على الامم السالفة كنت لا قبل لهم صلواتهم الا فى بقاع من الارض معلومة اخترتها لهم و ان بعدت و قد جعلت الارض كلها لامتك مسجداً و طهوراً الحديث . ولذا قال النبى صلى الله عليه وآله و تواتر عنه أنه قال : جعلت لى الارض مسجداً و طهوراً و قال : الارض كلها مسجد و قال : جعلت لى الارض

مسجداً و تراها طهوراً ايما ادركتني الصلوة صليت . الى غير ذلك و قد روى عن افعال الائمة عليهم السلام انهم كانوا يصلون أحياناً في بيوتهم وان نوا شيعتهم الصلوة في بيوتهم فعن اسمعيل بن همام قال رأيت الرضا عليه السلام و كنا عنده لم يصل المغرب حتى ظهرت النجوم ثم قام فصلى بنا على باب دار ابن ابي محمود و عن داوود الصرمي قال كنت عند ابي الحسن الثالث عليه السلام يوماً فجلس يحدث حتى غابت الشمس ثم دعا و هو جالس يتحدث فلما خرجت من البيت نظرت و قد غاب الشفق قبل أن يصلى المغرب ثم دعا بالماء فتوضأ وصلى . وعن عمرو بن يزيد قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اكون مع هؤلاء و انصرف من عندهم عند المغرب فأمر بالمساجد فأقيمت الصلوة فان انا نزلت أصلى معهم لم استمكن من الأذان و الأقامة و افتتاح الصلوة فقال : ائت منزلك و انزع ثيابك و ان اردت ان تتوضأ فتوضأ وصل فانك في وقت الى ربع الليل الى غير ذلك من الأخبار فظهر بلا غبار ان تلك التاكيدات ليست على سبيل الوجوب بل هي تأكد في الاستحباب و كثيراً ما يؤكدون في السنن بما يلحقه بالفرائض و هذه منها فافهم .

و منها - يكره تعطيل المسجد . ويدل عليه ما روى عن جابر عن النبي صلى الله عليه و آله قال يجيى يوم القيمة ثلثة يشكون المصحف و المسجد و العترة يقول المصحف يارب حرفوني و مزقوني و يقول المسجد يارب عطلوني وضيعوني و يقول العترة يارب قتلونا و طردونا و شردونا فاجثوا للركبتين في الخصومة فيقول الله لي انا اولى بذلك .

و منها - الخروج من المسجد بعد سماع الأذان حتى يصلى فيه الابنية العود فعن النبي صلى الله عليه و آله من سمع النداء في المسجد فخرج من غير علة فهو منافق الا ان يريد الرجوع اليه و قال ابو عبدالله عليه السلام اذا صليت صلوة و انت في المسجد و اقيمت الصلوة فان شئت فاخرج وان شئت فصل معهم واجعلها تسبيحاً .

ومنها - القصة في المسجد . فعن هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان امير المؤمنين عليه السلام رأى قاصاً في المسجد وضربه بالدرة وطرده . وهذا بالحرمة اشبه لأمير بن الاول لمكان التعذير والثاني لأن مجالس القصاص مجالس البطالين ليس مجلس دنيا ولا آخرة فلا يسعد به جلس وانما المسجد بنى للعبادة وموجبات السعادة .

ومنها - ذكر الدنيا في المسجد . روى عنهم عليهم السلام يأتي في آخر الزمان قوم يأتون المساجد فيقعدون حلماً ذكر هم الدنيا وحب الدنيا لا تجالسوهم فليس لله فيهم حاجة و عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله في وصيته قال: يا اباذر الكلمة الطيبة صدقة و كل خطوة تخطوها الى الصلوة صدقة يا اباذر من اجاب داعي الله واحسن عمارة مساجد الله كان ثوابه من الله الجنة قلت كيف يعمر مساجد الله قال: لا ترفع الأصوات ولا يخاض فيها بالباطل ولا يشتري فيها ولا يباع واترك اللغو مادمت فيها فإن لم تفعل فلا تلومن يوم القيمة الا نفسك .

باب بقية احكام المساجد وفيه مسائل :

الأولى - اختلفت العلماء في حصول المسجدية هل يحتاج الى صيغة وقفت أم لا؟ يكفي الأذن بالصلوة فيه او يحتاج الى قبض ناظر له او حاكم او يكفي النية في البناء بكل قول ولكل دليل اما دليل القائلين بلزوم الصيغة استصحاب بقاء الملكية ولزوم ثبوت الناقل عن الشارع و عدم ثبوت كفاية النية و الأذن و التخليّة و امثالها و اما دليل القائلين باكتفاء النية رواية ابي عميرة في بناء المسجد في طريق مكة من الأحجار و تقرير الأمام له و قد مر وقولهم في الأخبار السابقة ما لهذا بنيت و أنت خير أنه يجب الأخذ بالعلم في كل مقام و ان الظن والرأى لا يغنيان من الحق شيئاً فالأمر المقطوع به ملكية المالك ثم المعلوم عدم جواز نقض اليقين الأباليقين ثم المعلوم كل شئ لك مطلق ما لم يرد فيه نص فلا بد من حصول العلم بالناقل عن الشرع بالنصوص و رواية ابي عميرة ليس فيها انه لم يتكلم بصيغة وليس

ففيها ازيد من تجويز الأمام صغر المسجد و ثانياً ان تلك اراض غير مملوكة فأذا حجرها الأ انسان بنية الملكية تملك و اذا حجرها بنية انتفاع المسامين هي للمسلمين و له ثوابه حيث حجر للمسلمين و كفاية مثل هذا التحجير اذن الأمام و تسويغه له و قياس الأرض المملوكة بغير المملوكة مع الفارق و قوله صلى الله عليه و آله ما لهذا بنيت غاية ما يدل انها بنيت بنية المسجد، فلعل تلك المساجد المشار اليها بنيت في اراض غير مملوكة كتلك المساجد، هذا مع أن قوله ذلك لا يدل على عدم الحاجة الى لفظ تدل على الوقفية بأحدى الثلث و اما قولهم معظم المساجد لم يقرأ لها صيغة يردّ بأننا لانوجب في ذلك لفظة وقفت بل يكفي ما يدل بان المالك جعله مسجداً و لا يمكن عادة أن يبنى أحد مسجداً و لا يتكلم بما يدل انه جعله مسجداً الى آخر تمامه . و بالجملة يحتاج الى لفظ دال بأن المالك جعله مسجداً و لا نزول الملكية الثابتة الا بدليل شرعى و لا دليل على الأكتفاء بالنية ابدأ فيما وصلنا و رأينا و روينا .

الثانية - يستحب اتخاذ بيت في الدار مسجداً يخلو فيها للعبادة و ذلك توسيع منهم عليهم السلام للرعية حتى اذا صلوا في البيت لا يجرموا فضل المسجد و ليس له حكم ساير المساجد فأنه لا يوقف على العامة و انما ذلك محض تعيين موضع نظيف فارغ للعبادة فيجوز له تغييره و تبديله و توسيعه و تضيقه بل يجوز له ان يجعله كنيفاً اذا بدا له فإنه ليس بمسجد حقيقة و يدل على هذه الجملة اخبار فعن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اتخذ مسجداً في بيتك وقال : كان على عليه السلام قد اتخذ بيتاً في داره ليس بالكبير و لا بالصغير و كان اذا اراد ان يصلى في آخر الليل اخذ معه صبياً لا يحتمش منه ثم يذهب الى ذلك البيت فصلى . اقول ذلك لكرهه التخلّى في بيت و الأ انسان وحده و كتب ابو عبد الله عليه السلام الى مسمع انى احب لك ان تتخذ في دارك مسجداً في بعض بيوتك ثم تلبس ثوبين طمرين غليظين ثم تسأل

الله ان يعتقك من النار و ان يدخلك الجنة ولا تتكلم بكلمة باطل ولا بكلمة بغى
 و سئل عن مسجد يكون في الدار فيبندوا أهله أن يتوسعوا بطائفة منه او يحولوه
 عن مكانه فقال : لا بأس بذلك و سأل علي بن جعفر اخاه عليه السلام عن رجل كان له
 مسجد في بعض بيوته او داره هل يصلح ان يجعله كنيفاً قال : لا بأس . و سئل ابو عبدالله
 عليه السلام عن الدارو البيت يكون فيهما مسجد فيبندوا لأصحابه ان يتوسعوا بطائفة
 منه و يبنوا مكانه و يهدوا البنية قال : لا بأس بذلك .

الثالثة - اختلفوا في من سبق الى بقعة من المسجد او احد المشاهد المشرفة .
 فمنهم من قال انه اولى به مادام باقياً فيه فلو فارقه و لولحاجة كتجديد طهارة او
 ازالة نجاسة بطل حقه و ان كان ناوياً للعود الا أن يكون رحله باقياً فيها و منهم
 من قيد مع ذلك بنية العود و منهم من احتمل بقاء الحق لأطلاق النص و احتمل
 بعضهم مع ذلك عدم طول المكث و منهم من استقرب بقاء الحق بعد المفارقة لعذر
 وان لم يضع رحلاً و المأثور في ذلك صحيحة محمد بن اسمعيل عن بعض اصحابه
 عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له نكون بمكة او بالمدينة او الحير او المواضع
 التي يرجى فيها الفضل فر بما خرج الرجل يتوضأ فيجئى آخر فيصير مكانه قال :
 من سبق الى موضع فهو احق به يومه و ليلته و عن طلحة بن زيد عن ابي عبدالله
 عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق
 الى مكان فهو احق به الى الليل و كان لا يأخذ على بيوت السوق كرى و روى عن
 بعض اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وآله : انا قام احدكم من مسجده فهو احق به
 الى الليل و ظاعر هذه الاخبار كما ترى من اطلاق بقاء الحق سواء كان فيه رحله ام
 لا و سواء كان ناوياً للعود اولم يكن و قيدها بعضهم بنية العود و استبعد تعطيل المكان
 من المنتفعين بغير امر موجب لذلك و التقييد بالأستبعاد غير موجه ثم قال ان الواو
 في الخبر الأول في قوله يومه و ليلته بمعنى (او) تطبيقاً على الخبر الثاني وهو ابعد

عن الحق و الصحيح في ذلك حمل خبر طلحة على التقية لظهوره خبره هذا و ساير اخباره في التقية كما هو الظاهر للمعارف بلحن الأخبار او نقول ان السوق يشبه المسجد في هذا المقدار من بقاء الحق وان كان للمسجد مزيد و اما مرسله الأصحاب فلم نجده في كتب الاخبار و انما وجد في كتب الفقهاء كذلك و على فرض الصحة اخبار الأئمة اولى بالأتباع لأن علم السنة والناسخ والمنسوخ عندهم و يجب الرجوع اليهم في علم الكتاب و السنة فبقى الخبر الأول بلا معارض فالعمل عليه وان كان بعض اصحابنا او مشهورهم ذهبوا الى ما عرفت وهل اذا غضب موضعه احد في اوقات بقاء حقه يضر بصلوته فيه ام لا ويحرم لبثه فيه ام لا؟ مقتضى الأصول المقررة عن اصحاب العصمة عليهم السلام ان المسجد من الأوقاف العامة فكل من سبق الى بقعة منه هو يملك انتفاعها فلا يجوز لأحد ازعاجه عنها فأذا فارقتها لحاجة باختياره او ازعجه مزعج مقتضى النص انه احق بها يومه وليلته فهو احق بالأنتفاع منها يومه وليلته و مقتضى لفظه احق ان غيره ايضاً له حق الا ان السابق احق و وجهه ان السابق لم يحز الانتفاع المستقبلي وانما حاز الماضي فهو له واما المستقبل فمشارك الا ان السابق احق لاقتراانه به و قربه منه فأذا فارقتها بأزعاج مزعج صحت صلوة المصلي فيها بعده لاشارك الأنتفاع ولصدق انه صلى في المسجد تامة الأركان و دلالة المطلقات على صحة الصلوة في المسجد مطلقاً، نهاية الأمر ان الأزعاج حرام و تخلف الخليفة بعده في اوقات احقيته ترك للفضل فلا يضر بالصلوة و لا يحرم اللبث ولو كان كذلك لما جاز صلوة جماعة اخرى بعد الأولى ابداً الا باذن منهم ولم تجر سيرة المسلمين على هذا بل يدخل المسجد كل داخل من المسلمين و يصلى في كل مكان فارغ و هو يعلم انه صلى في هذا المكان جماعة قبله وبذلك جرت الأوائل والأخر وهل يكفي في السابق وضع رحل ام يشترط الجلوس والصلوة مقتضى اطلاق النصوص هو سبق التصرف سواء كان بالتحجير او بالصلوة فإنه يصدق عليه انه سبق الى هذا المكان

مع ان الأكتفاء به احوط و استظهر بعضهم جواز التصرف فى بقعة حجرتها احد اذا قامت الصلوة واحتاجت تسوية الصفوف اليها عملاً بالأخبار الدالة على النهى عن الخلل والفرج فى الصفوف و استحباب المسارعة الى سدها و الدالة على الأمر بتسويتها مطلقاً فاذا وضع رجل رحله فى مكان ثم اقيمت الجماعة و لم يأت صاحبه وكان مخللاً بالصف يؤخر الرجل ويصلى وليس التصرف فى الرجل بهذا المقدار حراماً فإنه ليس عدواناً على ماله وانما هو عمل بالنصوص على ما عرفت وفيه ان تسوية الصفوف مستحبة ولاشك ان الامام لا يأمر بالمستحب و ان كان مستلزماً لمحرم و التصرف فى مال الغير يحتاج الى دليل و تفسير الغضب باستيلاء اليد عدواناً تفسير منهم و فى النص لا يحل لأحد ان يتصرف فى مال غيره بغير اذنه و التصرف اعم فيشكل جواز تأخيره بل لا يبعد تحريمه الى ان ياتى صاحبه فيصلى امامه او خلفه و يترك موضع الرجل خاصة و عن بعضهم تردد فى الضمان اذا رفع الرجل ثم تلف و لا يبعد فانه بمنزلة اللقطة فاذا وقع فى يده يجب عليه رده الى صاحبه وفى الأثر فى اللقطة لا تمسها بيد ولا رجل ولعل الوجه عدم الأذن من المالك .

الرابعة - اختلفوا فى جواز الوقف على المساجد وذهب المشهور الى جوازه لأنه فى الحقيقة وقف على المسلمين حيث انه يرجع الى مصالحهم كالوقف على القناطر ونحوها و عن بعضهم المنع والمأثور ما رواه فى الفقيه قال سئل الصادق عليه السلام عن الوقوف على المساجد فقال : لا يجوز فأن المجوس وقفوا على بيوت النار . الى غير ذلك من الروايات بمعناها و العجب حيث قاسوا الوقف على المساجد بالوقف على القناطر وفيه أيضاً نظر حيث لا دليل على جوازه و قد اجمعوا على اشتراط كون الموقوف عليه انساناً يقدر على الأنتفاع بالموقوف مع استحباب ملكية الواقف ثابت الى ان يثبت الناقل الشرعى و قد ورد النهى عن الوقف على المساجد فكيف يمكن القول بالنقل مع ورود النهى مع فى لزومه تشترط امور، منها ابتغاء وجه الله ولا يمكن

ذلك الا فيما صدر عن الشارع فكيف يمكن القول بصحته مع النهي و تجوز بعضهم ذلك عملاً بالعمومات و المطلقات في استحباب الوقف مردود فإن الوقف الصادر عن الشرع مستحب لا كل ما يفعل ولو على خلاف الوارد و اذا بنينا على ذلك يجوز جميع امور الشرع على حسب الأرادة فإن في جميعها مطلقات وليس كذلك بل يجب الوقوف في جميع ما امر به او نهى عنه على تفسيرهم نعم الأصل عدم القيود إلا ما اثبتته الشرع و عدم اشتراط الامور الخارجة الاثابت صدورهم عنهم عليهم السلام و بالجملة لا يجب الوقف على المسجد وان كان بالمآل راجعاً الى المسلمين فأنا لو اعتبرنا المآل يجب الوقف على كل الأشياء ولم يصل من الشارع إلا الوقف على الإنسان ولم يوقفوا الا على الإنسان فأذا اريد ذلك فيوقف الملك على المسلمين ليصرفوه في هذا المسجد و يسرجوا السراج فيه و لا يوقف على المسجد انما يحل و يحرم الكلام فتدبر .

الخامسة - لا يجوز هدم المسجد لقوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله

ان يذكر فيها اسمه و سعى في خرابها اللهم إلا أن يروم الأحسن و التوسعة فانه يجوز و ما على المحسنين من سبيل كما هدم النبي صلى الله عليه وآله مسجده مرتين و وسع فيجوز التصرف في المسجد بما يصير به احسن و ليعلم انه ليس من الأحسن ما اصطلح من بناء المسجد في هذه الازمان فيهدم المسجد حتى يبنى بالطوايق مثلاً فانه ان يخاف سرعة الهدم فهو يهدمه اسبق من ان ينهدم او يبنيه بالطوايق المزججة مثلاً او ليس فيه صفات فيبنى الصفات او يجعله صفته صحناً و بالعكس وانما يعتبر الحسن المنظور عند الشارع كالتوسعة و التعريش و اما اذا شك هل هذا احسان ام لا؟ فليمسك فان الوقف على حسب ما يوقفها اهلها حتى يثبت الدليل القطعي على جواز التغيير و كذا لا يجوز حفر البئر و الحياض للموضوء فيه بعد تحقق المسجدية و لا حفر النهر و الساقية و لا السرداب و امثال ذلك و لا يجوز تسقيف الموضع الذي لا يسقف له فانه غير مشروع و لا مندوب اليه و يجوز نقض السقف لكونه غير مسقف

كما يفعله المهدي عليه السلام و يجوز الأذخال فى المسجد من الأراضى المباحة ولا يجوز الأخراج منه الى طريق او ملك فإنه يؤدى الى ابطال الصورة المسجدية وما زيد على المسجد الحرام او مسجد النبى صلى الله عليه وآله او الحائرين ليس بحكم الحائرين ولا اصل المسجد و انما حكمها حكم ساير المساجد و المشاهد و هل يجوز فتح باب فى المسجد ام لا ؟ جوزه بعضهم اذا كان الزحام يؤذى الناس فى الدخول و الخروج فيفتح باباً لرفع الزحام فانه فى الحقيقة احسان و لا بأس به و كذا جوزوا فتح باب الى بيت لمنفعة خاصة بمالك البيت و فيه عندى اشكال لمكان الشك على مامر و اذا استهدم مسجد اى اشرف على الأهدام و خيف خرابه على احد من الناس فقد جوزوا نقضه لمنع البناء الأتفعا بالبقعة و عدم اتفعا المسلمين بالبناء و بالبقعة حينئذ فيهدمه اذا كان كذلك ثم ان شاء بناه ثانياً و ظاهرهم الأتفاق على ذلك و الظاهر انه لا بأس به اذا عطل خوف الهدم فإنه احسان بالنسبة الى المسلمين ان بعد الهدم ينتفعون بالبقعة .

السادسة - عن جمع من الاصحاب انه يجوز استعمال آلاته فى غيره من المساجد و قيد بعضهم ذلك بأنه اذا كانت فاضلة عن المسجد مستغنى عنها او تعذر استعمالها فيه او كون الآخر احوج اليها واستثنوا من ذلك المشهد فلم يجوزوا صرف ماله فى غيره و منع بعضهم مطلقاً لتعلق الوقف بذلك المحل المعين الا اذا تعذر صرفه فيه فجوز صرفه فى مطلق القرب ولم يذكروا على الجواز دليلاً شرعياً يجوز الأعتقاد عليه الا اخبار النذر على الكعبة وهو قياس نعم قد مر وجوب رد الحصى الى مسجد اخذ عنه او الى مسجد آخر ولا يمكن القياس عليه ايضاً فالذى لا يجوز التخليف عنه عدم جواز صرف آلاته فى غيره مطلقاً وان تعذر الأتفعا بها فى ذلك المحل فإنه لا يجوز التصرف فى الوقف الأ بشرط من الواقف او اذن من الشارع و كليهما مفقودان و جوز بعضهم بيع البعض و تعمير البعض بشمن ذلك البعض ان امكن و المسئلة خالية عن النص

فليس لى فيها قول .

باب ماورد فى فضل بعض المساجد و ذم بعضها - فعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان بالكوفة مساجد ملعونة و مساجد مباركة فاما المباركة فمسجد غنى و الله ان قبلته لقاسطة و ان طينه لطيبة و لقد وضعه رجل مؤمن و لاتذهب الدنيا حتى تفجر عنده عينان و عنده جنتان و اهله ملعونون و هو مسلوب منهم و مسجد بنى ظفر و هو مسجد السهلة و مسجد بالحمراء و مسجد جعفى و ليس هو اليوم مسجدهم قال درس فاما المساجد الملعونة فمسجد ثقيف و مسجد الأشعث و مسجد جرير و مسجد سماك و مسجد بالحمراء بنى على قبر فرعون من الفراعنة و عن ابي جعفر عليه السلام قال : جددت اربعة مساجد بالكوفة فرحاً بقتل الحسين عليه السلام مسجد الأشعث و مسجد جرير و مسجد سماك و مسجد شبث بن ربعى و عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان امير المؤمنين عليه السلام نهى بالكوفة عن الصلوة فى خمسة مساجد مسجد الأشعث بن قيس و مسجد الجرير بن عبد الله البجلي و مسجد سماك بن محرمة و مسجد شبث بن ربعى و مسجد التيم . و لاتنافى بين الخبرين اما بحسب الظاهر فلعلها كانت فى عصر على عليه السلام ثم هدمت فبنيت ثانياً فرحاً بقتل الحسين عليه السلام و اما بحسب الباطن فلعله نهى و اودع علمه عند اهله حتى اذا بنى ينهوه عنه و لانقول ان الامام ما كان يعلم و الاصل عدم علمه فان الاصل هو علمه و العدم لا يصير اصلاً و روى ان هذه المساجد مسجد بنى السيد و مسجد بنى عبد الله بن دارم و مسجد سماك و مسجد ثقيف و مسجد الأشعث فلعل التغيير انها ربما كانت تسمى بالاسمين او هذه ايضاً ملعونة كما تلك ملعونة و عن ابي جعفر عليه السلام قال : مسجد روضة من رياض الجنة صلى فيه الف نبى و سبعون نبياً و ميمنته رحمة و ميسرته مكر فيه عصى موسى و شجرة يقطين و خاتم سليمان و منه فارالتنور و نجرت السفينة الحديث . و عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول : نعم المسجد مسجد الكوفة صلى فيه الف نبى

و الف وصى ومنه فار التّور و فيه نجرت السفينة ميمنته رضوان الله و وسطه روضة
من رياض الجنة و ميسرته مكر فقيل لابي بصير ما يعنى بقوله مكر قال يعنى منازل
السلطان و كان امير المؤمنين عليه السلام يقوم على باب المسجد ثم يرمى بسهمه
فيقع موضع التمارين فيقول: ذاك من المسجد وكان يقول: قد نقص من اساس المسجد
مثل ما نقص فى تريعه وقال عليه السلام لهرون بن خارجه: يا هرون كم بينك وبين
مسجد الكوفة، يكون ميلاً؟ قال لا. قال فتصلى فيه الصلوات كلها قال لا. قال اما لو كنت
بحضرتة لرجوت ان لا تفوتنى فيه صلوة وتدرى ما فضل ذلك الموضع ما من عبد صالح
ولا نبى الا وقد صلى فى مسجد كوفان حتى ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما اسرى
الله به قال له جبرئيل اتدرى اين انت يا رسول الله الساعة انت مقابل مسجد كوفان
قال فاستاذن لى ربي حتى آتية فأصلى فيه ركعتين فاستاذن الله عز وجل فأذن له وان
ميمنته لروضة من رياض الجنة و ان وسطه لروضة من رياض الجنة و ان مؤخره
لروضة من رياض الجنة و ان الصلوة المكتوبة فيه لتعدل بالف صلوة و ان النافلة
فيه لتعدل بخمسائة صلوة و ان الجلوس فيه بغير تلاوة ولا ذكر لعبادة ولو علم
الناس ما فيه لآتوه ولو حبوا و عن ابي حمزة الثمالى ان على بن الحسين عليه السلام
اتى مسجد الكوفة عمداً فصلى فيه ركعات ثم عاد حتى ركب راحلته و اخذ الطريق
و قال ابو عبدالله عليه السلام: حد مسجد الكوفة آخر السراجين خطه آدم و انا
اكره ان ادخله راكباً قيل فمن غيرّه فقال اما اول ذلك فالطوفان فى زمان نوح
ثم غيرّه اصحاب كسرى والنعمان ثم غيرّه زياد بن ابي سفيان وقال عليه السلام: مكة
حرم الله و حرم رسوله و حرم على بن ابي طالب الصلوة فيها بمائة الف صلوة والدرهم
فيها بمائة الف درهم المدينة حرم الله و حرم رسوله و حرم على بن ابي طالب الصلوة
فيها بعشرة آلاف صلوة والدرهم فيها بعشرة آلاف درهم والكوفة حرم الله و حرم رسوله
و حرم على بن ابي طالب الصلوة فيها بالف صلوة وسكت عن الدرهم وفى رواية الكليني

وهو اضبط والدرهم فيها بألف درهم فيحتمل ان القائل بقوله وسكت احد الرواة واراد منه الراوى الناقل له و ان الاصل هو ما رواه الكليني او كانت واقعتان فلا اختلاف وعن ابي جعفر عليه السلام . لو يعلم الناس ما في مسجد الكوفة لاعدوا له الزاد والرواحل من كان بعيد ان صلوة فرضة فيه تعدل حجة و صلوة نافلة تعدل عمرة و في رواية حجة مع النبي صلى الله عليه وآله و كذا العمرة و عن علي عليه السلام في حديث لا تشد الرحال الا الى ثلثة مساجد المسجد الحرام و مسجد الرسول و مسجد الكوفة وعنه عليه السلام يا اهل الكوفة لقد حباكم الله بما لم يحب به احد من فضل مصلاكم بيت آدم و بيت نوح و بيت ادريس و مصلى ابراهيم الخليل و مصلى اخي الخضر ومصلى وان مسجدكم هذا لأحد المساجد الأربعة التي اختارها الله عزوجل لأهلها وكافي به قداتي به يوم القيمة في ثوبين ابيضين يتشبه بالمحرم و يشفع لاهله و لمن صلى فيه فلا ترد شفاعته ولا تنهب الايام و الليالي حتى ينتصب الحجر الاسود فيه وليأتين عليه زمان يكون مصلى المهدي من ولدي ومصلى كل مؤمن ولا يبقى على الارض مؤمن الا كان به اوحن قلبه اليه فلا تهجره و تقربوا الى الله عزوجل بالصلوة فيه وارغبوا في قضاء حوائجكم فلو يعلم الناس ما فيه من البركة لآتوه من اقطار الارض ولوحبوا على الثلج وعن ابي عبدالله عليه السلام . صلوة في مسجد الكوفة تعدل الف صلوة في غيره من المساجد . وعن الرضا عليه السلام . الصلوة في مسجد الكوفة فرداً افضل من سبعين صلوة في غيره جماعة و عن عبد الرحمن بن كثير عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول لأبي حمزة الشمالي يا ابا حمزة هل شهدت عمى ليلة خرج ؟ قال نعم فقال هل صلى في مسجد سهيل قلت واين مسجد سهيل لعلك تعنى مسجد السهلة قال نعم اما انه لو صلى فيه ركعتين ثم استجار بالله لأجاره سنة فقال ابو حمزة بأبي انت وامى هذا مسجد السهلة؟ قال نعم فيه بيت ابراهيم الذي كان يخرج منه الي العمالق و فيه بيت ادريس الذي كان يخيط فيه و فيه صخرة خضراء فيها

صورة جميع النبيين و تحت الصخرة الطينة التي خلق الله منها النبيين و فيها المعراج و هو الفارق موضع منه و هو ممر الناس و هو من كوفان و فيه ينفخ في الصور .

ابواب

الأذان و الأقامة

باب (١) ان الاذان وحي من الله سبحانه . فعن ابي جعفر عليه السلام قال : لما اسرى برسول الله صلى الله عليه وآله الى السماء فبلغ البيت المعمور و حضرت الصلوة فأذن جبرئيل (ع) و اقام و تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وصف الملكة و النبيون خلف محمد صلى الله عليه وآله : و عن ابي عبدالله عليه السلام قال لما هبط جبرئيل عليه السلام بالأذان على رسول الله صلى الله عليه وآله كان رأسه في حجر علي عليه السلام فأذن جبرئيل و اقام فلما انتبه رسول الله صلى الله عليه وآله قال يا علي سمعت قال نعم قال حفظت قال نعم قال ادع بلالاً فعلمه فدعا عليه السلام بلالاً فعلمه و لعن قوماً زعموا ان النبي صلى الله عليه وآله اخذ الأذان من عبدالله بن زيد فقال ينزل الوحي على نبيكم و تزعمون انه اخذ الأذان من عبدالله بن زيد

باب (٢) فضل الاذان و المؤذنين . فعن ابي عبدالله عليه السلام من أذن في

مصر من امصار المسلمين سنة و جبت له الجنة و عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله للمؤذن في ما بين الأذان و الأقامة مثل اجر الشهيد المتشحط بدمه في سبيل الله قال قلت يا رسول الله انهم يجتلدون على الأذان قال : كالأمانه يأتي على الناس زمان يطرحون الأذان على ضعفائهم و تلك لحوم حرمها الله على النار و عنه صلى الله عليه وآله من أذن محتسباً يريد بذلك وجه الله تعالى اعطاه الله ثواب اربعين الف شهيد و اربعين الف صديق و يدخل في شفاعته اربعين الف مسمي من امتي الى الجنة ألا و ان المؤذن اذا قال اشهد ان لا اله الا الله صلى الله عليه سبعون الف ملك و استغفروا له و كان يوم القيمة في ظل العرش حتى يفرغ الله من حساب الخلائق

و يكتب ثواب قوله اشهد ان محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله اربعون الف ملك وقال المؤذنون اطول الناس اعناقاً يوم القيمة وقال من تولى أذان مسجد من مساجد الله فأذن فيه و هو يريد وجه الله اعطاه الله ثواب اربعين الف الف نبي و اذا أذن المؤذن اشهد ان لا اله الا الله اكتتفه اربعون الف الف ملك كلهم يصلون عليه ويستغفرون له الحديث . و قال من أذن في سبيل الله صلوة واحدة ايماناً واحتساباً و تقرباً الى الله عز وجل غفر الله له ما سلف من ذنوبه ومن عليه العصمة فيما بقى من عمره و جمع بينه و بين الشهداء في الجنة . و فضلها كثير اقتصرنا بما ذكرنا خوف الاطالة .

باب (٣) ما يشترط في المؤذن . يشترط ان يكون المؤذن مؤمناً فلا يعبؤ باذان غير المؤمن خلافاً لجمع و وفقاً للنص المروى عن ابي عبدالله و قد سئل عن الاذان هل يجوز ان يكون من غير عارف قال : لا يستقيم الاذان ولا يجوز ان يؤذن به الا رجل عارف فان علم الاذان و أذن به ولم يكن عارفاً لم يجز اذانه ولا اقامته ولا يقضى به و لقول النبي صلى الله عليه وآله يؤذن لكم خياركم و يشترط ان يكون عاقلاً لأنّه عبادة ولا تصح عن المجنون و يدل عليه الحديثان المقدمان فان المجنون ليس بعارف وليس من خيار الناس و يشترط ان يكون رجلاً اذا كان اعلامياً فانه عبادة ولم يشرع اذان النساء فلا يمكن الاقتداء بهنّ والاكتفاء بأذانهن و يجوز ان يكون غلاماً لم يبلغ الحلم لصحيفة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس ان يؤذن الغلام الذي لم يحتلم .

باب (٤) ما يستحب في المؤذن - و هي امور :

أ - العدالة . قال على عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله يؤمكم اقرأوكم و يؤذن لكم خياركم و قلنا باستحبابه لأنّه عبادة مندوب اليها مطلوب عن كل احد كما مرّ في المطلقات في الفضل .

ب - رفع الصوت . وسئل ابو عبدالله عليه السلام عن الاذان فقال : اجهر به و ارفع

به صوتك و اذا اقامت فدون ذلك وقال ابو جعفر عليه السلام لايجزيك من الأذان
الاما اسمعت نفسك وافهمتة وافصح بالألف والهاء وصل على النبي صلى الله عليه وآله
كلما ذكرته او ذكره ذاكر عندك في اذان و غيره و كلما اشتد صوتك من غير ان
تجهد نفسك كان من يسمع اكثر و كان اجرک في ذلك اعظم .

ج - الفصاحة . لما روى عن دعائم الاسلام عن علي عليه السلام انه قال ليؤذن لكم
افصحكم و ليؤمكم افقهكم .

د - ان يكون على طهر . لرواية دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عليه السلام
لابأس ان يؤذن الرجل على غير طهر و على طهر افضل .

هـ - ان يكون قائماً . ويدل عليه رواية حمران قال سألت ابا جعفر عليه السلام
عن الاذان جالساً قال: لا يؤذن جالساً الا راكب او مريض و يدل على عدم كون القيام
عزيمة اخبار مستفيضة منها صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : تؤذن و انت
على غير وضوء في ثوب واحد قائماً او قاعداً و اينما توجهت ولكن اذا اقامت فعلى
وضوء متهيأ للصلوة . الى غير ذلك من الاخبار .

و - ان يكون على مرتفع . فعن عبدالله بن سنان صحيحاً عن ابي عبدالله عليه
السلام قال : كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قائم فكان عليه السلام
يقول لبلال اذا دخل الوقت يا بلال اعل فوق الجدار وارفع صوتك بالأذان فان الله
عز وجل قد وكل بالأذان ربحاً ترفعه الى السماء فاذا سمعته الملائكة قالوا هذه أصوات
امة محمد صلى الله عليه وآله بتوحيد الله عز وجل و يستغفرون لامة محمد عليه
السلام حتى يفرغوا من تلك الصلوة وسئل ابو الحسن عليه السلام عن الأذان في المنارة
أسنة هو فقال : انما كان يؤذن للنبي عليه السلام في الأرض ولم يكن يوماً منارة
لعل وجه الجميع ان السطح لم يكن مرتفعاً و كان بمنزلة الارض بالنسبة الى المنارة
او كان الأمران و بالجملة المنارة من بدع الثاني وليست من بناء نبي ولا وصي نبي

ولا يستحب الأذان عليها و يكفى في الاستحباب الأرتفاع في الجملة .

ز - الاستقبال متاكداً في الشهادتين . كذا ذكر الأصحاب والمأثور الدال على عدم الوجوب يأتي في استحباب الأستقبال في الإقامة والذي يدل على التأكد في الشهادتين هو رواية محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن الرجل يؤذن وهو يمشى او على ظهر دابته وعلى غير ظهور فقال : نعم اذا كان التشهد مستقبلاً القبلة فلا بأس .

ح - ان يضع اصبعيه في اذنيه . ويدل عليه ما روى عن ابى عبدالله عليه السلام قال : من السنة اذا اذن الرجل ان يضع اصبعيه في اذنيه . و رواية اخرى مثله معنى .

باب (٥) تحريم الاجرة على الاذان - وقد اختلفت العلماء فيها على القولين فعن السكوني عن جعفر عن ابيه عن على عليه السلام قال : آخر ما فارقت عليه حبيب قلبى ان قال يا على اذا صليت فصل صلوة اضعف من خلفك ولا تتخذ مؤذناً يأخذ على اذانه اجراً وقال رجل له عليه السلام يا امير المؤمنين والله انى احبك فقال له ولكنى ابغضك قال ولم قال لا نك تبغى في الأذان كسباً وتؤخذ على تعليم القرآن اجراً وروى عن على عليه السلام انه قال من السحت اجر المؤذن وهذه الأخبار صريحة في التحريم .

باب (٦) احكام المقيم - وفيه امور :

أ - اختلفوا في الطهارة هل يشترط فيها ما لا ؟ وذهب الى كل جمع واستحبه النافى له والمستنبط من الآثار اشتراطه فلو اتى بها غير متطهر تطهر و اعاد و قدم في حديث زرارة التى رويناها فى استحباب كون المؤذن على طهارة ما يدل على ذلك و مزيداً عليه صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يؤذن او يقيم وهو على غير وضوء أيجزىه ذلك قال فقال : اما الاذان فلا بأس و اما الإقامة فلا يقيم الا على وضوء قلت فأن اقام وهو على غير وضوء أى صلى

باقامته قال لا وسأله عن المؤذن يحدث في اذانه او في اقامته قال : ان كان الحدث في الأذان فلا بأس وان كان في الأقامة فليتوضأ وليقم اقامة و روى لابأس ان يؤذن المؤذن وهو جنب ولا يقيم حتى يغتسل .

ب - القيام و قد اختلفوا في اشتراطه ايضاً على قولين و استحبه النافى له و المستنبط من الأخبار اشتراطه لأنه قد استفادت الأخبار في الأمر به والنهي عن تركه من غير معارض فلا داعي لترك النصوص ولا اثر للأصل بعد النص فعن العبد الصالح عليه السلام قال : يؤذن الرجل و هو جالس ولا يقيم الا و هو قائم وقال تؤذن و انت راكب ولا تقيم الا وانت على الأرض و يؤكد ذلك دلالة الأخبار ان المقيم في الصلوة فعن يونس الشيباني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له اؤذن وانا راكب قال نعم قلت فاقيم و انا راكب قال لا ، قلت فاقيم ورجلي في الركاب قال لا ، قلت فاقيم وانا قاعد قال لا ، قلت فاقيم و انا ماش قال نعم ماش الى الصلوة قال ثم قال : اذا اقامت الصلوة فاقم مترسلاً فانك في الصلوة قال قلت له قد سألتك اقيم و انا ماش قلت نعم فيجوز ان امشي في الصلوة فقال نعم اذا دخلت من باب المسجد فكبرت و انت مع امام عادل ثم مشيت الى الصلوة اجزأك ذلك فإذا الأمام كبر للركوع كنت معه في الركعة لانه ان ادركته وهو راكع لم تدرك التكبير لم تكن معه في الركوع . وعن سليمان بن صالح عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا يقيم احدكم الصلوة و هو ماش ولا راكب ولا مضطجع الا ان يكون مريضاً وليتمكن في الاقامة كما يتمكن في الصلوة فإنه اذا أخذ في الأقامة فهو في صلوة . وهذا الخبر هو الأصل فلا يقيم ماشياً كما لا يصلي ماشياً وعند الضرورة يقيم ماشياً كما يصلي ماشياً و منها الموضع المذكور في الخبر وبدل على ذلك رواية ابي بصير قال قال ابو عبدالله عليه السلام : لا بأس ان تؤذن راكباً او ماشياً او على غير وضوء ولا تقيم و انت راكب او جالس الا من علة او تكون في ارض ملصقة . فاذا كانت ضرورة تقيم راكباً و جالساً و ماشياً و بالجملة هي

كالصلوة لأن المقيم في الصلوة .

ج - الأستقبال و قد اختلفوا فيه و الذى عرفت من رواية الشيبانى و سليمان بن صالح ان الإقامة هي من الصلوة و المقيم في الصلوة الا انه روى عن على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل يفتتح الأذان و الإقامة و هو على غير القبلة ثم يستقبل القبلة قال لا بأس و مقتضاه عدم البأس باستفتاح الأذان و الإقامة و هو غير مستقبل اذا استقبل بعد .

باب (٧) فيما يؤذن له و يقام - و فيه مسائل .

الاولى - تفرق اقوال العلماء في الأذان و الإقامة تفرقاً شديداً فذهب قوم الى استحبابهما في الصلوات كلها جماعة صليت او فرادى و آخرون او جبوهما في صلوة الجماعة و خص الوجوب جماعة بالرجال في الجماعة سافراً و حضراً في كل صلوة و اوجبوهما عليهم سافراً و حضراً في الفجر و المغرب و الجمعة و اوجبوا الإقامة خاصة على الرجال في كل فريضة و منهم من اوجبها على الرجل المجمع و المنفرد في السفر و الحضر في الفجر و المغرب و الجماعة يوم الجمعة و الإقامة في باقى الصلوات المكتوبات و جعلها بعضهم شرط الجماعة و منهم من جعلها من السنن الوكيدة في جميع الصلوات و ان كانا في صلوة الجماعة و المغرب و الفجر و صلوة الجمعة اشد تأكيداً و منهم من قال من ترك الأذان و الإقامة بطلت صلواته الا الأذان في الظهر و العصر و العشاء الآخرة فان الإقامة مجزية عنه و لاعادة عليه في تركه و اما الإقامة فأنه ان تركها متممداً بطلت صلواته و عليه الأعادة و ذكرت هذه الأقوال مع عدم الحاجة اليها لتعتبر بها و حصل هذا الاختلاف لهم في هذه المسئلة و في سائر المسائل حيث انهم بنوا على ترجيح الأخبار اذا اختلفت ظاهراً بمرجحات عقلية لم يرد به اثر و لو اقتضوا على المرجحات المنصوصة لاجتمعوا على كلمة واحدة الا ما اختلفوا في فهم الخبر فان تلك المرجحات في نفس الاخبار و يراها كل ذى عين بلاخبار و قد شرحننا امر المرجحات في

رسالة بما لامزيد عليه و اطلنا الكلام فيه و مجمله وجوب الأخذ بخبر الثقة المصحح
لخبره وان لم يعمل به نفسه فلعله رجح في نفسه غيره اذا لم يكن مخالف^٧ للكتاب
والسنة على ما يأتي ولاموافقاً للعامة فإنه صحيح مقرر فأذا تعارضت الأخبار وتعاضت
فتترك المخالف للكتاب المستجمع على تأويله والسنة التي لا اختلاف فيها و الموافق
للعامة و الظاهر في التقية فأن عريا عن هذه العيوب فهما مما وقع التقرير عليهما
و يجب العمل بهما فأذا تعاضا فقد تعاضت الأخبار في الأخذ باحد هما و قلنا انا
نعالج تعارض الأخبار بالأخبار العلاجية و قد تعاضت انفسها فلا يجوز بالعقل فإنه
لوجاز هناك جاز في الكل فالمرجح لها فبأيتهما اخذت من باب التسليم وسعك ان
لوشاء الأمام عليه السلام الأخذ بأحد هما معيناً لعين و من تلك الأخبار اخبار
التوسعة بأيهما اخذت من باب التسليم وسعك فالعمل عليه ان هو رخصة في الجميع
فاذا تعارض خبران صحيحان على ما عرفت امرأ و نهيأ و جاز الأخذ بأيهما شئت
و جاءت القرينة على اصلية احدهما يكون الآخر رخصة و ان لم تكن قرينة نقول
بجواز الأخذ و الترك من غير تعيين الاصل و الرخصة فأذا عرفت هذه الفذلكة
السديدة فاعلم انه قد ورد عن الصادق عليه السلام لاصلوة الا باذان و اقامة على العموم
و وردت اخبار اخر في كل صلوة صلوة على الخصوص ثم وردت رخص في كل صلوة
كصحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ادنى ما يجزى من الأذان ان تفتح
الليل بأذان و اقامة و تفتح النهار بأذان و اقامة و يجزيك في ساير الصلوات اقامة بغير
اذان و هذا الخبر رخصة في الظهر و العصر و العشاء في السفر و الحضر في الجمعة
و غيرها نعم الأذان و الأقامة في جميع الصلوات افضل و يشرح ذلك صحيحة
صفوان بن مهران عن ابي عبدالله عليه السلام قال الأذان مثنى مثنى و الأقامة مثنى
مثنى و لا بد في الفجر و المغرب من أذان و اقامة في الحضر و السفر لانه لا يقصر
فيهما في حضر و لاسفر و تجزيك اقامة بغير اذان في الظهر و العصر و العشاء الآخر

و الأذان و الأقامة في جميع الصلوات افضل و رواية الصباح بن سبابة قال قال ابو
عبدالله عليه السلام : لاندع الأذان و الأقامة في الصلوات كلها فان تركته فلا تتركه في
المغرب والفجر فإنه ليس فيهما تقصير وصحيحة ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام :
يجزى في الصلوات اقامة واحدة الا الغداة والمغرب وقال لاتصل الغداة والمغرب الا باذان
وأقامة و رخص في ساير الصلوات بالأقامة و الأذان افضل . واما الرخصة في المغرب
فرواية عمر بن يزيد قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الأقامة بغير اذان في المغرب
فقال: ليس به بأس وما احب ان يعتاد واما الرخصة في السفر في جميع الصلوات فرواية عبد
الرحمن بن ابي عبدالله عن الصادق عليه السلام اند قال: يجزى في السفر اقامة بغير اذان واما
الرخصة في الجميع سفراً و حضراً ما تواتر عن الأئمة عليهم السلام ان من صلى باذان
واقامة صلى خلفه صفان من الملائكة اقل مقدار كل صف ما بين المشرق والمغرب وان
صلى باقامة واحدة صلى خلفه صف واحد وفي رواية ملك وفي رواية ملكاه اللذان معه
وصحيحة الحلبي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل هل يجزى في السفر
والحضر اقامة ليس معها اذان قال : نعم لا بأس به وقال . يجزى اذا خلوت في بيتك
اقامة واحدة بغير اذان و كان الباقر عليه السلام اذا صلى وحده في البيت اقام اقامة
ولم يؤذن وعن احدهما : تجزى اقامة في السفر وقال ابو عبدالله عليه السلام : اذا كان
القوم لا ينتظرون احداً اکتفوا بأقامة واحدة و قال : يقصر الأذان في السفر كما تقصر
الصلوة تجزى اقامة واحدة . وعن ابي بصير عن احد هما عليهما السلام قال سألته
اي جزى اذان واحد قال : ان صليت جماعة لم يجز الا اذان و اقامة وان كنت وحدك
تبادر امرأ تخاف ان يفوتك يجزى اقامة الا الفجر و المغرب . و انت اذا تدبرت
فيما قدمنا و في هذه الأخبار تعرف ان اصل الأذان سنة وكيدة في جميع الصلوات
وفي الحضر أكد من السفر وفي الغداة والمغرب أكد من ساير الصلوات وفي الجماعة
أكد من الفرادى و عند انتظار القوم أكد من حال عدم الأنتظار ولكن هذا الحكم

مخصوص بالأذان واما الأقامة فالمشهور على ما نقل عنهم كونها كالأذان مستنداً الى الأجماع المركب ولم يثبت لنا مع ان جعل هذه المسئلة من الأجماع المركب مجازفة فإنه اذا اتفق مثلاً ان كل من قال بان الماء القليل لا ينجس بملاقاة النجاسة قال بأن الكعب هو النتو في ظاهر القدم مثلاً وكل من قال بنجاسته قال بأنه المفصل ليس بالأجماع المركب فإنه لا بد وان يكون الأجماع المركب في ماهية كلية أثبت بعضهم كلها ونفى بعضهم كلها او تجزى بعضهم في بعضها نفيًا واثباتاً فبعد ثبوتها لا يجوز احداث قول ثالث في تلك الماهية فإنه محدثة وبدعة واما اذا اتفق ذلك في المسئلتين التين لا رابط بينهما ولا ماهية تجمعهما فليس بمتبع ولا بد في الماهية ان تكون هي منشأ الحكم ومتعلقه فلا يقال ان العبادة هي الماهية الكلية بين الأذان و الأقامة فتبصر فأني لم اجد من المتكلمين في هذه المسئلة من تنبه بما ذكرت فالأستدلال بالأجماع في هذا المقامة اشتباه و تمويه من حيث لا يعلمون و يدل على الوجوب خبر كيفية قضاء الصلوة و هو اذا كان عليك قضاء صلوة فابدأ بأولهن فأذن لها واقم ثم صل ما بعدها بأقامة اقامة لكل صلوة و كذا الأخبار التي في معناه ورواية موسى بن عيسى قال كتبت اليه رجل تجب عليه اعادة الصلوة ايعيدها بأذان و اقامة فكتب يعيدها بأقامة ورأيت خبراً ان الأذان سنة و الأذان يطلق عليهما معاً الا ان السنة ليست ناصة في المستحب فان السنة في الأخبار تطلق على ما اوجبه النبي صلى الله عليه وآله كثيراً فلا يمكن الأستدلال به على استحبابها ويؤيد القول بالوجوب عدم ترك الأئمة عليهم السلام لها ومواظبتهم عليها و ان لكم في رسول الله أسوة حسنة ولا يسبقونه بالقول وهم بامرهم يعملون و اذا وجب في القضاء وجب في الأداء و اذا وجب في الاعادة وجب في الأصل لأن القضاء تابع للأداء و الأعادة لبقاء الأشتغال وعدم ورود رخصة الترك و يدل على الوجوب بأصرح دلالة و اوضحها رواية عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قمت الي صلوة فريضة فأذن واقم و افضل بين الأذان و الأقامة

بعود او بكلام او تسبيح . وفيه الأمر بالأقامة وهو حقيقة في الوجوب ولا معارض له و لا قرينة توجب العدول عن الحقيقة ولا رخصة في تركها فالقول بوجوبها معين و كذا رواية عمار عنه عليه السلام في حديث لا صلوة الا بأذان و اقامة و يؤيد الأصل استحباب الأصل الا ان الأصل يعمل به ما لم يرد نص على خلافه و بالجملة بعد ما ذكرنا القول بالوجوب قوى و لم اجد محيصاً عنه و القول باستحبابها و ان كان مشهوراً الا ان مستندهم الأجماع المركب وقد عرفت حاله .

الثانية - قال بعضهم قد اجمع الأصحاب على مشروعية الاذان للنساء الا انه لا يتأكد في حقهن و قال بعضهم يجوز ان تؤذن المرأة للنساء و يعتدن بأذانها و قال بعضهم يعتد بأذانها يعني الرجال والمأثور في الباب رواية عبدالله سنان قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة تؤذن للصلوة فقال : حسن ان فعلت و ان لم تفعل اجزأها ان تكبر و ان تشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله و عن زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام النساء عليهن اذان فقال : اذا شهدت الشهادتين فحسبها ورواية جميل قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة اعلمها اذان و اقامة فقال : لا و قال في رواية اخرى اقامة المرأة ان تكبر و تشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً عبده و رسوله و قال : ليس على المرأة اذان و لا اقامة اذا سمعت اذان القبيلة و يكفيها الشهادتان و لكنها اذا اذنت واقامت فهو افضل و قال ليس على النساء اذان و لا اقامة و لا جمعة و لا جماعة . والذي يفهم من هذه الأخبار انه لا اذان و لا اقامة عليهن متعينين وان كانا حسنين وفيهما لهن الفضل و يجزيهن ان يقلن بدل الاذان الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله و يجزيهن ذلك بترك التكبير و الأكتفاء بالشهادتين و يجزيهن في الاقامة ايضاً ان يكبرن و يشهدن الشهادتين و هل اذا اذنت تماماً كأذان الرجال يعتد بأذانهن ام لا ؟ تفرقت في ذلك كلماتهم و لم نجد نصاً في المقام و انت خبير ان الاذان و الاقامة عبادتان مشروعتان و لا يمكن الأعتداد

فيهما بمالم يرد فيه نص وتجوز بتنقيح المناط و عدم خصوصية الرجل
و المرأة شئىً لا تعمل به وفي حكم المرأة الخنثى المشكل .
الثالثة - يستحب الأذان فى مواضع غير الصلوة .

أ - عند تولع الغول قال الصادق عليه السلام اذا تولعت بكم الغول فأذنوا و عن
النبي صلى الله عليه و آله اذا تغولت بكم الغيلان فأذنوا بأذان الصلوة .

ب - المولود يؤذن فى اذنه اليمنى و يقام فى اليسرى قال الصادق عليه السلام
المولود اذا ولد يؤذن فى اذنه اليمنى و يقام فى اليسرى .

ج - من ساء خلقه . فيؤذن فى اذنه و يدل عليه أخبار كثيرة منها قول الصادق عليه
السلام من لم يأكل اللحم اربعين يوماً ساء خلقه و من ساء خلقه فأذنوا فى اذنه .

د - عند السقم و قلة الولد و يدل على هذين انه شكاه هشام بن ابرهيم الى ابى
الحسن الرضا عليه السلام سقمه و انه لا يولد له فأمره ان يرفع صوته بالأذان فى
منزله قال ففعلت فأذهب الله عنى سقمى و كثر ولدى .

هـ - لأجل الصبيان و طرد الشيطان . و عن سليمان الجعفرى قال سمعته يقول أذن
فى بيتك فإنه يطرد الشيطان و يستحب من اجل الصبيان .

الرابعة - اختلفوا فى من ترك الأذان و الإقامة حتى دخل فى الصلوة فمنهم
من قال انه ان كان متعمداً مضى وان كان ناسياً رجع مالم يركع و منهم من عكس
القول فقال بالرجوع عند العمدة دون النسيان و منهم من قال بالرجوع ما لم يركع
مطلقاً و منهم من خص الحكم بالصبح و المغرب و قال بالرجوع مالم يركع اذا ترك
الأذان نسياناً و ان تركه متعمداً استخفافاً رجع ولو بعد الركوع و عمم فى جميع
الصلوة اذا ترك الإقامة نسياناً فذكر قبل الركوع و ان تركها عمداً رجع مطلقاً و منهم
من قال ان ترك الإقامة متعمداً بطلت صلوته و عليه الأعادة و المأثور فى ذلك صحيحة
الحلبى عن ابى عبدالله عليه السلام قال اذا افتتحت الصلوة فنسيت ان تؤذن و تقيم

ثم ذكرت قبل ان تركع فانصرف و أذن و أقم و استفتح الصلوة وان كنت قد ركعت فأتم على صلوتك و عن ابي الصباح عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل نسي الأذان حتى صلى قال لا يعيد و عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل نسي الأذان و الأقامة حتى دخل في الصلوة قال فليمض في صلوته فانما الأذان سنة و سئل عن رجل نسي ان يقيم الصلوة حتى انصرف ايعيد صلوته ؟ قال لا يعيدها ولا يعود لمثلها و سئل ابو الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى ان يقيم الصلوة و قد افتتح الصلوة قال ان كان قد فرغ من صلوته فقد تمت صلوته و ان لم يكن قد فرغ من صلوته فليعد و سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل نسي الأذان و الأقامة حتى دخل في الصلوة قال ليس عليه شيء و سئل عن الرجل ينسى الأذان و الأقامة حتى يدخل في الصلوة قال ان كان ذكر قبل ان يقرأ فليصل على النبي صلى الله عليه و آله و ليقيم و ان كان قد قرء فليتم صلوته و سئل عن الرجل يستفتح صلوته المكتوبة يذكر انه لم يقم قال فأن ذكر انه لم يقم قبل ان يقرأ فليسلم على النبي صلى الله عليه و آله ثم يقيم و يصلى و ان ذكر بعد ما قرأ بعض السورة فليتم على صلوته و قيل لأبي الحسن الرضا عليه السلام جعلت فداك كنت في صلوتي فذكرت في الركعة الثانية و انا في القراءة انى لم اقم فكيف اصنع قال اسكت موضع قراءتك و قال قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة ثم امض في قراءتك و صلوتك و قد تمت صلوتك و سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل نسي الأذان و الأقامة حتى يكبر قال: يمضى على صلوته ولا يعيد و سئل عن رجل نسي الأذان و الأقامة حتى كبر و دخل في الصلوة قال ان كان دخل المسجد و من نيته ان يؤذن و يقيم فليمض في صلوته ولا ينصرف والذى ظهر من ضم بعض الاخبار بعضها ببعض هو ان الرجوع مستحب مطلقاً ولا يجب و اذا رجع فله ان يرجع و يؤذن و يقيم ثم يستفتح سواء كان قبل القراءة او بعدها ما لم يركع و يجزيه ان ذكر قبل ان

يقراء ان يصلى على النبي صلى الله عليه وآله و يقيم او يسلم على النبي صلى الله عليه وآله ثم يقيم و يصلى و ان ذكر بعد القراءة ان يمضى و ان نسي الأذان وحده حتى صلى لا يعيد و ان نسي الأقامة معه او وحدها يعيد ما لم يفرغ و يجزيه ان ذكر في الركعة الثانية في القراءة انه لم يقم ان يسكت و يقول قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة ثم يمضى في قراءته و صلوته و ان كان من نيته ان يؤذن و يقيم فنسى فلا يرجع اينما ذكر فإن النية قامت مقام العمل و تجبر كسرها و ان لم يكن من نيته ان يؤذن و يقيم بأن كان ساعياً غافلاً او لم يكن من نيته متعمداً فيعيد فما قالوا انه كيف يقطع الصلوة و هو محرّم عليه لأجل مستحب اجتهاد في مقابلة النص ولا يجوز .

الخامسة - عن بعضهم انه رخص لقضى الصلوة الأقتصار على اذان واحد في اول وروده و ان استحب له في الجميع و عن بعضهم السقوط في البواقي دون الأول واستدل الاولون بقوله عليه السلام من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته و برواية عمار الساباطى عن ابي عبدالله عليه السلام قال سئل عن الرجل اذا اعاد الصلوة هل يعيد الأذان و الأقامة قال نعم . و فى الاستدلال بالخبر الاول نظر فأنا لم نجد في كتبنا ولم يدعه المستدل به ورده جماعة بأنه من طريق العامة والذى رأيناه فى كتبنا فهو بغير هذا اللفظ و غير دال على هذا المعنى ومورده كيفية الصلوة قصراً و تماماً و كذا الخبر الثانى فإنه ظاهر فى الصلوة الواحدة وعلى فرض دلالة على المتعددة فإنه يعيد الأذان و الأقامة على ما كان فى الأداء و هو لو كان يجمع ما كان عليه الأذان واحد كذا قيل وبالجملة يشكل الأعماد عليه مع صراحة غيره و هو صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا نسيت صلوة او صليتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوة فابدأ بأولهن فأذن لها و اقم ثم صلها ثم صل ما بعدها باقامة اقامة لكل صلوة الحديث و صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام فى الرجل يغمى عليه ثم يفيق

قال يقضى ما فاتته يؤذن في الأولى و يقيم في البقية وصحيحة اخرى له عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل صلى الصلوة و هو جنب اليوم واليومين و الثلثة ثم ذكر بعد ذلك قال يتطهر و يؤذن و يقيم في اولهن ثم يصلى و يقيم بعد ذلك في كل صلوة فيصلى بغير أذان حتى يقضى صلوته . الى غير ذلك من الأخبار و يؤيده الأصل و يمكن ان يستدل على القول الأول بقوله عليه السلام لصلوة الأباذان و إقامة فلا يبعد ان يكون هذا اصلاً و تلك رخصة .

السادسة - اختلفوا في أذان العصر يوم الجمعة فقال بعضهم بسقوطه سواء صلى اربعاً للظهر او ركعتين جمعة و قال بعضهم انه يسقط عن صلى الجمعة دون من صلى الظهر و استحبه بعضهم لها كغيره من الأيام .

والظاهر - ان منشأ النهي رواية حفص بن غياث عن ابي جعفر عن ابيه عليهما السلام قال : الأذان الثالث يوم الجمعة بدعة وانت خبيران هذه الرواية مع ظهورها في التقية مبهم المتن فلا يعلم ما معنى الأذان الثالث و لذا اختلف العلماء في تفسيره في بحث الجمعة على ما يأتي ولا يمكن الاستدلال بهذا الخبر بوجه من الوجوه و ما تكلفه بعضهم من الاستدلال بصحيحة الرهط عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر و العصر بأذان و أقامتين و جمع بين المغرب و العشاء بأذان واحد و أقامتين عبث لعدم دلالة الصحيحة على السقوط و غاية دلائلها جواز ترك الأذان عند الجمع لعموم ما ورد من الحث على الأذان في الصلوة حتى ورد عن ابي عبدالله عليه السلام لا تدع الأذان في الصلوات كلها و تكلف بعض آخر ان منشأ السقوط ليس كون الصلوة عصر الجمعة وانما هو من باب الجمع فإذا جمع بين الصلوتين سقط الأذان الثاني والا فلا و لما كانت السنة في عصر الجمعة تقديمها و جعلها في وقت الظهر في سائر الأيام صار محل الكلام و نحن نطالبه بدليل سقوط الأذان عند الجمع فإن كان دليلهم صحيحة الرهط فهو كما عرفت مع انه منقول من فعل النبي

صلى الله عليه وآله و عموم الأستحباب وارد عن اهل البيت عليهم السلام و الأخذ
 بالثاني اولى لحصر العلم بالسنة فيهم كما حققناه في محله و بالجملة لم نجد دليلاً
 على السقوط عند الجمع الا في يوم عرفة و ليلة مزدلفة و هو رواية ابن سنان عن
 ابي عبدالله عليه السلام قال: السنة في الأذان يوم عرفة أن يؤذن و يقيم للظهر ثم
 يصلى ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان وكذلك في المغرب و العشاء بمزدلفة . بل روى
 رواية الرهط انه كان ذلك بعرفة و جمع و اما ما روى عن صفوان الجمال قال صلى
 بنا ابو عبدالله عليه السلام الظهر و العصر عندما زالت الشمس بأذان و اقامتين . فكما
 سبق لا يدل الا على الرخصة و اما كونه بدعة بعد ثبوت كونه سنة مؤكدة عليها
 يحتاج الى دليل فالمتنبط من الأخبار انه سنة مطلقاً و لك رخصة في تركه عند
 الجمع نعم قد صرح رواية ابن سنان بأن السنة في العرفات و جمع ترك الأذان
 فأتياه خلاف السنة و هو بدعة و اما استنباط العلة انه ليس لخصوصية البقعة بل هو لمكان
 الجمع لانعرفه و لانعمل به فلا يجوز الأذان في عصر يوم عرفة و لاعشاء المزدلفة سواء
 عجل بهما بعد اوليهما او توانى فيهما .

السابعة - اذا دخل رجل المسجد و قد صلى عمله فأن كانوا قد تفرقوا يؤذن
 و يقيم و يصلى وان وجدهم لم يتفرق صفهم صلى بأذانهم و اقامتهم و يدل على ذلك
 رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له الرجل يدخل المسجد
 و قد صلى القوم أيؤذن و يقيم قال : ان كان دخل ولم يتفرق الصف صلى بأذانهم
 و اقامتهم و ان كان تفرق الصف أذن و أقام و هذا الحكم مطلق فمريض هو في
 تركه سواء اتحدت الصلوة او اختلفت و سواء جاء بقصد الجماعة ام لا و رويت الرخصة
 في غير المسجد ايضاً فإذا جاء قبل ان يتفرقوا و بعد ان سلم الامام ترك ان شاء
 و يكفي في عدم تفرق الصف بقاء بعضهم و يدل على ذلك رواية ابي علي قال كنا عند ابي
 عبدالله عليه السلام فأتاه رجل فقال جعلت فداك صلينا في المسجد الفجر و انصرف

بعضنا وجلس بعض في التسبيح فدخل علينا رجل المسجد فأذن فمنعناه و دفعناه
عن ذلك قال فقال ابو عبدالله عليه السلام : احسنت ادفعه عن ذلك و امنعه اشد
المنع الحديث . ولوجاء بقصد الجماعة فوجد الأمام قد رفع رأسه من السجدة
الأخيرة فقد ادرك الجماعة وليس عليه أذان ولا إقامة ويدل على ذلك رواية معوية بن
شريح في حديث عن ابي عبدالله عليه السلام ومن ادركه و قد رفع رأسه من السجدة
الأخيرة و هو في التشهد فقد ادرك الجماعة وليس عليه أذان ولا إقامة و من ادركه
بعد ما سلم فعليه الأذان و الإقامة . و ذيل الخبر يدل على استحباب الأذان
و الإقامة لمن وجد الأمام قد سلم فماسبق رخصة في الترك و يدل على ذلك مزيداً
على هذا الخبر رواية عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث في الرجل ادرك
الأمام حين سلم قال : عليه ان يؤذن و يقيم ويفتح الصلوة .

تنبيه - عن بعضهم انه لا يجوز جماعتان في مسجد واحد في صلوة واحدة واستندوا
الى رواية ابي علي المذكورة و في آخرها قلت فان دخلوا فأرادوا ان يصلوا فيه
جماعة قال : يقومون في ناحية المسجد ولا يبدر بهم امام . و روى لا يبدر لهم امام
و روى لا يبدر لهم امام و على اى حالة الرواية المذكورة مجملة لا يمكن الاستناد
اليها وانما روى عن زيد بن علي عن آباءه عن علي عليه السلام قال دخل رجلان المسجد
و قد صلى بالناس فقال لهما علي عليه السلام ان شئتما فليؤم احكما صاحبه ولا
يؤذن ولا يقيم و يؤيد ذلك عموم استحباب الجماعة و اطلاقها و اطلاق كراهة الترك
و عن بعضهم تحريم الجماعة مرة ثانية بأذان إقامة وانت لماعرفت ان ترك الأذان
و الإقامة رخصة و يجوز تعرف جوازهما و جواز الجماعة بهما و لا بدع مع ما روى
من تأكد هما في صلوة الجماعة وهو رواية عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث
قال سئل عن الرجل يؤذن و يقيم ليصلي وحده فيجئ رجل آخر فيقول له نصلي جماعة
هل يجوز أن يصليا بذلك الأذان و الإقامة قال : لا ولكن يؤذن و يقيم . فينبغي اذا

صلى جماعة ان يؤذن ويقمى بنية الجماعة و ان كان اذن واقام لنفسه منفردة ورخص
فى الترك اذا كان انعقادها بعد جماعة اخرى كما عرفت .

باب كيفية الاذان - و فيه مسائل .

الاولى - لا نعلم خلافاً فى ان غير الصبح لا يؤذن له الا بعد دخول الوقت
و انما الخلاف فى الصبح فمنهم من منع اذانه الا بعد الطلوع ومنهم من جوز الاذان
قبله والاعادة عنده وجعل الأول تنبيهاً للنائمين و قد وردت فى كلا المعنيين اخبار
أما ما يدل على المنع فما رواه صاحب الحدائق عن البحار عن كتاب زيد النرسى عن ابى
الحسن عليه السلام انه سمع الأذان قبل طلوع الفجر فقال : شيطان ثم سمعه عند طلوع
الفجر فقال : الأذان حقاً و عنه قال سألته عن الأذان قبل طلوع الفجر فقال : لانما
الأذان عند طلوع الفجر اول ما يطلع قلت و ان كان يريد ان يؤذن الناس بالصلوة
و ينبههم قال : فلا يؤذن ولكن ليقل و ينادى بالصلوة خير من النوم الصلوة خير من
النوم يقولها مراراً و اذا طلع الفجر فلم يكن بينه وبين ان يقيم الأجلسة خفيفة بقدر
الشهادتين و اخف من ذلك و هذه الأخبار كما ترى صريحة فى المنع و ان كتاب
زيد غير موثوق به لشهادة الصدوق انه موضوع مروى عليه و ليس له و اما ما يدل
على الأجازة صحيحة ابن سنان عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت له ان لنا مؤذن
يؤذن بليل فقال : اما ان ذلك ينفع الجيران لقيامهم الى الصلوة و اما السنة فإنه ينادى
مع طلوع الفجر ولا يكون بين الأذان والأقامة الا الركتان وسأله عن النداء قبل
طلوع الفجر فقال لأبأس و اما السنة مع الفجر و ان ذلك لينفع الجيران يعنى قبل
وعن عمران بن على قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الأذان قبل الفجر فقال : اذا
كان فى جماعة فلا و اذا كان وحده فلا بأس و قصة ابن ام مكتوم معروفة انه كان
يؤذن بليل و يروى انه صلى الله عليه وآله قال : اذا سمعتم اذانه فكلوا و اشربوا
حتى تسمعوا أذان بلال والظاهر بلا غبار من الأخبار غير خبر ابن ام مكتوم

انه ليس بسنة قبل الفجر وانه لا بأس به يعنى ليس هو بعبادة مشروعة الا انه اذا اراد تنبيه النائمين بهذه الألفاظ فعل و اذا قصد كونه اذانا مشروعاً هو شيطان و بدعة بل لا يبعد مرجوحيته لأنه مريب للناس فلربما بعضهم يصلى بأذانه اقتداءً به فلذلك هو شيطان اذ يريب الناس و اما حكاية ابن ام مكتوم و قد استفاضت بها الأخبار و الذى يخلج ببالي انه كان ابن مكتوم معروفاً بذلك يعرف صوت الناس و خبرهم النبى صلى الله عليه و آله فلا يصلى بأذانه احد ولا يصوم و لذلك كان المحذور عنه مرفوعاً و كان حسن تنبيه الناس به مقروناً و اما غيره ممن يؤذن لبيل مرة و يصبح اخرى فإنه يصير شيطاناً ولا يبعد أن يقال اذا عرف احد بأنه لا يؤذن الا لبيل يستحب ان يؤذن لما عرفت من عدم رده عليه السلام جار ابن سنان حيث كان معروفاً بذلك و رده الذى لم يكن معروفاً و قوله فيه انه شيطان و لتقرير النبى صلى الله عليه و آله ابن ام مكتوم بل انه هو الذى نصبه لذلك كما يظهر من بعض الأخبار و اما غيره اذا اراد التنبيه فلا يؤذن فأن السنة ان يكون فى الوقت حتى يقتدى به المصلون و يردد الفاظاً يشعروهم وينبههم للصلوة ولا يؤذن فإنه مريب و ضامن لكل من صلى بأذانه فأن المؤذن مؤتمن على ما روى .

الثانية - قد اختلف الأقوال فى عدد فصول الأذان و الأقامة فعن مشهورهم المدعى عليه الأجماع ان الأذان ثمانية عشر فصلاً و الأقامة سبعة عشر اما الأذان فتكبيرات اربع ثم الشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم على الصلوة ثم على الفلاح ثم على خير العمل ثم التكبير ثم التهليل مرتين مرتين و اما الأقامة فبأسقاط تكبيرتين من الأولى و اضافة قد قامت الصلوة مرتين بعد الحيعلات و حذف تهليل من آخرها و عن بعضهم ان الأقامة مثل الأذان و فيها قد قامت الصلوة مضافة على الأذان ففصولها عشرون ومنهم من قال بتثنية التهليل فى الأقامة اذا لم يأت بالأذان و الأقامة واحدة ومنهم من خير بين جميع الروايات و سبب ذلك اختلاف الروايات

فمنها رواية اسمعيل الجعفي قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الأذان و الأقامة خمسة وثلثون حرفاً فعد ذلك بيده واحداً واحداً الأذان ثمانية عشر حرفاً و الأقامة سبعة عشر حرفاً وهذا الخبر وان كان يطابق المشهور إلا انه مجمل لا يمكن العمل به و يبين هذا الأجمال بالنسبة الى الأذان رواية المعلى بن خنيس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يؤذن فقال : الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله اشهد ان محمداً رسول الله حتى على الصلوة حتى على الصلوة حتى على الفلاح حتى على الفلاح حتى على خير العمل حتى على خير العمل الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله لا اله الا الله و رويت هذه الرواية و في آخرها التهليل مرة واحدة و روى عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قال : يا زرارة تفتح الأذان بأربع و تختمه بتكبيرتين و تهليلتين و عنه عليه السلام في حديث الأسرائ و حكاية اذان جبرئيل انه اذن شفعاً و اقام شفعاً و عن ابي عبد الله عليه السلام الأذان مثنى مثنى و الأقامة مثنى مثنى و في رواية ان بلالا كان يؤذن مثنى مثنى حتى قبض رسول الله صلى الله عليه و آله و عنه عليه السلام الأذان مثنى مثنى و الأقامة واحدة و روى تفصيل الأذان كما قدمنا و في آخرها و الأقامة كذلك و عن المصباح و روى اثنان و اربعون فصلاً بجعل التكبير في اول الأذان و الأقامة و آخرهما اربعاً فصارت فذللك الروايات انهما خمسة و ثلثون فصلاً على المشهور او اربع و ثلثون ان جعلاً مثنى مثنى او خمسة و عشرون بأن يجعل الأذان مثنى مثنى و الأقامة واحدة واحدة او ثمانية و ثلثون بأن يجعل الأذان كالمشهور و الأقامة مثله بزيادة قد قامت الصلوة مرتين او اثنان و اربعون بجعل التكبيرات اربعاً اربعاً او سبعة و ثلثون بجعل التكبيرات في اول الأقامة اربعاً و الوجه في هذا الأختلاف اما التقية و ايقاع الخلاف او التوسعة و لما لم يظهر لنا ايها تقية و لم يظهر وجه الترجيح لأحدهما كان الأمر فيها بالخيار و التوسعة كما هو عن الشيخ فبأيهما اخذت من باب

التسليم وسعك هنا فوائد :

أ - اختلفوا في ادخال الشهادة بالولاية و آل محمد خير البرية فمنهم من منع من ذلك اشد المنع و نسب الأخبار الواردة في ذلك الى وضع المفوضة و الغلاة لعنهم الله ، كالصدوق رحمه الله و منهم من نفى البعد واستحسنه غيره ممن اطلع عليه ان تكون من مستحبات الأذان كالمجلسي رحمه الله استناداً الى ورود الأخبار به و منهم من نفى الأثم عن قائله الا انه قال ليس من فصول الأذان كالشيخ في (ط) و خطاء القائل به في (به) و منهم من قال ان القوم جوزوا الكلام في اثنائهما مطلقاً وهذا من اشرف الأدعية والأذكار والحق الحقيق بالتحقيق انه من الأذان في الباطن كماوردت به الأخبار بشهادة جمع من الأخبار كالشيخ و العلامة و المجلسي و لامانع منه فما قاله الصدوق من كونها من وضع الغلاة لا يسمع حتى يأتي بدليله فإنه اذا ورد خبر عن اهل البيت عليهم السلام و ان كان شاذاً و من غير طرق الثقات يعمل به اذا شهدت بصحته القرائن او صدقه خبر آخر صحيح وارد عن طرق الثقات و قد ورد الخبر على ما روى عن الأحتجاج عن القسم بن معوية قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام هؤلاء يروون حديثاً في معراجهم انه لما اسرى برسول الله صلى الله عليه وآله رأى على العرش لاله الا الله محمد رسول الله وابوبكر الصديق فقال : سبحان الله غيروا كل شئ حتى هذا قال نعم قال ان الله تعالى لما خلق العرش كتب عليه لا اله الا الله محمد رسول الله على أمير المؤمنين ثم ذكر عليه السلام كتابة ذلك على الماء و الكرسي و اللوح الى ان قال و اذا قال احدكم لا اله الا الله محمد رسول الله فليقل على أمير المؤمنين . و هذا الخبر يدل بعمومه على الأذان و غيره فليقل الشهادة بأمره المؤمنين له عليه السلام و لا بأس و ان القوم لما كان نظرهم مقصوراً بالظاهر رأوا أن الأذان شرع في عصر النبي صلى الله عليه وآله ولم يكن فيه ذلك و كذا في أعصار الأئمة عليهم السلام ولم يتفطنوا انه لو كان يجعلها النبي صلى الله عليه وآله

فى تلك الأيام فى الأذان لرجع الناس على ادبارهم قهقري فأمسك عنهم رحمة
 عليهم و هذا لا ينافى كونه من الشرع و قد اودعها وصيه حتى اذا رأى قبولاً من
 الناس القاها اليهم و قد القوا فى ايام التقية بالعمومات و جعلوا ما صدر خاصاً شاذاً
 حتى لا يعرفه اصحابهم ولا يعولوا عليه فلا يعملوا به فلا يعرفوا به حتى اذا فصلت
 الشيعة عن العامة و صارت بلادهم شتى و تفرقت بعضهم عن بعض سددهم و دلهم على
 قولها فى الأذان حتى اشتهر بينهم بحيث اذا لم يقله مؤذن يعاب عليه و يسند
 الى التسنن و فى الحقيقة فى هذه الأزمان شعارهم و دنارهم و قد قرره صاحب
 الشرع على ذلك فى هذه الأزمان الكثيرة و لم يردعهم و لم يبعث من يمنعهم عن
 ذلك و هو دليل رضاه و قوله بقولهم و دلالة التقرير حجة فمن ذكره فى الأذان
 اتى بالفضل و من عدّه من الأذان لم يأنم باطناً و ان كان فى الظاهر لم يذهب احد
 من العلماء الى جزئيته و ان كان ظاهر قول الصدوق رحمه الله انه كان قائلاً بذلك فى
 ما سبق الا ان الصدوق رماه بالغلو و التفويض وهو عفا الله عنه طال ما رمى المقصرين
 بالغلو حتى باعتقاده جميع معاصرينا و كثير من معاصريه كانوا غلاة و يلعنهم هو ان
 يرى القول بعدم سهو النبي صلى الله عليه وآله و تعالى قدره و مكانه غلوياً و يتبرىء
 منه و قد انعقد الأجماع فى هذه الأعصار على عدم جواز السهو عليه صلى الله عليه
 وآله فظهر ان جماعة كانوا يقولون بأن الشهادة بالولاية مرتين بعد الشهادة بالنبوة
 من الأذان و كانوا يقولون ان محمداً و آل محمد خير البرية منه الا ان الصدوق
 عفا الله عنه رماهم بالغلو و قد عرفت ان رمية بل رمى القميين رضى الله عنهم لا
 يعبؤه فأذا كان القول معروفاً موجوداً بين الشيعة و كان الخبر وارداً خاصاً و عاماً
 يمكن ان يقال به و الذى ورد فيه و ليس فيه هذين يحمل على التقية لظهوره فيها
 بل لو تتبع متتبع فى الأخبار لوجد لذلك شواهد عديدة و السلام على من اتبع الهدى
 و انما ارخينا عنان القلم فى هذا الميدان نصرة للولاية و من الله الاستعانة .

ب - يقصر الأذان لعذر وتعجيل و في السفر فيكون طاق طاق وكذا الأقامة
 فعن بريد بن معوية عن ابي جعفر عليه السلام قال: الأذان يقصر في السفر كما تقصر
 الصلوة الأذان واحداً واحداً و الأقامة واحدة و عن ابي عبيدة الحذاء قال رأيت ابا
 جعفر عليه السلام يكبر واحدة واحدة في الأذان فقلت له لم تكبر واحدة فقال: لا بأس به
 اذا كنت مستعجلاً وعن نعمن الرازي قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول يجزيك
 من الأقامة طاق طاق في السفر وعنه عليه السلام لأن اقيم مثني مثني احب الي من
 ان اؤذن و اقيم واحداً واحداً. و هذا الخبر يدل على ان الانسان اذا احتاج الى ان
 يجعلها طاق طاق يكتفى بالأقامة و يشني والعلّة فيه ما رواه ابوهمام عن ابي الحسن
 عليه السلام قال الأذان و الأقامة مثني مثني و قال اذا اقام مثني و لم يؤذن اجزأه
 في الصلوة المكتوبة و من اقام الصلوة واحدة واحدة و لم يؤذن لم تجزيه الا بالأذان.
 فيكره الأكتفاء بالأقامة اذا اقام واحدة واحدة .

ج - يشترط الترتيب في حروف الأذان و الأقامة فلو قدّم حرفاً على حرف
 سهواً اعاد من ذلك الحرف الذي اخر فيقدمه و يأتي على الحروف و مرخص عليه
 اذا اخل بترتيب الحروف في الأذان واستشعر في الأقامة ان يمضي ويدل على ذلك
 ففي الصحيح عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال من سها في الأذان فقدّم او اخر
 اعاد على الأول الذي اخره حتى يمضي على آخره و سئل عليه السلام عن رجل نسي
 من الأذان حرفاً فذكره حين فرغ من الأذان والأقامة قال: يرجع الى الحرف الذي
 نسيه فليقله وليقل من ذلك الحرف الى آخره ولا يعيد الأذان كله ولا الأقامة
 و سئل عليه السلام ان نسي الرجل حرفاً من الأذان حتى يأخذ في الأقامة فليمض
 في الأقامة فليس عليه شيء فان نسي حرفاً من الأقامة عاد الى الحرف الذي نسيه ثم
 يقول من ذلك الموضع الى آخر الأقامة و سئل موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل
 يخطئ في اذانه و اقامته فذكر قبل ان يقوم في الصلوة ما حاله قال ان كان اخطأ

في اذانه مضى على صلوته و ان كان في اقامته انصرف فأعادها وحدها و ان ذكر بعد الفراغ من ركعة او ركعتين مضى على صلوته واجزأه ذلك . وهذا الخبر يدل على انه لو اخل بحرف من الأقامة اعاد ما لم يركع كما مضى الحكم في كلها .

د - يجوز الأقتصار على الأقامة مطلقاً لورود الرخصة في تركه دون الأقامة فأنها لا تترك على حال فعن الصادق عليه السلام يجزى في السفر اقامة بغير أذان و سئل هل يجزى في السفر والحضر اقامة ليس معها أذان قال: نعم لأبأس به وقال : يجزيك اذا خلوت في بيتك اقامة واحدة بغير أذان و قال اذا كان القوم لا ينتظرون احداً اكنفوا بأقامة واحدة و قال يقصر الأذان في السفر كما تنص الصلوة تجزى اقامة واحدة .

باب ما يستحب في الأذان - و هو امور .

الأول - يستحب الوقوف على اواخر الفصول في الأذان والأقامة فعن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام الأذان جزم بأفصاح الألف الهاء والأقامة حدر و عن الصادق عليه السلام الأذان والأقامة مجزومان و روى موقوفان .

ب - يستحب الأفصاح بالألف والهاء لمادلت عليه الأخبار ومنها ما مر ومنها في الأذان وافصح بالألف والهاء والأفصاح هو اظهارهما مزيداً على ادائهما والأخبار كلها في الأذان ومنهم من عمم ذلك في الأقامة ولم اجد ما يدل عليه الا ان يقال ان الأذان يطلق عليهما وليس ببعيد .

ج - ويستحب الترتيل في الأذان والحدر في الأقامة لقول الصادق عليه السلام احذر اقامتك حدرأ و قال الأذان ترتيل و الأقامة حدر .

د - ويستحب الفصل بين الأذان والأقامة بما اشتملت عليه هذه الأخبار ولا شئ عليه ان نسي الفصل لما يأتي فعن الحسن بن شهاب عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لابد من قعود بين الأذان والأقامة وسمع احدهم يقول : افرق بين الأذان

و الأقامة بجلوس او بركعتين و روى القعود بين الأذان والأقامة فى الصلوات كلها اذا لم يكن قبل الأقامة صلوة تصليها وعن ابى عبدالله عليه السلام قال : اذا قمت الى صلوة فريضة فأذن و اقم و افصل بين الأذان و الأقامة بقعود او بكلام او تسبيح و سئل عن الرجل ينسى ان يفصل بين (ظ) الأذان و الأقامة بشئ حتى اخذ فى الصلوة و اقام للصلوة قال ليس عليه شئ و ليس له ان يدع ذلك عمداً و سئل ما الذى يجزى من التسبيح بين الأذان و الأقامة قال : يقول الحمد لله و قال بين كل اذنين قعدة الا المغرب فان بينهما نفساً و قال من جلس فيما بين اذان المغرب و الأقامة كان كالمتمشط بدمه فى سبيل^٧ . و حمل الأول على ان القعدة فى ساير الصلوات افضل وان الأكتفاء بالنفس افضل من القعدة ولا ينافى ما روى من فضل الجلوس و عن الرضا عليه السلام القعدة بينهما اذا لم يكن بينهما نافلة . و هذا يدل على ان النافلة افضل من القعدة فى مطلق الصلوة و عن ابى عبدالله عليه السلام : من السنة الجلوس بين الأذان و الأقامة فى صلوة الغداة و صلوة المغرب و صلوة العشاء ليس بين الأذان و الأقامة سبحة و من السنة ان يتمنل بين الأذان و الاقامة فى صلوة الظهر و العصر بركعتين و اذن عليه السلام ثم اهوى للسجدة ثم سجد سجدة بين الأذان و الأقامة فلما رفع رأسه قال لأبى عمير من فعل مثل فعلى غفر الله له ذنوبه كلها الحديث و روى النذب الى السجود بينهما من غير تخصيص الى ان يكون المؤذن نفس الساجد و يجزيه للمتمنل بينهما بأيقاع ركعتين من نافلة الظهر بينهما اذا كانا للظهر و ركعتين من التى بعدها اذا كانا للعصر و ركعتى الفجر اذا كانا للفجر كما ورد عن ابى عبدالله عليه السلام و ابى الحسن انه كان يؤذن للظهر على ست ركعات و يؤذن للعصر على ست ركعات بعد الظهر و قال فى حديث اذان الصبح قال : السنة ان ينادى مع طلوع الفجر ولا يكون بين الاذان و الأقامة الا الركعتين . و كذا له ان يؤذن على ركعتين من التى بعد المغرب ويفصل بينه وبين الأقامة بالركعتين الباقيتين و عن الفقه الرضوى : وان احببت ان

تجلس بين الأذان و الأقامة فافعل فإن فيه فضلاً كثيراً و انما ذلك على الأمام واما المنفرد فيخطو تجاه القبلة خطوة برجله اليمنى الى ان قال: وان لم تفعل ايضاً اجزأك وليعلم ان الدعاء المشهور اللهم اجعل قلبي باراً الى آخره يقرأه اذا جلس وهل الفصل للذى يؤذن و يقيم او مطلق للمستمع و الحاكى ايضاً فأطلاق الأخبار السابقة يشملها ان ليست بمقيدة بالمؤذن و المقيم فإذا كان المستمع و الحاكى قائماً جلس او سبح او تنفل او سجد او يخطو و ان كان جالساً اختار ايها شاء مما سوى القعود .

باب ما يكره فى الاذان :

أ - عن الفقه الرضوى بعد ذكر الفصول ليس فيها ترجيع ولا تردد ولا الصلوة خير من النوم و اختلفوا فى حرمة الترجيع و كراهته و فى معناه اختلافاً كثيراً و عن القاموس و المغرب انه تكرار الشهادتين جهراً بعد اخفائهما و الظاهر انه مأخوذ من فقائهم ولا يعبؤ به و نقل عن بعض انه ترديد فى القراءة و ايضاً قال فى القاموس ايضاً هو ترديد الصوت فى الحلق و الحقيقة الشرعية فيه غير معلومة فإن بلغ حد الغناء فهو محرم و الا فالحكم فيه من المتشابهات و لا نعلمه و اما الترجيع بمعنى ترديد بعض الفقرات فلا بأس به اذا قصد التنبيه و الأعلام اذا كان اماماً فعن الصادق عليه السلام قال لو ان مؤذناً اعاد فى الشهادة او فى حى على الصلوة او حى على الفلاح المرتين و الثلاث و اكثر من ذلك اذا كان اماماً يريد به جماعة القوم ليجمعهم لم يكن به بأس .

ب - التثويب وقد اختلفوا فى معناه و وردت به الأخبار من غير تفسير و اختلف العلماء فى تحريمه و كراهته ففى صحيحة معوية بن وهب قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن التثويب الذى يكون بين الأذان و الأقامة فقال ما نعرفه . و هذا السؤال يناسب ما يروى عن بعض العامة ان التثويب عبارة عن قول المؤذن بين الأذان و الأقامة فى الفجر حى على الصلوة مرتين حى على الفلاح مرتين او بقدر ما يقرأ عشر آيات

و بالجملته هذا الخبر اشارة الى ان التثويب بينهما من مذهب العامة فان الأئمة لا يعرفونه و عن زرارة قال قال لي ابو جعفر عليه السلام في حديث : ان سُئِلت زدت على التثويب حتى على الفلاح مكان الصلوة خير من النوم و هذا غير مفسر هل هو بين الأذان و الأقامة ام في احدهما و عن ابي عبدالله : النداء و التثويب في الأقامة من السنة . التثويب في اللغة بمعنى الدعاء فيمكن انه ان المراد به الدعاء الى الصلوة في الأقامة وهو قولك حتى على الصلوة و حتى على الفلاح و حتى على خير العمل و هذا من السنة بلاشك و اما ما روى عن ابي جعفر عليه السلام قال كان ابي ينادى في بيته بالصلوة خير من النوم ولو رددت ذلك لم يكن به بأس . فلأصراحة فيها انه كان في الأذان او الأقامة فلعله كان يقول تنبيهاً للنائمين و اما ما روى عن الصادق عليه السلام اذا كنت في اذان الفجر فقل الصلوة خير من النوم بعد حتى على خير العمل و لا تنقل في الأقامة الصلوة خير من النوم انما هذا في الأذان . فهذا صريح في اجازة قول الصلوة خير من النوم في الأذان و شارح لأن التثويب الذي في الأقامة غير قولك الصلوة خير من النوم كما حملناه و بالجملته هذا الخبر ايضاً خبر شان مخالف لأخبار فصول الأذان و مخالف لما عليه الشيعة قديماً و حديثاً و موافق لبعض مذاهب العامة على ما ينقل و لا ينافي الحمل على التقية ذكر حتى على خير العمل فان المعروف في الشيعة الواقعيين في بلاد التقية اسرار حتى على خير العمل فأمره ان يقول بعد حتى على خير العمل سراً الصلوة خير من النوم تقية و روى ان ذلك بدعة بنى امية

باب - في باقى احكام الأذان وهى مواضع .

الاول - يستحب حكاية الأذان فعن ابي جعفر عليه السلام قال كان رسول

الله صلى الله عليه وآله اذا سمع المؤذن يؤذن قال مثل ما يقول فى كل شىء وقال يا محمد بن مسلم لا تدعن ذكر الله عز وجل على كل حال ولو سمعت المنادى ينادى بالأذان و انت على الخلاء فاذكر الله عز وجل و قل كما يقول المؤذن و روى ان الحكايات

يزيد في الرزق والمراد بالحكاية هو متابعة جميع الفصول على ما يقول المؤذن واخبار الحكاية مطلقة فيحكى على كل حال سواء كان على الخلاء او غيره وان كان يكلم ترك و حكى و كذا ان كان يدعو او يقرء و كذا ان كان يصلى لأطلاق الخبر ولا يدخل بالصلوة فإنه ذكر الله كما امر في الخبر و عن الصادق عليه السلام : ان سمعت الأذان و انت على الخلاء فقل مثل ما يقول المؤذن ولا تدع ذكر الله تعالى في تلك الحال لأن ذكر الله حسن على كل حال .

الثانى - اختلفت الأقوال في الكلام في اثناء الأقامة وبعدها بالكرهية والتحرير مطلقاً والكرهية للمنفرد والتحرير في الجماعة وسبب ذلك اختلاف الأخبار والأخبار فمنها صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال : اذا اقيمت الصلوة حرّم الكلام على الأمام و اهل المسجد الا في تقديم امام . وهذا ظاهر في التحريم بعد الأقامة في الجماعة و رواية عميد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قلت ايتكلم الرجل بعدما تقام الصلوة قال لا بأس . وهذا بأطلاقه ظاهر في الجواز و صحيحة محمد بن مسلم قال قال ابو عبدالله عليه السلام لا تتكلم اذا اقيمت الصلوة فأنت اذا تكلمت اعدت الأقامة . وهذا بأطلاقه يدل على النهى بعد الأقامة مطلقاً و على لزوم الأعادة اذا تكلم وعن عمرو بن ابي نصر قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام ايتكلم الرجل في الأذان قال لا بأس قلت في الأقامة قال لا . وهذا يدل على مرجوحية الكلام في اثناء الأقامة مطلقاً وعن ابن ابي عمير قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتكلم في الأقامة قال نعم فإذا قال المؤذن قد قامت الصلوة حرّم الكلام على اهل المسجد الا ان يكونوا قد اجتمعوا من شتى و ليس لهم امام فلا بأس ان يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان . وهذا الخبر يدل على جواز الكلام قبل قول المؤذن قد قامت الصلوة و تحريمه بعده الا في تقديم رجل للأمامة و عن الحلبي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتكلم في اذانه او في اقامته فقال لا بأس . وهذا ايضاً يدل على الجواز مطلقاً وسأله حماد بن

عثمان عن الرجل يتكلم بعد ما يقيم الصلوة قال نعم و قال لأبأس ان يتكلم الرجل وهو يقيم الصلوة وبعد ما يقيم ان شاء وقال لأبى هرون المكفوف يا ابا هرون الأقامة من الصلوة فاذا اقامت فلا تتكلم ولا تؤم بيديك . هذا ما وجدنا فى الباب من الأخبار وهى كما ترى مختلفة وليس شىء منها صريحاً فى المنفرد ان يمكن ان يكون المقيم هو الأمام فالقول بالتفصيل خال عن التحقيق ولا مرجح فى البين لا من كتاب ولا من سنة و لا من طريقة العامة نعم الأحتياط فى الترك الا فى تقديم امام و تعميم القول فى كل كلام يتعلق بالصلوة قياس ولكن لك السعة فى الأخذ بأبها شئت من باب السعة فأن الأحتياط ليس بلازم ولوفى مقام الترجيح على الأصح عندى لمعارضة اخبار الأحتياط اخبار السعة بل اخباراً كثيرة ولا مرجح هناك فليس الأحتياط والترجيح به متعيناً فبأى هذه الأخبار اخذت وسعت فأنا تكلمت فى اثنائها و بعدها فتسليماً لأخبار الجواز و ان تركت فتسليماً لأخبار المنع و لست بأثم فى الحالين و اما اصل الحكم فمتوقف فيه .

الثالث - يكره الكلام بين الأذان و الأقامة فى صلوة الغداة ويدل عليه ما روى عن الصادق عليه السلام عن آباءه فى وصية النبى لعلى عليهما السلام انه قال وكره الكلام بين الأذان و الأقامة فى صلوة الغداة . والخبر وان كان يشبه اخبار العامة الا انه قد رواها الثقات وشهدوا بصحتها فلعله حصلت لهم قرائن تدل على صحتها فالأخذ به غير مأثوم .

الرابع - اذا سمع المصلى اذان مؤذن جاز له ان يجتزى به فى صلوته سواء صليها منفرداً او جماعة اذا لم يتكلم الا بالأمر بالقيام الى الصلوة وكذا الحكم فى الأقامة ويدل على ذلك رواية ابن سنان عن أبى عبدالله عليه السلام قال اذا اذن مؤذن فنقص الأذان و انت تريد ان تصلى باذانه فأتم ما نقص هو من اذانه و عن أبى مريم الأنصارى قال صلى بنا ابو جعفر عليه السلام فى قميص بلا ازار و لا رداء ولا اذان

ولا اقامة فلما انصرف قلنا عافك الله صليت بنا في قميص بلا ازار ولا رداء ولا اذان
 ولا اقامة فقال ان قميصي كثيف فهو يجزى ان لا يكون على ازار ولا رداء وانى مررت
 بجعفر وهو يؤذن و يقيم فلم اتكلم فأجزأني ذلك وعن عمرو بن خالد عن ابي جعفر
 عليه السلام قال كنا معه فسمع اقامة جاره بالصلوة فقال قوموا فقمنا فصلينا معه بغير
 اذان ولا اقامة وقال يجزيكم اذان جاركم .

الخامس - من احدث في اثناء الصلوة تطهر و اعاد الصلوة و الأقامة ايضاً
 لرواية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليهما السلام قال سألته عن المؤذن يحدث في
 اذانه اوفى اقامته قال ان كان الحدث في الأذان فلا بأس وان كان في الأقامة فليتوضأ
 و ليقم اقامة و لرواية ابي هرون قال قال ابو عبدالله عليه السلام يا ابا هرون الأقامة
 من الصلوة فإذا اقامت فلا تتكلم ولا تؤم بيدك وقد مر ما يدل على ذلك .

السادس - لا يجوز الأقتداء بأذان غير العارف لما رواه عمار عن ابي عبدالله
 عليه السلام قال سئل عن الأذان هل يجوز ان يكون من غير عارف قال لا يستقيم
 الأذان ولا يجوز ان يؤذن به الا رجل مسلم عارف فان علم الأذان واذن به ولم يكن
 عارفاً لم يجز اذانه ولا اقامته ولا يقتدى به . فأذا صلى خلفه اذن في نفسه واقام لقول
 الصادق عليه السلام اذن خلف من قرأت خلفه . وان خاف عدم اللحوق بالركوع قال
 قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ودخل معهم ويدل على ذلك
 رواية معاذ بن كثير عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا دخل الرجل المسجد وهو لا
 يأت بمصاحبه وقد بقي على الأمام آية او آيتان فخشى ان هو اذن و اقام ان يركع
 فليقل قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و ليدخل في
 الصلوة .

السابع - قد مضى في باب الأوقات جواز التعويل على اذان الثقة وتزيد ذلك
 بياناً انه يجوز التعويل عليه اذا كان ثقة مسلماً عارفاً بأوقات الصلوة مؤمناً و يدل على

ذلك رواية ذريح المحاربي قال قال لى ابو عبد الله عليه السلام : صل الجمعة بأذان هؤلاء فأنهم اشد شىء مواظبة على الوقت وعن على عليه السلام المؤذن مؤتمن والامام ضامن وقيل لأبى عبدالله عليه السلام اخاف أن نصلى يوم الجمعة قبل ان تزول الشمس فقال انما ذاك على المؤذنين و عن على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن رجل صلى الفجر فى يوم غيم او فى بيت و اذن المؤذن و قعد و اطال الجلوس حتى شك فلم يدرهل طلع الفجر ام لا ، فظن ان المؤذن لا يؤذن حتى يطلع الفجر قال أجزاء اذانهم . وقال الصادق عليه السلام فى المؤذنين انهم الأمانة . فلولم يكن يجوز الصلوة بأذانهم و يجب لكل امرء ان يستعلم لنفسه بنفسه فأى امانة لهم وكانوا امانة على اى شىء و فى احاديث بلال قال سمعت رسول الله صلى عليه وآله يقول المؤذنون امانة المؤمنى على صلوتهم و صومهم و لحومهم و دمائهم . ومن هذا الباب امر النبى صلى الله عليه وآله ان يصوم الناس بأذان بلال وورد فيه اخبار مستفيضة فما ورد فى الصحيح عن على بن جعفر عن اخيه موسى عليهما السلام فى الرجل يسمع الأذان فيصلى الفجر ولا يدرى طلع ام لا ، غير انه يظن لمكان الأذان انه طلع لا يجزيه حتى يعلم انه طلع . فيمكن ان يكون الجواب استفهام انكار لما اخبره عليه السلام انه يجزيه كما فى الحديث المتقدم ولما استفاض ان المؤذن امين على الصلوة فكان الجواب تعجباً منه عليه السلام عن سؤاله بعد ما عرفه ذلك غير مرة و اما ما يدل على عدم جواز الأقتداء بغير المؤمن ما تقدم من حديث عمار آناً فما ذكرنا فى اول هذه الأخبار من الصلوة بأذان العامة يوم الجمعة فيمكن تخصيصه بتلك الأوقات و تلك المؤذنين كما هو ظاهره فأنهم كانوا يواظبون الوقت بحيث كان يحصل العلم بالوقت بمواظبتهم و لعل مواظبتهم كان فى يوم الجمعة خاصة ولذا قال عليه السلام صل الجمعة ولم يقل صل مطلقاً فلا يعارض خبر عمار لأنه اخص من المدعا .

الثامن - و اذا اذن مصل صلوته منفرداً فجاء رجل آخر و ارادا الجماعة فليعد

بقصد الجماعة ويدل على ذلك رواية عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال سئل عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلي وحده فيجيبه رجل آخر فيقول له نصلي جماعة هل يجوز ان يصليا بذلك الأذان و الأقامة قال لا ولكن يؤذن و يقيم . و يفهم من هذا الخبر ان النية شرط في الأذان و الأقامة ان كانت فرادى ففرادى و ان كانت جماعة فجماعة .

التاسع - تجوز مغايرة المؤذن و المقيم و ان كان المقيم غير الأمام جلس الأمام حتى تقام الصلوة ويدل على مجموع ذلك رواية اسمعيل بن جابر ان ابا عبدالله عليه السلام كان يؤذن و يقيم غيره و كان يقيم و قد اذن غيره و كذا روى عن فعل على عليه السلام . وعن السكوني عن جعفر عن ابيه عن آباءه عن على عليه السلام ان النبي صلى الله عليه و آله كان اذا دخل المسجد و بلال يقيم الصلوة جلس .

العاشر - لا بد و ان يسمع المؤذن نفسه و ان كان مريضاً ولا يقدر على الكلام يؤذن و يقيم في نفسه و يدل على ذلك صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يجزيك من الأذان الا ما سمعت نفسك او فهمته وافصح بالألف والهاء وعن عمار قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول لا بد للمريض ان يؤذن و يقيم اذا اراد الصلوة ولو في نفسه ان لم يقدر ان يتكلم به سئل فأن كان شديد الوجع قال لا بد من ان يؤذن و يقيم لأنه لا صلوة الا بالأذان و اقامة .

الحادي عشر - يستحب ان يقيم الى الصلوة اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة و عدم انتظار الأمام و تقديم عدل غيره و يدل على ذلك رواية حفص بن سالم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة ايقوم القوم على ارجلهم او يجلسون حتى يجيبه امامهم قال لا بل يقومون على ارجلهم فأن جاء امامهم و الافليؤخذ بيد رجل من القوم فيقدم .

الثاني عشر - و اذا اقام المقيم تركت النافلة اذا كان يصلي مع المقيم

او بتلك الأقامة ويدل على ذلك رواية عمر بن يزيد انه سئل ابو عبدالله عن الرواية التي يروون انه لا ينبغي ان يتطوع في وقت فريضة ما حدّ هذا الوقت قال اذا اخذ المقيم في الأقامة فليل له ان الناس يختلفون في الأقامة قال المقيم الذي تصلى معه . وخرج رسول الله صلى الله عليه وآله لصلوة الصبح و بلال يقيم و اذا عبد الله بن القشيب يصلى ركعتي الفجر فقال له النبي صلى الله عليه وآله يا بن القشيب اتصلى الصبح اربعاً قال له ذلك مرتين او ثلاثة الى غير ذلك من الأخبار .

باب افعال الصلوة و كيفيتها و آدابها فذلكة - فعن حماد بن عيسى صحيحاً

انه قال قال لي ابو عبدالله عليه السلام يوماً تحسن ان تصلى يا حماد قال قلت ياسيدي انا احفظ كتاب حريز في الصلوة قال فقال عليه السلام لاعليك قم صل قال فقامت بين يديه متوجهاً الى القبلة فافتتحت الصلوة و ركعت و سجدت فقال يا حماد لاتحسن ان تصلى ما اقمح بالرجل ان يأتي عليه ستون سنة او سبعون سنة فما يقيم صلوة واحدة بحدودها تامة قال حماد فأصابني في نفسي الذل فقلت جعلت فداك فعلمني الصلوة فقام ابو عبدالله عليه السلام مستقبلاً القبلة منتصباً فأرسل يديه جميعاً على فخذه قد ضم اصابعه و قرن بين قدميه حتى كان بينهما ثلاثة اصابع مفرجات و استقبل بأصابع رجليه جميعاً لم يحرفهما عن القبلة بخشوع و استكانة فقال الله اكبر ثم قرأ الحمد بترتيل و قل هو الله احد ثم صبر هنيئاً بقدر ما تنفس و هو قائم ثم قال الله اكبر و هو قائم ثم ركع و ملأ كفيه من ركبتيه مفرجات وردّ ركبتيه الى خلفه حتى استوى ظهره حتى لو صب عليه قطرة ماء او دهن لم تنزل لاستواء ظهره و تردد ركبتيه الى خلفه ومد عنقه و غمض عينيه ثم سبح ثلاثاً بترتيل و قال سبحان ربي العظيم و بحمده ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال سمع الله لمن حمده ثم كبر و هو قائم و رفع يديه حيال وجهه و سجد و وضع يديه على الأرض قبل ركبتيه فقال سبحان ربي الأعلى و بحمده ثلاث مرات ولم يضع شيئاً

من بدنه على شئى منه وسجد على ثمانية اعظام الجبهة والكفين و عيني الركبتين و انامل ابهامى الرجلين والأنف فهذه السبعة فروض و وضع الأنف سنة و هو الأرقام ثم رفع من السجود فلما استوى جالساً قال الله اكبر ثم قعد ثم كبر و هو جالس و سجد الثانية و قال كلما قال فى الأولى و ام يستعن بشئى من بدنه على شئى منه فى ركوع و لاسجود و كان مجنحاً و ام يضع ذراعيه على الأرض فصلى ركعتين على هذا ثم قال يا حماد هكذا صل و لالتفت و لالتعبت بيديك و اصابعك و لاتبزق عن يمينك و لياسارك و لابين يديك و فى رواية الكلينى مثله الا أنه زاد بعد قوله بقدر ما يتنفس و هو قائم ثم رفع يديه حيال وجهه و قال الله اكبر و زاد بعد قوله حيال وجهه ثم سجد و بوسط كفيه مضمومتى الأصابع بين يدي ركبتيه حيال وجهه و قال سبحان ربى الأعلى و بحمده ثم زاد بعد قوله و الأنف و قال سبعة منها فرض يسجد عليها و هى التى ذكرها الله فى كتابه فقال و ان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احداً و هى الجبهة و الكفان و الركبتان و الأبهامان و وضع الأنف على الأرض سنة و قال ثم قعد على فخذه الأيسر و زاد بعد قوله ركعتين على هذا و يده مضمومتا الأصابع و هو جالس فى التشهد فلما فرغ من التشهد سلم فقال يا حماد هكذا صل اقول ما ذكره حماد هو مما تنبه حماد على ظواهر افعاله عليه السلام فليس ان حدودها منحصرة فيما ذكر فزيد فى بيانها بما روى عن زرارة صحيحاً عن ابى جعفر عليه السلام قال اذا قمت فى الصلوة فلا تلصق قدمك بالأخرى دع بينهما فصلاً اصبعاً اقل ذلك الى شبر اكثره و اسدل منكبيك و ارسل يديك و لالتشبك اصابعك و ليكونا على فخذيك قبالة ركبتيك و ليكن نظرك الى موضع سجودك فأذا ركعت فصف فى ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر و تمكن راحتيك من ركبتيك و تضع يدك اليمنى على ركبتك اليمنى قبل اليسرى و بلغ من اطراف اصابعك عين الركبة و تفرج اصابعك اذا وضعتها على ركبتيك فأن وصلت اطراف اصابعك فى ركوعك الى ركبتيك

اجزأك ذلك واحب اليّ ان تمكن كفيك من ركبتيك فتجعل اصابعك في عين الركبة وتفرج بينهما واقم صلبك ومدّ عنقك وليكن نظرك الى بين قدميك فأذا اردت ان تسجد فارفع يديك بالتكبير وخرّ ساجداً وابدأ بيديك فضعهما على الأرض قبل ركبتيك تضعهما معاً ولا تفرش ذراعيك افترش الأُسد ذراعيه ولا تضعن ذراعيك على ركبتيك وفخذيك ولكن تجنح بمر فميك ولا تلزق كفيك بركبتيك ولا تدنهما من وجهك بين ذلك حيال منكبيك ولا تجعلهما بين يدي ركبتيك ولكن تحرفهما عن ذلك شيئاً وبسطهما على الأرض بسطاً واقبضهما اليك قبضاً وان كان تحتهما ثوب فلا يضرك وان افضيت بهما الى الأرض فهو افضل ولا تفرجن بين اصابعك في سجودك ولكن ضمنهما جميعاً قال اذا قعدت في تشهدك فألصق ركبتيك بالأرض وفرج بينهما شيئاً وليكن ظاهر قدمك اليسرى على الأرض وظاهر قدمك اليمنى على باطن قدمك اليسرى واليتاك على الأرض اطراف ابهامك اليمنى على الأرض واياك والقعود على قدميك فتتأذى بذلك ولا تكون قاعداً على الأرض فيكون انما قعد بعضك على بعض فلا تصبر للتشهد والدعاء. وايضاً عنه صحيحاً عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قامت المرأة في الصلوة جمعت قدميهما ولا تفرج بينهما وتضم يديها الى صدرها لمكان ثدييهما فأذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيهما على فخذيهما لئلا تتطاطى كثير فترفع عجيزتها فأذا جلست فعلى يتيها ليس كما يجلس الرجل واذا سقطت للسجود بدأت بالقعود وبالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئة بالأرض فأذا كانت في جلوسها ضمت فخذيهما ورفعت ركبتيهما من الأرض واذا نهضت انسلت اسللاً لا ترتفع عجيزتها اولاً والأخبار في ساير حدودها وآدابها كثيرة تأتي في محلها ونذكر الآن ان شاء الله تفاصيل هذه الفذلكة المذكورة في تلو ابواب :

ابواب ما يتعلق بالنية والتكبير :

باب حقيقتها وفيه مسائل :

الأولى - يجب ايقاع العبادة خالصاً لله سبحانه لا لغيره سواء كان ذلك

الغير من الدنيا و زخارفها او اهلها او الآخرة و طلب نعيمها او خوف جحيمها
لقوله تعالى و ما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين و قوله فاعبدوا الله مخلصين
له الدين و عن ابي عبدالله عليه السلام في قول الله حنيفاً مسلماً قال خالصاً مخلصاً
لا يشوبه شيء و قال قال الله عزوجل انا خير شريك من اشرك معي غيرى في عمله
لم اقبله الا ما كان اى خالصاً و اما ما روى في بعض الآيات و الروايات كقوله تعالى
لمثل هذا فليعمل العاملون او قوله يدعون ربهم خوفاً و طمعاً او قوله يدعوننا رغباً
و رهباً و كانوا لنا خاشعين و كقول ابي جعفر عليه السلام من بلغه ثواب من الله على
عمل فعمل ذلك العمل التماس ذلك الثواب اوتيه و ان لم يكن الحديث كما بلغه و ما
روى من تقسيم العبادة على ثلاثة خوفاً و طلب الثواب و حباً و هى افضل العبادة الى
غير ذلك الدالة بظاها في بادي النظر على صحة العبادة لتنعيم الجنة و حذر عذاب
النار فقد اختلف العلماء فيها فعن مشهورهم بطلان العبادة اذا اتى بها لأجل شيء
من ذلك و عن جماعة من متأخري المتأخرين الصحة و الصحيح هو الأول ولكن
للمقام تحقيق تجمع به الآيات و الأخبار بحيث لا يبقى عليه غبار ان الأصحاب
غفلوا عن ذلك و هو على سبيل الاختصار هو ان كل عمل يعمله الحكيم العاقل لا بد
و ان يكون لذلك العمل غاية تحدوه على فعل ذلك بحيث لولاها لم يفعلها ولو فعله
كان عبثاً و المفروض انه حكيم لا يعبت و عاقل لا يلهو و تلك الغاية اما واحدة
فيكون عملاً خالصاً لتلك الغاية ان لست ملاحظاً في عملي غيرها و اما تكون متعددة
فهى اما كل واحدة واحدة غاية تامة بحيث لولا غيرها لعملت العمل لها او كل واحدة
ناقصة لا تحدو واحدة منها على العمل الا اذا اجتمعت تحدوك على العمل فتعمل لأجلها
مجتمعة فلولاها مجتمعة ما عملت و تلك الغاية هى المعبود فبذلك صارت الناس
مختلفة بعضهم عبدوا آراءهم و بعضهم عبدوا اهواءهم و بعضهم عبدوا عاداتهم و بعضهم
عبدوا نوايسهم احبارهم و رهبانهم و بعضهم عبدوا الشيطان و بعضهم عبدوا بطونهم

وبعضهم عبد وانساءهم او اولادهم الى غير ذلك من الغايات و بجمع ذلك نطق الكتاب ونسبهم الى الشرك وقد اطلع عليها تاليمها بلا ارتياب ومنهم من عبد الله خالصاً مخلصاً حنيفاً مسلماً وهم الموحدون الخالصون وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين فمن عمل عملاً لأجل انه رآه بحيث لولاه لم يعمل او لأنه هواه او اعتاده او لأجل قول الحبر والراهب او لأجل الشيطان او لأنه يشتهيهِ او لرضا امرأته او ولده او غير ذلك بحيث لولا شئ من تلك المذكورات لم يعمل العمل كان ذلك الشئ هو الغاية و سائر ما يتوسل به في قصد تلك الغاية مقدمات طلبها وليس بمعبود فلو خدم زيد عمراً لأجل ان خالداً امره به فقد عبد خالداً و خدمة عمرو و تخصيصها طلب رضا خالد و امتثالاً لأمره فلو امره خالد ان يضرب عمراً او يقتله لقتله فالمعبود هو خالد و انما عمرو جهة العبادة كما انك تعبد الله و تتوجه الى الكعبة و لست بعابدها بل عابد لله عزوجل و انما جعلتها جهة العبادة امتثالاً لما امرك بمعبودك بها فلو صلى الرجل مثلاً لأجل ان فلاناً يراه و يعطيه شيئاً لا يريد غير ذلك فقد جعل الله و سائر الأعمال و الشرايط جهة العبادة و انما معبوده عطاؤ ذلك الرجل و اراءته ذلك الرجل ايضاً جهة من الجهات فأذا عرفت هذا الكلام المختصر الأنيق الرشيق فاعلم ان العابد لأجل الجنة والثواب والتماس النعيم او العابد لخوف النار و حذر حر الجحيم ان كان غرضه جلب النفع و دفع الضر و هما غاية عمله بحيث لولاهما لم يعمل فيصير الله سبحانه والعمل و الشرايط كماها جهات العبادة و معبوده اما نفسه او النعيم والجحيم فإنه يقول بلسان حاله وقلبه بأفصح قول يارب انى اعبدك لأجل نفسى ولولاظن حصول نفعى و دفع ضررى لما اجرىيت على لسانى ذكرك واسمك ولما توجهت اليك وبالفطرة يعرف كل ذى لب انه لم يعبد الله و انما ذكر اسم الله ليمتفع او يتحذر و هو محض ذكر اسمه والأتيان بالحركات المعروفة فهو كافر حقاً و لم يعبد الله طرفة عين و فى ذلك سواء ان يقصد دفع ضر الدنيا و جلب نفعها او دفع ضر الآخرة و جلب نفعها

فإن كلاهما ٧ ملك الله سبحانه واما ان يقصد الله سبحانه و حده بحيث لو لا قصده
لما عمل فذلك الذي قصد الله بالأصل ثم ان الله سبحانه وعد عباده بثواب على كل عمل
و اوعده بعقاب على كل عمل وجعل لكل ثواب باباً من انواع عباداته وجعل في فضله
ان لو اتى العبد من ذلك الباب اعطاه ذلك الثواب وان اتى من غيره فغيره فيعمل الرجل
العمل لله سبحانه لأنه ندب الله اليه ويستنجز ذلك الثواب لأنه وعد به عليه فيحب
الثواب والجنة لأنه دار رضا الله ويبغض العذاب و النار لأنه دار غضب الله بحيث لو
ابغض الله الجنة مثلاً ابغضه كما ابغض في دار الدنيا كثيراً من الملائكة لأن الله حرّمه
ولو احب الله النار احبه كما احب في دار الدنيا كثيراً من المكاهة لأن الله سبحانه
يحبه فيعمل المخلص العمل لله ويلتمس ثواب الله ويستنجز عداة الله لأنها محبوبة
لله سبحانه و يترك العمل لله سبحانه حذر النار لأنها مبعوضة لله سبحانه فحينئذ
يكون الله سبحانه مقصوداً بالذات و يكونان مقصودين بالتبع ولو عكس فجعل الله
سبحانه مقصوداً بالتبع و جعلهما مقصودين بالذات فقد اشرك بالله سبحانه فلا ينافى
شيء مما ذكرنا آية من الآيات فادعوا ربكم رغباً لما يحب الله و رهباً مما يبغضه الله
وهاتان العبادتان صحيحتان ولكن افضل من هاتين ان لا يرى مع الله غير الله ولا يحب
سواه ولا يريد الا اياه ولا يلتفت الى غيره حتى يطلب او يحذر و هذا مقام لا يفوقه
مقام و يسمى هذا المقام بمقام المحبة كما صرح به الصادق عليه السلام في حديث مصباح
الشريعة فأذا هاج ريح المحبة الحديث فقد اجتمع على ما ذكرنا جميع الآيات والأخبار
بلاغبار و الحمد لله رب العالمين و ان اردت التفصيل فاطلبها من مظانها من رسائلنا
و مصنفاتنا .

الثانية - اذا عرفت ما قدمنا فاعلم انه لو عمل عامل لغير الله سبحانه اشرك في
عبادته و عبادته باطله انما يتقبل الله من المتقين و يدل على بطلان العبادة اخبار فعن
على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن ابيه عن آبائه عليهم السلام قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله يؤمر برجال الى النار الى ان قال فيقول لهم خازن النار يا اشقياء ما كان حالكم قالوا كنا نعمل لغير الله فقبل لناخذ واثوابكم ممن عملتم له وقال ابو عبد الله عليه السلام ما على احدكم لو كان على قلة جبل حتى ينتهي اليه اجله ان يردون تراؤن الناس ان من عمل للناس كان ثوابه على الناس و من عمل لله كان ثوابه على الله ان كل رياء شرك . وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الملك ليصعد بعمل العبد مبهجاً به فأذا صعد بحسناته يقول الله عز وجل اجعلوها فى سجين انه ليس اياى اراد . وقال يجاء بالعبد يوم القيمة قد صلى فيقول يارب صليت ابتغاء وجهك فيقال له بل صليت ليقال ما احسن صلوة فلان اذهبوا به الى النار . ثم ذكر مثل ذلك فى القتال وقراءة القرآن و الصدقة الى غير ذلك من الأخبار والعجب من اقوام حكموا بصحة العبادة وعدم لزوم الأعادة وان لم يكن له فيها ثواب وقالوا ان القبول والثواب غير الصحة والصحة هى امتثال الأمر وغفلوا عن ان النية وخلوصها ايضاً مما امر وابه وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين بل هى من اعظم اركان العبادة بل هى العبادة فإنه لا عمل الا بنية وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا قول الا بعمل ولا قول ولا عمل الا بنية ولا قول ولا عمل ولا نية الا بأصالة السنة . ولا شك ان السنة الخلوص لا الرياء وقال ان الله يحشر الناس على نياتهم يوم القيمة وانما لكل امرء ما نوى . وسئل ابو عبد الله عليه السلام عن حد العبادة التى اذا فعلها فاعلمها كان مؤدياً فقال حسن النية بالطاعة وقال و النية افضل من العمل الا و ان النية هى العمل ثم تلا قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته يعنى على نيته وسئل عن العبادة فقال حسن النية بالطاعة من الوجه الذى يطاع الله منه وقال على عليه السلام و بالأخلاق يكون الخلوص الى غير ذلك من الأخبار والروايات الناصة بأن الاخلاص مأمور به و انه العمل و عليه يتوقف العمل فأذا راى الرجل لم يمثل كما اذا اخل بركن من الأركان الظاهرة فتقع عبادته باطلة بالارتياب و تجب اعادتها .

الثالثة - لا تجب تعيين مميزات العبادة في النية واحضارها كأحضار الوجوب والندب واجزاء العبادة وشروطها ومقدماتها بوجه من الوجوه لأن الله سبحانه ورسوله والأئمة عليهم السلام سكتوا عنها ولم يسكتوا عنها غفلة بل سكتوا رحمة و توسعة فنسكت عما سكت الله ونبهم ما بهمه الله كما قال على عليه السلام وامر به بل في الحقيقة البحث عن هذا لا يليق فإنه مورث للشبهة في الأذعان وينبغي الأبهام والسكوت كما ابهه الله و سكت عنه حتى انهم عليهم السلام في تعليم الصلوة بدأوا بالتكبير كما امر في صحيحة حماد قال يا حماد هكذا صل و سكت عن النية و في صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا افتتحت الصلوة فارفع كفيك ثم ابسطهما بسطاً ثم كبر ثلث تكبيرات ثم ذكر الدعاء ثم قال ثم تكبيرتين ثم ذكر الدعاء ثم كبر تكبيرتين ثم ذكر الدعاء ثم قال ثم تعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم اقرأ ولم يذكر غير ذلك فالأعراض عن هذا البحث اولى وكذا القول في الاستمرار واشتراطه نعم الذي يمكن سؤاله ان المصلى اذ دخل في الصلوة ثم نوى تركها والخروج منها هل تبطل صلوته بمحض هذه النية ام لا، والمسألة خالية عن النص ظاهراً لأنه لم يحك فيه شيء فالمسئلة متوقفة في حكمها واذا فعل فاعل ذلك لم نحكم ببطلان صلوته لأن قبل نية الخروج كانت صلوته صحيحة حسب الشرع ولم يصل اليها من الشرع ان ذلك قاطع لها والناس في سعة ما لم يعلموا فلانحتم عليه الأعادة و ان قلت ان الأشتغال بالعبادة الصحيحة ثابتة فلا ينقض اليقين الا بمثله قلنا اليقين الناقض هو اليقين الشرعي لا اليقين الواقعي و الالبقينا في الأشتغال ابدأً وهذا هو اليقين الشرعي انها كانت صحيحة ولم يصل اليها انه قاطعها فهو كالنظر الى الماء مثلاً في اثناء الصلوة فإنه لم يصل من الشرع انه قاطع فلو نظر ناظر لزمك على قولك ان تقول بلزوم الأعادة وهكذا جميع ما لانص فيه و ذلك يؤدي الى دوام الأشتغال والعسر والحرج فما لم نعلم موسع علينا ابدأً فأنا لانعلم ان ذلك سبب نقض الفضل او سبب البطلان او هو مباح او محرم

فأذ لم تعلم فموسع عليك فافهم ذلك واغتمم وليس ذلك من باب استصحاب الصحة فأن الأستصحاب في نفس الأحكام قياس على الصحيح ولا نستعمله فأن نوى الخروج ولم يأت بمناف منصوص لم تبطل صلوته و كذا القول في جميع ما يشترط فيه التوجه و الأخلص .

الرابعة - من نوى فريضة و دخل في الصلوة بنية الفرض ثم ظن انها نافلة واتي ببعض الأعمال او بالعكس فصلوته على ما افتتحت ولا تبطل فعن معوية قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قام في الصلوة المكتوبة فسهها فظن انها نافلة او في النافلة فظن انها مكتوبة قال هي على ما افتتح الصلوة عليه و عن عبدالله بن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن رجل قام في صلوة فريضة فصلى ركعة و هو ينوى انها نافلة قال هي التي قمت فيها و لها و قال اذا قمت و انت تنوى الفريضة فدخلك الشك بعد فانت في الفريضة على الذي قمت له و ان كنت دخلت فيها و انت تنوى نافلة ثم انك تنويها بعد فريضة فانت في النافلة و انما يحسب للعبد من صلوته التي ابتدأ في اول صلوته .

الخامسة - لو صلى الواجب بنية الندب عامداً عالماً من اول الصلوة او بالعكس مع انه قلنا ليس عليه نية الوجه هل تصح صلوته ام لا؟ قولان والمسئلة خالية عن النص فهي محل توقف ويمكن القول ببطلانها لأن العبادات ينبغي ان تتلقى من الشارع ولم يصل اليها ذلك و كل ما ليس من السنة هو بدعة اذ لو صلى بنية الندب صلى نافلة و النافلة لا تجزى عن الفريضة ولو صلى بنية الفرض كانت فريضة و هي لا تجزى عن النافلة فأن الصلوة على ما افتتحت على ما عرفت بخلاف ما اذا كان جاهلاً بالحكم فأن الجاهل معذور كما حققنا في محله و ما ذكرناه مستنبط من اصول الأخبار و كلياتها فتدبر .

باب في تكبيره الاحرام - و فيه مسائل .

أ - لم ينقل خلاف في أن تكبيرة الأحرام جزء من الصلوة وركن فيها تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً. ويدل على ذلك أخبار منها صحيحة زرارة قال ادنى ما يجزى من التكبير في التوجه تكبيرة واحدة وثلاث تكبيرات أحسن وسبع أفضل وقال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى تكبيرة الأفتتاح قال يعيد وسأل علي بن يقطين ابا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى ان يفتتح الصلوة حتى يركع قال يعيد الصلوة وقال ابو عبدالله عليه السلام لا صلوة بغير افتتاح ورويت اخبار تنافي ما ذكرنا وهي رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل ينسى اول تكبيرة الأفتتاح فقال ان ذكرها قبل الركوع كبر ثم قرأ ثم ركع و ان ذكرها في الصلوة كبرها في قيامه في موضع التكبير قبل القراءة وبعد القراءة قلت فان ذكرها بعد الصلوة قال فليقضها ولاشيء عليه ورواية الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن رجل نسي ان يكبر حتى دخل في الصلوة فقال أليس من نيته ان يكبر قلت نعم قال فليمض في صلوته وعن ابي بصير قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قام في الصلوة فنسى ان يكبر فبدأ بالقراءة قال اذا ذكرها وهو قائم قبل ان يركع فليكبر و ان ركع فليمض. وعن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال قلت له رجل نسي ان يكبر تكبيرة الأفتتاح حتى كبر للركوع قال اجزأه. وروى الصدوق هذه الأحاديث من غير معارض وسكت عن تأويلها وظاهره القول بها و مع أنه قال كلما اروي فيه مما افتى به لم ينقل عنه القول بذلك وبالجملة هذه الأخبار ظاهرة في ان الناس لا يعيد لاسيما بعد الركوع والتأويلات التي ذكرها بعيدة بل غير جائزة و لم ينقل قول بمضمونها و نقل على الأخبار الأولة اجماعات ولاوجه لهذه الأخبار الا الحمل على ايقاع الخلاف ولو كان قول به كان مقتضى الأخبار انه ان نسي التكبير ودخل في الصلوة يجوز له المضي مطلقاً سواء كان قبل الركوع او بعده ويستحب العود مع الذكر قبل الركوع فان لم يذكر حتى كبر للركوع اجزأه وان ذكر

فى الصلوة كبرها فى قيامه فى موضع التكبير قبل القراءة وبعدها ويستحب له اعادة الصلوة كلها اذلا مرجح للأخبار من نفسها من مخالفة الكتاب والسنة و موافقة العامة فلا تعين لأحدهما و نقل هذا القول عن العامة فهى محمولة على التقية و ايقاع الخلاف

ب - يستحب التوجه مضافاً الى تكبيرة الأفتتاح بستّ على المأثور وقد مر فى صحيحة الحلبي فى الباب السابق ما يدل على ذلك و عن مشهور الأصحاب أنه مخير بين السبع ان يجعل اى واحدة شاء تكبيرة الأفتتاح وعن بعض التخصيص بالأول ولم يذكر للمشهور دليلاً سوى عدم تنافى الذكر الصلوة والظاهر من الأخبار ان قلنا به لتعيين قول البعض و التخصيص بالأول و لأن الأفتتاح حقيقة يطلق على الأول وكلما وقع السؤال عنها عبر بالأفتتاح وفى صحيحة زرارة ينسى أول تكبيرة الأفتتاح و قد روى فى علة تشريع الستّ تمرين الحسين عليه السلام و فى بعضها الحسن عليه السلام و معلوم ان قبل التمرين كانت هى الأولى و الستّ الباقية تمرينية لكن الذى يظهر للليب من كل هذه الأخبار أنه لا يجب تعيين واحد للأفتتاح الواجب و انما يكبر واحدة او ثلثاً او خمساً او سبعماً و يقول بسم الله الرحمن الرحيم وما عليه شىء غير ذلك و انما جميع ما سوى ذلك اجتهادات لا يغنى من الحق شيئاً و يكفى فى جميع الأعمال نية التقرب الفطرى وبالجملة يجوز الأكتفاء بواحدة اماماً و مأموماً و الثلث افضل والخمس افضل و السبع افضل منها و يدل على ذلك ما روى عن زرارة عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث و تجزيك تكبيرة واحدة و قيل لأبى عبدالله عليه السلام الأفتتاح فقال تكبيرة تجزيك قيل فالسبع قال ذلك الفضل و قال الأمام يجزيه تكبيرة واحدة و يجزيك ثلث مترسلاً و قال ابو جعفر عليه السلام التكبيرة الواحدة فى افتتاح الصلوة تجزى و الثلث افضل و السبع افضل كله و كان رسول الله صلى الله عليه و آله اتم الناس صلوة و او جزهم كان اذا دخل فى صلوته قال الله اكبر بسم الله الرحمن الرحيم . وفى هذا الحديث تصريح بترك الستّ و ادعيتهما والأستعاذة

وعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ادنى ما يجزى من التكبير فى التوجه الى الصلوة تكبيرة واحدة و ثلث تكبيرات و خمس و سبع افضل .

ج - لفظة تكبيرة الأفتتاح الله اكبر على المتعارف ولا يجوز تغييره لأنه المتلقى من صاحب الشرع .

د - ولا ريب انه جزء من الصلوة و تحريمها لدلالة اخبار كثيرة على ذلك منها صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال التكبير فى الصلوات الفرض الخمس الصلوة خمس و تسعون تكبيرة منها تكبيرات القنوت خمسة وعن عبدالله بن مغيرة مثلها و فسره فى الظهر احدى و عشرين تكبيرة و كذا فى العصر و العشاء و فى المغرب ستة عشر و فى الفجر احدى عشر و خمس تكبيرات القنوت . فالأفتتاح من تكبيرات الصلوة و من الصلوة و روى عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله افتتاح الصلوة الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم فأذا كان من الصلوة يشترط فيه ما يشترط فى الصلوة من الطهارة و الستر و الأستقبال و هل يشترط فيه القيام أم لا ، فيه خلاف و الظاهر من حكاية حماد اشتراط القيام و قوله عليه السلام هكذا صل يدل على الوجوب فى الجميع الا ما اخرجه الدليل و مزيداً عليها رواية عمار قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل عليه صلوة من قعود فنسى حتى قام و افتتح الصلوة و هو قائم ثم ذكر قال يقعد و يفتتح الصلوة و هو قاعد و لا يعتد بافتتاحه الصلوة و هو قائم و كذلك ان وجب عليه الصلوة من قيام فنسى حتى افتتح الصلوة و هو قاعد فعليه ان يقطع صلوته و يقوم فيفتتح الصلوة و هو قائم و لا يعتد بافتتاحه و هو قاعد .

هـ - اختلفوا فى جواز التداخل بين تكبير الأفتتاح و تكبير الركوع للمأموم المبادر مثلاً فمنهم من منع لأدلة وهمية و منهم من جوزه و يدل عليه الخبر فعن معوية بن شريح عن ابيه قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول اذا جاء الرجل مبادراً

و الأمام راكع اجزأته تكبيرة واحدة لدخوله فى الصلوة و الركوع . و الحمل على اسقاط تكبيرة الركوع حمل من غير باعث مع عدم مطاوعة الخبر له .

باب - فى المستحبات و هى امور .

أ - ان يسمع الأمام من خلفه التكبير و يسرّ المأموم و يتخير المنفرد و يدل على حكم الأمام رواية الحلبي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام و فى جوابه عليه السلام و ان كنت اماماً فإنه يجزيك ان تكبر واحدة تجهر فيها و تسرّساً و سئل الرضا عليه السلام عن تكبيرة الأفتتاح فقال سبع قيل و روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان يكبر واحدة فقال ان النبي صلى الله عليه وآله كان يكبر واحدة يجهر بها و يسرّساً .

اقول - هذا كان بعد تمرين النبي صلى الله عليه وآله و آله و لا تخصيص لأول تكبيرة أن يجهر بها بل ايها اجهر كافي فى السنة و يدل عليه رواية ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام قال اذا افتتحت الصلوة فكبر ان شئت واحدة و ان شئت ثلثاً و ان شئت خمساً و ان شئت سبعاً فكل ذلك مجز عنك غير انك اذا كنت اماماً لم تجهر الا بتكبيرة . حيث نكر التكبيرة و اما ما يدل على حكم المأموم فرواية ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام ينبغى للأمام ان يسمع من خلفه كل ما يقول و لا ينبغى لمن خلفه ان يسمعه شيئاً مما يقولون . و فى هذا الخبر ايضاً دلالة على جواز الجهر بالست للأمام فلا بأس به .

ب - و ذكروا استحباب جزم التكبير و روى عن النبي صلى الله عليه وآله التكبير

جزم و الخبر مع اجماله غير معلوم الأصل فيشكل التعويل عليه

ج - و يستحب التوجه بالتكبيرات بعد الأفتتاح فى الفرائض و النوافل عموماً و قد مر ما يدل عليه بأطلاقه .

د - و يستحب الدعاء بالمأثور فى خلال التوجه بالتكبيرات و هى مذكورة فى

محلها وكذا قبل الأفتتاح ولم نذكرها هنا خوف الأطالة .

مسئلة - اختلفوا فى رفع اليدين فى التكبير على قولين فمنهم من استحبه ومنهم من اوجبه والنصوص تساعد القول بالوجوب فى اخبار مستفيضة فى قول الله تعالى فصل لربك وانحر قال هورفع اليدين حذاء وجهك وعن ابى عبدالله عليه السلام فى وصية النبى صلى الله عليه وآله لعلى عليه السلام قال وعليك برفع يديك فى صلواتك وتقليبها وعن زرارة صحيحاً عن احد هما عليهما السلام قال ترفع يديك فى افتتاح الصلوة قبالة وجهك ولا ترفعهما كل ذلك ،

وعنه صحيحاً عن ابى جعفر عليه السلام قال اذا قمت فى الصلوة فكبرت فارفع يديك ولا تجاوز بكفيك اذنيك اى حياض خديك الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة ولاخير يدل على الرخصة الارواية على بن جعفر عن اخيه عليهما السلام قال قال على الأمام ان يرفع يديه فى الصلوة ليس على غيره ان يرفع يده فى الصلوة و فى رواية اخرى بدل الصلوة فى التكبير وهذا الخبر يحتمل التقية لما روى فى الرسالة الطويلة الصادقية المعروفة دعوا رفع ايديكم فى الصلوة الامرّة واحدة حين يفتتح الصلوة فان الناس قد شهبوكم بهذا والله المستعان ولا حول ولا قوة الا بالله . فيحتمل صدور ذلك الخبر لا يقع الخلاف والتقية كما فى هذا الخبر مع انه أخص من مدعى القوم و انما يتمون المطلب بالأجماع المركب و بالجمله التمسك به مع احتمال التقية لاسيما فى مقابلة الأخبار المتواترة مشكل فالعمل على مضمون الأخبار المتواترة فالقول بالوجوب متجه .

و عن المرتضى ادعاء الأجماع على ذلك وان لم ينقل من العلماء من احد منهم القول بالوجوب الا انه راعى اتفاق اهل الأصول على ذلك فان الخبر اذا كان متواتراً معنى المذكوراً فى جميع الأصول وبناء كل ذى اصل على اصله يثبت اتفاق ذوى الأصول على الحكم وهو الأجماع واحسنه بالبداهة و هل وجوب الرفع فى جميع

التكبيرات او فى الأستفتاح حسب المنقول عن المرتضى هو الأول وما عسى ان يوهم الأستحباب هو الخبر المروى عن الرضا عليه السلام و هو فأن قال فلم يرفع اليدين فى التكبير قيل لأن رفع اليدين ضرب من الأبتهاال و التبتل و التضرع فأحب الله عزوجل أن يكون فى وقت ذكره متبتلاً متضرعاً مبتهلاً ولأن وقت رفع اليدين احضار النية و اقبال القلب على ما قال وقصد لأن الفرض من الذكر انما هو الأستفتاح وكل سنة فأنما تؤدى على جهة الفرض فلما ان كان فى الأستفتاح الذى هو الفرض رفع اليدين أحب ان يؤدوا السنة على جهة ما يؤدى الفرض . وهذا الخبر يوهم الأستحباب فى بادى النظر الا أنه ليس كذلك فأن السنة يحتمل الوجوب كما يحتمل الأستحباب واين ما وقع لفظ السنة فى مقابلة الفرض يراد به ما سنه النبي صلى الله عليه و آله و هو اعم و ظاهر خبر الطبرسى بسنده عن الأصبغ عن على عليه السلام فى الآيه المذكورة لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا جبرئيل ما هذه النحية التى امر بها ربى قال يا محمد انها ليست نحية ولكنها يأمرك اذا تحرمت الصلوة ان ترفع يديك اذا كبرت و اذا ركعت و اذا رفعت رأسك من الركوع و اذا سجدت فأنه صلوتنا و صلوة الملائكة فى السموات السبع و ان لكل شىء زينة و ان زينة الصلوة رفع الأيدى عند كل تكبيرة . و جوبه حال الأستفتاح و الركوع و الرفع منه و السجود و استدل بعضهم فى استحباب الرفع فى البواقى بأن اصل التكبيرات الباقية مستحبة فلزم أن يكون ما يتعلق بها ايضاً مستحباً الأظهر عندى و الأحوط هو قول المرتضى فأنه قد علم من الرسالة المذكورة الصادقية ان رفع الأيدى كان من شعار الشيعة حتى عرفوا به و شهروا بذلك و المروى عن فعل الأئمة ايضاً ذلك وكذا عن فعل النبي صلى الله عليه وآله و لم يرد رخصة فى الترك الاتقية و وقع الأمر فى حديث حماد برفع الأيدى قبل الركوع و بعده و فى حديث زرارة قبل السجود و فى رواية الطبرسى ايضاً بهذه المذكورة ثم ان الرفع زينة عند كل تكبيرة و فى بعضها رفع الأيدى فى الصلوة وهى

ظاهر بالرفع عند التكبيرات .

و اما حد الرفع ففي بعضها حتى يكاد يبلغ اذنيه و في بعضها اسفل من وجهه قليلاً . وهما قريبان و روى الى النحر و هو قريب منهما و في بعضها حذاء وجهك و حيال وجهه و في بعضها لاتجاوز اذنيك و هذا الخبر يدل ان غايته بلوغ الأذنين و ادناه دون ذلك بشئ و كلاهما جائزان لورود الخبر بهما جميعاً و المشهور بينهم انه يبتدء بالرفع مع الأبتداء في التكبير و ينتهي بانتهائه ثم يرسلهما وعن بعضهم يبتدء في التكبير حال ارسالهما وعن بعضهم حال تمام الرفع المستنبط من خبر زرارة في ادب الصلوة وقد مر و فيه فارفع يديك بالتكبير و خرّ ساجداً هو قول المشهور و المستنبط من صحيحة الحلبي و قد مر اذا افتتحت الصلوة فارفع كفيك ثم ابسطهما بسطاً ثم كبر القول الثالث وبعضها يدل على تقديم التكبير على الرفع كرواية منصور بن حازم قال رأيت ابا عبدالله عليه السلام افتتح الصلوة فرفع يديه حيال وجهه و استقبل القبلة بظن كفيه و لم اجد حكماً كلياً و ان كثيراً من الأخبار من حكاية الرواة و يحتمل فيهم المسامحة في التعبير فلا تقوم حجة و المأثور عن قول الأمام هو خبر زرارة ولكنه مخصوص و يمكن الاستدلال بخبر الطبرسي و ان زينة الصلوة رفع الأيدي عند كل تكبيرة فإنه ان قدم صار الرفع بعده و ان اخر صار قبله فعنده يكون معه وبالجملة الظاهر هو قول المشهور فيبتدى بالرفع عند الأبتداء بالتكبير فيتمه بتمامه و يستقبل القبلة بباطنهما كما مر في الخبر ثم يرسلهما بعد تمام التكبير و يأتي باقي احكام التكبيرات في مجالها ان شاء الله و ذهب جمع من الأصحاب الى استحباب ضم الأصابع و استثنى بعضهم الأبهام من ذلك و لم نجد نصاً في المقام الا انه نقل عن ابن ادريس والشهيد ان ضم الأصابع مما دون الأبهام منصوص فلا بأس اذا .

مسئلة - يستحب بعد الأستفتاح التكبير و التحميد والتسبيح و التهليل سبعا

سبعاً ثم الحمد لله والثناء عليه في مطلق الصلوة و قراءة آية الكرسي و المعوذتين في صلوة الليل ثم يشرع في القراءة فعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام بعد ان ذكر علة وضع السبع تكبيرات بعدم تنطق الحسين عليه السلام وحكايته تكبيرات رسول الله صلى الله عليه وآله قال زرارة فقلت لأبي جعفر عليه السلام فكيف نصنع قال تكبر سبعاً و تحمد سبعاً و تسبح سبعاً و تهلّل سبعاً و تحمد الله و تشنّى عليه ثم تقرأ و عن كامل عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا استفتحت صلوة الليل و فرغت من الاستفتاح فاقراء آية الكرسي و المعوذتين ثم اقرء فاتحة الكتاب و سورة .

ابواب القيام

باب وجوبه في الصلوة - قد صرحوا بأنه ركن في الصلوة فلو اخل به عمداً او سهواً بطلت صلواته ثم اختلفوا في الموضع الركني منه فمنهم من قال بركنيته كيف اتفق و قيل ان الركن منه ما اتصل بالركوع و قيل انه تابع لما يقع فيه و لا اثر له في الأقوال في الآثار و ان المستنبط من الأخبار وجوبه ثم اذا وقع فيه خلل يرجع الى الآثار و هي مختلفة الحكم لكل مقام فالصواب الرجوع الى موضع النص اما ما يدل على وجوبه فعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في حديث و قم منتصباً فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من لم يقم صلبه فلا صلوة له و عنه عليه السلام في تفسير الذين يذكرون الله قياماً و قعوداً الآية قال الصحيح يصلي قائماً و قعوداً المريض يصلي جالساً و على جنوبهم الذي يكون اضعف من المريض الذي يصلي جالساً و في هذا الباب احكام :

١ - لا يجب الاستقلال في القيام بل يجوز الاستناد الى حائط و وضع يده عليه و الأتكاء عليه ما لم يخرج منه عن قيام الصلب و ينافي القيام فالذي يدل على المنع رواية عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا تمسك بخمرك و انت تصلي و لا تستند الى جدار و انت تصلي الا ان تكون مريضاً و الذي يدل على الرخصة صحيحة علي بن

جعفر انه سأل اخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل هل يصلح له ان يستند الى حائط المسجد وهو يصلي او يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا بأس وعن الرجل يكون في صلوة فريضة فيقوم في الركعتين الأولىين هل يصلح له ان يتناول جانب المسجد فينهض يستعين به على القيام من غير ضعف ولا علة فقال لا بأس به وعن سعيد بن يسار قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن التكاء في الصلوة على الحائط يميناً وشمالاً فقال لا بأس وسئل عن الرجل يصلي متوكئاً على عصى او على حائط فقال لا بأس بالتوكي على عصى و الأتكاء على حائط .

ب - يجوز الأعماد على رجل واحدة ما لم يرفع الأخرى والمراد وضع الثقل على رجل ويدل على ذلك ما روى عن محمد بن ابي حمزة عن ابيه قال رأيت علي بن الحسين عليه السلام في فناء الكعبة في الليل وهو يصلي فأطال القيام حتى جعل يتوكأ على رجله اليمنى و مرة على رجله اليسرى . و يؤيد بأنه لا ينافي القيام و اذا جاز عدم الأعماد عليهما بالتوكي على الحائط يجوز عدم الأعماد على واحد .

ج - لا يجوز تباعد ما بين الرجلين بأكثر من شبر لما مر في حديث زرارة دع بينهما فصلاً أصبغاً أقل ذلك ، الى شبر اكثره الحديث .

د - يجوز الاستعانة في حال النهوض بشئ كما مر في حديث علي بن جعفر آنفاً فراجع ولا عبرة بمنع من منع لونسى واستفتح الصلوة قاعداً قطع صلوته و قام واستفتح من قيام ولا يعتد بالأول وقد مر الأثر في ذلك في باب التكبير .

باب من عجز عن القيام - وفيه احكام :

أ - العاجز عن القيام في جميع الصلوة يأتي منه ما استطاع لما رواه جميل قال سألت ابا عبدالله عليه السلام ما حد المرض الذي يصلي صاحبه قاعداً فقال ان الرجل ليوعك و يخرج و لكنه اعلم بنفسه اذا قوى فليقم . فيقوم ولو تمكئاً على عصى او مستنداً الى حائط فان ذلك يجوز عند عدم العجز ايضاً ولا يترك القيام بتعذر الركوع

و السجود وهل اذا لم يقدر على الأنتصاب يقوم منحنيّاً ام لا، المنقول عن الأصحاب من غير خلاف يعرف وجوب القيام ولو منحنيّاً و يمكن الاستدلال عليه بالأخبار الآمرة بالقيام فأن ذلك ايضاً قيام الا ان دلّيس فيه كمال القيام الذي هو الأنتصاب ولكنه في العرف قيام واما اذا عجز عما يسمى في العرف قياماً فإنه يقعد ولا يجب عليه ان يأتي بكل ما هو اقرب الى القيام كالقر فضاء كما قيل فأن ذلك اجتهاد في مقابلة النص ان قد رخص الشارع لمن لا يقدر على القيام القعود كيف اتفق .

ب - قالوا المريض اذا لم يمكنه القيام وامكنه المشى مقدار الصلوة الى ان يفرغ وجب الصلوة ماشياً قائماً وان لم يمكنه القيام ولا المشى جلس وليس له حد معروف بل الأتسان على نفسه بصيرة و يدل على الحكم رواية سليمان بن جعفر المروزي قال قال الفقيه عليه السلام المريض انما يصلى قاعداً اذا صار بالحال التي لا يقدر فيها ان يمشى مقدار صلوته الى ان يفرغ قائماً و في الاستدلال بهذا الخبر نظر لأن المراد منه ميزان جواز الصلوة قائماً و قاعداً لا الأذن بالصلوة ماشياً . و يدل على الحكم الثاني رواية زرارة قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن حد المرض الذي يفطر فيه الصائم و يدع الصلوة من قيام فقال بل الأتسان على نفسه بصيرة هو اعلم بما يطيقه .

ج - يكفي في حد المرض ان يتألم المأ شديداً لا يتحمل عادةً و يتعسر و لا يشترط التعذر لقوله تعالى : يريد الله بكم اليسر و لا يريد بكم العسر ولما علم من الشريعة انه لا حرج فيه و انه بقدر الوسع لا الطاقة .

د - لو قال له الطبيب لو صليت جالساً او مستلقياً برئت او يريد علاجه بما يمتنع معه القيام فعل وصلى جالساً او مستلقياً ولا بأس و يدل عليه صحيحة محمد بن مسلم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل و المرأة يذهب بصره فيأتيه الأطباء فيقولون ندائك شهرأ او اربعين ليلةً مستلقياً كذلك يصلى فرخص في ذلك و قال فمن اضطر غير باغ و لاعادٍ فلا اثم عليه . وعن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن

جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل نزع الماء من عينيه او يشتكى عينه ويشق عليه السجود هل يجزيه ان يؤمى وهو قاعداً و يصلى وهو مضطجع قال يؤمى و هو قاعد. اقول هذا اذا امكنه القعود والا فيستلقى كما فى الخبر الأول و قيل لأبى عبدالله عليه السلام انى اريدان اقدح عينى فقال لى استخر الله و افعل قيل هم يزعمون انه ينبغى للرجل ان ينام على ظهره كذا وكذا لا يصلى قاعداً فقال افعل .

هـ - لو انتقل الى القعود فلا يختص بهيئته بل يقعد كيف ماشاء وامكنه لأطلاق القعود على الجميع و سئل ابو عبدالله عليه السلام ايصلى الرجل و هو جالس مترع و مبسوط الرجلين فقال لا بأس بذلك و عن الكلينى رحمه الله و فى حديث آخر يصلى مترعاً و ماداً رجله كل ذلك واسع .

و - لو عجز عن القعود مستوياً قعد متكئاً وكيف ما لا يخرج عن مسمى القعود و ان عجز عن القعود مطلقاً قالوا يصلى مضطجعاً على جنبه فمن اصحابنا من قال بلزوم تقديم الأيمن على الأيسر و منهم من قال بالتخير و مع العجز عن الجانبين يصلى مستلقياً اما ما يدل على لزوم الأضطجاع بعد تعسر القعود فالأخبار المستفيضة الواردة فى تفسير قوله تعالى فاذا قضيتم الصلوة الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم فمنها رواية ابى حمزة عن ابى جعفر عليه السلام فى هذه الآية قال الصحيح يصلى قائماً وقعوداً المريض يصلى جالساً وعلى جنوبهم الذى يكون اضعف من المريض الذى يصلى جالساً . و ليس فى الآية ذكر الأستلقاء و رويت هنا اخبار اخر منها مرسله الصدوق قال قال الصادق عليه السلام يصلى المريض قائماً وان لم يقدر على ذلك صلى جالساً فان لم يقدر ان يصلى جالساً صلى مستلقياً. وعن الكلينى مسنداً مثله بأدنى تفاوت وبالجملة الحكم فيهما بعد الجلوس الأستلقاء وهو ينافى الأخبار الواردة فى تقديم الأضطجاع و فى تفسير الكتاب وعن العيون وصحيفة الرضا للطبرسى بسندهما الى الرضا عن آبائه عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا لم يستطع الرجل

ان يصلى قائماً فليصل جالساً فإن لم يستطع جالساً فليصل مستلقياً ناصباً رجله
بحيال القبلة يؤمى ايماءً وتنافى هذه الاخبار اخبار التفسير وانت تعلم ان هذا التفسير
ليس ظاهر الكتاب حتى نعرض عليه ولا يمكن العرض على الخبر لأن اقوالهم كلها
تفسير الكتاب و يحتمل في الخبر الوارد في مقام التفسير ما يرد على غير الوارد في
محلله من التقية والوضع والتحريف والدرس وامثال ذلك فلا ينفع العرض على الخبر
و ظاهر الآية في الذكر المطلق و نزوله في الفواطم المهاجرات و على عليه السلام
حيث كانوا يذكرون الله في حل الهجرة على ماروى عن الأمالى فالأخبار متعارضة
و حمل بعضهم اخبار الاستلقاء على التقية ولاوجه له وبالجملة نقلوا اتفاق الأصحاب
على ان بعد تعسر القعود بأنحائه الأضطجاع متعين وقد عرفت ما فى الأخبار ورواية
الصدوق ذلك الخبر والكلينى مع ما هو الظاهر من سياقهما الأفتاء بهما الا أنه لم
ينقل عنهما و ما نقل عن الأصحاب احوط لأن ظاهر الأخبار التخيير و اما التقديم
لليمينى على اليسرى فوردت به اخبار منها ما رواه الصدوق مرسلًا قال قال رسول الله
صلى الله عليه و آله المريض يصلى قائماً فإن لم يستطع صلى جالساً فإن لم يستطع
صلى على جنبه الأيمن فإن لم يستطع صلى على جنبه الأيسر فإن لم يستطع استلقى
و اومى ايماءً وجعل وجهه نحو القبلة وجعل سجوده اخفض من ركوعه . وكثيراً من
الاخبار أمره بالاضطجاع مبهماً دون تفصيل و تفسير و حمل المطلق على المقيد
كلام لادليل عليه من الشرع فالوجه فى ذلك ايضاً التخيير كما هو مختار جمع من
الأصحاب .

ح - اذا صلى مستلقياً او مضطجعاً قالوا يجب الأيماء اولاً بالرأس ان امكن والا
فبالعينين لكل من الركوع والسجود والذى يدل على الأيماء بالرأس صحيحة الحلبي
عن ابى عبدالله عليه السلام قال سألته عن المريض اذا لم يستطع القيام و السجود قال
يؤمى برأسه ايماءً وان يضع جبهته على الأرض احب الى . ورواية ابراهيم ابى زياد

الكرخي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل شيخ لا يستطيع القيام الى الخلاء ولا يمكنه الركوع والسجود فقال ليؤم برأسه ايماً وان كان له من يرفع الخمرة فليسجد فان لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه نحو القبلة. وروى انه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على رجل من الأنصار وقد شبكته الريح فقال يا رسول الله كيف اصلى فقال ان استطعت ان تجلسوه فأجلسوه و الافوجهوه الى القبلة و مروه فليؤم برأسه ايماً ويجعل السجود اخفض من الركوع وان كان لا يستطيع ان يقرأ فقرأوا عنده و أسمعوه ولكن روى هنا اخبار اخر كرواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال المريض يؤمى ايماً وكذا في رواية عمار عن ابي عبد الله عليه السلام وكذا في رواية عبد السلام الهروى عن الرضا عن آباءه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وكذا في رسالة الصدوق المفصلة للمجنين و قد مرت و قد مرو في هذه الأخبار الأمر بالأيماء مبهماً والأيماء على ما في القاموس والمجمع مطلق الإشارة سواء كان باليد او بالرأس او بالعين و تقييدها بالرأس من غير باعث لا وجه له الا ان يقال ان الركوع والسجود من متعلقات الرأس فيخصص الأيماء به لا بعضو آخر الا انه يدخل في ذلك الايماء بالعين ايضاً او يحمل المطلق على المقيد و المجمع على المفسر ولعله الأقرب و فيما رويناه عن الصدوق مرسلًا وعن الكليني مسنداً قال بعده يكبر ثم يقرأ فإذا أراد الركوع غمض عينيه ثم سبح فإذا سبح فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من الركوع فإذا أراد ان يسجد غمض عينيه ثم سبح فإذا سبح فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من السجود ثم يتشهد و ينصرف .

ط - لم ينقل خلاف في ان من فرضه الأيماء بالرأس مطلقاً يجب عليه رفع موضع السجود مهما امكن حتى يسجد عليه و يصير بصورة الساجد و استدلووا عليه برواية الكرخي في السؤال عن الشيخ و قدمر ولكن الآثار تعطي عدم وجوبه والاكتفاء

بالأيماء مطلقاً وهي الأخبار الآمرة بالأيماء المطلق ومزیداً على ذلك صحيحة الحلبي ظاهرة في الاستحباب ومزیداً عليها رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن المريض قال يسجد على الأرض او على مروحة او سواك يرفعه وهو افضل من الأيماء الخبر . و هما ظاهران في الاستحباب بلاغبار والله العالم بحقايق احكامه . وسئل موسى بن جعفر عليه السلام عن المريض الذي لا يستطيع القعود ولا الأيماء كيف يصلي وهو مضطجع قال يرفع مروحة الى وجهه و يضع على جبينه و يكبر هو . وهذا الخبر يدل على انه اذا لم يقدر على الأيماء بأنحائه يرفع شيئاً من اجزاء الأرض و يضعه على جبهته .

٥ - لو تجدد العجز عن القيام في اثنايه قعد ولو تجدد العجز عن القعود اضطجع واستلقى و متى خف في الاستلقاء اضطجع او في الاضطجاع قعد او في القعود قام ان كان في محله و بالجملة كل ما امكنه من مراعاة احوال الصلوة راعيا فان ترك فرائض الصلوة محرمة و كل محرم يحل لمن اضطر اليه فان عدم الاضطرار جاءت الحرمة و بذلك نطقت النصوص منها قوله عليه السلام ليس شيء مما حرم الله الا وقد احله لمن اضطر اليه .

باب في المستحبات في هذا المقام :

أ - ان يفرق الرجل بين قدميه من ثلث اصابع منفرجات الى شبر و قد مر في حديث حماد .

ب - ان يستقبل بأصابع رجليه جميعاً القبلة كما تضمنته تلك الرواية .

ج - ان يرسل يديه على فخذييه مضمومة الأصابع لتلك الرواية بعينها و وجه استحباب هذه الثلاثة مع وقوع الأمر بها ورود الرخصة في التخطي و حاك البدن و رفع شيء من الأرض و الأيماء و تقديم النعل بالرجل و اليد و امثال ذلك فلو كانت واجبة لما تركزت لأفعال مباحة و اما المرأة فانها تضم يديها الى صدرها لمكان ثدييها

كما تقدم في رواية زرارة .

د - ان يقيم نحره اى يقوم باعتدال لما روى في تفسير الآية عن ابي جعفر عليه السلام قال النحر الأعتدال فى القيام ان يقيم صلبه ونحره . وهذا الأعتدال ازيد مما يعتبر فى الأنتصاب المشروط .

هـ - ان يكون نظره الى موضع سجوده لما مر فى رواية زرارة .

و - و ان لا يتكى مرة على الرجل اليمنى و اخرى على اليسرى لما روى عن الفقه الرضوى ولا تتك مرة على رجلك ومرة على الأخرى .

ز - وان لا يحول وجهه يميناً وشمالاً لما روى اما يخاف الذى يحول وجهه فى الصلوة ان يحوله الله حماراً وقد فعل و جميع ذلك مستحب لما روى والرخص فى فعلها كما يأتى فى باب الفعل الكثير فى اثناء الصلوة .

ح - وان يدعوا بالمأثور على ما روى فى الأخبار .

ط - و فى الصحيح عن زرارة بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قمت الى الصلوة فعليك بالأقبال على صلوتك فان ذلك منها ما اقبلت عليه ولا تعبث فيها بيدك ولا برأسك ولا بلحيتك ولا تتحدث نفسك ولا تتناوب ولا تتمط ولا تكفر فانما يفعل ذلك الممجوس ولا تلثم ولا تحتمز^١ و تفرج كما يتفرج البعير ولا تقع على قدميك ولا تقترش ذراعيك ولا تفرقع اصابعك فان ذلك كله نقصان من الصلوة ولا تقم الى الصلوة متكاسلاً ولا متناعساً ولا متثاقلاً فانها من خلال النفاق فان الله سبحانه نهى المؤمنین ان يقوموا وهم سكارى يعنى سكر النوم وقال للمنافقين و اذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون الله الا قليلاً . و فى النبوى صل صلوة مودع و قال ابو عبدالله عليه السلام اذا قمت فى الصلوة فاعلم انك بين يدي الله فان كنت لاتراه فاعلم انه يراك فاقبل قبل صلوتك ولا تتمخط ولا تبزق ولا تمنقض اصابعك

(١) لاتحتمز اى لاتدافع او لاتستعجل او لاتتصام فى سجودك كالمرأة .

ولا تتورك فأن قوماً قد عذبوا بنقض الأصابع والتورك في الصلوة و اذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع مفاصلك و اذا سجدت فاقعد مثل ذلك و اذا كنت في الركعة الأولى والثانية فرفعت رأسك من السجود فاستقم جالساً حتى ترجع مفاصلك فإذا نهضت فقل بحول الله و قوته أقوم و أقعد فأن علياً هكذا كان يفعل . و وجه استحباب هذه الأمور اما المذكورات في حديث زرارة فقال بعد جملة منها فأن ذلك كله نقصان الصلوة و اما بعض ما في الحديث الثاني و الأول فقد يأتي انه واجب و قد ورد رخص كثيرة في باب الفعل الكثير و يأتي .

باب حكم القيام في النافلة و فيه فروع :

أ - يجوز التنفل قاعداً اختياراً ويدل على ذلك رواية سهل بن اليسع انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلي النافلة قاعداً و ليست به علة في سفر او حضر فقال لا بأس به و قال ابو جعفر عليه السلام ما اصلها اى النافلة الا وانا قاعد مذحملت هذا اللحم وبلغت هذا السن و قال الرضا عليه السلام ان الصلوة قائماً افضل من الصلوة قاعداً .

ب - يجوز احتساب الركعة من جلوس بركعة من قيام و يستحب التضعيف فعن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت انا نتحدث و نقول من صلى وهو جالس من غير علة كانت صلوته ركعتين بركعة و سجدتين بسجدة فقال ليس هو هكذا هي تامة لكم و عن الرضا عليه السلام في حديث قال صلوة القاعد على نصف صلوة القائم و سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل يكسل او يضعف فيصلى التطوع جالساً قال يضعف ركعتين بركعة و قال اذا صلى الرجل جالساً وهو يستطيع القيام فليضعف و عن موسى بن جعفر عليه السلام في المريض لا يستطيع القيام قال يصلي النافلة و هو جالس و يحسب كل ركعتين بركعة و اما الفريضة فيحتسب كل ركعة بركعة و هو جالس اذا كان لا يستطيع القيام . فظهر ان الذي لا يستطيع القيام ايضاً يستحب له

ان يضعف .

ج - ويستحب للمصلي جالساً ان يبقى من السورة شيئاً ثم يقوم فيتم فيركع حتى يحتسب له صلوة القائم ويدل على ذلك ما روى عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت للرجل يصلي وهو قاعد فيقرأ السورة فإذا اراد ان يختمها قام فركع بآخرها قال صلوته صلوة القائم وقال رجل لأبي عبدالله عليه السلام قد اشتد علي القيام في الصلوة فقال اذا اردت ان تدرك صلوة القائم فاقراء وانت جالس فإذا بقي من السورة آيتان فقم و اتم ما بقي واركع واسجد فذلك صلوة القائم الى غير ذلك من الأخبار .

باب الصلوة في السفينة .

لاريب انه ان امكنه القيام وجب والا يقعد و يصلي ان امكن والا يضطجع و كيف ما امكنه ويدل على ذلك اخبار فعن الحلبي انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن الصلوة في السفينة فقال ان امكنه القيام فليصل قائماً والا فليقعد ثم يصلي وقال عليه السلام ان كانت محملة ثقيلة اذا قمت فيها لم تتحرك فصل قائماً و ان كانت خفيفة تكفاً فصل قاعداً و عن علي عليه السلام اذا ركبت السفينة و كانت تسير فصل و انت جالس واذا كانت واقفة فصل و انت قائم . و انما ذلك اذا كان السير بحيث يمنع عن القيام والا اذا امكنه مع الأعتدال والأستقامة فليصل قائماً لأن من لم يقم صلبه فلا صلوة له فلعله عليه السلام راعى الغالب حيث لا يمكن الأستقرار ولكن قلنا بجواز الصلوة فيها اختياراً ان تمكن من اداء الفرائض والا يجب الخروج الى الجدد والعدوات حتى يتمكنوا من اداء الفرائض واما مع التمكن من الأداء في السفينة فيستحب الخروج لأنه يحتمل فيها الأضطراب في اثناء الصلوة و قد قدمنا في القبلة ما يدل على هذه الجملة الا ان الأخبار التي رويناها كانت في القبلة ولنورد هنا ما يتعلق بالقيام فالذي يدل على ما هيئنا من الأحكام فمنها ما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن صلوة الفريضة في السفينة وهو يجد الأرض ليخرج اليها غير انه

يخاف السبع و اللصوص و يكون معه قوم لا يجتمع رأيهم على الخروج و لا يطيعونه
 و هل يضع وجهه انا صلى او يؤمى ايماءً او قاعداً او قائماً فقال ان استطاع ان يصلى
 قائماً فهو افضل و ان لم يستطع صلى جالساً وقال لاعليه ان لا يخرج فان ابى سألته
 عن مثل هذه المسئلة رجل فقال اترغب عن صلوة نوح و سئل ابو الحسن عليه السلام
 قال سألتته عن السفينة لم يقدر صاحبها على القيام اى صلى فيها وهو جالس يؤمى او يسجد
 قال يقوم و ان حنى ظهره واما ماروى ان الصلوة فى السفينة ايماءً فهى عند الأضرار
 و الا فمع الأختيار و التمكن لا يترك شىء من الفرائض و سئل ابو عبدالله عليه السلام
 عن الصلوة فى الفرات و ما هو اضعف منه من الأ نهار فى السفينة فقال ان صليت فحسن
 و ان خرجت فحسن . هذا مع التمكن من اداء الفرائض و مع عدمه فقد قال ابو جعفر
 عليه السلام و قد سئل عن الصلوة فى السفينة ان استطعتم ان تخرجوا الى الجدد فافعلوا
 فان لم تقدروا فصلوا قياماً فان لم تقدروا فصلوا قعوداً و تحرّروا القبلة و سئل ابو عبدالله
 عليه السلام عن الصلوة فى السفينة فقال ان رجلاً اتى ابى فسأله فقال انى اكون فى
 السفينة و الجدد منى قريب فأخرج فأصلى عليه فقال ابو جعفر عليه السلام اما ترضى
 بصلوة نوح عليه السلام و سئل عن صلوة نوح كانت قائماً او قاعداً قال بل قائماً و سأل
 على بن جعفر اخاه عليهما السلام عن الرجل هل يصلح له ان يصلى فى السفينة الفريضة
 و هو يقدر على الجدد قال نعم لا بأس فلا اعتداد بخلاف من خالف بعد هذه الأخبار
 و التى تركناها خوف الأ طالة .

أبواب القراءة

باب وجوبها - لم ينقل خلاف فى وجوبها و تدل عليه نصوص و انما الخلاف فى
 ركنيتها و قد دلت الآثار على عدم كونها ركناً فان الركن باصطلاحهم ما كان تركه
 مطلقاً مبطلًا للصلوة و تنادى الأخبار بأن تركها سهواً لا يبطل فمنها ففى الصحيح عن
 زرارة عن احدهما عليهما السلام قال من ترك القراءة متمعداً اعاد الصلوة و من نسي

فلاشى عليه . الى غير ذلك من الأختيار و منشأ اشتباه الآخر بن صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن الذي لا يقرأ بفاتحة الكتاب فى صلوته قال لاصلوة له الا ان يقرأها فى جهر او اخفات الخبر وغفلوا ان لفظه لا يقرأ ظاهرة فى العمد والأختيار لأنه فعل مستقبل و فى النبوى صلى الله عليه وآله كل صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهى خداج و فى آخر كل صلوة لا قراءة فيها فهى خداج اى ناقص و فى هذا الباب احكام :

الاول - اختلفوا فى النافلة هل يجب فيها الفاتحة ام لا و الاخبار بأطلاقها تشمل النوافل بالقطع الا أن القول بوجوبها فيها غير سديد و انما السديد كونها شرطاً فى صحتها فان النافلة بنفسها ليست واجبة فكيف تكون القراءة فيها واجبة و لكن روى فى تركها رخصة عند الأستعجال و الأكتفاء بالتسبيح و هو ما رواه على بن ابي حمزة قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل المستعجل ما الذى يجزيه فى النافلة قال ثلث تسيحات فى القراءة و تسيحة فى الركوع و تسيحة فى السجود . و هذا الخبر يدل على استحبابها فيها ان الأستعجال اعم من المباح والمستحب والواجب وقد سوغ النافلة بثلاث تسيحات عند الأستعجال مطلقاً و ان كان مباحاً فتدبر و يخصص بهذا الخبر تلك المطلقات لأنه ورد مورد الرخصة .

الثانى - لما عرفت وجوب القراءة فيجب اداء الحروف من مخارجها و اداء اعراب كل حرف على مقتضى لسان العرب و يقرأ القرآن على احد القراءات المتواترة عند العامة بحسب ظنهم و ان كان عندى غير ثابت لا دلة قد ذكرتها فى شرح ما كتبه سيدنا الأستاد ادام الله عزه فى الأصول ومع فرض ثبوت تواترها هى متواترة عن قراءها لاعن الله و عن رسوله ان لو كان من عند الله ما كان فيه اختلاف قال الله سبحانه : ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً . وعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان القرآن واحد نزل من عند الواحد و لكن الأختلاف يجىء من قبل الرواة ولما

تواتر عن الائمة عليهم السلام انه قد وقع التحريف والتغيير والتبديل والتقديم والتأخير في القرآن ولا يمكن القدح في تلك الأخبار لكثرتها وتواتر معناها مجملاً الا انه قدوردت الرخصة بجواز القراءة على ما يقرؤه الناس فعن سالم بن ابي سلمة قال قرأ رجل على ابي عبدالله عليه السلام وانا استمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤه الناس فقال ابو عبدالله عليه السلام كف عن هذه القراءة اقرء كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم فاذا قام القائم قرء كتاب الله على حده و اخرج المصحف الذي كتبه على عليه السلام . وقيل لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك انا نسمع الآيات من القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن ان نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم فقال لا، اقرأوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم وسئل ابو عبدالله عليه السلام عن تنزيل القرآن فقال اقرأوا كما علمتم . فبهذه الأخبار وتقرير الأمام في الأعصار واخفاء تنزيل القرآن و مصحف على عليه السلام علمنا اجازتهم القراءة بما هو المعروف عند الناس فاقرء القرآن على ما يقرؤه الناس والأحوط اتباع ما اجمعت عليه القراء مهما امكن وان كان الأكتفاء بكل واحد جازياً و المستنبط من الأخبار جواز القراءة بما كانوا يقرؤون سبعة كانوا او ازيد .

ج - قالوا البسملة جزء من الفاتحة و على ذلك تدل اخبار كثيرة منها رواية محمد بن مسلم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن السبع المثاني و القرآن العظيم هي الفاتحة قال نعم قلت بسم الله الرحمن الرحيم من السبع قال نعم هي افضلهن واستدلوا للسورة بما رواه معوية بن عمار قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام اذا قمت للصلوة اقرؤ بيسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة القرآن قال نعم قلت فاذا قرأت فاتحة القرآن اقرء بيسم الله الرحمن الرحيم مع السورة قال نعم و هذا الخبر لا يدل بوجه انها جزء من السورة . و عن مشهورهم ان البسملة جزء السورة و عن بعضهم انه جزء الفاتحة خاصة و الأخبار توافق المشهور واستدلوا مزيداً على ذلك برواية يحيى بن

ابى عمران قال كتبت الى ابى جعفر عليه السلام جعلت فداك ما تقول فى رجل ابتداء
ببسم الله الرحمن الرحيم فى صلوته وحده فى ام الكتاب فلما صار الى غير ام الكتاب
من السورة تركها فقال العباسى ليس بذلك بأس فكتب بخطه يعيدها مرتين و هذا
الخبر ايضا كسابقه لا يدل على الجزئية و على فرض وجوب الأعادة لعلها لخصوصيته
فى البسملة ولا يمكن الاستدلال بهذا الخبر الا بعد تنقيح المناط و هو ممنوع عنه
ذلك مع انه معارض بأخبار كثيرة دالة على جواز الترك و سأل زكريا بن ادريس
القمى ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلى يقوم يكرهون ان يجهر ببسم الله
الرحمن الرحيم فقال لا يجهر وهذا ايضا كسابقه فى عدم الدلالة لأنه مشعر بأنهم كانوا
يكرهون الجهر كما سمع جعفر بن محمد عليه السلام يقول ما لهم قاتلهم الله عمدوا
الى اعظم آية فى كتاب الله فزعموا انها بدعة اذا اظهروها. لانفس البسملة حتى يحمل ما
يدل على الترك على التقية و اما ما يدل على عدم الجزئية فما روى عن الحلبي عن
ابى عبدالله عليه السلام انه سأل عن يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم حين يريد يقرأ
فاتحة الكتاب قال نعم ان شاء سراً وان شاء جهراً فقال فيقرأها مع السورة الأخرى
قال لا و بالجملة الأخبار نادية بأن البسملة من الكتاب و انها جزء الفاتحة وهى
بسم الله الرحمن الرحيم و اما غيرها من السور فلم اجد ما يدل عليه فإذا عرفت ان
القراءة واجبة فى الفريضة فيجب تعلمها مع سعة الوقت فإذا ضاق الوقت و امكن
الانتماء و جب عليه دون الأمام و قد اختلفوا فيمن لم يحفظ عن ظهر القلب ولكن
يمكنه القراءة من مصحف هل يجوز له فى السعة والأختيار ام لا وقد استدل المجوزون
برواية الحسن بن زياد الصيقل قال قلت لأبى عبدالله عليه السلام ما تقول فى الرجل يصلى
وهو ينظر فى المصحف يقرأ فيه يضع السراج قريباً منه فقال لا بأس واستدل المانعون
برواية على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل
والمراة يضع المصحف امامه ينظر فيه و يقرأ و يصلى قال لا يعتد بتلك الصلوة فحملها

المجوزون على الكراهة و المانعون حملوا الخبر الأول على النافلة وانت خبير بأننا لو بنينا على الحمل انقطع ظهر الاستدلال لوسعة مجال الحمل ولكنى اقول من اين عرفت ان المنع فى الخبر الثانى من جهة القراءة فلعله من جهة وضع المصحف امامه فإنه قد ورد النهى عنه كرواية عمار عن ابى عبدالله عليه السلام فى الرجل يصلى و بين يديه مصحف مفتوح فى قبلته قال لا، قلت فإن كان فى غلاف قال نعم و سأل على بن جعفر اخاه عليهما السلام عن الرجل هل يصلح له ان ينظر فى خاتمه وهو فى الصلوة كأنه يريد قرأته او فى المصحف او فى كتاب فى القبلة قال ذلك نقص فى الصلوة و ليس يقطعها فلعل الخبر الثانى نهى عن كون المصحف امام المصلى و به يجمعا الخبران ولو لاحتتم ذلك يكون الخبر الثانى اقلاً متشابهاً ولا يمكن التمسك به و يجب رده الى المحكم و الأول محكم و اخبار تقديم المصحف محكمة فتدبر ولم ارمز تنبيه بما ذكرت من هذا المعنى وان لم يتمكن من القراءة عن ظهر القلب ولا عن المصحف ولم يجد من يأتى به اختلفوا فى ذلك على اقوال شتى و قسموا المسئلة بين من يعلم آية او بعض آية او لا يحسن شيئاً من الفاتحة ولكن يحسن شيئاً من القرآن و بين من لا يحسن شيئاً من القرآن ولم نجد فى الباب نصاً الارواية عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال ان الله فرض من الصلوة الركوع والسجود الا ترى لو ان رجلاً دخل فى الاسلام ثم لا يحسن ان يقرأ القرآن أجزاء ان يكبر ويسبح و يصلى . وهذا فيمن لا يحسن ان يقرأ القرآن والظاهر ان المراد به الحمد كما روى فى تعليق وضع القراءة فى الصلوة عن الرضا عليه السلام قال انما امر الناس بالقراءة فى الصلوة لئلا يكون القرآن مهجوراً منسياً الحديث . وبالجملة ساير المواضع خال عن النصوص و نقل عدم الخلاف فى وجوب القراءة على من يعلم آية تامة من الفاتحة ولا اعرف له وجهاً لأن المعروف وجوب الفاتحة تامة و وجوب كل جزء اذا احسن الكل و اما وجوب البعض لمن لا يحسن الكل فغير مسلم كما قد

تفرقوا بعد اجتماعهم على ذلك فيمن يحسن بعض الآية على اقوال شتى فليس اجتماعهم من باب ان كل جزء واجب ولا اعرف وجهه و كونه لاخلاف فيه و المحسوس ان كل جزء لا يجب لمن لا يحسن الكل فان من دخل في الإسلام يحسن لفظة الحمد لله رب العالمين ومع ذلك أمره ان يكبر و يسبح و يصلي فقد حكم بعض علمائنا في هذه الصور بالأحتياط و هذا قول بعيد عن الحق فان المسئلة الغير المنصوصة لا يدري الرجل ما ذا يصنع فيه حتى يحتاط لدينه فلعل اقرب شئ يظنه هو ابعد شئ فولم يرد هذا الخبر فيمن يدخل في الإسلام ولا يحسن القرآن من الذي كان يخطر بباله أنه يجزيه التكبير و التسميح فأذا لعل ساير الشقوق حكمه في الواقع مالم يخطر ولن يخطر ببالنا قط فأذا أنت في سعة مما لا تعلم ولا تكليف الا بالبيان ولا يكلف الله نفساً الا ما عرفت و هداها اليه كما في الخبر فأذ لا يحسن الفاتحة لا تكليف عليه من قراءته فان كبر و سبح عملاً بهذا الخبر ليس بخارج عن حد الأحتياط ولا يبعد تعيينه لاحتمال كون المراد بالقرآن هنا الفاتحة كما ذكرنا ان لا يدخل لساير القرآن في الصلوة وانما المراد الواجب منه وهو الحمد وليس المراد كل آية آية ولو لفظة الحمد لله رب العالمين كما مر فالعامل بالخبر غير آثم ان شاء الله و هل المراد بقوله عليه السلام يكبر و يسبح تكبير الأستفتاح و تسميح بدل الحمد او تكبير و تسميح بدل الحمد احتمالان والثاني احوط و به يحصل القطع بالبراءة فأنه ان كان التسميح كافياً ما يضر التكبير لاسيما مع ما ذكرنا من عدم لزوم نية الوجه و الأكتفاء بالقربة بل الزام غيرها بدعة و ان لم يكن كافياً فقد اتيت بالتكبير و لما عرفت وجوب القراءة على المصحف عند امكانه فلو توقف تحصيله بما يمكنه عادة من شراء او استيجار او استعارة و جب لتوقف الواجب عليه و كذا لو احتاج الى مصباح و هل يجوز ان يقرأ عليه رجل فيتبعه كما يعلم بعض المتمرنين ام لا، لم ار للاصحاب فيه قولاً ولم ار نصاً في المقام الانصوص الفتح على الأمام اذا اغلق عليه القراءة و نسي

ولا يرى مانعاً ظاهراً من ذلك فإنه متمكن من القراءة كذلك و أمر بالقراءة مطلقاً ولا فرق بينه في الناظر في المصحف والقارى عن ظهر القلب بل هو أقرب الى القارى عن ظهر القلب عن القارى في المصحف ولا شك ان أجزاء الصلوة يجب على المكلف تدريجاً وعند حلول كل واجب يجب تحصيله بمقدماته فأذا امكن عليه عند القراءة تعلمها جاز عليه ولا خصوصية للأمام فأذا جاز ان يفتح على الأمام ولو نسي اكثر الحمد مثلاً جاز لغيره ايضاً ففي الصحيح عن محمد بن مسلم قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الرجل يؤم القوم فيغلط قال يفتح عليه من خلفه فالظاهر من هذه الأخبار وسائر القواعد المقررة جوازه فعلى هذا لو توقف قراءة الغير عليه باستيجار ومثله وجب لتوقف الواجب عليه .

د - ولا يجوز قراءة ترجمة ام الكتاب فان الترجمة ليست بقرآن و انما وجبت الفاتحة و هي المعروف فلا يجوز التحول عنها الى غيرها فان عجز تحول الى التكبير و التسميح كما ذكرنا .

هـ - نقل اتفاق الأصحاب على جواز الأقتصار على الحمد في النوافل و في الفريضة حال الأضرار كالخوف و ضيق الوقت ومع عدم امكان التعلم و اختلفوا في وجوب السورة حال الوسعة و الأختيار و العلم بها في الفريضة فذهب جمع الى الوجوب و استدلوا بالآية و الرواية اما الآية فقوله تعالى فاقروا ما تيسر منه و انت خبير ان الآية متشابهة بل لا دلالة فيها على المراد ظاهراً و بالرواية و هي مضمرة محمد بن اسمعيل قال سألته قلت اكون في طريق مكة فننزل للصلوة في مواضع فيها الأعراب أ يصلون المكتوبة على الأرض فيقرأون ام الكتاب وحدها ام يصلون على الراحلة فيقرأون فاتحة الكتاب و السورة قال اذا خفت فصل على الراحلة المكتوبة و غيرها و اذا قرأت الحمد و سورة احب اليّ و لا ارى بالذى فعلت بأساً و هذا الخبر اولي بأن يكون دليلاً للأخريين اما اولاً فإنه عليه السلام امر بالصلوة على الراحلة عند الخوف و تجوزها

لمكان الخوف ثم انه حكم بحكم كلى و هو ان الحمد مع السورة احب اليه من الحمد وحدها اين ما كان على راحلة كان او على الأرض و لفظه احب ظاهر في الاستحباب بل فيه قرينة اخرى و هو آخر الحديث ولا ارى بالذى فعلت بأساً يعنى لابس ان تركت السورة او قرأتها فأينهما فعلت لابس به و هو نص في الاستحباب و استدلووا بقول الصادق عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر نعم يمكن الاستدلال بهذا على الوجوب ولكن اذا اعنت النظر ترى فيه خدشاً كثيراً فإنه يجوز العدول عند هم من سورة الى اخرى ما لم يبلغ النصف فلا بد ان يحملوا النهى هنا على الكراهة فإذا ثبت انه استعمل في الثانى على الكراهة يكون استعماله فى الأول ايضاً محتملاً للكراهة و اولى به لأن الأمام يتكلم على ما يفهم القوم وليس كلامه تعمية و استعمال لفظ واحد و ارادة معنيين منه قريب من التعمية وبالجملة اذا جاء الأحتمال المساوى بطل الاستدلال وعن احمدهما فى الرجل يقرأ السورتين فى الركعة قال لا، لكل ركعة سورة ومع النصفة لا يدل على الوجوب بوجه فان متعلق الجار محذوف وليس بشىء معين فلعله لفظه يستحب و سئل ابو الحسن عليه السلام عن تبعض السورة فقال اكره ولا بأس به فى النافلة وهذا ان لم يكن ظاهراً فى الكراهة ليس بظاهر فى التحريم واعظم ما استدلووا به الأخبار الدالة على وجوب اتمام التوحيد اذا شرع فيها كقولهم عليهم السلام يرجع من كل سورة الا من قل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون و بعد ما اوردنا الأخبار الدالة على الاستحباب تعرف وجه هذه الأخبار واستدل الآخرون وهو الحق الذى لا شك فيه ولا ريب يعتريه بصحیحة على بن رباب عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول ان فاتحة الكتاب تجوز وحدها فى الفريضة و صحیحة الحلبي عنه عليه السلام قال ان فاتحة الكتاب تجزى وحدها فى الفريضة و صحیحة الحلبي عنه عليه السلام قال لا بأس بأن يقرأ الرجل فى الفريضة بفاتحة الكتاب فى الركعتين الأولى اذا ما اعجلت به حاجة او تخوف

شيئاً . وقد قيد الموجبون اطلاق الأولين بهذا الخبر وحملوا هذا الخبر على الضرورة
وانت خبير أن الحاجة في الخبر نكرة وتعم الحاجة المباحة والمستحبة وكذا «شيئاً»
فأنه اذا خاف فوت امر مباح يصدق انه تخوف شيئاً فهذا الخبر اظهر ظاهره وسئل
عليه السلام ايجزى علي ان اقول في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها اذا كنت مستعجلاً
او اعجلنى شئ قال لا بأس الى غير ذلك من الأخبار المستفيضة ولاشك ان اخبار
هؤلاء اكثر عدداً واصح سنداً و اوضح متنأ و ما حملها بعض الأصحاب على التقية
فحمل لاعن حجة و لزوم فأن عمل العامة في هذه الأعصار لاعبرة به و نحن لانعلم
عملهم في تلك الأعصار وبمحض قول احد من العامة لايمكن حمل الخبر على التقية
الان يكون في الخبر لحن يدل على التقية وهو منفي هنا وفي الصحيح عن اسمعيل
بن الفضل قال صلى بنا ابو عبدالله عليه السلام او ابو جعفر عليه السلام فقرأ بفاتحة
الكتاب و آخر سورة المائدة فلما سلم التفت الينا فقال اما انى انما اردت ان اعلمكم
وعن سليمان بن ابي عبدالله قال صليت خلف ابي جعفر عليه السلام فقرأ بفاتحة
الكتاب و آى من البقرة فجاء ابي فسئل فقال يا بنى انما صنع ذا ليفقهكم و يعلمكم
و عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن السورة ايصلى بها الرجل في
ركعتين من الفريضة قال نعم اذا كان ست آيات قرء بالنصف منها في الركعة الأولى
و النصف الآخر في الركعة الثانية ان قوله اذا كان ست آيات على سبيل المثل وفي
الصحيح عن زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل قرء سورة في ركعة فغلط
ايدع المكان الذى غلط فيه و يمضى في قراءته او يدع تلك السورة و يتحول منها
الى غيرها فقال كل ذلك لا بأس به و ان قرء آية واحدة فشاء أن يركع بها ركع وعن
سعد بن سعد الأشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن رجل قرء في
ركعة الحمد و نصف سورة هل يجزيه في الثانية ان لا يقرء الحمد و يقرء ما بقى من السورة
فقال يقرء الحمد ثم يقرء ما بقى من السورة وفي الصحيح عن ابان بن عثمان عن اخبره

عن احدهما عليهما السلام قال سألته هل تقسم السورة في ركعتين قال نعم اقسامها كيف شئت . فقد عرفت من هذه الأخبار الظاهرة الباهرة ان السورة مستحبة في الفريضة وقد ظهر من هذه الأخبار احكام :

- أ - انه يستحب السورة في الفريضة استحباباً مؤكداً يكره تركها .
 - ب - يجوز الأقتصار على الحمد عند الحاجة سواء كانت مباحة او مستحبة .
 - ج - يجوز الأكتفاء بآية فما فوقها بدلاً عن السورة .
 - د - ولا يجب الترتيب بين الآيات التي يقرأها و يجوز ان تكون آية من اول السورة و آية من آخرها .
 - هـ - و يجوز تبعض السورة في ركعتين .
 - و - ولا بأس اذا نسي آية بترك الباقي او المضي في القراءة .
 - ز - يكره قراءة اقل من سورة كما يكره تركها بالكلية وسيأتي ساير احكام السورة ان شاء الله وهنا فرع ذكره الأ أصحاب .
- أ - يجب الترتيب بين الحمد و السورة بتقديم الحمد اولاً ثم السورة فلو اخل اعاد السورة بعدها او غيرها ثم اختلفوا في صحة صلوته وبطلانها و فرقوا بين العمد والسهو و اختلفوا في وجوب اعادة الحمد و عدمها وكل ذلك يأتي اذا كانت السورة واجبة والا فان قدم سورة فلا يبطل قراءة القرآن الصلوة فان شاء يعيدها وان شاء تركها و قال بعضهم انه لو قدم السورة بقصد التوظيف و التشريع بطلت و ذلك كلام تخريجي ايضاً فإنه لم يمه عن قراءة سورة او آية قبل الحمد و انما نهى عن اعتقاده و هو امر خارج عن الصلوة و مثل ذلك لا يبطل الصلوة و قد ورد في الخبر ما يدل على ذلك فعن ابى بكر الحضرمي قال صليت بأصحابي المغرب فلما ان صليت ركعتين سلمت فقال بعضهم انما صليت ركعتين فأعدت فاخبرت ابا عبد الله عليه السلام فقال لعلك أعدت قلت نعم فضحك ثم قال انما كان يجزيك ان تقوم فترقع ركعة الحديث فان هذا

الرجل اعاد باعتقاد أنه لازم مشروع فأخبره الأمام عليه السلام انه ما كان عليه لازماً و كان يجزيه ان يركع ركعة او عدم سؤال الأمام عليه السلام عن وجه نية الأعادة يدل على انه ولو نوى الوجد بأى وجه كان لا يضر و بالجمله العبادة هى العمل و نية القربة و نية الوجه امر اعتقادى خارج عن العبادة وليس ركناً للعبادة و الالوقع الأمر به فإذا لا يضر اللهم الا ان ينوى الوجد فى الأفتتاح كان يصلى نفلاً فلا يجزى عن الظهر ولو نوى نفلاً و صلى اربع ركعات تقع صلوته باطلة فأن نافلة كذلك غير معهودة من الشارع و ان الصلوة على ما افتتحت و قد مر الكلام فيه .

ب - فى قراءة الأخرس و التتمام و الفافا و الأئغ و الأليغ و المحرم و الأءجم اعلم اولاً ان الأخرس على ما فى القاموس منعقد اللسان عن الكلام و التتمام بالمشناة الفوقية من التتممة و هى على ما فى القاموس رد الكلام الى التاء و الميم و ان يسبق كلمته الى حنكه الأعلى فهو متمم و هى تتمامة و الفأفاء كدفد و بلبال مردد الفاء و مكثره فى كلامه قال فى القاموس و قال اللئغ محركة و اللئغة بالضم تحول اللسان من السين الى التاء او من الراء الى الغين او اللام او الياء او من حرف الى حرف او ان لا يتم رفع لسانه و فيه ثقل لئغ كفرح فهو اللئغ و قال الأليغ من لا يمين كلامه او يرجع كلامه الى الياء و قال محرم كمعظم من الأبل الذلول الوسط الصعب التصرف حين تصرفه فلمعله شبه الذى يصعب عليه التصرف فى الكلام بالذلول الذى يصعب عليه التصرف و الأءجم قال الأءجم من لا يفصح كالأءجمى و الأخرس و استعجم سكت . فقد اختلف فى تكليف هؤلاء كلام الفقهاء منه ما يطابق النصوص و مستنبط منها و منه ما هو مستنبط من عقولهم و قواعدهم فلا يفتنى شيئاً اما النص الوارد فى الأخرس فعن السكونى عن ابي عبد الله عليه السلام قال تلمية الأخرس و تشهد و قرآته القرآن فى الصلوة تحريك لسانه و اشارته بأصبعه . فهذا تكليف الأخرس و اضاف الأصحاب عقد القلب فأن كان مرادهم عقد القلب بمعانى ما يقرء فعليهم الدليل و ان كان مرادهم

عقد القلب بأن الحركة للقراءة فلا بأس به فإنه لا عمل الا بالنية واما المحرم والأعجم فعن مسعدة بن صدقة قال سمعت جعفر بن محمد عليه السلام يقول انك قد ترى من المحرم من العجم لا يراد منه ما يراد من العالم الفصيح وكذلك الأخرس في القراءة في الصلوة و التشهد وما اشبه ذلك فهذا بمنزلة العجم والمحرّم ولا يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم الفصيح ولو ذهب العالم المتكلم الفصيح حتى يدع ما قد علم انه يلزمه ويعمل به وينبغي له ان يقوم به حتى يكون ذلك منه بالنبطية و الفارسية فحيل بينه وبين ذلك بالأدب حتى يعود الى ما قد علمه و عقله قال ولو ذهب من لم يكن في مثل حال الأعجم المحرم ففعل فعال الأعجم والأخرس على ما قد وصفنا اذا لم يكن احد فاعلاماً لشيء من الخير ولا يعرف الجاهل من العالم . و عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله ان الرجل الأعجمي من امتي ليقرأ القرآن بعجميته فترفعه الملكة على عربيته . الظاهر من هذه الأخبار ان العجمي من لا يفصح الكلام بحسب الخلقة ولا يقدر عليه والذي لا يفصح الكلام لا يعتياده بحروف لغة اخرى معذور في لحنه الا ان الأصحاب حملوا هذه الأخبار على الذي لا يقدر على التعلم اصلاً و قالوا ان الذي يمكن له ان يأتي بالحروف من مخارجها يجب عليه تأخير الصلوة حتى يضيّق الوقت فأن تعلم و الاصلى على ما به ولا بأس به لأنه اذا علم ان القراءة واجبة عليهم وجب عليهم تعلمها و غاية سقوط الوجوب تعلم الحمد على ما هي عليه فالتعلم له درجات و يجب جميعها فالذى يجب عليه التعلم فتعلم بعضاً وترك بعضاً اثم في الباقي فعن الصادق عليه السلام عن ابيه عن آباءه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله تعلموا القرآن بعربيته و اياكم والنبر فيه يعنى الهمز . الحديث فيجب التعلم مهما امكن الا انه يمكن ان يقال انه ليس في الدين حرج ولا عسر فأذا بلغ التعلم حد العسر والحرج يسقط و هو معذور فأن هذا الأصل مسلم في الشرع فلو اراد العجمي التعلم و عالج نفسه فلم يقدر سقط عنه الا ان يكون بحيث يرجو

من نفسه التعلّم فيجب و مع الرجاء يعالج نفسه عند كل صلوة الى ان ييأس او يبلغ العسر فإنه لا يكلف الله نفساً الا وسعها وبهذا يجمع بين الأخبار والظاهر من الخبر الأخير هو ذلك لأنه وصفه بالمحرم وهو الذي يصعب عليه التصرف وحرم الفصاحة فهو حد العسر ولا يجب عليه بالاريب و لذا شبه الأخرس بالمحرم فتدبر في الخبر .

باب - اختلاف اصحابنا رضوان الله عليهم في الجهر في الفريضة الليلية والأخفات في النهارية على قولين فعن جمع وجوبه وعن جمع استحبابه مؤكداً استدلال الموجبون بصحيفة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل جهر بالقراءة فيما لا ينبغي ان يجهر فيه و اخفى فيما لا ينبغي الأخفاء فيه فقال اي ذلك فعل متعمداً فقد نقض صلوته و عليه الأعادة فإن فعل ذلك ناسياً او ساهياً او لا يدري فلا شيء عليه و قد تمت صلوته وعن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام ان ذكر العلة التي من اجلها جعل الجهر في بعض الصلوة دون بعض ان الصلوات التي يجهر فيها انما هي في اوقات مظلمة فوجب ان يجهر فيها ليعلم المارّ ان هناك جماعة فإن اراد ان يصلي صلى لأنه ان لم ير جماعة علم ذلك من جهة السماع و الصلوات اللتان لا يجهر فيهما انما هما من النهار في اوقات مضيئة فهي من جهة الرؤية لا يحتاج الى السماع . و هذين الخبرين اوضح سند لهما ليس في الأخبار اوضح منهما و انت تعلم ان الخبر الأول ليس فيه لفظ دال على الوجوب فإن لفظه «نقض» غير دال على البطلان فأنا قد رأينا في الأخبار انه استعمل في النقص ضد الكمال قال في القاهوس ما حاصله النقص في البناء ضد الأبرام ومنه يظهر ان النقص هو القصور فإن الأبرام هو الأحكام من ابرم الأمر اذا احكمه فعلى حسب اللغة نقض صلوته اي لم يكمله ولم يحكمه من نقض الحبل اذا حل برمه واما الحقيقة الشرعية فلم يثبت في امثال هذه الألفاظ وكذا قوله عليه الأعادة فإن لفظه «عليه» غير صريح في الوجوب لشيوع استعمالها في الاستحباب وكذا الخبر الثاني فإن لفظ الواجب في الأخبار كثيراً ما يطلق على الاستحباب المؤكد و كم

من امرء يسمع الخبر يتلى عليه فيحمله على المتبادر في ذهنه مع انه يلزمه النظر في عرف ذلك العصر و اصطلاحهم فأن علم و الايحمل على اللغة ولا يجوز الحمل على ما عند المتشعبة بحال مع ان العرف في اوائل المتشعبة ايضاً لم تكن كالمتأخرين و ان عرفهم تغير كلما تأخر اما ترى المنقول عن ابن ادريس و المرتضى و ابن ابي عقيل في الأرتماس للصائم انه ينقض الصوم ولا يبطله و هم من المتشعبة كيف فرقوا بين النقص و البطلان و كذا رأينا في الأخبار في باب نواقض الوضوء و الصوم و قد استعمل النقص بالمعجمة بمعنى المهمله هذا و قد نقل عن بعض علمائنا احتمال كون لفظ الحديث بالمهمله الحاصل لا يدل الخبر ان المذكوران على وجوب الجهر و الأختفات و الأعادة ليست قرينة الوجوب كما انهم يحكمون بأعادة الأقامة ان تكلم بعدها و اعادة الصلوة ما لم يركع ان نسيها و هم يقولون باستحباب الأقامة و ليس لهم غير هذين الخبرين دليل صالح لهم غير ان الأكثر ذهبوا الى الوجوب و هو ليس بدليل شرعى و استدلوا بالتأسي و انت تعلم ان الفعل اذا خالفه القول يكون العمل على القول لأن الفعل يحتمل الوجوب و الندب و استدلوا للآخرين برواية على بن جعفر عن اخيه موسى عليهما السلام قال سألته عن الرجل يصلي من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة هل عليه ان لا يجهر قال ان شاء جهر و ان شاء لم يفعل . و قد حمل هذا الخبر الموجبون على التقية و نظال بهم بدليله و لم يذكروا دليلاً آخر و نحن قد وجدنا لهم دليلاً آخر وهو رواية الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن من يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين يريد يقرأ بفاتحة الكتاب قال نعم ان شاء سرّاً و ان شاء جهراً الحديث . و انت تعلم انهم يوجبون الجهر بالبسملة في الجهرية و عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال ينبغى للأمام ان يسمع من خلفه كل ما يقول و لا ينبغى لمن خلف الأمام ان يسمعه شيئاً مما يقول و انت تعلم انهم لا يفرقون بين الأمام و المأموم و يوجبون على الأمام الأختفات في الأختفائية فإذا جاز للأمام ان يجهر الأختفائية و جاز للمنفرد

وغيره ان يخفت بالجهرية جازبألاً جماع المركب الجهر في الأختافية ايضاً لكلاهما
ولنا ان نستدل في ذلك بالأصل اصل المراءة لأن الناس في سعة مما لم يعلموا و في
الصحيح عن عبدالله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام على الأمام ان يسمع
من خلفه وان كثروا فقال ليقرء قرأهً وسطاً يقول الله تبارك وتعالى ولا تجهر بصلوتك
ولا تخافت بها . و روى في احاديث كثيرة ومنها رواية القمي عن اسحق بن عمار عن
ابي عبدالله عليه السلام في هذه الآية ان الجهر بها رفع الصوت و التخافت مالم تسمع
نفسك و اقرأ ما بين ذلك . و انت تعلم ان الصلوة جنس مضاف يفيد العموم فيشمل
جميع الصلوة و رأيت استدلال الأمام عليه السلام بأطلاقها و عمومها و اطلاق قوله
عليه السلام و اقرء ما بين ذلك و هو الوسط في صحيحة عبدالله بن سنان و مرجه
الى العرف و في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام هل يقرؤ الرجل في
صلوته وثوبه على فيه قال لا بأس بذلك اذا سمع اذنيه المهمة والتقريب فيه كما مر
و يدل ايضاً بترك الأستفصال و بأطلاق الجواب و نفي البأس عما سمع فيه المهمة
و بالجملة هذه الأخبار صريحة بخصوصها و عمومها في جواز الجهر في الأختافية
و الأختاف في الجهرية و يؤيدها الآية و هي بمعونة الأخبار تخرج عن الأجمال
و التشابه نعم يستحب الجهر في الجهرية و الأختاف في الأختافية مؤكداً لصحيحة
زرارة انه نقض في الصلوة و ان فعل ذلك متعمداً اعاد ندباً و ان فعل ناسياً جهر حيث
ذكر في الجهرية و اخفت في الأختافية ، هنا احكام :

أ - اختلفوا في معنى الجهر و الأختاف اختلافاً فاحشاً و ادعوا على بعضها الأجماع
ولكن جميعها خال عن النص ولا يعول عليها و المرجع الى العرف العام و الجهر بحسب
اللغة في الكلام اعلانه و في الصوت اعلاؤه و الخفت اسرار المنطق كالمخافتة و التخافت
فأذاً بحسب العرف اذا اظهر جوهر الصوت يقال جهر و اذا اسر ولم يظهر جوهره يقال
اخفت كما يسائر الرجل الرجل عند احد و الى ذلك ذهب المتأخرون و المأثور في الباب

صحیحة زرارة عن ابی جعفر علیه السلام قال لا یکتب من الدعاء والقرآن الا ما اسمع
 نفسه و صحیحة الحلبي و قد مر و منه یعلم ان اقل مراتب الأختات ان یسمع نفسه
 و یأتی فی الحکم الثانی ما یدل علی ان اقل الجهر ما یسمع نفسه و ما روى صحیحاً
 عن علی بن جعفر عن اخیه موسى بن جعفر علیه السلام قال سألته عن الرجل یصلح له
 ان یقرء فی صلواته و یحرك لسانه بالقراءة فی لهواته من غیر ان یسمع نفسه قال لا بأس
 ان لا یحرك لسانه و یتوهم توهماً . فقد حملوه علی حال التقیة و هو غیر بعيد لمخالفته
 الأخبار المتواترة الأمره بالقراءة وسیره المسلمین و ضرورتهم و یحتمل انه کماله
 یجب عن السؤال من حركة اللسان و عدل الی ترک حركة اللسان لمصلحة عدل عن
 القراءة فی الصلوة و اجاب عن غیره فإنه ما زاد علی قوله لا بأس ان لا یحرك لسانه
 و یتوهم توهماً ولم یقل فی الصلوة و فی القراءة و من هذا القبیل کثیر فی کلامهم
 کقولهم ان صلوة اللیل واجبة ثم لما رأى وحشة السائل قال انما ارید علی النبی
 صلی الله علیه و آله .

ب - لا جهر علی النساء اذا انفردن فی الصلوة الا اذا صلین جماعة جهرت
 امامهن بقدر ما تسمع نفسها فعن علی بن جعفر عن اخیه موسى بن جعفر علیهما السلام
 قال سألته عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة او التکبیر قال قدر ما
 تسمع قال و سألته عن النساء هل علیهن الجهر بالقراءة فی الفریضة قال لا، الا ان تكون
 امرأة تؤم النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها .

ج - الألسان مخیر فی التشهد و اذکار الركوع و السجود و القنوت بین الجهر
 و الأختات لرؤية علی بن یقطين عن ابی الحسن موسى علیه السلام قال سألته عن
 التشهد و القول فی الركوع و السجود و القنوت للرجل ان یجهر به قال ان شاء جهر
 وان شاء لم یجهر . فهو مخیر الا ان یتوهم توهماً فیستحب اسماعه المؤمنین لما مر من
 رواية ابی بصیر فی اوائل هذه المسئلة .

د - لو جهرت المرأة عند الأجنبي هل تبطل صلواتها ام لا ، قولان فمنهم من قال ببطلانها لأنها منهيّة عن رفع صوتها فالنهي في العبادة يستلزم الفساد ومنهم من قال بعدم بطلانها و هو الحق واللازم والملزوم في كلام الأولين ممنوع اما الملزوم لتكلم كثير من النساء عند النبي صلى الله عليه وآله كما هي متواترة ولم ينهوهن^٧ عن ذلك واما اللازم فلأن النهي في العبادة يستلزم الفساد اذا كان نفسها بعينها منهيّة او تعلق النهي لأجلها عن شيء كما اشرنا اليه في المكان الغصبي ولم ينه عن رفع الصوت على فرض صدور النهي لأجل الصلوة حتى يبطل الصلوة و رفع الصوت منهي صلّت او لم تصل فلو امر السيد عبده مرة ان ادع لى فلاناً ومرة اخرى لارتفاع صوتك كثيراً فدعى فلاناً و رفع صوته لم يعص في دعائه و انما عصي في رفع صوته فرفع الصوت عصيان دعا اولم يدع بخلاف ان يقول ادع فلاناً دعاءً خاملاً ولا تدعه دعاءً فاحشاً فدعاه فاحشاً عصي في الدعاء فإنه دعاء منهي عنه بخلاف الأول فافهم فقد اسقيتك ماء غدقاً حرمة الأكرهون .

هـ - القضاء تابع للدعاء في الجهر والأخفات وفي كل شيء و نقل الأجماع عليه سواء قضى الليلية في النهار او في الليل وكذا العكس و يدل على ذلك عموم قوله عليه السلام يقضى ما فاته كما فاته و عموم قوله عليه السلام فليقض الذي وجب عليه لا يزيد ذلك ولا ينقص منه .

و - المستحب في نوافل النهار الأخفات و في نوافل الليل الجهر لما روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال السنة في صلوة النهار الأخفات و السنة في تطوع الليل بالأجهار و قال ينبغى للرجل اذا صلى في الليل ان يسمع اهله لكي يقوم القائم ويتحرك المتحرك و رويت رخصة في ترك الأخفات بالنهارية وهي انه سئل عن الرجل يجهر بقراءته في التطوع بالنهار قال نعم .

باب - اختلفوا في القران بين السورتين فمنهم من جوزه ومنهم من حرّمه و قال

ببطلان الصلوة ايضاً والظاهر من الأخبار جوازه فإنه ليس فيها لفظ يدل على التحريم عند التحقيق و ان كان في بادى النظر يشتمه على الناظر فيحسبه نهياً اذا ادل ما روى في الباب رواية محمد بن مسلم عن احدهما قال سألته عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة فقال لا ، لكل ركعة سورة . و مدخول لفظة «لا» عنه محذوف فيحتمل ان يكون لفظي ينبغي او يصلح مما ليس صريحاً في التحريم وان قلت انما يحذف المحذوف لأجل القرينة والقرينة لفظة يقرأ قلت هذا ليس بمطرد في الأحكام عند الأستيدان فأنى اذا قلت لك أضرب زيداً وقلت لا ، يحتمل ان يكون لا احب او لا ينبغي او لا يجوز او لا تضرب او لا تفعل و انما يحذف لأجل ان يحتمل جميع ذلك و يحتمل النهى والنهى فلفظ «لا» وحده ليس نصاً في النهى لاحتمال النفي و اختلاف المدخول عنده بخلاف الأستخبار كما اذا قلت جاء زيد قال لا ، يعنى ما جاء ولا يحتمل غيره و عن زرارة قال سألت ابا عبدالله عن الرجل يقرن بين السورتين في الركعة فقال ان لكل سورة حقاً فأعطاها حقها من الركوع والسجود قلت فيقطع السورة قال لا بأس . و هذا ايضاً ظاهر في استحباب الأقتصار على السورة و لذا لم ينه عن القران وقال لا بأس فلو كان قطعها واجباً لما كانت تناسبه لفظة لا بأس وفي هذا الحديث ايضاً اشارة الى ان القران لا يتحقق بسورة و بعض سورة كما ظنه بعضهم وعنه عن ابي جعفر عليه السلام لاقرنن بين السورتين في الفريضة في ركعة فإنه افضل . و عنه عليه السلام انه قال لا قران بين سورتين في ركعة . اما الخبر الأول فظاهر في ان في القران ايضاً فضل ومع التمنز لا بأس في التحريم واما الخبر الثانى فخير «لا» محذوف فيمكن ان يكون لفظة مندوب اليه او مستحب او واجب او مباح او غير ذلك و اما ما مر من قوله عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر اما الأقل فقد عرفت انه مكروه و اما الأكثر فقد عرفت و تعرف جوازه ان كان ببعض سورة و السورتين مندرج فيهما محكوم بحكمهما لقبح ان يكون لفظه للتحريم في بعض افراد مدخوله المطلق

و في بعض للكراهة و هذا الخبر أيضاً ادل اخبارهم و قد رأيت ما فيه و اما الدال على الجواز فصحيحة على بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن القران بين السورتين في المكتوبة و النافلة قال لا بأس بالخبر . و هذا الخبر نص في عدم البأس بما لا ريب فيه فالأصح هو القول بالكراهة لما عرفت من تلك الأخبار و هذا الخبر و عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام انما يكره ان يجمع بين السورتين في الفريضة فأما النافلة فلا بأس . و لفظه الكراهة و ان لم تكن نصاً في الأعادة الا انها ليست نصاً ايضاً في التحريم و المقطوع منه المرجوحية .

باب - اختلفوا في قراءة العزائم و عن مشهورهم تحريمها و نقل عليه اجماعا و عن بعضهم جوازه مع الكراهة و استدلوا للقول الأول برواية زرارة عن احدهما عليهما السلام قال لا تقرأ في المكتوبة بشيء من العزائم فإن السجود زيادة في المكتوبة و للقول الآخر بروايات منها رواية سماعة قال من قرء أقرأ باسم ربك فإذا ختمها فليسجد فإذا قام فليقرأ بفاتحة الكتاب و ليركع الحديث الى غير ذلك من الأخبار و نقل عن جوز قراءتها في الفريضة انه يؤمى المصلى فإذا فرغ قراها و سجد و هذا المعنى لا يظهر من شيء من الأخبار بل المستفاد منها انه يسجد و رأيت النهي في حديث زرارة و انها زيادة من المكتوبة و بالجملة الظاهر من الأخبار كراحتها لورود اخبار كثيرة في تقريرها و تجويزها و منها صحيحة على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن الرجل يقرأ في الفريضة سورة النجم ايركع بها او يسجد ثم يقوم فيقرأ بغيرها قال يسجد ثم يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب و يركع و لا يعود يقرأ في الفريضة بسجدة و هنا فروع :

أ - الظاهر من الأخبار ان المكروه هي آية السجدة لا غير كما عرفت في رواية زرارة حيث علق النهي بزيادة سجدة فلو قرء من السورة ما لا سجدة فيه لا تحصل زيادة سجدة في الصلوة .

ب - يستحب ان يترك القراءة اذا بلغ موضع السجدة لما روى عن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث في الرجل يقرأ في المكتوبة سورة فيها سجدة من العزائم فقال اذا بلغ موضع السجدة فلا يقرأها وان احب ان يرجع فيقرء سورة غيرها ويدع التي فيها السجدة فيرجع الى غيرها .

ج - ولا تبطل الصلوة اذا قرء آية السجدة متعمداً لما عرفت نعم يكره ذلك وهل اذا قرء يسجد او يؤمى ثم يسجد بعد الفراغ قولان والظاهر من الأخبار الأول كما عرفت .

د - لو قرأها ونسى السجدة يسجد متى ذكر لصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما قال سألته عن الرجل يقرء السجدة فينسيها حتى يركع ويسجد قال يسجد اذا ذكر اذا كانت من العزائم .

هـ - و اذا صلى مع من لا يسجد من المخالفين او ما تقيت لرواية عمار قال اذا ابتليت بها مع امام لا يسجد فيجزيك الأيماء والركوع . و رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان صليت مع قوم فقرأ الأمام اقرأ باسم ربك الذي خلق او شيئاً من العزائم وفرغ من قراءته ولم يسجد فأومأ ايماء الحديث . وعن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث و عن الرجل يصلي مع قوم لا يقتدى بهم فيصلى لنفسه وربما قرأوا آية من العزائم فلا يسجدون فيها فكيف يصنع قال لا يسجد .

و - اذا قرء آية السجدة وسجد فقام وكانت السجدة في آخر السورة يقرء الفاتحة ثم يركع ليكون ركوعه عن قراءة لما مر و روى صحيحاً عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن الرجل يقرء بالسجدة في آخر السورة قال يسجد ثم يقوم فيقرء فاتحة الكتاب ثم يركع ويسجد . ولكن روى عن وهب بن وهب عن ابي عبدالله عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام قال اذا كان آخر السورة السجدة اجزأك ان تركع بها وهو محمول علي التقيت لموافقته مذهب العامة كما عرفت ولما يعرف

من لحن الخبر ولكون وهب بن وهب من قضاة العامة وقد ذكره اصحاب الرجال انه من أكذب البرية ولا يقبل حديثه و نقل عن بعضهم انه يقرأ الحمد و سورة او آية معها ولم نجد مستنده .

باب مستحبات القراءة وفي هذا المقام مسائل:

الأولى - اختلفوا في الاستعاذة قبل القراءة فمنهم من اوجبه لوقوع الأمر في الكتاب فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله و مشهورهم الاستحباب ونقل عليه الأجماع و المأثور صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام بعد ذكر دعاء التوجه بعد تكبيرة الأحرام ثم تعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم اقرء فاتحة الكتاب . و رويت رخصة في الترك و هو ما رواه فرات بن اخنف عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول في حديث إذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم فلا تنبالي أن لاتستعيز . فالأصح هو القول المشهور و اهل البيت هم اعلم بالكتاب من غيرهم و كان رسول الله صلى الله عليه و آله اتم الناس صلوة و اوجزهم كان اذا دخل في صلوته قال الله اكبر بسم الله الرحمن الرحيم .

فروع

أ - عن المشهور في كيفية اعوذ بالله من الشيطان الرجيم و مستندهم رسالة الشهيد في الذكرى عن ابي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه و آله انه كان يقول قبل القراءة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . و ابوسعيد وان كان في آخر امره من الأصفياء الا انه في اول امره ما كان مع علي عليه السلام لما روى في الأخبار وفي كتب الرجال و هذا يوهن في الخبر لاسيما ان الرواية لم يرو في كتبنا المشهورة فلعله من طرق العامة الا أنه قد رواها علماؤنا و عملوا بها فيجبر كسرها بالشبهة ولكن روى عن طرق الأئمة عليهم السلام ما يخالف ذلك كما رواه الشهيد ايضاً عن البرنظي عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في الاستعاذة قال اعوذ بالله السميع العليم

من الشيطان الرجيم . وعن حنان بن سدير قال صليت خلف ابي عبدالله عليه السلام المغرب فتعوز بأجهار اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم و اعوذ بالله ان يحضرون . وعن سماعة قال سألته عن الرجل يقوم في الصلوة فينسى فاتحة الكتاب قال فليقل استعيز بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم ثم ليقرأها مادام لم يركع . ويمكن تخصيص هذه الرواية بموضعها لمن ينسى الفاتحة ولكن الأوليان مخالفان لرواية ابي سعيد وهم اعلم بسنة النبي صلى الله عليه وآله من علمائنا و عن الشهيد في شرح النفلية عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام استعيز بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اعوذ بالله ان يحضرون ان الله هو السميع العليم وعن تفسير الأمام اما قولك الذي ندبك الله اليه و امرك به عند قراءة القرآن اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وكذا نقل عن الفقه الرضوي وكذا نقل عن دعائم الإسلام عن الصادق عليه السلام فالروايات الدالة على قول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اكثر واشهر رواية و لا ارى بأساً بالعمل بأبيها شئت فأن جميعها ذكر و دعاء وليس بممنوع شئ من ذلك في الصلوة فأن ذكر الله حسن في كل حال و كل ما ناجيت به ربك في الصلوة فليس بكلام كما هو المأثور في الحكمين .

ب - عن مشهورهم استحباب اخفات الاستعاذة وادعوا عليه الأجماع وعن بعضهم استحباب الأجهار و المأثور رواية حنان بن سدير قال صليت خلف ابي عبدالله عليه السلام فتعوز بأجهار ثم جهر بيسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية اخرى ان صلواته كانت صلوة المغرب وهذه الرواية يؤيد القول باستحباب الجهر و يؤيده انه يستحب للأمام ان يسمع من خلفه كل ما يقول و قدم الأثر فيه في السورة و ما روى عن عبد الرحمن بن ابي نجران قال صليت خلف ابي عبدالله عليه السلام اياماً و كان يقرأ فاتحة الكتاب بالبسملة و اذا كان صلوة لا يجهر فيها بالقراءة جهر بالبسملة و اخفي

ماسوى ذلك . فلا يدل على استحباب اخفات الاستعاذة اذ لعله ما كان يستعيزه كرسول الله صلى الله عليه وآله وقد مر الأثر فيه وبالجملة الظاهر من الأخبار استحباب الأجهار للأمام واما غير الأمام من المأمومين فلا يجهرون فإنه لا ينبغي للمأموم ان يسمع الأمام شيئاً مما يقول واما المنفرد فلم اجد فيه نصاً والناس في سعة مالم يعلموا .

ج - الظاهر من الأخبار انه لا اختصاص للركعة الأولى بالاستعاذة بل يستحب ايضاً في ساير الركعات التي يقرأ فيها وعليه صريح الكتاب وما رويناه عن تفسير الأمام وقدمر فمتى ما قرأت استعذ بالله واما صحيحة الحلبي فلا تفيد التخصيص بوجه .

الثانية - الجهر بالبسملة في مقام الأخفات وقد اختلفت كلماتهم في المسئلة فعن مشهورهم استحبابه في جميع الركعات للأمام والمنفرد وعن بعضهم اختصاص ذلك بالأوليتين فإن الأخيرتين لا يجهر فيهما ونقل عن بعضهم اختصاص ذلك بالأمام وعن بعضهم وجوب الأجهار به فيما يخافت به واطلق وبعضهم خص الوجوب بأولتي الظهر والعصر فالذى يستدل به على القول المشهور اخبار مزيداً على ما روى من فعل النبي صلى الله عليه وآله وفعل الأئمة عليهم السلام ما روى عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون قال : والأجهار بيسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوة سنة . وعن الأعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرايع الدين قال : والأجهار بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلوة واجب . الى غير ذلك من الأخبار المتكثرة ولعلك تعلم ان الواجب في اصطلاح اهل البيت عليهم السلام لا اختصاص له بما اصطالحوا عليه المتأخرون من العلماء فلا يفيد الوجوب وورد ما يدل على التخيير والرخصة بعد الندب وهو صحيحة الحلبيين انهما سألا ابا عبد الله عليه السلام عن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين يريد يقرأ فاتحة الكتاب قال نعم ان شاء سرّاً و ان شاء جهراً الحديث . فهذه الأخبار صريحة في المشهور واما دليل القول الثاني

ان المتبادر من قراءة البسملة انها في الأوليين وان الأخيرتين اخفائية والبسملة من الحمد فيخفت فيها والجواب ان الذى امر بالأخفات امر بالجهر ولا يجوز قبول البعض وردّ البعض مع انا نقول وجوب الأخفات فى الأخيرتين ممنوع لعدم ورود نص فيه وانما هو شىء قد اشتهر بينهم و لذا تنبه بعضهم وعدل عنه واما اصحاب القول الثانى قالوا ان البسملة تابعة للقراءة فإذا كان يجب فيها الأخفات فالأصل فيها الأخفات خرج الأمام بالأجماع وبقي المنفرد والمأموم تحت عموم الأمر بالأخفات وجوابه ان ذلك اجتهاد فى مقابلة نصوص كثيرة مع انه لا ينطبق على القواعد الاجتهادية ايضاً ولا نطيل الكلام بأكثر من هذا واحتج الموجبون بمداومة الأئمة وعدم تركهم و وجوب التأسى والجواب ان قولهم مقدم على فعلهم لأن الفعل اعم من الاستحباب والوجوب و هو مبهم و ان كان الأصل فيه الوجوب على قول الا ان القول اصرح من الفعل و دليل القول الأخير تبادر الأوتين و هو ممنوع ان هو محض ادعاء فإنه ليس الأخبار مخصوصة بهذين و مثلهما بل يوجد اخبار ان من صفات الشيعة الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فلا تخصيص له بالصلوة حتى يختص بالأولتين .

الثالثة - الترتيل قال الله سبحانه ورتل القرآن ترتيلاً . وعن ابى عبدالله عليه

السلام : ينبغي للعبد اذا صلى ان يرتل فى قرآته فإذا مرّ بآية فيها ذكر الجنة وذكر النار سأل الله الجنة و تعوذ بالله من النار و اذا مرّ يا ايها الناس يا ايها الذين آمنوا يقول لبيك ربنا. الى غير ذلك من الأخبار و الترتيل قال فى القاموس رتل الكلام ترتيلاً احسن تأليفه وقال الرتل محرّكة حسن تناسق الشىء و قال ترتل فى الكلام اى ترسل من الرسل بالكسر بمعنى الرفق و روى عن امير المؤمنين فى معناه انه قال : لاتهذه هذ الشعر ولا تشره نثر الرمل ولكن اقرع به القلوب القاسية ولا يكونن هم احدكم آخر السورة . وعن ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام هو ان تمكث فيه وتحسن به صوتك . و روى عن امير المؤمنين عليه السلام هو حفظ الوقوف و اداء الحروف

وفى رواية بيان الحروف. ولاشك ان الترتيل بهذه المعانى بعض افراده واجب وهو القدر الذى به يتميز الحروف و يخرج من مخارجها على حد ما يناسب لغة العرب و بعض افراده سنة مستحبة و هو مما يحسن القراءة و يكملها من الهمس و الجهر و القلقلبة و الأطلاق و الأستعلاء و غيرها من صفات الحروف وكذا الوقوف فمنها ما يخل تركه بالمعنى بحيث يفهم منه خلاف مراد الله سبحانه فحفظه واجب ظاهراً ومنها ما لا يخل المعنى وانما ينقص حسنه فهو سنة واما الوقف بالحركة فالظاهر انه شىء خلاف لغة العرب و لا يتفوهون به ابداً واما الوصل بالسكون وان اوجبه بعض لكنه يقع كثيراً و بالجملة نحن مأمورون ان نقرء القرآن بالعربية ولا يجوز الأخلال بها و نعلم علماً قطعياً ان القراء واهل الأذب استلزموا اموراً باستحسانهم و لذلك اختلفت آراؤهم فكلما ثبت أنه كان من لحن العرب و سجيتهم يجب حفظه و كلما ثبت أنه من تصرفات القوم لا يجب حفظه وكلما شك فيه هل هو من هذا او هذا فالناس فى سعة مالم يعلموا الا ان دينك اخوك فاحتط لدينك ما استطعت .

الرابعة - فى ما يستحب من السور فى الصلوة وفيها مقامات :

المقام الأول

فيما يقرء فى جملة الصلوة :

عن ابي عبدالله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى الغداة بعم يتساءلون وهل اتيك حديث الغاشية ولا اقسم بيوم القيمة وشبهها وكان يصلى الظهر بفتح وضحيتها وهل اتيك حديث الغاشية وشبهها وكان يصلى المغرب بقل هو الله احد وانا جاء نصر الله والفتح و انا زلزلت و كان يصلى العشاء الآخرة بنحو مما كان يصلى فى الظهر و العصر بنحو من المغرب و قيل لأبى عبدالله عليه السلام اى السور تقرء فى الصلوات فقال اما الظهر والعشاء ففتح اسم ربك الأعلى والشمس وضحيتها ونحوها واما العصر و المغرب فأذا جاء نصر الله و الهيكم التكائر و نحوها

واما الغداة فعم يتساءلون وهل اتيك حديث الغاشية ولا اقسام بيوم القيمة وهل اتى على
الانسان حين من الدهر. ولكن الذى اعلم به وادوم عليه القدر فى الأولى والتوحيد
فى الثانية فى جميع الصلوة لأن قيل لأبى الحسن عليه السلام جعلت فداك انك
كتبت الى محمد بن الفرغ تعلمه ان افضل ما يقرء فى الفرائض انا انزلناه وقل هو الله
احد و ان صدرى ليضيق بقراءتهما فى الفجر فقال عليه السلام: لا يضيقتن صدرك بهما
فان الفضل والله فيهما. وسأل محمد بن عبدالله بن جعفر الحميرى رحمه الله صاحب
الزمان صلوات الله عليه عما روى فى ثواب القرآن فى الفرائض وغيرها ان العالم
عليه السلام قال عجباً لمن لم يقرء فى صلوته انا انزلناه فى ليلة القدر كيف تقبل
صلوته و روى ما زكت صلوة لم يقرء فيها قل هو الله احد و روى ان من قرء فى فريضة
الهمزة اعطى من الثواب قدر الدنيا فهل يجوز ان يقرء الهمزة ويدع هذه السور التى
ذكرناها مع ما قد روى انه لا تقبل صلوة ولا تزكو الا بهما فخرج التوقيع الرفيع:
الثواب فى السور على ما روى و اذا ترك سورة مما فيها الثواب و قرء قل هو الله احد
و انا انزلناه لفضلهما اعطى ثواب ما قرء و ثواب السور التى ترك و يجوز ان يقرء
غيرهاتين السورتين وتكون صلوته تامة ولكنه يكون قد ترك الأفضل. وعن ابى
عبدالله عليه السلام: من قرء انا انزلناه فى فريضة من الفرائض نادى مناد يا عبدالله قد
غفر الله لك ماضى فاستأنف العمل. وحكى من صحب الرضا عليه السلام الى خراسان
انه كان يقرء فى الصلوة فى اليوم والليله فى الركعة الأولى الحمد و انا انزلناه
و فى الثانية الحمد و قل هو الله احد وفى الخبر ان قل هو الله نسبة الله و نعمته و انا
انزلناه نسبة النبى و نسبة اهل بيته عليهم السلام الى يوم القيمة.

المقام الثانى

فيما يقرء فى مغرب وعشاء ليلة الجمعة و الغداة والنظر والعصر من يومه
قال ابو عبدالله عليه السلام: اقرأ فى ليلة الجمعة الجمعة وسبح اسم ربك الأعلى

وفي الفجر سورة الجمعة وقل هو الله احد و في الجمعة سورة الجمعة و المنافقين .
 وقيل له القراءة في الصلوة فيها شئٌ موقت قال : لا ، الا الجمعة يقرء فيها بالجمعة
 و المنافقين وعن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا كانت ليلة الجمعة يستحب ان يقرء في
 العتمة سورة الجمعة و اذا جاءك المنافقون و في صلوة الصبح مثل ذلك و في صلوة
 الجمعة مثل ذلك و في صلوة العصر مثل ذلك . وقال ابو عبدالله عليه السلام اذا كان
 ليلة الجمعة فاقراء في المغرب سورة الجمعة و قل هو الله احد و اذا كان في العشاء
 الآخرة فاقراء سورة الجمعة و سبح اسم ربك الأعلى فأذا كان صلوة الغداة يوم الجمعة
 فاقراء بسورة الجمعة و قل هو الله احد فأذا كان الجمعة فاقراء سورة الجمعة و المنافقين
 و اذا كان صلوة العصر يوم الجمعة فاقراء بسورة الجمعة و قل هو الله احد . و حكى
 من صحب الرضا عليه السلام الى خراسان انه كان يقرء في العشاء الآخرة ليلة
 الجمعة في الأولى منهما الحمد و سورة الجمعة و في الثانية الحمد و سبح اسم و في
 صلوة الغداة و الظهر و العصر في الأولى الحمد و سورة الجمعة و في الثانية الحمد
 و سورة المنافقين . وعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في حديث : اقرء سورة
 الجمعة و المنافقين فان قراءتهما سنة يوم الجمعة في الغداة و الظهر و العصر
 فلا ينبغي لك ان تقرء بغيرهما في صلوة الظهر يعنى يوم الجمعة اماماً كنت او غير
 امام . وقال ابو عبدالله عليه السلام : الواجب على كل مؤمن اذا كان لنا شيعة ان يقرء
 ليلة الجمعة بالجمعة و سبح اسم ربك الأعلى و في صلوة الظهر بالجمعة و المنافقين
 فأذا فعل ذلك فكأنما يعمل بعمل رسول الله صلى الله عليه و آله و كان جزاؤه
 و ثوابه على الله الجنة . و عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام
 قال قال يا علي بما تصلي في ليلة الجمعة قلت بسورة الجمعة و اذا جاءك المنافقون فقال
 رأيت ابي يصلي ليلة الجمعة بسورة الجمعة و قل هو الله احد و في الفجر بسورة الجمعة
 و سبح اسم ربك الأعلى و في الجمعة بسورة الجمعة و اذا جاءك المنافقون . اذا عرفت

ذلك فاعلم ان جميع ما ذكر على وجه الاستحباب لأنه كما عرفت السورة مطلقاً سنة وليس لها شيء موقت حتى يوم الجمعة وقد روى على بن يقطين صحيحاً عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن الرجل يقرأ في صلوة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً قال: لا بأس بذلك . وصحيفة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول في صلوة الجمعة لا بأس بأن تقرأ فيها بغير الجمعة والمنافقين اذا كنت مستعجلاً . الى غير ذلك من الأخبار فتقرأ في المغرب ليلة الجمعة والجمعة وقل هو الله احد و في العشاء الجمعة و الأعلى او الجمعة و المنافقين و في الصبح الجمعة و قل هو الله احد او الجمعة و المنافقين او الجمعة و الأعلى و في الظهر الجمعة و المنافقين و في العصر الجمعة و المنافقين او الجمعة و قل هو الله . كل ذلك على وجه الاستحباب ولك تركها ان كنت مستعجلاً او كان لك حاجة كما مر .

المقام الثالث

في ما يستحب غداتي الاثنين والخميس :

قد حكى من صحب الرضا عليه السلام الى خراسان انه كان يقرأ في صلوة الغداة يوم الاثنين و يوم الخميس في الركعة الأولى الحمد وهل اتى على الأُنسان و في الثانية الحمد وهل اتى حديث الغاشية . وعن ابي جعفر عليه السلام: من قرأ هل اتى على الأُنسان في كل غداة خميس زوجه الله من الحور العين ثمانمأة عذراء و اربعة آلاف ثيب و حوراء من الحور العين و كان مع محمد صلى الله عليه و آله .

المقام الرابع

فيما يستحب من السور في النوافل :

أما نوافل الزوال فعن ابي عبدالله عليه السلام قال: يقرأ في صلوة الزوال في الركعة الأولى الحمد و قل هو الله احد و في الركعة الثانية الحمد و قل يا ايها الكافرون و في الركعة الثالثة الحمد و قل هو الله احد و آية الكرسي و في الركعة الرابعة

الحمد و قل هو الله احد و آخر البقرة آمن الرسول الى آخرها وفي الركعة الخامسة الحمد و قل هو الله احد و الخمس آيات من آل عمران ان في خلق السموات و الأرض الى قوله انك لا تخلف الميعاد وفي الركعة السادسة الحمد و قل هو الله احد و ثلث آيات السخرة ان ربكم الله الذي خلق السموات و الأرض الى قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين وفي الركعة السابعة الحمد و قل هو الله احد و الآيات من سورة الأنعام و جعلوا لله شركاء الجن الى قوله و هو اللطيف الخبير وفي الركعة الثامنة الحمد و قل هو الله احد و آخر سورة الحشر من قوله لو انزلنا هذا القرآن على جبل الى آخرها فإذا فرغت قلت اللهم بامقلب القلوب و الأبصار ثبت قلبي على دينك و لا تزغ قلبي بعد ان هديتني و هب لي من لدنك رحمة انك انت الوهاب سبع مرات ثم تقول استجير بالله سبع مرات . و حكى عن فعل الرضا عليه السلام انه يصلي الأولى بالحمد و الجحد و الثانية الحمد و التوحيد و الباقيات الحمد و التوحيد . و روى في كل ركعة الحمد و قل هو الله احد .

و أما نوافل العصر فعن رجاء بن ضحاك ان الرضا عليه السلام كان يصلها بالحمد و قل هو الله احد .

و أما نوافل المغرب عن الطوسي في المصباح انه قال روى انه يقرء في الركعة الأولى من نافلة المغرب سورة الجحد و في الثانية سورة الأَخْلَاص و في ما عداهما ما اختار و كان الرضا عليه السلام يصلها بالحمد و التوحيد . و روى ان ابا الحسن العسكري عليه السلام كان يقرء في الركعة الثالثة الحمد و اول الحديد الى قوله انه علم بذات الصدور و في الرابعة الحمد و آخر الحشر .

و أما نافلة الفجر قال ابو عبد الله عليه السلام : اقرء في ركعتي الفجر بأى سورتين احببت و قال اما انا فأحب ان اقرء فيهما بقل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون و قال لا تدع ان تقرأ بقل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون في سبع مواطن الركعتين

قبل الفجر وركعتي الزوال و الركعتين بعد المغرب و ركعتين من اول صلوة الليل و ركعتي الأحرام و الفجر اذا أصبحت بها و ركعتي الطواف . و عن الشيخ و الكليني و في رواية اخرى انه يبدء في هذا كله بقل هو الله احد و في الثانية بقل يا ايها الكافرون الا في الركعتين قبل الفجر فإنه يبدء بقل يا ايها الكافرون ثم يقرء في الركعة الثانية بقل هو الله احد .

و أما نافلة العشاء فعن ابن ابي عمير قال كان ابو عبد الله عليه السلام يقرء في الركعتين بعد العتمة الواقعة و قل هو الله احد .

و أما صلوة الليل فعن ابي عبد الله عليه السلام قال : من قرء في الركعتين الأولى و الثانية من صلوة الليل ستين مرة قل هو الله احد في كل ركعة ثلثين مرة انقل و ليس بينه و بين الله ذنب . و سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الوتر ما اقرء فيهن جميعاً فقال : بقل هو الله احد . فقل في ثلثهن قال : نعم . و عن ابي جعفر عليه السلام قال : من اوتر بالمعوذتين و قل هو الله احد قيل له يا عبد الله ابشر فقد قبل الله و ترك . و عن الطوسي انه روى انه يقرء في الأولى من ركعة الشفع الحمد و قل اعوذ برب الفلق و في الثانية الحمد و قل اعوذ برب الناس . قال و روى ان النبي كان يصل في الثلث ركعات بتسع سور في الأولى التكاثر و القدر و الزلزلة و في الثانية العصر و النصر و الكوثر و في المفردة الجحد و تبت و التوحيد . و عن رجاء بن ضحاك في حكاية فعل الرضا عليه السلام في حديث فاذا كان الثلث الأخير من الليل قام من فراشه بالتسبيح و التحميد و التهليل و التكبير و الاستغفار و توضع ثم قام الى صلوة الليل فيصل في ثمان ركعات و يسلم في كل ركعتين و يقرء في الأولى و الثانية منهما في كل ركعة الحمد مرة و قل هو الله احد ثلثين مرة و يسلم و يصل في صلوة جعفر بن ابي طالب اربع ركعات يسلم في كل ركعتين و يقنت في كل ركعتين في الثانية قبل الركوع و بعد التسبيح و يحتسب بهما من صلوة الليل ثم يقوم فيصل في الركعتين الباقيتين

يقرأ في الأولى الحمد و سورة الملك و في الثانية الحمد و هل اتى على الأ نسان
ثم يقوم فيصلى ركعتى الشفع يقرأ في كل ركعة الحمد مرة و قل هو الله احد ثلث
مرات و يقنت في الثانية قبل الركوع و بعد القراءة و اذا سلم قام يصلى ركعة الوتر
يتوجه و يقرأ فيها الحمد مرة و قل هو الله ثلث مرات و قل اعوذ برب الفلق مرة
واحدة و قل اعوذ برب الناس مرة واحدة و يقنت فيها قبل الركوع و بعد القراءة
و يقول استغفر الله و أسأله التوبة سبعين مرة فأذا سلم جلس في التعقيب ماشاء الله
فأذا قرب من الفجر قام فصلى ركعتى الفجر و يقرأ في الأولى الحمد و قل يا ايها
الكافرون و في الثانية الحمد و قل هو الله احد الخبر .

الخامسة - يستحب الجهر بصلوة الظهر يوم الجمعة ويدل على ذلك روايات
منها رواية الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال سئل عن الرجل يصلى الجمعة اربع
ركعات ايجهر فيها بالقراءة؟ قال : نعم والقنوت في الثانية . وصحيفة زرارة عن ابي
جعفر عليه السلام في حديث الجمعة قال و القراءة فيها بالجهر . و صحيفة الحلبي
قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن القراءة في الجمعة اذ اصليت وحدى اربعاً اجهر
بالقراءة؟ فقال: نعم. وقال: اقرء سورة الجمعة والمنافقين في يوم الجمعة . و عن عمر بن
زيد عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث ليقعد قعدة بين الخطبتين ويجهر بالقراءة
و عنه عليه السلام قال : اذا ادركت الأمام يوم الجمعة و قد سبقك بركعة فأضف اليها
ركعة اخرى واجهر فيها . و عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال
لنا صلوا في السفر جماعة بغير خطبة واجهروا بالقراءة فقلت انه ينكر علينا الجهر
بها في السفر فقال : اجهروا بها . و عن محمد بن مروان قال سألت ابا عبدالله عليه السلام
عن صلوة الظهر يوم الجمعة كيف نصليها في السفر قال: تصليها في السفر ركعتين
والقراءة فيها جهراً . واما ما روى عن جميل قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الجماعة
يوم الجمعة في السفر فقال : تصنعون كما يصنعون في غير يوم الجمعة في الظهر

ولا يجهر الأمام انما يجهر انا كانت خطبة . فذلك في محل التتية والخوف لما عرفت في رواية محمد بن مسلم .

السادسة - السكوت بعد القراءة وقد تقدم في رواية حماد ما يدل على ذلك وقدمر .

باب الأحكام و فيه مسائل :

الاولى - عن تصريح الأصحاب ان من واجبات القراءة الموالاة فلو قرء خلالها من غيرها فأن كان عمداً فعن بعضهم بطلانها وعن بعض انه يستأنف القراءة ولا تبطل ولو كان ناسياً استأنف القراءة وعن بعضهم انه يبني على ما قرء اولاً واستدلوا على الوجوب بقوله صلى الله عليه و آله الجارى على رؤس اقلامهم صلّوا كما رأيتموني أصلي ولكنه قد روينا روايات ينافي وجوب الموالاة فأن الموالاة هي قراءة جزء بعد جزء عرفاً وخلافها اما يتحقق بسكوت مخلل او ذكر و دعاء او قراءة قرآن او كلام اما السكوت فقد روى فيه عن ابى عبدالله عليه السلام انه قال في الرجل يصلى في موضع ثم يريد ان يتقدم قال: يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم الى الموضع الذى يريد ثم يقرء . وعن ابى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام انه سئل عن الرجل يكون في الصلوة فيسمع الكلام او غيره فينصت لسمع ما عليه قال: هو نقص وليس عليه شيء . وسئل عن الرجل يخطى في قراءته هل يصلح له ان ينصت ساعةً ويتذكر قال لا بأس .

واما الذكر و الدعاء ففي الصحيح عن الحلبي قال قال ابو عبدالله عليه السلام: كل ما ذكرت الله عزوجل به و النبي صلى الله عليه وآله فهو من الصلوة و قال كل ما كذمت الله به في صلوة الفريضة فلا بأس . و امثال ذلك و قدمر ما يدل على ذلك في الأستعازة و الترتيل و اما قراءة القرآن ففي الصحيح عن على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن الرجل يصلى له ان يقرأ في الفريضة فتمر الآية فيها التخويف فيبكي ويردد الآية قال: يردد القرآن ما شاء و ان جاء البكاء

فلا بأس . و عن الزهرى فى حديث كان على بن الحسين عليه السلام اذا قرء ملك يوم الدين يكررها حتى يكاد ان يموت . وكذا نقل عن الصادق انه كررها كثيراً فلو كان الموالاته على ما يقولون واجباً لكان السكوت و الذكر و القرآن مخللاً بها و قد عرفت الآن بها و اما الكلام فىأتيك ان التعمد به مخل بالصلوة من حيث هو كلام و السهو فيه مغتفر .

الثانية - اختلفوا فى حكم التأمين فى الصلوة فقيل بتحريمه و بطلان الصلوة به و هو عن مشهورهم و نقل الأجماع عليه و منهم من جوزه فى الصلوة و منهم من قال بالتحريم دون الأبطال و المنصور هو القول المشهور فعن جميل عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا كنت خلف امام فقرأ الحمد و فرغ من قرائتها فقل انت الحمد لله رب العالمين و لا تقل آمين . و عن معوية بن وهب قال قلت لأبى عبدالله عليه السلام اقول آمين اذا قال الامام غير المغضوب عليهم و لا الضالين قال هم اليهود و النصارى و لم يجب فى هذا . انما اراد بقوله هم العامة الذين يؤمنون بعد الفاتحة . و فى صحيحة الحلبي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام اقول اذا فرغت من فاتحة الكتاب آمين قال لا . و فى الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام و لا تقولن اذا فرغت من قرائتك آمين فان شئت قلت الحمد لله رب العالمين . و اما رواية جميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الناس فى الصلوة جماعة حين يقرأ فاتحة الكتاب آمين قال ما احسنها و اخفض الصوت بها . فذلك فى محل التقيمة و الخوف و عنه عليه السلام اذا قرأت الفاتحة و قد فرغت من قرائتها و انت فى الصلوة فقل الحمد لله رب العالمين .

الثالثة - عن مشهور المتقدمين ان الضحى و الم شرح و كذا الفيل و الأيلاف سورة واحدة و عن بعض المتأخرين التريديد فى ذلك و المنصور هو المشهور لرؤية العياشى عن ابي العباس عن احد هما عليهما السلام قال الم تركيف فعل و لا يلاف قريش سورة

واحدة قال وروى ان ابي^١ بن كعب لم يفصل بينهما في مصحفه و عن الفقه الرضوى
 ولا تقرأ في صلوة الفريضة والضحي و الم نشرح و الم تر كيف ولا يلاف لأنه روى ان
 والضحي و الم نشرح سورة واحدة وكذلك الم تر كيف ولا يلاف سورة واحدة الى
 ان قال فأذا قرأت بعض هذه السور فاقراء والضحي و الم نشرح ولا تفصل بينهما وكذلك
 الم تر كيف و الأ يلاف وعن الصدوق مرسلأ في كتاب الهداية عن الصادق عليه السلام
 في حديث قال فيه وموسع عليك اى سورة قرأت في فرائضك الا اربع وهى والضحي
 و الم نشرح في ركعة لأنهما جميعاً سورة واحدة ولا يلاف و الم تر كيف في ركعة
 لأنهما جميعاً سورة واحدة ولا تنفرد بواحدة من هذه الأربع السور في ركعة فريضة
 و عن الطبرسى و الشيخ و صاحب الشرايع وغيرهم انه روى اصحابنا ان الضحي
 و الم نشرح سورة واحدة وكذا لا يلاف و الفيل فما روى عن زيد الشحام انه صلى
 ابو عبدالله عليه السلام فقرأ في الأولى والضحي وفي الثانية الم نشرح فذلك محمول
 على جواز تبعض السورة لانهما سورة واحدة كما مر وهل يبسمل بينهما ام لا، الظاهر
 من رواية الفقه انه لا يفصل بينهما ولا يبسمل فأذا قرأهما لا يبسمل بينهما و الأمر
 على ما اخترنا سهل لأننا جازنا القران والتبعض و ترديد ما شاء من القرآن فأى^٢
 ذلك فعل ليس به بأس فلو قرء البسملة لم تبطل صلوته لأنها قرآن و روى في حواشى
 المصباح للكفعمى عن الصادق عليه السلام ان الأ نفال و براءة سورة واحدة وعن
 ابن عباس ان الأ نفال اول ما نزل بالمدينة و براءة آخر ما نزل فيها و كانت قصتها
 شبيهة بقصتها فظننا انها منها فوضعناهما فى السبع الطوال ولم يكتب بينهما البسملة
 و كانتا تدعيان القرينتين لأن الأ نفال ضمت الى براءة بالمقارنة ان الأولى فى ذكر
 العهود والثانية فى رفع العهود و نقل ذلك الكفعمى عن الطبرسى .

الرابعة - فى العدول من سورة الى اخرى و فيها ثلث مقامات :

الأول - هل يجوز العدول عن سورة غير التوحيدين الى غيرها ام لا، المشهور جوازه

مالم يبلغ النصف او يتجاوز نصفها فأن بلغه يحرم العدول عند بعض ويكره عند آخرين
 والمأثور رواية عميد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يريد ان يقرأ
 السورة فيقرأ غيرها فقال له ان يرجع ما بينه وبين ان يقرأ ثلثيها . وعن ابي العباس
 عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يريد ان يقرأ السورة فيقرأ في اخرى قال يرجع
 الى التي يريد و ان بلغ النصف . وعن عمرو بن ابي نصر قال قلت لأبي عبدالله عليه
 السلام الرجل يقوم في الصلوة فيريد ان يقرأ سورة فيقرأ قل هو الله احد و قل يا
 ايها الكافرون فقال يرجع من كل سورة الا من قل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون .
 وصحيفة الحلبي قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل قرء في الغداة بسورة قل
 هو الله احد قال لا بأس و من افتتح سورة ثم بدا له ان يرجع في سورة غيرها فلا بأس
 الا قل هو الله احد ولا يرجع منها الى غيرها وكذلك قل يا ايها الكافرون . وصحيفة
 علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن الرجل اراد سورة فقرء غيرها هل
 يصلح له ان يقرأ نصفها ثم يرجع الى السورة التي اراد قال نعم مالم تكن قل هو الله
 احد و قل يا ايها الكافرون . وهذه الأخبار كما ترى ظاهرة في جواز العدول من جميع
 السور سواء بلغ النصف او جاوزه واما الخبر الأول فليس فيه لفظ مانع عن الرجوع
 اذا جاوز الثلثين فلا يعارض ساير الأخبار واما ما روى عن الفقه الرضوي فأن ذكرتها
 قبل ان تقرأ نصف سورة فارجع الى سورة الجمعة و ان لم تذكرها الا بعد ما قرأت
 نصف سورة فامض في صلواتك . وما روى عن كتاب دعائم الإسلام قال روينا عن جعفر بن
 محمد عليهما السلام انه قال من بدأ بالقراءة في الصلوة بسورة ثم رأى ان تركها
 يأخذ في غيرها فله ذلك مالم يأخذ في نصف السورة الأخرى الا ان يكون بدأ بقل
 هو الله احد فإنه لا يقطعها وكذلك سورة الجمعة او سورة المنافقين في الجمعة لا يقطعها
 الى غيرهما و ان بدأ بقل هو الله احد فليقطعها ويرجع الى سورة الجمعة او سورة
 المنافقين في صلوة الجمعة الخبر . فيحملان هذان الخبران علي استحباب المضي

في تلك الحالة يعنى اذا أخذ في النصف الثاني ويتأكد بعد الثلثين وله الرجوع قبل النصف وتلك الأخبار الأول رخصة في الرجوع مطلقاً .

الثانى - عن مشهورهم انه لا يجوز العدول عن سورتي التوحيد و الجحد بعد الشروع فيهما واستدلوا بأخبار قد سبقت و منهم من قال بکراهة الرجوع و أقول وان صدر النهى عنهم في العدول عنهما الا انه ورد ما يخالفه و هو اطلاق رواية ابى العباس و عبید بن زرارة فالقول فيهما التخيير لعدم المرجح المعين فان شاء رجع و الامضى الا ان عدم الرجوع اولى و الرجوع مكروه .

الثالث - يجوز العدول عن التوحيد بالکراهة الى الجمعة و المنافقين في الجمعة فيرجع اليهما وان بدأ في التوحيد عمدًا مع غفلة عن استحباب سورة الجمعة و المنافقين وتأكدتهما و ارادته اولاً لهما وان جاوز النصف بل وان تممها و سواء كان في غداة الجمعة او ظهرها او عصرها و يدل على هذه الجملة صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام في الرجل يريد ان يقرأ سورة الجمعة في الجمعة فيقرأ قل هو الله احد قال يرجع الى سورة الجمعة و صحيحة الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام قال اذا افتتحت صلواتك بقل هو الله احد وانت تريد ان تقرأ بغيرها فامض فيها ولا ترجع الا ان تكون في يوم الجمعة فانك ترجع الى الجمعة و المنافقين منها .

الرابعة - قالوا التسمية آية من كل سورة و اختلفوا بعده في مريد السورة المعينة فمنهم من قال يجب تعيين التسمية لتلك السورة و منهم من قال لا يجب التعيين بل لو قرء لا يقصد سورة معينة ثم الحق به سورة اجزاء و المسئلة خالية عن النص ظاهراً و على القول بالوجوب يلزم القائلين تعيين كل كلمة مشتركة في السورة ولا اظنهم يقولون به و على ما اخترنا من استحباب السورة يسهل الخطب فلا يجب تعيينه و لأنه مما ابهمه الله و ينبغى ان يبهم بل يصدق على من بسم الله ثم قرء سورة انه قرء سورة تامة كما يقولون بصحة صلوة الذاهل فإنه غير قاصد لشيء معين و لعله يدل على ذلك صحيحة الحلبي

وابى الصباح وابى بصير كلهم عن ابى عبدالله عليه السلام فى الرجل يقرأ فى المكتوبة بنصف السورة ثم ينسى فيأخذ فى اخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل ان يركع قال يركع ولا يضره . فإنه ليس فيه انه اخذ فى اخرى واعاد البسملة حتى اتى عليها فلو بسمل بقصد سورة معينة و اخذ فى اخرى لم يضره بل يدل على عدم لزوم اعادة البسملة الأخبار التى روينها فى العدول كرواية عمرو بن ابى نصر و صحيحة على بن جعفر وامثالهما فإن فيها صراحة انه كان يريد سورة فقرء قل هو الله احد فأجازه الأمام عليه السلام ولم يسئل هل الدخول فى التوحيد بعد التسمية بنية تلك السورة او قبلها بل ظاهرها لوسمى بنية سورة ثم قرء غيرها جاز ولم نجد دليلاً على وجوب النية والتعيين مع ما قدمنا ان نية الوجه غير لازم فى مطلق الصلوة فلوسمى قرينة الى الله يشرع فى آية سورة شاء فإنه بسمل تقرّباً و قرء الباقي تقرّباً و كمل السورة بذلك ويؤكد ذلك صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يفتتح سورة فيقرأ بعضها ثم يخطئ فيأخذ فى غيرها حتى يختمها ثم يعلم انه أخطأ هل له ان يرجع فى الذى افتتح وان كان ركع وسجد قال ان كان لم يركع فليرجع ان احب و ان ركع فليمض . فلم يسئل عليه السلام هل اخذ فى غيرها عن بسملتها ام لا وأجاب مطلقاً .

الخامسة - المعوذتان من القرآن لروايات فعن ابى عبدالله عليه السلام انه سئل عن المعوذتين اهما من القرآن فقال الصادق عليه السلام هما من القرآن فقال الرجل انهما ليسا من القرآن فى قراءة ابن مسعود ولا فى مصحفه فقال ابو عبدالله عليه السلام أخطأ ابن مسعود او كذب ابن مسعودهما من القرآن فقال الرجل فأقرء بهما فى المكتوبة فقال نعم وقيل لأبى جعفر عليه السلام ان ابن مسعود كان يمحو المعوذتين من المصحف فقال كان ابى يقول انما فعل ذلك ابن مسعود برأيه و هما من القرآن و اما ما روى عن الفقه الرضوى : و ان المعوذتين ليستا من القرآن ادخلوهما

في القرآن و قيل ان جبرئيل جاء بهما رسول الله صلى الله عليه و آله فظاهر في التقية بلا أشكال .

السادسة - اذا اراد المصلي الحركة في اثناء القراءة سكت عن قراءته ثم تحرك فأذا استقر قرأ و على ذلك يدل رواية السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في الرجل يصلي في موضع ثم يريد ان يتقدم قال يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم الى الموضع الذي يريد ثم يقرأ .

السابعة - قالوا يكره تكرار السورة في الركعتين و استدلوا برواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن الرجل يقرأ سورة واحدة في الركعتين من الفريضة و هو يحسن غيرها فأن فعل فما عليه قال اذا أحسن غيرها فاليفعل فأن فعل فلاشيء عليه ولكن لا يعود و ان لم يحسن غيرها فلا بأس . و هذا الخبر ليس بظاهر في مقصودهم فإنه كما يحتمل ما ظنوا يحتمل تبعض السورة في الركعتين كما في رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن السورة ان يصلي بها الرجل في ركعتين من الفريضة قال نعم اذا كانت ست آيات قرء بالنصف منها في الركعة الأولى و النصف الآخر في الركعة الثانية و عن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام ايقراء الرجل السورة الواحدة في الركعتين من الفريضة قال لا بأس اذا كانت اكثر من ثلث آيات . و الظاهر ان القيد لأجل التبعض .

الثامنة - يكره قراءة قل هو الله احد في نفس واحد . فعن ابي عبدالله عليه السلام قال يكره ان تقرأ قل هو الله احد في نفس واحد . و رويت رخصة و هي رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يقرأ في الفريضة بفاتحة الكتاب و سورة اخرى في النفس الواحدة قال ان شاء قرء في نفس و ان شاء غيره و لا بأس .

التاسعة - يكره ترك قراءة قل هو الله احد في الصلوة يوماً واحداً فعن ابي عبدالله

عليه السلام قال من مضى به يوم واحد فصلى فيه بخمس صلوات ولم يقرء فيها بقل هو الله احد قيل له يا عبدالله لست من المصلين . بل يظهر مما روينا سابقاً فى السور المستحبة فى القرائض تركه فى صلوة واحدة .

العاشرة - يستحب لمن غلط فى سورة ان يقرء قل هو الله احد فعن ابى عبدالله عليه السلام قال من غلط فى سورة فليقرء قل هو الله أحد ثم يركع .

الحادية عشر - يجزى من القراءة مثل حديث النفس خلف من لا يقتدى به ففى الصحيح عن على بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلى خلف من لا يقتدى بصلوته و الأمام يجهر بالقراءة قال اقرء لنفسك و ان لم تسمع نفسك فلا بأس . و قال يجزىك من القراءة معهم مثل حديث النفس .

الثانية عشر - يستحب اعادة فريضة الجمعة اذا قرأ فيها بقل هو الله احد او غيرها ففى الصحيح عن عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام من صلى الجمعة بغير الجمعة و المنافقين اعاد الصلوة فى سفر او حضر و قيل له رجل اراد ان يصلى الجمعة فقرء بقل هو الله احد قال يتمها ركعتين ثم يستأنف .

ابواب الركوع

باب فرضه و لاخلاف فى وجوبه و قد وردت فيه اخبار منها صحيحة زرارة عن احدهما عليهما السلام قال ان الله فرض الركوع و السجود و القراءة سنة . الى غير ذلك من الأخبار .

باب فرايضه و آدابه و فيه مسائل :

الاولى - لاخلاف فى وجوب الأتحناء لأنه المتبادر من الركوع وانما اختلفوا فى حده فمنهم من قال بوجوب الأتحناء الى ان تصل يداه ركبتيه و يمكن وضعهما على الركبتين و ادعوا عليه اجماع العلماء ثم ادعوا الأجماع على عدم وجوب وضع اليد و انما المعتبر وصولها الركبة و عن المشهور ان المعتبر الواجب وصول الأصابع

الركبتين والزاييد مستحب وعن بعضهم وجوب وصول الكفان ٧ ولا يكفيه وصول الأصابع وعن بعضهم وصول الراحتين وادعى عليه اجماع العلماء والمأثور في الباب رواية حماد و زرارة وقد مرنا في باب افعال الصلوة وصريح رواية حماد وضع الراحة على الركبة مع ابلاغ الأصابع عين الركبة و رواية زرارة ان ذلك كمالها ووضع اطراف الأصابع كاف اما الأُمر في رواية حماد لاشتمالها على كثير من السنن لا يمكن حمل الأمر فيها على الحقيقة فهو مستعمل في القدر المشترك بين الوجوب والندب الذي هو الرجحان لأنه لا يمكن ان يكون مستعملاً في الحقيقة والمجاز لعدم وجود قرينة على الأفراد المندوبة واحداً واحداً فالعمل على رواية زرارة ونقول باستحباب الأَبلاغ ووجوب وصول اطراف الأصابع قال عليه السلام وتمكن راحتيك وتضع يدك اليمنى على ركبتيك اليمنى قبل اليسرى وبلغ اطراف اصابعك عين الركبة و فرّج اصابعك اذا وضعتها على ركبتيك قال فأن وصلت اطراف اصابعك في ركوعك الى ركبتيك اجزأك ذاك واحب اليّ ان تتمكن كفيك من ركبتيك فتجعل اصابعك في عين الركبة وتفرّج بينها واقم صلبك ومدّ عنقك وليكن نظرك ما بين قدميك . وظاهر الخبر ما ذكرنا بقي شيء وهو ان ظاهر الخبرين لزوم الوضع والمشهور استحبابه ولم نجد دليلاً على استحبابه بل لقائل ان الركوع من غير وضع اليد على الركبة غير معهود من المسلمين وغير منقول عن الائمة فكيف يمكن القول باستحبابه نعم يمكن الاستدلال على استحبابه بما روى من جواز رفع اليد في الركوع وحك الجسد كما رواه علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام و يأتي في باب الأحكام ان شاء الله .

الثانية - الطمأنينة ونقل الأجماع على وجوبها ونفى الخلاف عنه وانما الخلاف في ركنيتها والمشهور على العدم ولم يذكروا له دليلاً سوى ما روى عن الذكرى انه روى ان رجلاً دخل المسجد فصلّى ثم جاء فسلم عليه فقال عليه السلام وعليك السلام

ارجع فصل فأنت لم تصل فرجع فصلى ثم جاء فقيل له مثل ذلك فقال له الرجل فى الثالثة علمنى يا رسول الله فقال اذا قمت الى الصلوة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ بما تيسر ثم اركع حتى تطمئن راعياً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تستوى قائماً^١ ثم افعل ذلك فى صلواتك كلها . وهذا الخبر غير المذكور فى الوسائل على ما رأيت ولا فى البحار على ما حكاها صاحب الحدائق ولم يذكرها دليلاً على ذلك سوى الأجماع ولكن يمكن الاستدلال بما رواه الشيخ الحرّ عن قرب الأسناد فى باب وجوب اتمام الصلوة عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث فأذا قام احدكم فليعتدل و اذا ركع فليتمكن و اذا رفع رأسه فليعتدل و اذا سجد فلينفرج وليتمكن و اذا رفع رأسه فليلبث حتى يسكن . فأنت التمكن هو قبول المكان و المضطرب ليس بمتمكن و الرجوع فى الطمأنينة الى العرف فلا يضر مثلاً حركة اصبع اورأس .

و أما وجوب ايقاع الذكر حال الطمأنينة و كونها بقدر الذكر الواجب فهو مما استدلوا عليه بالأجماع ولم يذكرها غيره عليه دليلاً من الآثار ولا قائلاً بخلافه ويمكن الاستدلال عليه انه لاشك ان الذكر فرض فى الركوع لا غير كما يأتى و الركوع حقيقة شرعية على من انحنى و وضع يده على ركبته وليس الهوى قبل البلوغ هذا الحد ركوعاً ولا الرفع الى الأنتصاب ركوعاً و الا لكان كل واحد منهما مجزئ عن الركوع و انما الركوع هو ذلك الحال خاصاً و قد شرع فى الركوع الذكر لافى غيره . فيجب ان يذكر حال^٧ .

الثالثة - رفع الرأس منه فلا يجوز السجود عنه من غير انتصاب بعده و عليه يدل رواية حماد و فى رواية ابى بصير السالفة ما يدل عليه و فى روايته عن ابى عبد الله

عليه السلام في حديث واذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع مفاصلك الخبر . و عنه عند عليه السلام انا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلبك فإنه لاصلوة لمن لا يقيم صلبه و يدل على ذلك ما رواه في الذكرى و قد مر .

الرابعة - الطمأنينة قائماً بعد الرفع و يدل عليه ما ذكرنا و ذهب بعضهم الى انه ركن و قد مر ان اصل الركن اصطلاح منهم و يجب الوقوف موقف الأخبار عند الخلل الواقع .
الخامسة - الذكر و قد اختلفوا في ذلك فمنهم من عيّن التسبيح و منهم من اطلق الذكر ثم اختلف الأ ولون في تعيين الصيغة و اطلاقها فهنا مقامان :

أ - في ان الواجب هل هو الذكر المطلق او التسبيح قولان و يدل على الأول صحيحة هشام بن الحكم عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت له يجزى ان اقول مكان التسبيح في الركوع والسجود لا اله الا الله و الحمد لله والله اكبر قال : نعم كل هذا ذكر . وعن هشام بن سالم ايضاً مثله الى غير ذلك والدليل على الثاني ما روى في التسبيح و يأتي على اختلافها ويأتي الترجيح بينها .

ب - في الواجب من التسبيح اى شىء فمنهم من جوز مطلق التسبيح و منهم من اوجب تسبيحة واحدة كبرى وهى سبحان ربي العظيم و بحمده و منهم من اوجب واحدة كبرى او ثلاثاً صغيريات وهى سبحان الله و منهم من اوجب ثلاثاً على المختار و واحدة على المضطر و منهم من اوجب ثلاثاً كبيريات . اما ما يدل على الأول اخبار منها صحيحة على بن يقطين عن ابي الحسن الأول قال سألته عن الرجل يسجد كم يجزيه من التسبيح في ركوعه و سجوده فقال : ثلث و تجزيه واحدة . و قد جمعوا بين هذا الخبر و امثاله و بين ما يدل على اكثر منه و رجحوها على اخبار مطلق الذكر لكثرتها . و اما ما يدل على القول الثاني رواية هشام قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن التسبيح في الركوع و السجود فقال تقول في الركوع سبحان ربي العظيم و في السجود سبحان ربي الأعلى الفريضة من ذلك تسبيحة و السنة ثلاث و الفضل في سبع . و حملوا

أخبار اجزاء الواحدة على الكبرى ولكن ليس في هذا الخبر لفظ «وبحمده» وينبغي الاستدلال عليه برواية ابي بكر الحضرمي قال قال ابو جعفر عليه السلام: تدرى اى شئى حد الركوع و السجود فقلت لا، قال تسمع في الركوع ثلث مرات سبحان ربي العظيم و بحمده وفي السجود سبحان ربي الأعلى و بحمده ثلث مرات فمن نقص واحدة نقص ثلث صلواته و من نقص ثنتين نقص ثلثي صلواته و من لم يسبح فلا صلوة له. واما الدليل على القول الثالث صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له ما يجزى من القول في الركوع و السجود فقال: ثلث تسيحات في ترسل و واحدة تامة تجزى. و حملوا الواحدة على الكبرى و جمعوا بذلك بين اخبار الثلث الصغريات و الواحدة و حملوها على الكبرى.

و اما الدليل على القول الرابع ما روى عن الصادق عليه السلام في حديث و التسيحة الواحدة يجزى للمريض و المعتل و المستعجل. و صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ادنى ما يجزى المريض من التسيح في الركوع و السجود قال تسيحة واحدة. و حملوها على الكبرى و حملوا جميع ما ورد في اجزاء الواحدة على المضطر و ما ورد في الثلث على المختار و اما الدليل على القول الخامس فلعله رواية ابي بكر الحضرمي و قدمرو رواية ابي بصير قال سألته عن ادنى ما يجزى من التسيح في الركوع و السجود قال ثلث تسيحات. على حمل التسيحة على الكبرى و بالجملة الأخبار كما ترى مختلفة و لا مرجح في البين فبأيهما اخذت من باب التسامح و سعك فيجزى الذكر المطلق و قد عرفت ان جميع ما ذكروا من الحمل حمل من غير موجب.

السادسة - يجب ان يقيم صلبه و لا يقوس ظهره للأخبار المستفيضة ان من لم يقيم صلبه في الصلوة فلا صلوة له و روى لاصلوة لمن لم يقيم صلبه في ركوعه و سجوده و ورد الأمر به في عدة اخبار.

باب فيما يستحب في الركوع ويكره و بعض الأحكام و هي امور :

أ- التكبير له و اختلفوا فيه فعن مشهورهم القول باستحبابه و عن الحسن بن ابي عقيل القول بوجوبه و استدل للوجوب بالأخبار الآمرة بالتكبير منها صحيحة زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام : اذا اردت ان تركع وتسجد فارفع يديك وكبر وصحيحة اخرى له عنه عليه السلام قال : اذا اردت ان تركع فقل و انت منتصب لله اكبر الخبر . والأمر حقيقة في الوجوب ولكن روى عن ابي بصير قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن ادنى ما يجزى في الصلوة من التكبير قال : تكبيرة واحدة . وعن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في حديث العلل لأن الفرض من الذكر الأستفتاح و كل سنة فأنما تؤدى على جهة ما يؤدى الفرض ولكن قالوا ان فى الخبرين نظراً اما الأول لضعفه و اما الثانى لأن السنة ليست بصريحة فى الأستحباب بل يطلق كثيراً فيما سنّه النبى صلى الله عليه وآله سواء كان واجباً او مندوباً فالخبر مجمل لا يمكن الأستدلال به وبالجملة اتيانه احوط لقوة مستنده وظهوره وان كان يمكن التعويل على اطلاق موثقة ابي بصير و الأخذ بظاهر اللفظ فيه فيجوز تركه عملاً برواية ابي بصير .

ب - رفع اليدين بالتكبير قائماً منتصباً قبل الركوع على نحو ما تقدم فى تكبيرة الأحرام و قدمر آنفاً و فى حديث حماد الطويل فى باب أفعال الصلوة و قد وقع الخلاف فى رفع الأيدى و قد تقدم فى تكبيرة الأحرام و قد قلنا ان الأحوط هو الرفع لعدم ورود رخصة الترك الآ فى حال التقية وان الظاهر من الأخبار ان الرفع من متممات التكبيرات و متعلقاتها كما فى الخبر ان لكل شىء زينة و ان زينة الصلوة رفع الأيدى عند كل تكبيرة . و فى رواية زرارة فارفع يديك بالتكبير . و عن الرضا عليه السلام فى العلل: فأن قال قائل فلم يرفع اليدين فى التكبير الى آخره فأذا كان الرفع من متعلقات التكبير وكان التكبير سنة و يجوز ترك السنة فيجوز ترك الرفع

اذ ليس مندوباً اليه برأسه وهذا الوجه مما يوهن القول بالوجوب فأذ لم يتعين
الوجوب و صار مشكلاً فهو من الشبهات و الحكم فيه التوقف و الناس فى سعة مالم
يعلموا و لا تكليف إلا بالبيان و من احتاط جاز على الصراط .

ج - التكبير بعد الرفع فأثبتته بعضهم و نفاه آخرون و ادعوا عليه الأجماع
و ليس فى حديث حماد انه كبر بعد الرفع إلا انه ورد عن صاحب عليه السلام فى
حديث قال: اذا انتقل من حالة الى حالة اخرى فعليه التكبير . واستصوب الأخذ به
و يدل على ذلك صحيحة معوية بن عمار قال رأيت ابا عبدالله عليه السلام يرفع يديه
اذا ركع و اذا رفع رأسه من الركوع و اذا سجد و اذا رفع رأسه من السجود و اذا
اراد ان يسجد الثانية و صحيحة ابن مسكان عن ابي عبدالله عليه السلام قال فى الرجل:
يرفع يده كلما هوى للركوع و السجود و كلما رفع رأسه من ركوع او سجود قال
هى العبودية . و قدم ان الرفع مع التكبير و عن على عليه السلام: رفع اليدين فى
التكبير هو العبودية. نعم و ورد صحيحاً عن معوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال:
التكبير فى الصلوة الفرض الخمس الصلوة خمس و تسعون تكبيرة منها تكبيرات القنوت
الخمس . و هذا انما يتم اذا لم يكن تكبير بعد الرفع من الركوع ان معه يصير مائة
و اثناعشر كما انه لو زيد عليه التكبير عند القيام عن السجدة الأخيرة و التشهد يصير
مائة و اربعة و عشرون و قد عرفت ان الحججة عليه السلام صوّب العمل به و قال و بأيهما
اخذت من جهة التسليم كان صواباً . و يأتى حديثه فى السجود ان شاء الله بل لنا
ان نقول لامنافاة ان يجوز ان يكون بعض التكبيرات افضل من بعض و اثبات الناقص
لا ينافى اثبات الزايد فيستحب التكبير اذا رفع رأسه من الركوع .

د - و يستحب رفع اليد عند التكبير اذا رفع رأسه من الركوع و عن الشهيد انه
يبتدء بالرفع عند ابتداء رفع الرأس و ينتهى بانتهائه و هو بعيد و لعله استنبط من
قوله اذا رفع و انت خبير ان لفظ « اذا » يستعمل لمطلق الوقت كقوله اذا قمتم

الى الصلوة فاعسلوا . وليس المعنى ان يكون اول الغسل مقارناً لأول القيام وانتهائه بانتهائه وكذا و اذا قرأت القرآن فاستعذ . الى غير ذلك من الآيات والروايات فهو مثل قوله اذا رفع رأسه من السجود ولاشك انه بعد الرفع و القعود كما فى رواية حماد ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالساً قال الله اكبر . ولا يضر بما اخترنا عدم كون ذلك فى رواية حماد فكم من سنة لم يتنبه عليه ولم ينقل فلما رفعت رأسك من الركوع وانتصبت تقول الله اكبر وترفع به يديك ثم تقول سمع الله لمن حمده .

هـ - جملة ما اشتملت عليه رواية حماد من قوله ثم ركع و ملاً كفيه من ركبتيه منفرجات و رد ركبتيه الى خلفه حتى استوى ظهره حتى لو صبت عليه قطرة من ماء او دهن لم تزل لاستواء ظهره و مدّ عنقه و غمض عينيه ثم سبح ثلاثاً بترتيل فقال سبحان ربى العظيم وبحمده ثلاث مرات ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال سمع الله لمن حمده ثم كبر و هو قائم و رفع يديه حيال وجهه ثم سجد . و صحيحة زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال: اذا اردت ان تركع فقل و انت منتصب الله اكبر ثم اركع و قل اللهم لك ركعت الدعاء سبحان ربى العظيم وبحمده ثلاث مرات فى ترتيل و تصف فى ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر و تمكن راحتيك من ركبتيك و تضع يدك اليمنى على ركبتك اليمنى قبل اليسرى و بلغ باطراف اصابعك عين الركبة و فرج اصابعك اذا وضعتها على ركبتيك و اقم صلبك و مدّ عنقك و ليكن نظرك بين قدميك ثم قل سمع الله لمن حمده و انت منتصب قائم الحمد لله رب العالمين اهل الجبروت والكبرياء والعظمة لله رب العالمين تجهر بها صوتك ثم ترفع يديك بالتكبير و تخرّ ساجداً . و قدمر فى صحيحة زرارة فى باب كيفية الصلوة فاذا ركعت فصف فى ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر و تمكن راحتيك من ركبتيك و تضع يدك اليمنى على ركبتك اليمنى قبل اليسرى و بلغ من اطراف اصابعك عين الركبة و تفرج اصابعك اذا وضعتها على ركبتك فان وصلت اطراف اصابعك فى ركوعك الى ركبتك

أجزأك ذلك واحب اليّ ان تمكن كفيك من ركبتيك فتجعل اصابعك في عين الركبة وتفرج بينهما و اقم صلبك ومدّ عنقك وليكن نظرك الى بين قدميك فأذا اردت ان تسجد فارفع يديك بالتكبير وخرّ ساجداً الخبر . و عن الفقه الرضوى : و اذا ركعت فألقم ركبتيك راحتك وتفرّج بين اصابعك و اقبض عليها و قال في موضع آخر: فأذا ركعت فمدّ ظهرك ولا تنكس رأسك وقل في ركوعك بعد التكبير اللهم لك ركعت الدعاء سبحان ربي العظيم و بحمده ثلث مرات و ان شئت خمس مرات و ان شئت سبع مرات و ان شئت التسع فهو افضل و يكون نظرك في وقت القراءة الى موضع سجودك وفي وقت الركوع بين رجليك ثم اعتدل حتى ترجع كل عضو منك الى موضعه و قل سمع الله لمن حمده بالله اقوم و اقعده اهل الكبرياء والعظمة لله رب العالمين لاشريك له وبذلك امرت ثم كبرّ واسجد . ثم اعلم ان الأوامر الواردة يجب ان يحمل على حقيقتها او يوجد قرينة صارفة الى المجاز فأذا نتكلم على كل عمل عمل حتى نعيّن الواجب منه من غيره .

أما ملا الكف من الركبتين وتفرّج الأصابع فقد عرفت من صحيحة زرارة ان وصول اطراف الأصابع كاف فالزايد مستحب وقد روى صحيحاً عن علي بن جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن تفرّج الأصابع اسنة هو؟ قال : من شاء فعل ومن شاء ترك . وكذا تسوية الظهر فإن مع وصول اطراف الأصابع الركبة لا يمكن تسوية الظهر غالباً وقد عرفت ان وصول الأطراف مجزول لكن يجب قيام الصلب فإنه روى لصلوة لمن لم يقم صلبه في ركوعه و سجوده .

و اما مدّ العنق و عدم النكس فجميع الأخبار متفقة على الأمر بمدّ العنق و النهي عن النكس حتى انه روى علي بن عتبة قال رأني ابو الحسن عليه السلام بالمدينة وانا اصلي وانكس برأسي و امتدّد في ركوعي فأرسل اليّ لا تفعل . و عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث عن علي عليه السلام وكان يكره ان يحدر رأسه ومنكبيه

في الركوع و ظاهر الأصحاب استحبابه بل روى عن النبي صلى الله عليه وآله: انه نهى ان يذبح الرجل في الصلوة كما يذبح الحمار ومعناه ان يطأ الرجل رأسه وكان صلى الله عليه وآله اذا ركع لم يضرب رأسه ولم يقنعه اى يرفعه و يمكن القول باستحبابه بجواز رفع الرأس الى السماء و جواز الألتفات اليسير كما يأتى فى بابيه .
و اما غمض العينين و هو خفضه فهو فى خبر حماد و فى ساير الأخبار النظر الى بين القدمين و لعل حماد عبّر عن النظر فأن الناظر الى بين قدميه يغمض عينيه و هو رأى ظاهر الطرف ولم ير الحدقة و الا فالغمض بمعنى تطبيق الأجناف فهو مكروه فى الصلوة لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله نهى ان يغمض الرجل عينيه فى الصلوة . و فى الصحيح عن على بن جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح ان يغمض عينيه فى الصلوة متعمداً ؟ قال : لا بأس . و بالجملة النظر الى بين القدمين سنة لما يأتى من جواز الألتفات اليسير و جواز رفع الطرف الى السماء و غمض العينين و تطبيقهما و اما التسييح ثلثاً فقدم و اما الأتصاب بعد الركوع فقدم و اما قول سمع الله لمن حمده فقد نقل الأجماع على استحبابه و استحباب الزايد منه اما الزايد فظاهر لأن فى رواية حماد ليس ازيد منه و اما نفس السمعة فلم اجدر خاصة فى تركها كالجهر بها و اما التكبير و رفع اليد يأتى حكمه و قد مر ان الواجب هو التحريم و لا واجب سواه و اما التكبير قبله فقد مر حكمه و كون الدعاء سنة فظاهر لخلو الأكثر عنه و ان ادنى ما يجزى فى الركوع تسيحة واحدة و قد مر و اما كون بين القدمين قدر شبر فكذلك لا تحضر فى رخصة لتركه .

و - قد ورد فى التكبير للسجود بعد قوله سمع الله لمن حمده خبران احدهما خبر حماد و الصحاح التى قدمر فأنها صريحة فى ان التكبير حال القيام ثم ينخر ساجداً و هنا خبر آخر و هو رواية معلى بن خنيس عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول كان على بن الحسين عليه السلام اذا هوى ساجداً انكبّ و هو يكبر . و قد حمل بعض

اصحابنا هذين على التخيير ولى بنقله عن جده شبهة فى الخبر و يحتمل عندى صدوره فى محل ما كان يصدق على فتويه و قوله فحكى فعل ابيه عليه السلام و لعل اباه عليه السلام فعل ذلك ايضاً تقيية و بالجمله يحتمل ذلك احتمالاً مساوياً و هذا الخبر متشابه عندى ولا يجوز الأتكال على المتشابه فالعمل على الأخبار البيّنة .

ز - موضع السمعة حال الأستقرار بعد الرفع من الركوع كما هو صريح الأخبار

المذكورة و لم نجد ما يدل على خلافه فلعل خلاف من خالف لخبر وصل اليه .

ح - الظاهر من خبر حماد انه يكتفى بالسمعة اماماً كان او مأموماً او منفرداً

و الظاهر من صحيحة زرارة انه يزيد على السمعة الحمد لله رب العالمين اهل

الجبروت و الكبرياء و العظمة لله رب العالمين . سواء كان اماماً او غيره و عن الفقه

الرضوى تزيد على السمعة بالله اقوم و اقعد اهل الكبرياء و العظمة لله رب العالمين

لاشريك له و بذلك امرت . و الظاهر ايضاً مطلق عن الأمام و غيره و نقل الأجماع

على استحباب السمعة اماماً كان او غيره و عن الذكرى قال روى الحسين بن سعيد

بأسناده الى ابى بصير عن الصادق عليه السلام انه كان يقول بعد رفع رأسه سمع الله لمن

حمده الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم بحول الله وقوته اقوم واقعد اهل الكبرياء

و العظمة و الجبروت . و ليس فيه انه كان حال الأنفرد او الأمامة ولا يمكن الحكم

باستحبابه للمنفرد و لالأمام و ورد هنا ما ينافى اطلاق الأخبار السابقة فمنها صحيحة

جميل بن درّاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت ما يقول الرجل خلف الأمام اذا

قال سمع الله لمن حمده؟ قال : تقول الحمد لله رب العالمين وتخفّض من الصوت . ومنه

يظهر انه السمعة لغير المقتدى وصحيحة محمد بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السلام

قال : اذا قال الأمام سمع الله لمن حمده قال من خلفه ربنا لك الحمد وان كان وحده

اماماً او غيره قال سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين . فالمكلف المأموم مخير

بين قوله ربنا لك الحمد و بين قوله الحمد لله رب العالمين و الأمام و المنفرد فهما

مخيران بين احد مضامين الروايات السابقة و اقلها السمعة وحدها .

ط - السمعة جهراً لصحيفة زرارة لاسيما للأمام فإنه ينبغي ان يسمع من خلفه ما يقول و المأموم يخفض صوته بالتحميد لصحيفة جميل ولأنه لا ينبغي للمأموم ان يسمع الأمام شيئاً مما يقول ولم اجد رخصةً في الجهر بالسمعة كما لم اجد في نفس السمعة سوى الأجماع المدعى .

ي - يستحب ان يصلي على النبي صلى الله عليه وآله خصوصاً في ركوعه و سجوده و قيامه يقول صلى الله عليه وآله او اللهم صل على محمد وآل محمد ايهما اختار كان آتياً بالمستحب لما روى عن ابي بصير قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام اصلي على النبي صلى الله عليه وآله و انا ساجد؟ فقال : نعم هو مثل سبحان الله و الله اكبر و قد استدلووا بهذا و الأولى الأستدلال برواية ابي حمزة عن ابيه قال قال ابو جعفر عليه السلام : من قال في ركوعه و سجوده و قيامه صلى الله عليه وآله كتب الله له بمثل الركوع و السجود و القيام . وفي اخرى مثله الا انه قال اللهم صل على محمد وآل محمد كتب الله له ذلك بمثل الحديث .

يا - يستحب اطالة الركوع و السجود و يدل على ذلك صحيفة ابان قال دخلت على ابي عبدالله عليه السلام وهو يصلي فعددت له في الركوع و السجود ستين تسمية و عن حمزة بن حمران و الحسين بن زياد قالا دخلنا على ابي عبدالله عليه السلام و عنده قوم فصلى بهم العصر و قد كنا صلينا فعددتنا له في ركوعه سبحان ربي العظيم اربعاً او ثلثاً و ثلثين مرة و قال احدهما في حديثه و بحمده في الركوع و السجود و سمع ابو عبدالله عليه السلام يقول عليكم بتقوى الله الى ان قال و عليكم بطول الركوع و السجود فان احدكم اذا اطال الركوع و السجود هتف ابليس من خلفه و قال يا ويلتا اطعوا و عصيت و سجدوا و ابيت . وقال : ثلث ان تعلمهن المؤمن كانت زيادة في عمره و بقاء النعمة عليه فقيل و ما هن قال تطويله في ركوعه و سجوده في صلواته و تطويله

في جلوسه على طعامه اذا طعم على مائدته و اصطناعه المعروف الى اهله. و روى ان السنة في الذكر ثلث و الفضل في سبع و قدير . والمعنى ان السنة المطردة المعتدلة ثلث و الفضل في سبع بحسب العادة الدائمة و الا فكلما كان الذكر افضل و الركوع اطول كان افضل الا للامام فأنه ينبغي ان يصلى صلوة اضعف القوم كما روى ان من كان يقوى على ان يطول الركوع والسجود فليطوّل ما استطاع يكون ذلك في تسبيح الله و تحميده و تمجيده و الدعاء و التضرع فأن اقرب ما يكون العبد الى ربه و هو ساجد واما الامام فأنه اذا قام بالناس فلا ينبغي ان يطول بهم فأن في الناس الضعيف و من له الحاجة فأن رسول الله صلى الله عليه و آله كان اذا صلى بالناس خفف بهم و روى ان النبي صلى الله عليه و آله كان اتم الناس صلوة و اوجزهم فالفضل للامام اذا صلى يقوم ان يصلى بهم صلوة اضعفهم .

يب - يكره قراءة القرآن في الركوع والسجود وفي الركوع اشد ففي الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال علي عليه السلام نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله ولا اقول نهاكم عن التختم بالذهب وعن الثياب القسي وعن ماثر الأرجوان وعن الملاحف المقدمة و عن القراءة و انا راعك . و عن الصدوق في معاني الأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله قال اني نهيت عن القراءة في الركوع و السجود فأما الركوع فعظموا الله واما السجود فأكثروا فيه الدعاء فأنه قمن ان يستجاب لكم . واما روى عن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام و علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام في الرجل ينسى حرفاً من القرآن فيذكره و هو راعك هل يجوز ان يقرأ في ركوع قال : لا ولكن اذا سجد فليقرأه . و روى علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يصلح له وهو في ركوعه او سجوده يلقى عليه شيء من السورة يكون يقرأها ثم يأخذ في غيرها ؟ قال : اما الركوع فلا يصلح له واما السجود فلا بأس . وسأله عن الرجل قرأ في ركوعه من سورة غير السورة التي كان يقرأها قال : ان كان قد فرغ

فلا بأس في السجود و ان كان في الركوع فلا يصلح . و بالجملة هذه الأخبار رخصة في القراءة في السجود لعدم ظهور الأخبار الأولية في التحريم و ظهور هذه الأخبار في الكراهة في الركوع .

ييج - ركوع المرأة غير ركوع الرجل و قدمر في صحيحة زرارة ما يدل على كيفيته في كيفية الصلوة .

يد - يستحب الذكر بسبحان ربي العظيم في الركوع و بسبحان ربي الأعلى في السجود فعن هشام بن الحكم عن ابي الحسن موسى عليه السلام في حديث قال قلت له لأى علة يقال في الركوع سبحان ربي العظيم و بحمده و يقال في السجود سبحان ربي الأعلى و بحمده قال : يا هشام ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما اسرى به و صلى ذكر ما رأى من عظمة الله ارتعدت فرائضه فابتكر^١ على ركبتيه و اخذ يقول سبحان ربي العظيم و بحمده فلما اعتدل عن ركوعه قائماً نظر اليه في موضع اعلى من ذلك الموضع خرّ على وجهه و هو يقول سبحان ربي الأعلى و بحمده فلما قالها سبع مرات سكن ذلك الرعب فلذلك جرت به السنة .

يه - يجوز رفع اليد عن الركبة في الركوع لحاجة ثم ردها و الصبر افضل فعن على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون راكعاً او ساجداً فيحكه بعض جسده هل يصلح له ان يرفع يده من ركوعه او سجوده فيحكه مما حكه؟ قال : لا بأس اذا شق عليه و الصبر الى ان يفرغ افضل .

يو - المصلى مخير بين الجهر بذكر الركوع و اخفاته إلا انه اذا كان اماماً ينبغي ان يسمع من خلفه فعن على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يجهر بالتشهد والقول في الركوع والسجود و القنوت؟ قال: ان شاء جهر و ان شاء لم يجهر .

ابواب السجود

و قد تكلموا بكلمات كثيرة في ركنية السجدة فهما معاً ركن او واحدة او مسماها على اختلاف اقوالهم و قد اسبقنا ان هذا اللفظ ليس في الأخبار بل لا تنطبق عليه وعلى ما اصطالحوا فيه فالأحسن الوقوف موقف الأخبار وان الأسم محض اصطلاح لا ينفذ ولا يضر و بالجملة .

باب في واجبات السجود وفيه امور :

الأول - يجب السجود على الأعضاء السبعة وادعى عليه الأجماع ويدل عليه صحيحة حماد المعروفة وفي الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله السجود على سبعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين و الأبهامين و ترغم بأنفك ارغاماً اما الفرض فهذه السبعة واما الأرقام بالأنف فسنة من النبي صلى الله عليه وآله . و يدل على حكم الأنف مزيداً على ذلك رواية محمد بن مزارق قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: انما السجود على الجبهة وليس على الأنف سجود . فما روى عن عمار عن جعفر عن ابيه قال قال علي عليه السلام : لا تجزى صلوة لا يصيب الأنف ما يصيب الجبين فهو محمول على التقية لسبك الكلام واختلاط احاديث عمار معروف غير منكر و هنا احكام :

أ - يكفي في الأعضاء المذكورة المسمى العرفي فلا يجب الاستيعاب لأطلاق الأوامر و صدق الأسم وخلاف من خالف توهم و وردت اخبار عديدة في جواز المسمى من الجبهة التي هي موضع خلافهم ظاهراً منها صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : الجبهة كلها ما بين قصاص شعر الرأس الى الحاجبين موضع السجود فأينما سقط من ذلك الى الأرض اجزأك مقدار الدرهم او مقدار طرف الأنملة . ولا يخفى ان هذان^٧ على سبيل المثل لخلو ساير عنهما و الأكتفاء بالحكم الأول .

ب - ظاهر اطلاق الأخبار جواز وضع ظاهر الكفين على الأرض لصدق الأسم

الآ ان المعروف من المذهب سلفاً و خلفاً وضع الباطن بل الظاهر ان سيرة الائمة ايضاً كان كذلك اذ لو شوهد عنهم خلاف ذلك لنقل .

ج - والظاهر الاكتفاء بالابهام سواء كان من ظاهرها او باطنها لا اطلاق الأخبار وعدم معرفة العمل المستمر و ما حكى حماد فقال وانا مل ابهامى الرجلين ولم يبين انه وضع الباطن او الظاهر ولا يخفى انه روى عن عبدالله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : يسجد ابن آدم على سبعة اعظم يديه و رجليه و ركبتيه و جبهته . و لفظ رجليه فى هذا الخبر يفيد جواز وضع ساير الأصابع بل وغير الأصابع من القدم و صحيحة زرارة و حماد مفادهما تعيين الأبهامين الآ ان لى فى عبدالله بن ميمون نظر و روى انه زيدى و يشعر به تعبيره عن الأمام و ساير رواياته و فى حديث روى عن ابى عبدالله عن ابيه عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله حديث تارك الصلوة وهو يشعر باختلال فى حاله و عدم الوثوق به فالأ اعتماد على رواية حماد و زرارة الصحيحين .

د - يجب استقرار مواضع السجدة حال الذكر لما روينا سابقاً فى حكم الطمأنينة فى الركوع .

هـ - و يجب ان يكون وضعه لهذه الأعضاء على الأرض بحيث يصدق عليه اسم الساجد فلوا نبطح على الأرض و اضعاً لهذه الأعضاء على الأرض لا يصدق عليه اسم الساجد فلا يصح واما لو سجد بحيث وقع بعض اعضائه على بعض فيأتى حكمه .

الثانى - قالوا يجب تساوى موضع الجبهة و ساير المواضع و معتقر ان يكون عالياً بقدر لبنة او منخفضاً و اما ازيد من ذلك فلا يجوز و المستند رواية ابن ابى عمير عن عبدالله بن سنان عن ابى عبدالله عليه السلام قال سألته عن السجود على الأرض المرتفع فقال : اذا كان موضع جبهتك مرتفعاً عن موضع يديك قدر لبنة فلا بأس . و فى حديث آخر مرتفعاً عن رجليك . و عن عبدالله بن سنان صحيحاً قال سألت ابا عبدالله

عليه السلام عن موضع جبهة الساجد ا يكون ارفع من مقامه؟ فقال: لا ولكن ليكن مستويًا. وفي الصحيح عن المرادى قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يرفع موضع جبهته في المسجد فقال: انى احب ان اضع وجهى فى موضع قدمى وكرهه ولا يخفى ان الحد الواجب المجمع عليه ان لا يرتفع موضع الجبهة مقداراً يعتد به بحيث يخرج به عن الطريق المعهود بين المسلمين ولكن الأخبار يأبى عن حرمة ازيد من لبنة وكذا لانفاى الهيئة المعهودة الأرتفاع بأزيد من هذا لاسيما اذا كان الأرتفاع متدرجاً من المقام الى مسجد الجبهة اما رواية عبدالله سنان الأولى فهى تدل على البأس بالمفهوم وهو اعم من الكراهة و الحرمة كما هو معروف.

واما الثانية فقوله لا، ليس بصريح فى النهى ويحتمل النفى وفعله محذوف وليس بصريح فى الحرمة واما قوله ليكن فهو محل اجماعهم انه على وجه الأستحباب وليس بواجب فلا يدل على مطلبهم و ثانياً لا يعارض اخبار اللبنة لاشتهار العمل بها بل اجماعهم على العمل بها كما يحكى فهذا الخبر مهجور و يؤيد كونه على الأستحباب وجود الرخص الكثيرة فى الأرتفاع والعلو اما ما يدل على العلو فقد مر واما ما يدل على الأرتفاع رواية عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن المريض ايحل له ان يقوم على فراشه ويسجد على الأرض؟ قال فقال: اذا كان الفراش غليظاً قدر آجرة او اقل استقام له ان يقوم عليه و يسجد على الأرض فان كان اكثر من ذلك فلا. وهذا الخبر ايضاً محذوف فيه فعل «لا» والظاهر انه نفى وفعله «يستقيم» حذف بقرينة استقام وهو غير صريح فى الحرمة و يدل على ما اخترنا ما روى عن الرضا عليه السلام فى حديث انه سئل عن من يصلى وحده فيكون موضع سجوده اسفل من مقامه فقال: اذا كان وحده فلا بأس. وبالجملة الواضح عندى ان مناطه الخروج عن السجدة المعروفة بين المسلمين فلعله لوقام على الأرض وسجد على ما يرتفع شبراً يخرج عن المتعارف ولكن لو كان الأرتفاع من موضع قدمه متدرجاً الى مسجد جبهته لا يخرج عن المتعارف والمجمع

عليه هو ما يخرج عن المتعارف والتحديدات غير مسلم والأ نخفاض مختلف فيه فعن
المعتبر ولا يجوز ان يكون موضع السجود اعلى من موقف المصلى بما يعتد به مع
الأختيار وعليه علماًؤنا لأنه يخرج بذلك عن الهيئة المنقولة عن صاحب الشرع .

الثالث - اختلفوا في من تقع جبهته على ما لا يصح السجود عليه بارتفاع وانخفاض
او بحسنه فممنهم من اوجب جرّ الجبهة الى موضع مناسب ومنهم من جوز الرفع لأنه
لم يسجد سجدة مشروعة فلا يحصل الزيادة اما من اوجب الجرّ استدلال بصحيفة معوية
بن عمار قال قال ابو عبدالله عليه السلام : اذا وضعت جبهتك على نبكة فلا ترفعها ولكن
جرّها على الأرض . الى غير ذلك من الروايات واستدل المجوزون للرفع برواية حسين
بن حماد قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يسجد على الحصى قال : يرفع
رأسه حتى يستمكن . ورواية حسن بن حماد قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام اسجد
فتقع جبهتي على الموضع المرتفع فقال : ارفع رأسك ثم ضعه . وانت خبير ان هاتين
الروايتين دالتان على الجواز مطلقاً سواء كان المرتفع بقدر اللبنة على اصطلاحهم
او ازيد وبمحض الحمل لا يمكن التقييد ولكن الأ نصاب انهم حكموا بذلك الحكم
عن القاعدة ثم رأوا هذين الخبرين فحملوهما على مرادهما و هما اعم من حاجتهما
فالأنصاب ان الأخبار مختلفة تلك الأخبار تعطى وجوب الجرّ مطلقاً وهذين يفيدان
جواز الرفع مطلقاً وروى عن صاحب الزمان عليه السلام انه كتب اليه يسئل عن المصلى
يكون في صلوة الليل في ظلمة فأذا اسجد يغلط بالسجادة و يضع جبهته على مسح
او نطع فأذا رفع رأسه وجد السجادة هل يعتد بهذه السجدة ام لا يعتدّ بها؟ فكتب اليه
في الجواب : ما لم يستو جالساً فلا شئ عليه في رفع رأسه لطلب الخمرة . وهذا الخبر
يعطى انه يجوز له الرفع لطلب ما يصح السجود عليه ولكن اذا رفع رأسه لطلب
ذلك و استوى جالساً عليه شئى و هذا الخبر تفصيل روايتى الحسنين ابني حماد
وبالجملة لو لم ينكر على كنت اقول بالخيار لوجود الروايات المعتبرة من الطرفين

وعدم المرجح الآلخيالات والأهواء فأنا قلنا ان كون السجود ركناً و ما هذا معناه ليس في الأخبار منه ذكر ولعله مأخوذ من كتب العامة و على ما يعرف من الأخبار ان سبيله وسبيل ساير الأركان باصطلاحهم سبيل ساير واجبات الصلوة ولو كان اصطلاحهم عن اصل لما اختلف عليهم في كثير من المسائل كما يأتي و بالجملة قول صاحب الزمان عليه السلام أولى بالأخذ من قولهم والخروج عن الأخبار مشكل و يؤيد هذا المعنى ما روى انه اذا حكه بعض جسده في الركوع و السجود يرفع يده و يحك ما يحكه و الصبر افضل و قدمر في الركوع .

الرابع - الذكر حال السجود وقد مر القول فيه في الركوع .

الخامسة - الطمأنينة و ادعى عليه الأجماع و قدمر الكلام فيه والأستدلال

عليه في باب الركوع .

السادسة - رفع الرأس بعد السجدة ، بعد السجدة الأولى و الجلوس مطمئناً

و نقل عليه الأجماع و عليه يدل صحيحة حماد المعروفة و قدمر ايضاً ما يدل على ذلك في الركوع ولاحد معروف لذلك و يكتفى بالأعتدال و الأستواء جالساً بقدر المسمى وقد قال الصادق عليه السلام في حديث: و اذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع مفاصلك و اذا سجدت فاقعد مثل ذلك الحديث .

السابعة - الجلوس بعد الثانية مطمئناً وان كانت المسئلة قد اختلفوا فيها ولم

يقل بوجوبه الا قليل ولكن الأخبار تنادى بوجوبه فعن ابي بصير قال قال ابو عبدالله

عليه السلام: اذا رفعت رأسك في السجدة الثانية من الركعة الأولى حين تريد ان تقوم

فاستو جالساً ثم قم وعنه عنه عليه السلام في حديث: و اذا كانت في الركعة الأولى والثانية

رفعت رأسك من السجود فاستقم جالساً حتى ترجع مفاصلك فأذا نهضت فقل بحول

الله وقوته اقوم واقعد فان علياً هكذا كان يفعل . فأما ما روى عن زرارة قال رأيت ابا

جعفر و ابا عبدالله عليهما السلام اذا رفعا رؤسهما من السجدة الثانية نهضا ولم يجلسا

فأن ذلك كان في تقيمة والدليل عليه ما روى عن الأصمغ قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا رفع رأسه من السجود قعد حتى يطمئن ثم يقوم فقيلاً له يا امير المؤمنين كان من قبلك ابوبكر وعمر اذا رفعوا رؤسهم عن السجود نهضوا على صدور اقدامهم كما تنهض الأبل فقال امير المؤمنين عليه السلام : انما يفعل ذلك اهل الجفاء من الناس ان هذا توقير الصلوة . وعن زيد النرسي قال سمعت ابا الحسن يقول اذا رفعت رأسك من آخر سجدتك في الصلوة قبل ان تقوم فاجلس جلسة ثم بادر بركبتيك من الأرض قبل يديك وابسط يديك بسطاً واثك عليهما ثم قم فان ذلك وقار المؤمن الخاشع لربه ولا تطيش من سجودك مبادراً الى القيام كما يطيش هؤلاء الأقباش في صلواتهم .

باب - في مستحبات السجود وفيه امور :

أ - التكبير في الأخذ فيه قائماً منتصباً وان كانوا قد اختلفوا فيه الا انا قدمنا في الركوع انه لا يجب في الصلوة الأتكبيرة واحدة تكبيرة الأفتتاح و يجزى في الصلوة تكبيرة واحدة كما مر .

ب - التكبير في الرفع لعموم قول العالم عليه السلام : انه كلما انتقل من حال الى حال فعليه التكبير . وموضعه بعد الأستواء جالساً كالتكبير في الأخذ في السجود الثاني وقدم في حديث حماد ما يدل عليه وقدم في الركوع ما يغنى عن التطويل ههنا ولكن روى عن صاحب الزمان عليه السلام اذا رفع رأسه من السجدة الثانية كبر ثم جلس وبأيها أخذت كان صواباً .

ج - ان يتبدأ بيديه ويضعهما في الهوى على الأرض قبل ركبتيه و نقل عليه الأجماع ويدل على ذلك رواية حماد و زرارة المطولة اللتين قدمناهما ويدل على الأستحباب وكون الأمر فيهما للندب رواية عبد الرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الرجل اذا ركع ثم رفع رأسه ايده فيضع يديه على الأرض ام ركبتيه ؟ قال : لا يضره بأى ذلك بدء هو مقبول منه . و قال : لا بأس اذا

صلى الرجل ان يضع ركبتيه على الأرض قبل يديه : وسئل لأى علة توضع اليدين على الأرض فى السجود قبل الركبتين قال : لأن اليدين هما مفتاح الصلوة . وينبغى ان يضعهما جميعاً معاً كما فى صحيحة زرارة ولكن هذا فى الرجل و تصنع المرأة كما امر فى صحيحة زرارة .

د - الأجناح للرجل حال السجود ونقل عليه الأجماع وصحيتى حماد و زرارة دالتان عليه و تصنع المرأة كما امر فى صحيحة زرارة و يدل ايضاً على استحباب الأجناح للرجل صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا قمت الى الصلوة فعليك بالاقبال الى ان قال ولا تحتمز و تفرج كما يتفرج البعير ولا تقع على قدميك ولا تفرش ذراعيك ولا تفرقع اصابعك فان ذلك كله نقصان من الصلوة الحديث .

هـ - وضع الكفين على الأرض و قد دل عليه صحيحة زرارة و عن ابي حمزة عن ابي جعفر عليه السلام : لا بأس ان تسجد و بين كفيك و بين الأرض ثوبك .

و - ضم الأصابع بعضها ببعض لما دلتا عليه الصحيتان المذكورتان و عن كتاب زيد النرسى عن سماعة بن مهران أنه رأى ابا عبدالله عليه السلام اذا سجد بسط يديه على الأرض بجذاء وجهه و فرج بين اصابعه و يقول أنهما يسجدان كما يسجد الوجه . و لعله يدل على الجواز لما علم من رجحان الضم و يؤكد الجواز ما علم من جواز العبث فى الصلوة مع الكراهة و عليه تدل أخبار كثيرة تأتى .

ز - وضع الأصابع مستقبل القبلة لما روى عن الفقه الرضوى : و ضم اصابعك وضعها مستقبل القبلة و يدل على جواز الترك الأخبار المطلقة الواردة مورد التعليم وهى خالية مع ندرة الخبر المذكور .

ح - السجود على التربة الحسينية على مشرفها السلام و على الأرض و قدمر الكلام فيه فى مكان المصلى .

ط - الأرقام و قدمر الدليل عليه آنفاً و الظاهر ان المراد وضع ما صلب من الأنف

على الأرض ويشير الى ذلك ما روى عن عبدالله بن الفضل عن ابيه عن ابيه في حديث انه دخل على ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال فأنا انا بغلام اسود بيده مقص يأخذ اللحم من جبينه وعرفين انفه من كثرة سجوده قال في القاموس العرفين بالكسر الأنف كله او ما صلب من عظمه و الأضافة في الخبر تقتضى المعنى الثانى و اطلاق الأخبار السابقة يقتضى الأمتثال بأى جزء منه سجد لأن الكل انف و عن الفقه الرضوى وترغم بأنفك و منخريك و المنخر هو الأنف على ما فى القاموس و التثنية باعتبار الثبوتين وقال فى القاموس النخرة مقدمة الأنف وبالجملة يحصل الأمتثال بأى جزء سجد و اما الأرقام بمعنى الأذلال مأخوذ من التتريب و الألقاء على التراب وهل يشترط فى حصول السنة وضع الأنف على ما يصح السجود عليه ام لا هو كسابر المساجد صريح رواية حماد هو الوضع على الأرض و فى رواية زرارة التى روينها آنفاً و ترغم بأنفك ارغاماً و قد علمت انه فسر الأرقام فى رواية حماد بالوضع على الأرض و لفظ الأرقام ايضاً صريح فيما ذكرنا لأن الرغام التراب فيشترط فيه الوضع على الأرض ولا تحصل السنة بغيره لعدم الدليل عليه هذا مع ما روى من التأكيد من قول على عليه السلام: لا تجزى صلوة لا يصيب الأنف ما يصيب الجبين . وعن ابي عبدالله عليه السلام: لا صلوة لمن لم يصب انفه ما يصيب جبينه .

ى - الدعاء بالمأثور.

يا - قالوا و من المستحبات زيادة التمكن فى السجود لىبقى الأثر فى المساجد لمدح الله سبحانه لقوم وقال: سيماهم فى وجوههم من اثر السجود. وعن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال على عليه السلام انى لأكره للرجل ان أرى جبهته جلىحاء ليس فيها اثر السجود. وعن ابي جعفر عليه السلام قال: ان على بن الحسين كان اثر السجود فى جميع مواضع سجوده فسمى السجاد لذلك وعن الباقر عليه السلام قال: كان ابي عليه السلام فى مواضع سجوده آثار ناتية وكان يقطعها فى السنة مرتين فى كل

مرة خمس ثغفات فسمى ذو الثغفات لذلك . ولكن هذا استنباط واجتهاد اذ لقائل ان يقول ان في الأخبار مدح اثر السجود و ليس فيها تمكين الأعضاء و زيادته و هو يحصل بطول السجود و كثرته اللهم الا ان يراد به طول السجود .

يب - يستحب للمرأة الكشف عن جبهتها اذا كانت قصتها تستر بعضاً و تترك بعضاً و سترت جميعها يجب الكشف بقدر المسمى و يدل على ذلك صحيحة على بن جعفر عن اخيه قال سألته عن المرأة تطول قصتها فأذا سجدت وقع بعض جبهتها على الأرض و بعض يغطيها الشعر هل يجوز ذلك قال : لا حتى تضع جبهتها على الأرض . هذا مع ما مر من عدم وجوب الاستيعاب .

يج - ان يكون نظره في حال سجوده الى طرف انفه لما روى عن الفقه الرضوي : و يكون بصره في وقت السجود الى انفك و بين السجدين في حرك و كذلك في وقت التشهد .

يد - مساوات مسجد الجبهة والموقف لما مر من الخبر اني احب ان اضع وجهي موضع قدمي و كره رفع الجبهة عن الموقف .

يه - وضع اليدين حال السجود حيال الوجه والمنكبين لما روى من خبري حماد و زارة كذا قالوا فيه .

يو - التورك بأن يجلس على فخذه الأيسر و يضع اليتاه^٧ على الأرض و يخرج رجله اليسرى عن تحت فخذه اليمنى و يضع ظهر قدمه على الأرض و ظهر القدم اليمنى على باطن القدم اليسرى والدليل عليه في الجلوس فيما بين السجدين والتشهد صحيحتي حماد و زارة و يدل على استحبابه دون وجوبه صحيحة زارة : و اباك و القعود على قدميك فتأذى بذلك و لا تكون قاعداً على الأرض انما قعد بعضك على بعض و ما روى من جواز الأقعاء على كراهية والدليل على مطلقه قول الصادق عليه السلام : اذا جلست في الصلوة فاجلس على يسارك و لا تجلس على يمينك .

١١١١١١١١

ينز - الدعاء بالمأثور بين السجدين وقدمر في صحيحة حماد ما يدل على ذلك .
 يوح - ان يعتمد على يديه حين القيام عن الجلسة و يرفع ركبتيه قبل يديه
 بخلاف الجلوس وقد دل على ذلك ما رواه محمد بن مسلم قال رأيت ابا عبدالله عليه
 السلام يضع يده قبل ركبتيه اذا سجد واذا اراد ان يقوم رفع ركبتيه قبل يديه وقال
 عليه السلام : اذا قمت من الركعتين الأوليين فاعتمد على كفيك و قل بحول الله وقوته
 اقوم واقعد . و صحيحة على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال سألته عن القيام من
 التشهدين الركعتين الأوليين والأخيرين كيف يضع ركبتيه ويديه على الأرض ثم
 ينهض او كيف يصنع قال : ماشاء صنع والابأس .

ييط - الدعاء عند القيام و ورد فيه اخبار منها مأمّر من قوله بحول الله وقوته
 اقوم واقعد ويظهر منه ان موضعه بعد الأعتقاد على الكفين عند ابتداء النهوض وعن
 عبدالله سنان صحيحاً عن ابي عبدالله عليه السلام : اذا قمت من السجود قلت اللهم ربى
 بحولك و قوتك اقوم واقعد و ان شئت قلت و اركع و اسجد . و هذا الخبر مجمل
 لما قلنا ان المراد من امثال هذه القضايا محض اقتران الجزاء بالشرط كقوله : اذا قمت
 فاعتمد على كفيك وليس ان الأعتقاد بعد القيام ، وامثاله فى القرآن كثيرة منها اذا
 قرأت القرآن فاستعذ الى غير ذلك وعن محمد بن مسلم صحيحاً عن ابي عبدالله عليه
 السلام : اذا قام الرجل من السجود قال بحول الله اقوم واقعد . وهذا مثل سابقه و فى
 الصحيح عنه عنه عليه السلام قال : اذا جلست فى الركعتين الأولتين فتشهدت ثم قمت
 فقل بحول الله وقوته اقوم واقعد . و روى : ان علياً عليه السلام اذا نهض من الركعتين
 الأولتين قال بحولك و قوتك اقوم واقعد . وعن الصادق عليه السلام : اذا قمت من
 السجود قلت اللهم بحولك وقوتك اقوم واقعد و اركع و اسجد . والظاهر من الأخبار
 الخيار فى الجميع فبأياها اتيت اجزاك ويجزيك ان تعدل من هذا القول الى التكبير
 ايضاً كما ورد فى جواب مكاتبة محمد بن عبدالله بن جعفر الحميرى الى صاحب

الزمان عليه السلام يسألني بعض الفقهاء عن المصلي اذا قام من التشهد الأول الى الركعة الثالثة هل يجب عليه ان يكبر فان بعض أصحابنا قال لا يجب عليه التكبير ويجزيه ان يقول بحول الله وقوته اقوم واقعد فكتب عليه السلام الجواب : ان فيه حديثان ٧
اما احدهما فانه اذا انتقل من حالة الى حالة اخرى فعليه التكبير واما الآخر فانه روى اذا رفع رأسه من السجدة الثانية و كبر ثم جلس ثم قام فليس عليه في القيام بعد التعود تكبير و كذلك التشهد الأول يجري هذا المجرى و بأياها أخذت من جهة التسليم كان صواباً .

باب في الأحكام و فيه مسائل :

اختلفوا في الأقعاء في الصلوة فعن مشهورهم القول بالكراهة مطلقاً و نقل عليه الأجماع و نقل القول بالكراهة عن معوية بن عمار و محمد بن مسلم من القدماء و عن بعضهم عدم البأس به بين السجدين و نفى الجواز في التشهد و حمل بعضهم نفيتهم الجواز على شدة الكراهة و قد اختلفت كلمات العلماء و اهل اللغة في معنى الأقعاء فعن الصحاح ألقى الكلب اذا جلس على استه مفترشاً و ناصباً يديه و قال الأقعاء ان يلمص الرجل يتيه بالأرض و ينصب ساقيه و يتساند الى ظهره و نحوه عن ابن الأثير في النهاية و المطرزي في المغرب و عن المصباح المنير و عن ابن القطاع و عن الفقهاء ان الأقعاء ان يعتمد بصدر قدميه على الأرض ثم يجلس على عقبه و مأخذه غير معلوم و قد استدل بعضهم على اختيار الفقهاء برواية الصدوق في معاني الأخبار عن عمرو بن جميع قال قال ابو عبد الله عليه السلام : لا بأس بالأقعاء في الصلوة بين السجدين و بين الركعة الأولى و الثانية و بين الركعة الثالثة و الرابعة و اذا اجلسك الإمام في موضع يجب ان تقوم فيه تتجافى و لا يجوز الأقعاء في موضع التشهدين إلا من علة لأن المقعى ليس يجالس انما يجلس بعضه على بعض و الأقعاء ان يضع الرجل يديه على عقبه في شهادته فأما الأكل مقعياً فلا بأس به لأن رسول الله صلى الله عليه وآله

حديثين
٧

قد اكل مقعياً . ولى فى الأستدلال بهذا الخبر تردد لأن الصدوق رحمه الله اخلط كثيراً من كلامه مع الخبر بحيث لا يعلم الناظر هل هو من قول المعصوم عليه السلام او قوله إلا ان يرى ذلك الخبر فى كتاب آخر وهذا ديدنه فى الفقيه ومعانى الأخبار فمن طالعهما عرف ما ذكرت فلا أجل ذلك لا اعتمد على هذا التفسير ولا سيما انه قال الأقعاء ان يضع الرجل اليد على عقبيه فى تشهده وليس شرط كونه أقعاءً ان يكون فى التشهدين وقد عرفت أيضاً ان تفسير الفقهاء له لا مأخذ له وتفسير اهل اللغة تنافيه و عن ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام قال : لاتقع بين السجدين أقعاء . و عن معوية بن عمار و محمد بن مسلم و الحلبي قالوا لاتقع بين السجدين كأقعاء الكلب . وهذا القول ظاهر فى ما سوره اهل اللغة وهم اجل من ان يقولوا ما لم يسمعه من الأمام عليه السلام مع امكان السؤال وعن الحلبي عن ابى عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بالأقعاء فى الصلوة فى ما بين السجدين . وفى الصحيح عن زرارة عن ابى جعفر عليه السلام : لا بأس بالأقعاء فى ما بين السجدين ولا ينبغى الأقعاء فى التشهدين انما التشهد فى الجلوس وليس المقعى بجالس وعن حريز عن رجل عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث قال : لائلم ولا تحتفز ولا تقع على قدميك ولا تقترش ذراعيك . وهذا يشمل قول الفقهاء ومثله رواية زرارة المطولة قال فى التشهد بعد الأمر بالتورك واياك والقعود على قدميك فتأذى بذلك ولا تكون قاعداً على الأرض فيكون انما قعد بعضك على بعض فلا تصبر للتشهد والدعاء وهذا الخبر يشير الى رواية الصدوق فى المعانى ويظهر من هذه الأخبار ان الأقعاء بين السجدين سواء اخذ على تفسير اهل اللغة لما نحمل رواية ابى بصير عليه ويظهر من قول الثلاثة او على تفسير الفقهاء لأطلاق مرسله حريز مكروه و وجه الكراهة الأذن فى رواية الحلبي وفى حال التشهد لرواية الصدوق فى معانى الأخبار المؤيد برواية زرارة المطولة و صحيحة زرارة هذه لعدم لفظ دال فيهما على التحريم لأن لفظة لا يجوز فى الأخبار غير صريح فى التحريم وان كان فى

اصطلاح الفقهاء المتأخرين كذلك و كذا لفظة اياك في رواية زرارة وكذا لفظة لا ينبغي بل هو ظاهر في الكراهة فلاجل ذلك تحمل على شدة الكراهة كما هو مختار جمع فالفضل في التورك على ما فسر في رواية زرارة وقد مرت و اما قوله في رواية الصدوق: لأن المقعى ليس بجالس . يعنى به على الأرض والأفهو جالس كما قال بعده انما جلس بعضه على بعض ولم يظهر من ساير الأخبار وجوب الجلوس على الأرض نعم يستحب كما في رواية زرارة و ظنى ان في رواية الصدوق من قوله « ولايجوز » من قوله لا قول المعصوم (ع) وتمام قول المعصوم (ع) الى قوله عليه السلام تتجافى و كذا جعل في الفقيه من اول الخبر الى قوله جلس بعضه على

بعض من عبارته و ظنى انه معنى رواية زرارة كما زاد في الفقيه بعيده :

فلا تصبر للتشهد والدعاء . وبالجملة يكره الأقعاء بمعنييه في

ما بين السجدين ولأبأس به بعد الثانية في الأولى

و الثالثة و يكره في التشهد بالمعنى الذى

عند الفقهاء و كذا اهل اللغة لصحيحتي

زرارة وقد عرفتهما •

الى هنا وجدنا بخطه الشريف اعلى الله مقامه



رسالة
في صلوة الجمعة

من تصنيفات
قدوة العلماء الربانيين و أسوة الفقهاء الصمدانيين مولانا
المرحوم الحاج محمد كريم خان الكرمانى
اعلى الله مقامه

من منشورات المدرسة المباركة
الأبراهيميه - كرمان

طبع بمطبعة السعادة - كرمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد لله رب العالمين و الصلوة على محمد و آله الطيبين الطاهرين .

و بعد - يقول العبد الأثيم كريم بن ابراهيم عفى الله عن جرائمهما ان مسألة صلوة الجمعة و وجوبها مع كل امام أو كل فقيه عيناً أو تخييراً أو عدمه و حرمتها أو استحبابها و وجوبها مع اذن السلطان الجائر من أعظم مسائل الفقه وأهمها وأشملها و اعمها و قد اختلفت فيها العلماء حتى تفرقوا تحت كل كوكب و قد حدثت فيها اقوال :
احدها - المنع و تحريم فعلها على أن شرط جوازها المعصوم أو نائبه الخاص و نقل ذلك عن المرتضى و ابن ادريس و سلال و الشيخ فى الخلاف و العلامة فى التحرير و الشهيد فى الذكري و جملة من المتأخرين .

وثانيها - القول بالوجوب العيني مطلقاً و ذهب الى ذلك جمع كثير من أصحابنا كأبى الصلاح و الكراجكى و الشيخ زين الدين و صاحب المدارك و الشيخ حسين بن عبد الصمد و جماعة كثيرة ممن تأخر عنهم .

وثالثها - القول بالوجوب التخييري مطلقاً و ذهب اليه الشيخ فى المصباح و هو عن العلامة فى أحد قوليه و الشهيد و جمع آخر من المتأخرين .

ورابعها - الوجوب العيني مع الفقيه الجامع لشرائط الفتوى و هو عن العلامة فى المختلف .

و خامسها - القول بالوجوب التخييري مع اشتراط الفقيه وهو عن العلامة في النهاية و الشيخ على في شرح القواعد و ادعى عليه الأجماع و من أصحاب القول بالتخيير من ذهب الي أنه اذا أذن السلطان الجائر للمفقيه في عصر السلطان العادل يستحب الأجماع اليه و ان أذن الجائر في غير عصره يجب الأجماع عليه و هذا عن شيخنا الأستاذ أعلى الله مقامه في الحيدريه و لابد من نقل الأقوال ليتبين الحال و يزول الأشكال .

أما أدلة القول الاول فأمور : الأول - الأجماع على شرطية الأمام العادل او من نصبه اياه كما حكاه جماعة مستفيضاً بل متواتراً بل قد قيل أطبق الأصحاب على نقل الأجماع عليه لا راد له في الأصحاب . اقول دعوى الأجماع نفسه غريب في هذه المسئلة و ادعاء أطباق الأصحاب على نقله أغرب مع ما عرفت من الأختلاف اللهم إلا أن يكون الأطباق على نقله يعنى على نقله و لو عن مدعيه فعلى هذا يمكن أن يكون قد أطبق الأصحاب على نقله لا غير .

والثاني - القاعدة والمراد بها البراءة الأصلية من كل مالم يرد به نص عن الشرع و كون العبادة توقيفية و يجب الأقتصار على القدر المقطوع بصوره وقالوا ليس هنا إلا الجمعه بهذا الشرط و باقى الشروط الثابته .

الثالث - الأخبار الواردة في هذا المضمار منها النبوى المشهور : أربع الى الولاية الفئى و الحدود و الصدقات و الجمعة . ومنها النبوى الآخر : ان الجمعة و الحكومة لأمام المسلمين . قالوا هذان الخبران و ان لم يكونا فى كتبنا المعروفة إلا أنهما منجبران بالشهرة . و منها دعاء الصحيفة السجادية : اللهم ان هذا المقام لخلفائك و أصفائك و مواضع أمنائك فى الدرجة الرفيعة التى اختصتهم بها قد ابتزوها و أنت المقدر لذلك الى قوله حتى عاد صفوتك و خلفاؤك مغلوبين مقهورين مبتزين يرون حكمك مبدلاً و كتابك منبوزاً الى قوله و عجل الفرج و الروح و النصر و التمكين و التأييد لهم .

و منها مارواه في الكافي عن سماعة : قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلوة يوم الجمعة فقال أما مع الأمام فركعتان و أما من يصلى وحده فهي أربع ركعات و ان صلوا جماعة .

و منها الصحيح او القريب منه المروى في العلل عن الرضا عليه السلام : انما صارت صلوة الجمعة اذا كان مع الأمام ركعتين واذا كان بغير امام ركعتين وركعتين لأن الناس يتخطئون الى الجمعة من بعد فاحب الله عزوجل أن يخفف عنهم لموضع التعب الذى ساروا اليه و لأن الأمام يحبسهم للخطبة و هم ينتظرون للصلوة و من انتظر للصلوة فهو فى الصلوة فى حكم التمام و لأن الصلوة مع الأمام أتم و أكمل لعلمه و فقهه و فضله و عدله و لأن الجمعة عيد و صلوة العيد ركعتان و لم تقصر لمكان الخطبتين و قال انما جعلت الخطبة يوم الجمعة لان الجمعة مشهد عام فاراد أن يكون للأمر سبب الى عظمتهم و ترغيبهم فى الطاعة و ترهيبهم عن المعصية و توقيفهم على ما أراد من مصلحة دينهم و ديناهم و يخبرهم بماورد عليهم من الآفات .

و منها القوى المروى صحيحاً كما قيل عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام : قال تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين و لا تجب على أقل منهم الأمام و قاضيه والمدعى حقاً و المدعى عليه والشاهدان والذى يضرب الحد بين يدى الأمام . وقالوا ان جميع الأخبار الواردة التى فيها اشتراط الأمام يتبادر منه المعصوم وسائر الأخبار فى وجوبه ولا ريب فيه .

والرابع - ان وجوب الظهر ثابت بيقين و هو مجزى بالاجماع و ان اجزاء الجمعة عن الفرض مشكوك فيه فلا ينقض اليقين بالشك .

والخامس - انه يلزم من عدم القول بالتحريم الوجوب العينى لاقتضاء الأدلة اليه والمسوغون لها لا يقولون به . أقول هذا كلام عجيب واستدلال غريب كأنهم لم يكونوا فى عرض العلماء كيف لا يقول المسوغون لها بالوجوب العينى وقد ملأوا الأصقاع

من هذا الدعوى هذا غاية ما استدلووا به هذه الجماعة و ان فصلوها و أطنبوها كثيراً
الآن حاصل الجميع ما ذكرنا .

و اما القائلون با لوجوب العيني فخلاصة ما استدلووا به و جهان : الأول الكتاب
قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله .
الثاني الأخبار: منها صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام : فرض الله على الناس من
الجمعة الى الجمعة خمساً وثلثين صلوة منها صلوة واحدة فرضها الله في جماعة وهي
الجمعة ووضعتها عن تسعة عن الصغير والكبير و المجنون و المسافر و العبد و المريض
و الأعمى و من كان على رأس فرسخين . و منها صحيحة أبي بصير و محمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام : ان الله فرض في كل سبعة ايام خمساً وثلثين صلوة منها صلوة
واجبة على كل مسلم أن يشهدها إلا خمسة المريض و المملوك و المسافر و المرأة
و الصبي . و منها صحيحة منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام : قال يجمع القوم
الجمعة اذا كانوا خمسة فما زادوا و ان كانوا أقل من خمسة فلا جمعة لهم و الجمعة
واجبة على كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا خمسة المرأة و المملوك و المسافر و المريض
و الصبي . و منها صحيحة عمر بن يزيد عنه عليه السلام : قال اذا كانوا سبعة يوم الجمعة
فليصلوا في جماعة الخبر . و منها صحيحة الفضل بن عبد الملك عنه عليه السلام : قال اذا
كان قوم في قرية صلوا الجمعة أربع ركعات فأن كان لهم من يخطب جمعوا اذا كانوا
خمسمة نفر الخبر . و منها صحيحة زرارة قال قال ابو جعفر جعفر عليه السلام : الجمعة
واجبة على من ان صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة الى ان قال و ذلك سنة الى يوم
القيمة . و منها صحيحة أبي بصير و محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : قال من
ترك ثلث جمع متوالية طبع الله على قلبه . و منها صحيحة زرارة : قال حدثنا ابو عبد الله
عليه السلام على صلوة الجمعة حتى ظننت انه يريد أن تأتيه فقلت نغدوا عليك قال لا
انما عنيت عندكم . و منها موثقة عبد الملك عن الباقر عليه السلام : مثلك يهلك و لم يصل

فريضة فرضها الله قال قلت كيف أصنع قال صلوا جماعة يعنى صلوة الجمعة . ومنها
صحیحة محمد بن مسلم عن الصادق علیه السلام : تجب الجمعة على من كان منها على
رأس فرسخین . ومنها موثقة سماعة : قال سألت أبا عبد الله علیه السلام عن الصلوة يوم-
الجمعة فقال أما مع الإمام فركعتان و أما من يصلى وحده فهى أربع ركعات بمنزلة
الظهر . يعنى إذا كان إمام يخطب فأما إذا لم يكن إمام يخطب فهى أربع ركعات وان
صلى جماعة . ومنها موثقة سماعة عن أبى عبد الله علیه السلام : قال صلوا الجمعة مع-
الإمام ركعتان فمن صلى وحده فهى أربع ركعات . ومنها صحیحة محمد بن مسلم عن
أحدهما علیهما السلام : قال سألته عن أناس فى قرية هل يصلون الجمعة جماعة قال نعم
يصلونها أربعاً إذا لم يكن لهم من يخطب . ومنها حسنة زرارة : قال كان أبو جعفر يقول
لا تكون الخطبة و الجمعة و صلوة ركعتین على أقل من خمسة رهط الإمام و أربعة .
ومنها صحیحة زرارة : قال قلت لأبى جعفر علیه السلام على من تجب الجمعة قال تجب
على سبعة نفر من المسلمین و لا جمعة لأقل من خمسة من المسلمین أحدهم الإمام
و اذا اجتمع سبعة و لم يخافوا أهمهم بعضهم و خطبهم . ومنها صحیحة أخرى له عن
أبى جعفر علیه السلام : قال صلوة الجمعة فريضة و الاجتماع اليها فريضة مع الإمام
الخبر . و منها رواية محمد بن مسلم عن محمد بن على عن أبیه عن جده عن النبى
صلى الله علیه و آله فى الجمعة : قال اذا اجتمع خمسة أحدهم الإمام فلهم أن يجتمعوا .
و بالجملة من هذا القبيل بعض المطلقات استدلوا بها تركناها خوف الأطلالة .
و اما ما استدل به أصحاب القول الثالث ان شرط الوجوب العینى هو حضور الإمام
او اذنه الخاص و ان ليس واحد منهما فقد المشروط و يستدل على التخيير أن الأذن
حاصل من الأئمة الماضين فهو كالأذن من امام الوقت و يؤيده صحیحة زرارة : قال
حننا . الخبر و بأن الفقهاء حال الغيبة يباشرون ما هو أعظم من ذلك فهذا أولى و بأن
الأذن يعتبر مع امكانه أما مع عدمه فيسقط اعتباره و يبقى عموم القرآن و الأخبار

خالية من المعارض واستدلوا عليه بصحیحة عمر بن یزید ثم بموثقة عبد الملك و بأن
الأجتمع مظنة النزاع والفتن ولا يندفع إلا بالأمام العادل أو من نصبه فيقسط وجوبها
عیناً لمظنة النزاع و يبقى التخيیری فهو متعین .

و اما القول الرابع فلم أجد له دليلاً اللهم إلا أن يستدل بالخبر المروى في العلل
عن الرضا عليه السلام الذي أوردناه أولاً ويحمله على الفقيه أو يقال أن وجود الأمام
شرط في الوجوب العيني و مع فقدة القائم مقامه والنازل منزلته هو الفقيه فيجب
معه كما أنه يجب القضاء عنده ولو كان الأمام مشهوداً كان هو المتعین .

و اما الاستدلال على القول الخامس فهو نوع هذا الاستدلال الذي مرّ وبأن الفقيه
هو النایب العام فيفعل ما كان يفعل فإذا ثبت وجوبها على الناس تخييراً تعین كونها مع
الفقيه لا أنه نائبه وبرواية محمد بن مسلم و بالأجماع على اشتراط كونه فقيهاً .
و لم أطلع على دليل على القول السادس و هو قول شيخنا الأستاذ اعلى الله مقامه .
هذا جملة الأقوال و ما اطلعت من أدلتها و ان في كثير منها من الوهن ما لا يخفى على
اللبیب ولا يستمر عن الأريب وقد تعصب كل واحد من الفرق لما ذهب إليه و تكلف
في الاستدلال عليه بما لا يخفى .

فنقول و بالله التوفيق و بيده أزمة التحقيق ان قناة الدين لا تقوم بالاستدلال
فأن كل شيء قومه استدلال كسره استدلال وكلما أصلح بتأويل أفسد بتأويل وينبغي
الاستدلال في الفقه بأمور بيّنة و إلا فالتوقف طريق النجاة فأن الأمور ثلثة أمر بين
رشدته فيتبع و أمر بين غيه فيجتنب و أمر اختلف فيه وهو مشكل فيرد حكمه الى الله
و رسوله صلوات الله عليه و آله ولا يجوز القول بالرأى والتظني والأجتهد فالأمر
الذي لا اختلاف فيه هو الحجة التي إليه يرد كل شبهة والأمر الذي اختلف فيه يرد
الى من أمر الله بالرد إليه و ان كنت أنت أيضاً اخترت قولاً بعقلك فإنه يجب عليك
ترك ما في يدك والرد إليهم فأن وجدت عنهم شيئاً فهو و إلا فالتوقف والسعة تسليمياً

لا أمرهم و ائتماراً هذا و ان كان مختاراً يقتضى خلاف ذلك لأن الله تعالى يقول: ما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله و رسوله امرأ أن يكون لهم الخيرة من امرهم . وهذا الذى ذكرت ما اختار الله و رسوله فلا تتخلف عنه . فأذاً ينبغي لنا أن نستدل فى هذه المسألة بأمر يبين لا اختلاف فيه فأن بقى شىء اختلف فيه نرده إليهم فأن قالوا شيئاً نأخذ و الا نتوقف فى ذلك. فنقول اما وجوب الجمعة عيناً فى حضور الأمام معه أو مع نائبه الخاص أمر يبين لا اختلاف فيه بين المسلمين فهذا هو المتبع الذى لا محيص عنه و أما وجوبه عيناً فى زمان الغيبة هذا هو المختلف فيه و يجب عند ذلك الرجوع الى الله و رسوله و ولاة الأمر و الرجوع الى الله الرجوع الى محكم كتابه الذى لا اختلاف فيه و الرجوع الى الرسول الى السنة الجامعة الغير المتفرقة و الرجوع الى ولاة الأمر الرجوع الى الخبر الصحيح المروى عنهم فى غير تقية. فأذا رجعنا الى الكتاب لم نجد آية كذلك فأن آية صلوة الجمعة مجملة و مجملات القرآن لا نعرفها و ان كان اطلاقها حجة لكان كلما يقيدها مردوداً فيسوغ لك أن تقول لا يشترط فيه ستر العورة ولا اجتناب النجاسات ولا عدالة الأمام ولا يحرم فيه الكلام لأن الكتاب مطلق وهو حجة وبالجملة ليست آية هكذا ناصة على المطلوب و على عدم جواز الاستدلال بأمثال هذه الآيات وردت اخبار متواتره أو ردها فى مقدمة كتابنا فصل الخطاب فنرجع الى السنة الجامعة فلم نجد فيها جامعة غير متفرقة لاختلاف الأمة فيها . فلا بد لنا أن نرجع الى الولاية و آثارهم فأن وجدنا فيها محكماً غير متشابه ولا فى تقية فى أن صلوة الجمعة لأهل كل زمان بنص او اطلاق او عموم فهو و الا فيجب علينا التوقف . فاذا نظرنا فى الأخبار من غير اغماض عن الحق رأينا بعض الأخبار ظاهراً وبعضها ناصاً فى أن الجمعة مخصوصة بالأئمة عليهم السلام وبالولاية كالنبيين المشهورين المنقولين المسموعين عن الثقات وهما و ان لم يكونا مسندين معنعنين الا أنه قد رواهما الثقات و صححوا مضمونهما وقد روينا فى مقدمة كتابنا فصل الخطاب انه

لا عذراً أحد من موالينا في الشك فيما يرويه عنا ثقاننا وكداء الصحيفة الكاملة المتواتره وكذا رواية محمد بن مسلم وقد رواها الصدوق وضمن صحة جميع كتابه ونقل عنه أنه عمل بمضمونها وكذا روايته في العلل و موثقة سماعه المروية في الكافي كالصريح في ذلك وأما ساير الأخبار التي فيها لفظ الأمام مطلقاً من دون قرينة . فبعد الأطلاع على هذه الأخبار ينصرف الذهن الى الأمام عليه السلام و محض كونه في الجمعة لا يصير قرينة لأرادة امام الجماعة لأنه لا يمتنع ان يكون وجوده نفسه عليه السلام شرطاً في صحتها كما شهدت به تلك الأخبار الناصة في أن تلك مقامهم بل الأمام المطلق ليس الأهم و أما غير هم فيقيد بعمله كأمام الجماعة و امام النحو و غيرهما و ذلك ظاهر في موثقة سماعه جداً فإنه جعل الصلوة مع الأمام في مقابلة من صلى جماعة أو غيرها فيظهر أن الأمام في الصدر ليس امام الجماعة و ان قيل أن الأمام في الجمعة لا بد له من شرط زائد على الأمام في الجماعة وهو القدرة على الخطبة و لذا جعله مقابلاً للجماعة فالأمام هناك مطلق عن المعصوم (ع) أو من يخطب . نقول ليس يمكن أن تقول بمحض أنه مطلق فإن للمخالف لك أن يقول الجماعة التي في ذيل الخبر أيضاً مطلقة يعني سواء صلى مع من يقدر على أن يخطب او لا يقدر فينحصر الأمام في المعصوم عليه السلام و بالجملة بعد العلم باخبار الأختصاص يظهر ان ما فيه لفظ الأمام مطلق منصرف إليهم صلوات الله عليهم وهي قرينة واضحة على المراد و أما ساير الأخبار الدالة على مطلق الفرض فلا تجديهم نفعاً فإنه بمنزلة اخبار وجوب الجهاد و انه فرض على جميع المسلمين بأصل الشرع إلا أن له شروطاً من وجود الأمام و اذنه فلا يصح مع غيره فكذلك أخبار فرض الجمعة فهي صحيحة مقبولة مطاعة و على معناها اجماع المسلمين كما أن صلوة الوسطى واجبة بالضرورة ولا يمكن أن تصلحها باطلاق الفرض في الضحى ولا بد لك من توخي الزوال فإذا زالت حل فرضها كذلك صلوة الجمعة واجبة بلا ريب ولا تحل إلا عند حلول الشروط فلا يجدي محض

تلك الأخبار في معرفة الشروط نفعاً و أما سائر الأخبار التي فيها الأمر بالصلوة
بمحض وجود امام يخطب فهي باطلاقها غير معمول عند أحد من الشيعة فهي الى التقية
أقرب لأنه طريقهم . كما في رواية عمر بن يزيد: اذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا
في جماعة . فليس فيه ذكر شيء مما يشترط الشيعة و أمر فيه بمحض وجود سبعة ان
يصلوا جماعة و يحتمل أن يكون الجماعة في يوم الجمعة اذا اجتمعت سبعة أشد تأكيداً
من الجماعة في غيرها و ليس فيه أنهم يصلون ركعتين و يخطب لهم . وكذا رواية محمد
بن مسلم: سألته عن اناس في قرية هل يصلون الجمعة جماعة قال نعم و يصلون أربعاً
اذا لم يكن من يخطب . و قد اجمعت الشيعة ان محض من يخطب ليس بكاف في
امام الجمعة و لا بد له من شروط آخر فاطلاقه محمول على التقية و يظهر من صدره
تأكد الجماعة في يوم الجمعة و ان صلوا أربعاً و اما رواية زرارة: فأذا اجتمع سبعة و لم
يخافوا أمهم بعضهم و خطبهم . فأظهر ظاهر في التقية فإنه من طريقة العامة ان يؤم
القوم بعضهم سواء كان فاسقاً أو عادلاً و ليس لتك العمل بأطلاقه فأذا طلبت الشروط
و القيود فتجد منها أنه لا بد و أن يكون المصلي بالناس اماماً و والياً و ليس لغيرهم
كما مر و أما رواية زرارة . حثنا ابو عبد الله عليه السلام على صلوة الجمعة حتى ظننت
أنه يريد أن نأتيه فقلت نغدوا عليك فقال لا انما عنيت عندكم . فهو ظاهر في الاستحباب
و فيه اشارة الى أنه كان يعلم أن وجوبه مع الإمام و لذا ظن ذلك فلما سئل قال لا انما
عنيت عندكم . و يدل صريحاً على استحبابه ما رواه الشيخ في المصباح عن ابي عمير عن
هشام عن ابي عبد الله عليه السلام: قال اني لأحب للمؤمن أن لا يخرج من الدنيا حتى
يتمتع ولو مرة واحدة و أن يصلي الجمعة في جماعة . و أما رواية عبد الملك: مثلك
يهلك و لم يصل فريضة فرضها الله قال قلت كيف أصنع قال صلوا جماعة يعني صلوة
الجماعة . فليس فيه مع من و بالجملة لم نجد دليلاً على وجوبه في زمان الغيبة كما
عرفت هذا هو الأمر البين الذي لا غبار فيه و لا ريب يعتربه و من نظر فيه بعين الأناصاف

و ترك الأعتساف وجد ما قلناه منطبقاً على جميع الأخبار والأستدلال بما قلنا ليس بخارج عن نفس الأخبار و الأقتصار عليها و انما على ذلك يجتمع جميع الأخبار بحيث لا يبقى فيها خلاف ولا يحتاج مع ما قلنا وأوضحنا الأستدلال بالعقل والأصل والأستحسانات و القياسات فيستحب في زمان الغيبة أن يصلى الجمعة في جماعة وركعتين بخطبة و اذا صلى بجماعة يكتفى بها ولا يحتاج الى الأحتياط عملاً باطلاق رواية زرارة و هشام. الى هنا أنقطع الكلام وأنتهى الى الختام

و قد كتبه العبد الأئيم كريم بن ابراهيم

حامداً مصلياً مستغفراً فى

سنة ١٢٥٥ تمت



الف

صحيح	غلط	سطر	صفحة
بنجاسة	بنجاسة	٤	٤
الخرج	الخرج	٢٢	»
ممايين	مايين	١١	٦
بلفظ	بلفظ	١١	١٠
فيستعمل	فيستعمل	٢٠	٢٤
ان تطيبه	تطيبه	١١	٣٠
علمه	عمله	٧	٣٤
زعمهم	رغمهم	١٤	٣٦
الزيب	الزيت	١٥	»
لم يكن	لم يمكن	١٨	٣٧
ليس	وليس	١٩	٣٩
اغتسلت	اغتسلت	٧	٤٣
المتعب	المتقب	٢٢	٤٣
من خلف	في خلف	٢١	٤٤
شدت	شدت	١٢	٤٦
ابن الجنيد	ابى الجنيد	٣	٤٨
تأويلها	تاويلها	٥	٥١
المتعب	المتقب	١٢	٥٢
عليه السلام	عليهم السلام	١٢	٥٨
موضع وفاقهم	وفاقهم	١١	٦١
ركعتين	ركعتين	٣	٦٧

صحة	سطر	غلط	صحیح
٤٧	٩	انها	انهما
٧٢	١٠	تقطع	تطلع
٧٧	٦	سلام	السلام
٧٨	١٧	ببالجملة	وببالجملة
٧٩	٢٣	فالمأول	فالمعول
٨١	٧	المشهور	القول المشهور
٨١	١٢	تم	ثم
٨١	١٤	تم	ثم
٨٤	١١	شئت	شئت
٨٥	٢١	تم	ثم
٨٩	١١	خبر	الخبر
٩٣	١٤	والجرح	والجرح
٩٤	٤	من الاخبار	في الاخبار
٩٧	١٤	الاستينات	الاستيناف
١٠٢	٩	لا يتي	لا يتي
١٠٨	١٨	آخرها	آخرها
١١٠	١٤	مطلقاً	مطلقاً
١١٠	١٧	هد	هذا
١١٥	١٢	بعض	بعض
١١٧	١	يعلمون	يعملون
١١٧	١	بخلافه	بخلافه

ج

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١١٧	٢	السامنة	الثامنة
١١٩	١٣	لايجوز	لايجوز
١٢٠	١٦	وليكن	ولكن
١٣٣	٦	فتم	فتم وجه الله
١٣٤	١٢	والدير	والدبر
١٤١	٨	ومنهم ذهب	ومنهم من ذهب
١٤٤	١٤	عاد	عاد
١٤٤	١٥	ثيات	ثياب
١٤٦	٥	القضية	القضيب
١٤٧	٢٠	سأل	سئل
١٤٨	٩	زكية	ذكية
١٤٨	١٠	زكية	ذكية
١٤٨	١١	زكية	ذكية
١٤٨	١٣	الزكوة	الذكوة
١٤٨	١٨	دباعه	دباعه
١٤٩	٤	البرغوث	البرغوث
١٤٩	١٤	زكى	ذكى
١٤٩	١٨	ينبغى	ينبغى
١٥١	١٣	قتبسم	فتبسم
١٥٢	٤	ذكر يا	ذكر يا
١٥٤	١٦	الائمة	لالائمة

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٥٥	٨	جملاً	جملاً
١٥٥	١٥	اييض	اييض
١٥٩	١٢	للر جالى	للر جال
١٦٧	١	ذرالذهب	زرالذهب
١٦٨	٤	قضاؤها	قضاؤها
١٧٠	١٥	لاستحى	لاستحى
١٧١	١٤	لاينبغى	لاينبغى
١٧٤	١٦	فزرعتها	فذرعتها
١٧٧	١١	فمقتضا	فمقتضى
١٨٢	٢٢	تجزية	تجزيه
١٨٤	١٧	ضيعفاً	ضعيفاً
١٩١	٩	الثلج	الثلج
١٩١	١٩	بعض	بعض
١٩٥	٦	فأنت	فأت
١٩٦	١٣	الامن	الامن
٢٠٥	٥	فارة	فارة
٢٠٥	٧	هذ	هنا
٢٠٥	٩	بخيوطة	بخيوطة
٢٠٥	١٠	بسيوره	بسيوره
٢٠٧	٥	النسخ	النسخ
٢٠٩	٢٢	العبارات	العبارات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٢٢٧	٣	التعذير	التعزير
٢٣٠	١	لظهوره خبره	لظهور خبره
٢٣١	٢٢	مع في	مع انه في
٢٤٥	٨	التين	اللتين
٢٤٥	١١	في هذا	في هذه
٢٥٢	١٨	بأذان اقامة	بأذان واقامة
٢٥٩	١٢	الالف الهاء	الالف والهاء
٢٤١	١١	فقائهم	فقهائهم
٢٨٨	٧	حل	حال
٢٩١	١١	يدعوا	يدعو
٣١١	٢	اذا ادل	اذا دل
٣٣٤	١٧	مجزى	مجز
٣٤٤	٥	وبالجملة	بالجملة
٣٤١	٥	الحميديه	الحميدرية
٣٤٣	٦	الجممة	الجمعة
٣٤٣	١٧	ابو جعفر جعفر	ابو جعفر
٣٤٧	١	في الشك	في التشكيك
٣٤٧	٢٠	صلوة الوسطى	الصلوة الوسطى
٣٤٨	١٢	لتك	لتملك
٣٤٩	سر صفحه	الخمعة	الجمعة

